وزارة التـعليم العـالي والبـحث العـلمي
جـــامعة تكـــريت / كلية الآداب
قســــــم اللـــغة العربية
الدراســـات العليـــا / فرع اللـــغة

مَرْضِيُّ الرَّضِيّ عَلَى كَافِيَةِ ابنِ الحَاجِبِ

دراسة وتحقيق

من بداية المخطوط إلى اللوحة ٤٤

رسالة قدّمها

عمران هادي عباس حسين الحمداني

إلى مجلس كلية الآداب في جامعة تكريت

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها تخصص نحو

بإشراف

أ.د. صلاح ساير فرحان العبيدي

١٤٤٢ هـ　　**العام الدراسي**　　٢٠٢١ م

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرِّسالة الموسومة **بـ(مرضي الرضي على كافية ابن الحاجب دراسة وتحقيق من بداية المخطوط إلى اللوحة ٤٤)** المقدمة من الطالب **(عمران هادي عباس حسين الحمداني)** جرى تحت إشرافي في قسم اللغة العربية في كلية الآداب في جامعة تكريت، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية.

التوقيع :

الاسم : أ. د. صلاحساير فرحان العبيدي

التاريخ : / / ٢٠٢١م

توصية رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع :

الاسم : أ.د.

التاريخ : / / ٢٠٢١م

إقرار رئيس القسم

بناءً على التوصية المتوافرة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع :

الاسم : أ.د.

التاريخ : / / ٢٠٢١م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ

وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡحَمِيدِ﴾

صدق الله العظيم [الحج/٢٤]

الإهداء

إلى أخويَّ الحاضرين، ووالدتي..

وإلى أخويَّ الغائبين، ووالدي..

وإلى أفراد أسرتي وأقاربي..

وإلى أصدقائي وأحبتي..

أُهدي هذا العمل والجهد المتواضع لهم جميعاً وداً، وعرفاناً.

الباحث ✍

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: مرضي الرضي على كافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: من أول المخطوط إلى اللوحة ٤٤.

الباحث: عمران هادي عباس.

المشرف: أ. د. صلاح ساير فرحان العبيدي.

رسالتي الموسومة هذه صدى لكافية ابن الحاجب، إذ ظل يتردد بين شرّاحها منذ القرن السابع الهجري وهو عصر تأليفها حتى وصل به الحال إلى المَيْبِذِي ونال رفعة المساهمة في شرحها، إذ دأب على نهج المصنف في ترتيبه لأبواب النحو، وكان مرضياً للشيخ الرضي بأنه اقتبس المواضع المهمة من شرحه، ليزيد في حلة الشرح ويكسبه شهرةً، وكان الميبذي نحوياً بارعاً إذ اعتنى بأغراض العربية كلها من نحو وصرف وعروض وبلاغة ودلالة، وطغت عليه فكرة الاستشهاد وسمته إذ كان القرآن والحديث والشعر والأقوال والأمثال شواهد له في كل الشرح، وكان الجانب الأهم في شرحه أنّه انفرد بأقوال أثرت الشرح علمياً، وكانت شخصيته العلمية بارزةً في كثير من الأبواب والمسائل، إذ اعترض على النحاة في مسائل كثيرة ووافقهم في أخرى ومنهم المصنف.

وكان منهجي في تحقيق القسم الأول من الشرح أني اعتمدت نسختين من المخطوط قرأتهما وقابلتهما، ووثقت المعلومات الواردة في الشرح، بالإضافة إلى دراسته، وأعددت نتائج لهذه الدراسة، والله ولي التوفيق.

قائمة المحتويات

[بسم الله الرحمن الرحيم]

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه، واستن بسنته إلى يوم الدين، وبعدُ:

فإنَّ جهود العلماء في تعليم النحو العربي تنوعت كثيراً في القديم والحديث، تدريساً وتأليفاً، واختصاراً وشرحاً وتوضيحاً، ومن تلك الجهود كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب، إذ كان من أشهر متون النحو العربي؛ لذا كثرت عليه الشروح والحواشي والتعليقات.

ومن تلك الشروح المفيدة على الكافية كتاب مرضي الرضي، للمَيْبِذِي(٩٠٨هـ)، إذ يعدُّ من الكتب النحوية المهمة التي عنيت بشرح الكافية، وقد تنوعت مصادره: فبعضُها نقلَ منه مباشرةً، وبعضُها الآخر نقله من شرح الرضي، وكان أسلوبُ الشارحِ فيه واضحاً لا غموض فيه ولا تعقيدَ، إذ يعرضُ كلامَ ابنِ الحاجبِ في البابِ والمسألةِ، وأكثرُ ما يكونُ في الحدود، ثم يتلوه برأي الشيخ الرضي، ثم يأتي بجوابه عن الباب أو المسألة، وانتظمت فيه مسائل النحو وأبوابه انتظاماً، متابعةً للمصنفِ في ترتيبه لهذه الأبواب والمسائل، فبالإضافة إلى تعريفِ الكلمةِ وأقسامِها، والكلامِ وما يتألف منه، والمعربِ من الأسماء، ضمَّ المرفوعاتِ من الأسماءِ، ثم المنصوباتِ، ثم المجروراتِ، ثم التوابعَ، ثم المبنيَّ من الأسماء، ثم أسماءَ الأفعالِ، وأسماءَ الأصواتِ، والمركباتِ، والكناياتِ، والظروفَ، والمعرفةَ والنكرةَ، وأسماءَ العددِ، والمذكرَ والمؤنثَ، والمثنى، والجموعَ، وكان القسمُ الأخيرُ منه للأفعال.

وكتاب مرضي الرضي لا يقل أهميةً عن الشروح الأخرى، ولربما تفوق على بعضها، إذ شرح فيه الميبذي الكافية شرحاً طويلاً، إذ تجاوز عدد لوحاته المئة والسبعين، وهذا يدل على أنَّ الميبذي أثناء عرضه لأبواب النحو استطرد في شرحه

لها، وهو بهذا يكون قد انتهج منهج الشيخ الرضي في شرحه على الكافية وطريقة تقديمه لأبواب النحو فيها.

وكان منهجي في التحقيق أنّي نسختُ من النسخة الأمِّ وهي إحدى النسختين المتوافرتين لدي، ورمزت لها بنسخة (أ) واعتمدتها أصلاً في التحقيق، لقدمها وعتاقة الخط فيها، وضبطها من ناحية القواعد، فنسخت منها ما تمكنت من نسخه فتعذر عليّ قراءة الكثير من الكلمات، ثم قابلتها على النسخة الثانية ورمزت لها بنسخة (ب) فكان خطها واضح المعالم مكّنني من قراءة ما تعذّرت عليّ قراءته في (أ) إلا بعضاً من الكلمات قرأها لي أساتذتي المتخصصون، أو استعنت على قرأتها بشرح الرضي.

وكانت المقابلة متكررة وعلى مراحل، واستغرقت مني وقتاً ليس بالقليل، بذلت فيه ما بوسعي لأخرّج القسم الذي كلفت بتحقيقه من الكتاب خير تحقيق، ليكون لائقاً بالكافية وشهرتها، ثم شرعت فيه بالتحقيق، وقد لاقيت صعوبات كثيرة ومتكررة ولاسيّما أقوال النحاة ومذاهبهم ممن فقدت مؤلفاتهم، أو ممن تعذر عليّ الوصول إلى آراء الآخرين من أصحاب المؤلفات الموجودة، أو ممن لم ينص الشارح على ذكر أسمائهم، فقد اكتفى بذكر القول ولم ينسبه إلى صاحبه لكن بفضل الله وعونه تم تجاوزها إلا القلة القليلة لم أتمكن منها، واعتمدت في التحقيق بشكل كلي على مؤلفات ابن الحاجب(٦٤٦هـ) المتوافرة لدي متمثلة بـ(شرحه على الكافية والوافية والأمالي وإيضاح المفصل بجزئيه)، واعتمدت على شروح الكافية أيضاً ومن بينها (شرح الشيخ الرضي(٦٨٦هـ) والنجم الثاقب للأمام المهدي (٨٤٩هـ)، والفوائد الضيائية للجامي (٨٩٨هـ) ومصباح الراغب لمحمد بن عز الدين المفتي (٩٧٣هـ)، وشرح ابن جماعة (٧٣٣هـ)، والبرود الضافية لعلي بن محمد القرشي (٨٣٧هـ)، والخلاصات الصافية على المقدمة الكافية لإسماعيل بن عطية النجراني (٧٩٤هـ).

وضعت العنوانات الرئيسة مستقلة وبخط كبير وغامق، لتتميز الأبواب عن الشرح، وأما الآيات القرآنية فقد استعملت في تخريجها مصحف المدينة المنورة إن كانت مطابقة لخط المصحف وإن لم تكن مطابقة كتبتها بخط الحاسب وخرّجتها في المتن، لجلالة قدر القرآن الكريم، وأما القراءات فخرّجتها من كتب القراءات، وأما الأحاديث فخرجتها من كتب الحديث، ورجعت في تخريج كل حديث إلى مصادر ثلاثة ، ووثقت لفظ الحديث وكتابه وبابه ورقمه.

وأما الأشعار فقد خرجتها من الدواوين الشعرية لقائليه أنفسهم، وإن تعذّرَ عليَّ ذلك ذهبت إلى كتب الأدب والنحو في ذلك، ورجعت في أكثر الأحيان إلى الأخذ من عشرة مصادر أو أكثر ضبطاً للكلام وتوثيقاً له.

وأما الأمثال والأقوال فقد استعملت في تخريجها كتب الأمثال أو غيرها من الكتب النحوية أو الأدبية، وأما المعاني والألفاظ الغربية فقد استعملت في تخريجها المعجمات والغريب، وأما الأماكن فقد استعملت في تخريجها كتب الأماكن والبلدان، وأما الأعلام فقد ترجمت لهم مرة واحدة واستعملت في التعريف كتب التراجم.

وأما أقوال النحاة فقد خرّجتها من مصنفاتهم وإن تعذّر فمن كتب النحاة المتأخرين عنهم ممن ذكروا هذه الأقوال، وأما النحاة أصحاب المصنفات المفقودة فقد خرجّت أقوالهم من كتب النحو الأخرى أو غيرها قدر الإمكان، وقد تعذّر علي شيءٌ منها، وأما أقوال ابن الحاجب فقد خرّجتها من مصنفاته المذكورة، وأما أقوال الشيخ فخرّجتها من شرحه وأعطيتها هامشاً خاصاً به، ورجعت في كل المسائل إلى ثلاثة مصادر أو أكثر إن كان متوفراً وإن لم أجد فمصدرين وإن تعذّر فواحد، باستثناء آي القرآن وأقوال الرضي وأقوال وردت متنوعة ما بين نحاة ومعجميين ومفسرين وغيرهم.

ووضعت متن الكافية بين قوسين هلالين وأعطيته لوناً غامقاً، وضعت الحواشي المستدركة بين معقوفين والزائدة علقت عليها في الهامش، أكثرت من وضع علامات للترقيم، وضعت فهارس فنية للآيات والأحاديث والأبيات الشعرية والأمثال والأقوال والأعلام كل فهرس مستقلاً، ووضعت فهارس الكتاب في النهاية.

الكثير مما ورّثه علماؤنا لنا ما يزال حبيس المكتبات سواءً العربية منها والعالمية، ينتظر من يبصّره النور، لينضمّ إلى قافلة المؤلفات التي نُفض عنها غبار ما مضى من الزمن عليها في هذه المكتبات، وكانت وما تزال الشغل الشاغل لطالبي العلم بمختلف توجهاتها، لذا رأيت أنّه من الوفاء لمورثنا العلمي أن أوظّف جانباً من مسيرتي العلمية في التحقيق لأسباب منها:

ـ المساهمة في إحياء الموروث العلمي والأدبي لعلمائنا.

ـ أحقية هذا الموروث بالتخريج والابتعاد عن الموضوعات المكررة المتهالكة.

ـ رفد المكتبة العربية بشيء من هذا الموروث.

ـ الثراء العلمي المخزّن في هذه الكتب وجني الفائدة منه للمتعلم.

ـ مكانة الكتاب العلمية بين كتب النحو فهو شرح لكتاب (الكافية) الذي يُعدُّ من نفائس المؤلفات في عصره.

ـ عرض الآراء التي انفرد بها المؤلف.

أما سبب اختياري للموضوع فلولعي بالدرس النحوي منذ أن درست اللغة وأدركت أهميتها صار عندي شغفٌ بالنحو، لأنه الطريق الأهم إلى فهم القرآن الكريم، والذي تظافرت جهود العلماء لخدمته على مدار قرون مرت، ونحن من انتفع بهذه الجهود، فقد وصلنا علم لا يريد منّا إلّا أن نقرأه ونوظّفه بفضل هؤلاء العلماء،

أما اختياري لأحد شروح الكافية، فقد رأيت من بعض أساتذتي في المرحلة التحضيرية ومن ضمن حديثهم عن النحاة وأساليبهم في التأليف، أنّهم قد أبهرونا بطريقة ابن الحاجب في التأليف وأسلوبه في شرح مؤلفاته، فصرت أحاول أن أتعرّف على ابن الحاجب ومصنفاته والشروح التي عقدت على هذه المصنفات، فقد وقع اختياري على مخطوط لأحد علماء القرن التاسع الهجري والذي كان له شغف بالكافية وشروحها، فقد أعطيت القسم الأول منه لتحقيقه، والذي تابع فيه الشارح أسلوب ابن الحاجب في تقديمه لمقدمته، والذي ابتدأ بالكلمة والكلام والإعراب والمرفوعات وجانباً من المنصوبات، وبفضل الله ثم جهود من تابعني وأشرف عليّ فقد تحقق ليّ فائدتان: هما مساهمتي في تحقيق شيء من الموروث العلمي، والخوض في لجج النحو.

وقد تعددت مصادر الميبذي التي استقى منها شرحه، والتي تنوعت ما بين كتب نحوية ولغوية ومعجمات، وكتب منطق وفلسفة وكتب تعريفات. فبعضها نقل منه مباشرةً وهي شروح المصنف، وشرح الكافية للرضي، واللباب في علم الإعراب والعباب، والصحاح وفصوص الحكم وأنوار التنزيل، ونهج البلاغة، وحواشي الكشاف. وبعضها نقله من شرح الشيخ الرضي وهي الكتاب وبعض شروحه ومعاني القرآن للفراء والأخفش والمقتضب والأصول والخصائص والمقتصد في شرح الإيضاح والمفصل وشرحه وشروح ابن مالك وأسرار العربية ونحاةٌ كانت آراؤهم مبثوثةً في كتب النحو.

فكان هدفي من التحقيق:

١ـ التعريف بشرح مهم حمل في طيّاته مسائل مهمة في النحو العربي.

٢ـ تجلية وإبراز شخصية الميبذي ومنهجه في التأليف وطريقة شرحه للنحو.

٣ـ توثيق النص وتقويمه بكل ما يحمله من شواهد وتخريجه سليماً مثلما أراد له المؤلف.

٤ـ بيان أساليب علماء المشرق ونحاته في تقديم النحو العربي.

٥ـ الرغبة في معرفة اختيار الميبذي هذا التسمية لشرحه.

لذا يمكن تسجيل التوصيات الآتية:

١ـ على مراكز التعليم التوجه إلى تحقيق المخطوطات، لأنها لربما تحمل في داخلها علماً لا يقل أهميةً عن سابقاتها من الكتب المحققة سلفاً.

٢ـ على مراكز التعليم ضرورة منح الطلبة المحققين أولوية في قبول الموضوعات الأمر الذي يشكل عندهم حافزاً ورغبةً في التحقيق.

٢ـ على مكتبات المخطوطات وخزائنها ضرورة مراعاة الطلبة، وتسهيل المهمة أمامهم.

وشكري الجزيل لجامعة تكريت إذا أتاحت لي فرصة قبول الدراسة فيها، ولكلية الآداب وعمادتها إذ وفرت لي مقعد الدراسة فيها، ولقسمي قسم اللغة العربية متمثلاً برئيسه وأساتذته الفضلاء، وأشكر أصدقائي وزملائي وكل من ساندني ووجهني وكان عوناً لي في دراستي، وأخص منهم بالذكر أستاذي ومشرفي ومعيني في رسالتيي أ.د. صلاح ساير فرحان إذ لازمني طوال مسيرة البحث، فكان خير موجه، وخير معين، وأشكره على سعة صبره وحلمه إذ لم يتضايق أو يتضجر من اتصالاتي أو مراسلتي معه، وأشكره على جهده الذي بذله معي في إعداد رسالتي إذ كان معي كريماً في إعطائي المعلومة والتوجيه، فأشكره كل الشكر وأُكِنُّ له في نفسي فائق الاحترام والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا.

القسم الأول/ الدراسة

الفصل الأول: المؤلف: حياته وسيرته العلمية.

المبحث الأول: حياته:. أولاً: اسمه ولقبه ونسبه.

اسمه.

حسين بن معين الدين المَيْبِذِي، ولم تذكر المصادر إلا هذا القدر من اسمه[1].

لقبه.

الفاضل المتبحر القاضي الإمام كمال الدين مير حسين المشهور بقاضي مير [2].

نسبته.

نسبته إلى قصبة (مَيبِذ) وهي قرية كبيرة بقرب مدينة يزْد[3] وهي قرية كبيرة من نواحي فارس [4] قرب مدينة يزْد ويزد إقليم قصبته العظمى " كَثَه " بينها وبين شيراز سبعون فرسخاً[5].

((ومَيْبُذُ أو مَيبِذ كمَيسِر: بالفتح ثم السكون، وضم الباء الموحدة، أو كسرها، ثم ذال معجمة: بلدة من نواحي أصبهان فيها حصن حصين، وقيل إنها من نواحي يزد))[1].

---

(١) ينظر: سلّم الوصول، حاجي خليفة: ٣٤٦/٥، والأعلام، للزركلي: ٢٦٠/٢، وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الميرزا محمد باقر الموسوي: ٢٢٤/٣، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي: ١/ ٣١٦ .

(٢) ينظر: سلّم الوصول: ٣٤٦/٥، وروضات الجنات: ٢٢٤/٣، وهدية العارفين : ٣١٦/١، والكنى والألقاب، عباس القمي: ٢١٥/٣.

(٣) ينظر: روضات الجنات: ٢٢٤/٣، وهدية العارفين: ٣١٦/١، والكنى والألقاب: ٢١٦/٣.

(٤) ينظر: روضات الجنات: ٣٣٥/٣، والكنى والألقاب: ٢١٦/٣.

(٥) ينظر: الأعلام: ٢٦٠/٢، وهدية العارفين: ٣١٦/١، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة: ص٦٤٥.

((يَزْد: بفتح أوله، وسكون ثانيه، ودال مهملة. مدينة متوسطة بين نيسابور وشيراز وأصبهان معدودة في أعمال فارس))[٢].

ثالثاً: ولادته وأسرته:

ولد في ميبذ ولم تذكر المصادر سنة ولادته، ولأهله يد باسطة في نسج البساطات القطنية الضخمة المرسلة من (ميبذ) إلى سائر البلاد[٣].

رابعاً: وفاته:

توفي حسين بن معين الميبذي سنة (٩١٠هـ)[٤] ووفاته في هَراة[٥].

وقال عمر رضا كحالة: توفي الميبذي سنة (٨٧٠هـ)[٦].

وقال الشيخ آغا بُزُرك الطهراني توفي سنة (٩١١هـ)[٧].

وقال سركيس: توفي حسين بن معين الميبذي في حدود سنة (٩٠٤هـ)[٨].

---

(١) معجم البلدان، ياقوت الحموي: ٢٤٠/٥، ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لابن شمائل الحنبلي: ١٣٤٢/٣، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي: ص٣٣٨.

(٢) معجم البلدان: ٤٣٥/٥، وآثار البلاد وأخبار العباد، زكريا القزويني: ٢٨٢.

(٣) الكنى والألقاب: ٢١٦/٣، وروضات الجنات: ٢٢٤/٣، ومعجم المطبوعات العربية والمعرّبة، سركيس: ١٤٨٦/٢.

(٤) الأعلام: ٢٦٠/٢، وإيضاح المكنون: ٢٠٢/٤ ، وهدية العارفين: ٣١٦/١، وهداية الحكمة: ١٢، وشرح هداية الحكمة، للميبدي، ص٢٠، ومعجم تاريخ التراث: ٩٨٦/٢.

(٥) الأعلام: ٢٦٠/٢، وشرح الهداية: ص٢٠.

هَراة: بالفتح: مدينة عظيمة مشهورة من أمهات مدن خراسان. ينظر: معجم البلدان: ٣٩٦/٥، وآثار البلاد وأخبار العباد، زكريا القزويني: ٢٨١.

(٦) ينظر: معجم المؤلفين: ٦٣/٤.

(٧) طبقات أعلام الشيعة، لآغا بزرك الطهراني: ٧٤/٧ـ٧٥.

(٨) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعرّبة: لسركيس: ١٤٨٦/٢.

والراجح أنّه قد توفي بعد سنة ٩٠٨هـ، لأنه قد وضع كتابه شرح (قد صعدنا ذرى الحقائق) سنة (٩٠٨هـ)[١].

المبحث الثاني

سيرته العلمية

أولاً: مكانته العلمية:

لقد خرج من (يزْدِ) جماعة من العلماء والمحدِّثين منهم هذا الرجل أي: حسين بن معين الميبذي، وكان من أعاظم متأخري فضلاء العامة ومتكلميهم البارعين وصوفيتهم المتشرعين[٢].

ثانياً: شيوخه:

لم تذكر المصادر عن شيوخه سوى الشيخ الجلال الدوّاني[٣].

وهو: محمد بن أسعد الدّواني: نسبة إِلَى دوّان وهي قرية من قرى (كازرون) الشافعي، عالم العجم بأرض فارس، وإِمام المعقولات، وصاحب المصنفات، وفاق في جميع العلوم و لا سيما العقلية، وله مصنفات كثِيرة منها شرح التجريد للطوسي وشرح التهذيب وحاشية على العَضُد، وله فصاحة زائدة وبلاغة وتواضع، توفي سنة (٩١٨هـ)[٤].

---

(١) الكنى والألقاب: ٢١٥/٣، وطبقات أعلام الشيعة: ٧٤/٧ـ٧٥.

(٢) ينظر: روضات الجنات: ٢٢٤/٣، وسلّم الوصول: ٣٤٦/٥، ومعجم المطبوعات العربية والمعرّبة: ١٤٨٦/٢.

(٣) سلم الوصول: ٣٤٦/٥، والأعلام: ٢٦٠/٢، وهدية العارفين: ٣١٦/١.

(٤) ينظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر، للعيدروس: ص١٢٣، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد: ٢٢١/١٠، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني: ١٣٠/٢

ثالثاً: تلاميذه:

لم تذكر له المصادر أيَّ تلاميذ[١].

رابعاً: مؤلفاته: ومنها:

١. (جام كيتي نما) وهو مختصر فارسي في خلاصة الحكمة والفلسفة[٢].

وُجِد منه نسخة في مكتبة قيصري راشد أفندي ٨٢٩/ ١١ ورقة ١٢٩ – ١٣٨؛ ١٠٨٩ هـ؛ محمد عاصم ٤٣٤ ورقة ١٠ قيد التملّك ١١٣١ هـ[٣].

٢. حاشية على طوالع الأنوار في الحكمة، وهي حاشية على طوالع الأنوار من مطالع الأنظار[٤].

طوالع الأنوار: مختصر في علم الكلام تأليف القاضي ناصر الدين البيضاوي[٥].

٣. شرح (ديوان علي بن أبي طالب) ـ رضي الله عنه ـ وقد شرحه بالفارسية، ذكر في أوله سبع فواتح كل واحدة منها مشتملة على فوائد[٦]، تاريخ التأليف ٨٩٠ هـ؛ وتوجد منه نسخ في مكتبة وهبي أفندي ١٥٥٠ ورقة ٢٩٨؛ والمكتبة الحميدية رقم ١١٤٥ ورقة ٣١٤؛ رقم ١١٤٦ ورقة ١٢٩؛ ومكتبة قاضي محمد ٤٠٤ ورقة ٢٤٨؛ وسليم آغا ٥٥٥ ورقة ١٨١؛ ١٠٨٤ هـ[٧].

(١) سلم الوصول: ٣٤٦/٥، والأعلام: ٢٦٠/٢، وهدية العارفين: ٣١٦/١.

(٢) كشف الظنون ٥٣٣/١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في العالم: ٩٨٦/٢.

(٣) معجم المطبوعات العربية والمعربة: ١٤٨٧/٢، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في العالم: ٩٨٦/٢.

(٤) هدية العارفين: ٣١٦/١.

(٥) كشف الظنون: ١١١٦/٢، وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون: ص٢٠٠.

(٦) كشف الظنون: ٨٠٢/١، وسلم الوصول: ٣٤٦/٥،

(٧) معجم تاريخ التراث الإسلامي في العالم: ٩٨٧/٢.

٤. شرحه المسمّى (شرح شمسية المنطق)[١].

توجد منه نسخة في مانت خزينة سي ١٩٦٧ ، ورقة ١٢٢، ١٠٨٨ هـ؛ ملّي كتبخانة ٤٠٥١/ A ورقة ١٢١؛ ٨٨٦ هـ[٢].

والشمسية: متن مختصر في المنطق، لعمر بن علي القزويني المعروف بالكاتبي[٣].

٥. شرح قد صعدنا ذرى الحقائق شرحه سنة ٩٠٨هـ[٤].

٦. فواتح الأسرار فارسي، أسعد أفندي ١٦١١ [٥].

(شرح الهداية) في المنطق والحكمة، وهو شرح على كتاب (هداية الحكمة)[٦].

قيصري راشد أفندي ٨٢٥/ ١؛ ٨٢٨/ ١؛ ٨٣٤/ ١، أحمد ثالث قغوشلر ٨٦٠ ورقة ٨٢[٧].

٧. (هداية الحكمة) للعلامة أثير الدين المفضل بن عمر الأبهري (٦٦٣هـ). وهو كتاب في المنطق والحكمة والطبيعيات[٨].

---

(١) روضات الجنات: ٢٢٤/٣، وهدية العارفين: ٣١٦/١.

(٢) معجم تاريخ التراث الإسلامي في العالم: ٩٨٧/٢.

(٣) كشف الظنون: ١٠٦٣/٢، وهدية العارفين: ٧١٣/١، وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، الظنون، رياض زاده ص١٨٩.

(٤) الكنى والألقاب: ٢١٥/١، وطبقات أعلام الشيعة: ٧٥/٧.

(٥) إيضاح المكنون: إسماعيل باشا البغدادي: ٢٠٢/٤، وهدية العارفين: ١/ ٣١٦، معجم تاريخ تاريخ التراث الإسلامي في العالم: ٩٨٧/٢.

(٦) كشف الظنون: ٢٠٢٩/٢، ومعجم المطبوعات العربية: ١٤٨٧/٢، ومعجم تاريخ التراث: ٩٨٦/٢.

(٧) معجم تاريخ التراث: ٩٨٦/٢.

(٨) كشف الظنون:٢٠٢٩/٢، والمتمم لكشف الظنون: ص٣١٥، وهداية الحكمة: للأبهري: ص٩.

الفصل الثاني

التعريف بالكافية الشرح ودراسة نحوية في القسم المحقق.

المبحث الأول: التعريف بالكافية والشرح ومنهجه فيه.

أولاً: التعريف بالكافية والشروح عليها.

الكافية مقدمة موجزةٌ في النحو، تمثل طوراً جديداً من أطوار التأليف النحوي، ربما وجد ابن الحاجب في الاختصار ما يغني عن التطويل والتفصيل، فجاءت صغيرةَ الحجم نتيجةً لحذفه المناقشات الجانبية، ولكنها رغم إيجازها أحاطت بمسائل النحو وأبوابه إحاطةً غيرَ مخلة، وانتظمت فيها مسائلُ النحو انتظاماً سليماً، فأعجب بها النحاةُ أيما إعجاب فكانت محطَّ أنظارهم، وتناولوها بالدراسة والشرح والتعليق[١]، ومن شروحها التي شرحت على عهد ابن الحاجب (النهاية في شرح الكفاية) للعلامة شمس الدين أحمد بن الحسين الأربلي الموصلي المعروف بابن الخباز [٢] المتوفى (٦٣٩هـ)، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب المتوفى (٦٤٦هـ)[٣]، وشهرة الكافية جعلت الشروح تكثر عليها، وقد أحصى الدكتور طارق

---

(١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب: ١/ ٤٣.

(٢) أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي منصور بن علي، عرف بابن الخباز الموصلي، الموصلي، لم ير في زمانه أسرع حفظاً منه، وأكثر استحضاراً للأشعار والنوادر، كان من محفوظه "المجمل" لابن فارس، و"الإيضاح" و"التكملة" لأبي علي الفارسي توفي سنة (٦٣٩هـ). ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: للفيروز آبادي: ص٧٣، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لأبي المحاسن يوسف بن تغري: ٣٤٢/٦، وشذرات الذهب: ٣٥٠/٧.

(٣) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني ثم المصري الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب، الملقب جمال الدين، ولد ب(أسنا) في صعيد مصر سنة سبعين أَو إحدى وسبعين وخمس مائة وتوفي سنة ست وأربعين وست مائة، ومن تصانيفه: الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري في النحو، وأمالي ابن الحاجب في اللغة والنحو والصرف، وإعراب القرآن، الكافية في النحو، وشرح الكافية في النحو، والشافية في الصرف، وشرح الوافية نظم الكافية. ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان: ٢٤٨/٣، وسير أعلام النبلاء، للذهبي: ٢٦٥/٢٣،

نجم عبدالله مئة واثنين وأربعين من هذه المؤلفات باللغة العربية، هذا عدا الشروح التركية والفارسية، فضلاً عن المختصرات والمنظومات والمصنفات في إعراب الكافية هذا ما قاله المحقق: صالح عبد العظيم الشاعر[١]، وتوالت الشروح والتعليقات عليها، لأهميتها ومكانتها عند النحاة حتى بلغت مبلغاً لم يبلغه أيُّ كتاب في هذا المجال، ولذلك يمكن القول إنَّ الكافيةَ أشهرُ مقدمة في القرن السابع الهجري[٢]، بل واستمرت شروحها قروناً حتى وصل بها الحال إلى الميبذي واختار لها شرحاً سمّاه (مرضي الرضي).

فمن شروحها:

١. شرح المؤلف سمّاه (شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب) لمصنفها جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ)، برلين ٦٥٥٩ـ ٦٥٦٠، المتحف البريطاني ثان ٩٤١ـ ٩٤٢، القاهرة ثان ١٣٣/٢، وطبع في إستانبول بلا تاريخ. وطبع بتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، الطبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م[٣].

٢. شرح لرضي الدين محمد بن حسن الأسترابادي[٤] (ت ٦٨٦هـ)، توجد نسخ مخطوطة منه في برلين ٦٥٦٢ـ ٦٥٦٣، ميونخ ٧١٥، المكتب الهندي ٩١٢ـ

والوافي بالوفيات، للصفدي: ٣٢١/١٩، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، علي الرضا قره بلوط ـ أحمد طوران قره بلوط: ١٩٥٢/٣.

(١) الكافية: ص٤.

(٢) شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب: ص٢٦.

(٣) كشف الظنون: ١٣٧٠/٢، وتاريخ الأدب العربي، بروكلمان: ٣٠٩/٥.

(٤) محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي، نجم الدين عالم بالعربية، من أهل أستراباذ نزيل النجف (رضي الدين)، نحوي، صرفي، متكلم، منطقي. شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف، شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، حاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة والحاشية القديمة، حاشية على شرح الجلال الدوّاني لتهذيب المنطق والكلام. ينظر: بغية الوعاة

٩١٦، الجمعية الآسيوية ٤١، القاهرة ثان ١٣٣/٢، الجزائر ١٥٥، وطبع بجزئين، في دار الكتب العلمية . لبنان[١].

٣. شروح لركن الدين الحسن بن محمد الأستراباذي[٢](٧١٧هـ) وهي شروح ثلاثة:[٣].

(أ). الشرح الأكبر: المكتب الهندي ٩١٢ ـ ٩١٦، بطرسبرج ١٦٩، ميونخ ٧١٥، وطبع في لكنو سنة ١٢٨٠هـ[٤].

(ب). الشرح المتوسط: أو: الوافية في شرح الكافية: برلين ٦٥٦٥ـ ٦٥٦٦، ليدن ١٨٥، القاهرة ثان ١٠٣/٢، ١٦٣، الظاهرية بدمشق ٧٦، ٧٢ـ ٧٤، الموصل ١١٩، ٢٩٤ـ ٢٩٥، وطبع في لكنو ١٨٦٤م.

(ج). الشرح الصغير (الأصغر): ميونخ ٧١٥، القاهرة ثان ١٣٠/٢.

٤. شرح جلال الدين أحمد بن علي الغجدواني[٥] (٧٢٠هـ). برلين ٦٥٧١ـ ٦٥٧٢، ميونخ ٧١٤، الإسكندرية ٢٣ نحو[٦].

في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي: ٥٦٧/١، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد: ٦٩١/٧، وهدية العارفين: ١٣٤/٢، ١٨٣ والأعلام: ٨٦/٦.

(١) كشف الظنون: ١٣٧٠/٢، وتاريخ الأدب العربي: ٣١٠/٥.

(٢) حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين: عالم الموصل في عصره من كتبه شرح مختصر ابن الحاجب و شرح الحاوي الصغير في فقه الشافعية، للقزويني، وشرح مقدّمة ابن الحاجب في النحو وهى التي تسمّى بالكافية، وعمل عليها ثلاثة شروح: كبير ومتوسط وصغير توفي سنة (٧١٥هـ). ينظر: النجوم الزاهرة: ٢٣١/٢، وكشف الظنون: ١٣٧٠/٢، والأعلام: ٢١٥/٢.

(٣) كشف الظنون: ١٣٧٠/٢، وتاريخ الأدب العربي: ٣١٣/٥.

(٤) تاريخ الأدب العربي: ٣١٢/٥.

(٥) جلال الدين أحمد بن علي بن محمود الغجدواني توفي (٧٢٠هـ). ينظر: كشف الظنون: ١٣٧٠/٢، وتاريخ الأدب: ٣١٤/٥.

(٦) كشف الظنون: ١٣٧٠/٢، وتاريخ الأدب العربي: ٣١٤/٥.

٥. تحفة الطالب، لأحمد بن محمد القمولي[١] (٧٢٧هـ)، المتحف البريطاني ١٨٨٠ - ١٨٨٢، القاهرة ثان ١٤٢/٢[٢].

٦. البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية، لأبي الحسن علي بن محمد بن أبي الهادي[٣] (٧٣٨هـ)، الأمبروزيانا ٦٩٨، باتنه ١٧٥/١ رقم ١٦١٨، بنكيبور ٢٠٧٤/٢٠. رسالة ماجستير، تحقيق: أحمد بن محمد بن أحمد ذيبان القرشي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م[٤].

٧. مبسوط الأحكام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام، علي بن عبد الله التبريزي[٥] التبريزي[٥] (٧٤٦هـ)، القاهرة ثان ١٥٦/٢[٦].

٨. الموشح، لمحمد بن أبي بكر بن محمد الخبيصي[٧](٨٠١هـ)، برلين ٦٥٦٨، ليدن ليدن ١٨٧، الإسكندرية ٤٣ نحو، الموصل ٩٢، ٩، بوهار ٣٩١[٨].

---

(١) أبو العباس نجم الدّين أحمد بن محمد بن أبي الحزم مكي بن ياسين القمولِي، صاحب البحر المحيط فِي شرح الوسيط وكتاب جواهر البحر كان من الفقهاء المشهورين والصلحاء المتورعين توفّي (٧٢٧هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي: ٣٠/٩، ومعجم المؤلفين: ١٦٠/٢.

(٢) كشف الظنون: ١٣٧٠/٢، وتاريخ الأدب العربي: ٣١٤/٥.

(٣) علي بن محمد بن أَبى القاسم بن محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين بن أحمد بن يحيى بن عبد الله بن يحيى بن الناصر بن الهادي يحيى بن الحسين مؤلف تجرِيد الكشاف التفسِير المشهور توفي سنة (٨٣٧هـ). ينظر: البدر الطالع، للشوكاني: ٤٨٥/١، والأعلام: ٨/٥.

(٤) تاريخ الأدب العربي: ٣٢٣/٥.

(٥) تَاج الدّين علي بن عبدالله التبريزي نزيل القاهرة المتضلع بفنون المعقولات والفقه والنحو والحساب والفرائض ببلاده، وأخذ عن قطب الدين الشيرازي وعلاء الدين النعمان الخوارزمي وَخلق توفي (٧٤٦هـ)، ينظر: طبقات الشافعية: ١٣٧/١٠، وشذرات الذهب: ٢٥٦/٨.

(٦) كشف الظنون: ١٣٧٠/٢، وتاريخ الأدب العربي: ٣٢٤/٥.

(٧) الشيخ شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محمد الخبيصي توفي (٨٠١هـ)، ينظر: كشف الظنون: ١٣٧٠/٢، وتاريخ الأدب العربي: ٣١١/٥.

(٨) كشف الظنون: ١٣٧٠/٢، وتاريخ الأدب العربي: ٣١١/٥.

٩. شرح الهندي، لشهاب الدين أحمد بن عمر الدواني[١] (٨٤٩هـ)، برلين ٦٥٨٤ـ ٦٥٨٥، القاهرة أول ٧٣/٤، ٨٨، باريس ٤٠٥٤ [٢].

١٠. (النجم الثاقب على كافية ابن الحاجب)، صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم الحسني[٣](٨٤٩هـ)، الأمبروزيانا ٦٩٨، باتنه ١٧٥/١ رقم ١٦١٨، بنكيبور ٢٠٧٤/٢٠. مطبوع بجزئين، تحقيق: محمد جمعة حسن نبعة، الناشر مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية[٤].

١١. الفوائد الضيائية، أو فوائد الوافية بحل مشكلات الكافية، لعبد الرحمن بن أحمد الجامي[٥] (٨٩٨هـ)، ميونخ ٧١٦، الجزائر ٥٧ـ ٥٨، سليم أغا ١١٤٨ـ ١١٥١، الموصل ٤٠ رقم ٢٤٥، ٦٩ رقم ٣٣٥، نشر في بومباي سنة ١٨٨٣م ولكنو سنة ١٨٨٧م، ومطبوع بجزئين تحقيق: أحمد عزّو عناية وعلي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان[٦].

---

(١) شهاب الدين أحمد بن عمر الدواني الدولة آبادي توفي (٨٤٩هـ). ينظر: كشف الظنون: ١٣٧٠/٢، وتاريخ الأدب العربي: ٣١٤/٥.

(٢) كشف الظنون: ١٣٧٠/٢، وتاريخ الأدب العربي: ٣١٤/٥.

(٣) صلاح بن علي بن محمد الحسني: من أئمة الزيدية باليمن، وأحد علمائهم. له تآليف، منها منها (النجم الثاقب بشرح كافية ابن الحاجب) توفي (٨٤٩هـ). ينظر: الأعلام: ٢٠٧/٣، ومعجم المؤلفين: ٢١/٥.

(٤) تاريخ الأدب العربي: ٣٢٣/٥.

(٥) عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين: مفسر، فاضل. ولد في جام من بلاد ما وراء النهر وانتقل إلى هراة. له تفسير القرآن و شرح فصوص الحكم لابن عربي وشرح الكافية لابن الحاجب وهو أحسن شروحها، سماه الفوائد الضيائية و الدرر الفاخرة في التصوف والحكمة، و شرح الرسالة العضدية في الوضع، وغير ذلك. توفي (٨٩٨هـ)، ينظر: الأعلام: ٢٩٦/٣، والفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات الهندي: ص٨٦.

(٦) كشف الظنون: ١٣٧٠/٢، وتاريخ الأدب العربي:/٣١٥.

١٢. شرح الميبذي (٩١٠هـ) سماه (مرضي الرضي) وهو الكتاب المحقق[١].

١٣. شرح لإبراهيم بن محمد الإسفرائيني[٢](٩٤٣هـ)، المتحف البريطاني ثان٩٥٢ رقم ٣، القاهرة أول ٤٤/٤، الظاهرية بدمشق ٦٦، ٧٠ـ٧١، الموصل ١٠٧ ، ٢٦٥[٣].

ثانياً: التعريف بالشرح:

(أ) التعريف بالشرح: مرضي الرضي من كتب النحو المهمة، وهو أحد الشروح التي توالت على شرح الكافية بعد ابن الحاجب، وانتظمت فيه مسائل النحو وأبوابه انتظاماً، إذ تابع الميبذي المصنف في ترتيبه لهذه الأبواب، فبدأ بالمرفوعات من الأسماء، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، ثم التوابع، ثم المبنيات من الأسماء، ثم أسماء الأفعال، ثم أسماء الأصوات، ثم المركبات والكنايات، ثم أفرد القسم الأخير من الكتاب للأفعال، ومزج شرحه هذا بشرح الشيخ الرضي على الكافية أي: نقل منه التزاماً لما ذكره في مقدمة الكتاب.

(ب) توثيق نسبة الكتاب: وردت على صفحة العنوان عبارة (شرح الكافية) لمولانا مير حسين بن معين الميبذي سمّاه مرضي الرضي أوله: كلمة الله هي العليا، ووردت كلمة الكافية في موضعين من المقدمة بالإضافة إلى العنوان هما: (الحمد لله على نعمه الكافية لجميع الخلائق)[٤]، و(أن أجمع مختصراً لحل الكافية ومبانيها)[٥]،

(١) كشف الظنون: ١٣٧٠/٢، ومعجم المؤلفين: ٦٣/٤.

(٢) إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفرائيني عصام الدين: صاحب الأطول في شرح تلخيص المفتاح للقزويني، وله تصانيف غير (الأطول) منها ميزان الأدب و حاشية على تفسير البيضاوي ، وشرح رسالة الوضع للإيجي وحاشية على تفسير البيضاوي لسورة عمَّ. ينظر: الأعلام: ٦٦/١.

(٣) كشف الظنون: ١٣٧٠/٢، وتاريخ الأدب العربي: ٣٢١/٥.

(٤) ينظر: المخطوط لوحة (١/ظ).

ومبانيها)[١]، ووردت عبارة (واقتبست في سائر المواضع المهمة عن شرح نجم الأئمة الشيخ الإمام الرضي)[٢]. بالإضافة إلى العنوان، وهذا يدل على أنّ الكتاب هو من شروح الكافية، وكذلك اسم المؤلف فضلاً عن العنوان ورد في المقدمة نصاً بقوله: (يقول: الواثق بفضله الأبدي حسين بن معين الميبذي)[٣]، ومما يؤيد صحة نسبة الكتاب إليه، هو ورود اسمه مقترناً به في العنوان والمقدمة، ويضاف إلى ذلك معظم الذين ترجموا له ذكروا أنّ الكتاب هو من مصنفاته ولم ينسبه منهم أحد إلى غيره، وبعضهم نصّ عليه صراحةً[٤]، ومنهم من قال: ومن تصانيفه (حاشية على الكافية)[٥]، ومنهم من قال و شرحه المشتهر على (كافية ابن الحاجب)[٦].

ثالثاً: اسم الشرح ومصادره وأسلوب الشارح:

اسم الشرح:

سمَّى الميبذي شرحه بـ (مرضي الرضي)، ولعلَّه قصد به التقرب إلى الشيخ الرضي، والانتصار لشرحه على كافية ابن الحاجب، وهو شرح وحاشيةٌ على كافية ابن الحاجب، نص عليه صاحب كشف الظنون، فقال: و(شرح الكافية) لمولانا: مير حسين بن معين الميبذي سمّاه (مرضي الرضي)[٧].

ومن المترجمين للميبذي من لم ينص على اسمه صراحة، كقول صاحب الروضات في معرض حديثه عن الميبذي: صاحب مصنفات كثيرة في فنون شتى

---

(١) ينظر: المخطوط لوحة (١/ظ).

(٢) ينظر: المخطوط لوحة (١/ظ).

(٣) ينظر: المخطوط لوحة (١/ظ).

(٤) الأعلام: ٢/٢٦٠، وكشف الظنون: ٢/١٣٧٠، ومعجم المؤلفين: ٦/٢٦٥.

(٥) هدية العارفين: ١/٣١٦.

(٦) روضات الجنات: ٣/٢٢٤.

(٧) كشف الظنون: ٢/١٣٧٠، والأعلام: ٢/٢٦٠، ومعجم المؤلفين: ٢/٢٦٧.

منها: شرحه المشتهر على كافية ابن الحاجب، كتبه بالتماس بعض أعزة أحبائه، وذكر في أوله أنه اقتبس في سائر المواضع المهمة عن شرح نجم الأئمة الشيخ الإمام الرضي حشره الله مع النبي والولي[١].

ومنهم من ذكر مصنفاته ولم يذكره من بينها، ولم يرد اسم آخر للكتاب في المصادر التي ذكرته، ولم يرد أيٌّ خلاف على العنوان[٢].

مصادر الشرح المباشرة:

تنوعت مصادر الميبذي في شرحه بتنوع ثقافته وحاجته العلمية في شرحه، فمن أبرز مصادره:

١. **نهج البلاغة:** المنسوب إلى الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)[٣].

وهو كتاب يشتمل على الكثير من الحكم والخطب والوصايا والمواعظ التي جمعها الشريف الرضي، من كلام سيدنا علي، رضي الله عنه وأرضاه. مثال ذلك، قوله: (وفي نهج البلاغة: "أنتم والساعة في قَرَنٍ[٤]". والقرن: حبل يقرن به البعيران)[٥].

٢. **الصحاح: للجوهري(٣٩٣هـ)**[٦]: وهو من كتب اللغة. وهو كتاب مطبوع حققه أحمد عبد الغفور عطار.

---

(١) روضات الجنات: ٢٣٦/٣، وهدية العارفين: ٣١٦/١.

(٢) ينظر: الكنى والألقاب: ٢١٥/٣، وسلّم الوصول: ٣٤٦/٥.

(٣) وفيات الأعيان: ٣١٣/٣، وكشف الظنون: ١٩٩١/٢

(٤) قَال أبو منصور الأزهري: والقَرَن: الحبل يُقرَن فيه البعيران، والأقران: الحبال. قال: والقَرَن أَيضا: الجمل المَقْرون بآخر.

(٥) النص المحقق:٩٢.

(٦) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لابن الأنباري: ٢٥٢، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي: ٢٣٠/١.

قال الميبذي: (وقال في الصحاح الهرير صوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على البرد)[١]، وقال: (وفي الصحاح خاب الرجل خيبةً إذا لم ينل ما طلب)[٢].

٣. **فصوص الحكم:** للشيخ محي الدين بن عربي (ت ٦٣٨هـ)[٣]. وهو في الفلسفة والتصوف. وهو كتاب مطبوع الجزء الأول منه حققه الدكتور أبو العلا عفيفي. قال الميبذي: (قال صاحب الفصوص[٤]: أي: هو سلطان ذلك البلد أي: بعلبك، وكان هذا الصنم مخصوصاً به)[٥].

٤. **شرح المصنف** أي: ابن الحاجب (٦٤٦هـ)[٦] وعنوانه (شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب)[٧]. قال السيوطي: وصنَّف في النحو: الكافية وشرحها ونظمها، وقال حاجي خليفة: الكافية في النحو لابن الحاجب وله شرح عليها، وقال ابن العماد: وصنّف مقدمةً وجيزةً في النحو سمّاها (الكافية)، وأخرى مثلَها في التصريف سمّاها (الشافية) وشرح المقدمتين. وهو كتاب مطبوع الجزء الأول منه بتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر ونص على اسم الكتاب كاملاً.

قال الميبذي: ذكره في حد الكلام قال: (وكان الكلام مرادفاً للجملة عند المصنف)، وقول المصنف: (الظروف المضافة إلى الجملة)، وفي باب: الإعراب لكنَّ كلامَ المصنف في الشرح مشعرٌ بأنه خارجٌ عن الحد، وكقول المصنف بعد هذا بالضمة رفعاً، المجوز عند المصنف نحو: إنّ في الدار زيداً والحجرة عمرواً، وهذا

---

(١) النص المحقق: ٧٥ و٩٩.

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: للجوهري: ١٢٣/١ و ٨٥٤/٢.

(٣) طبقات الأولياء: لابن الملقن: ص٤٧٠، وكشف الظنون: ١٢٦١/٢.

(٤) فصوص الحكم: لابن عربي: ١٨١/١.

(٥) النص المحقق: ٤٥.

(٦) شرح الكافية: ٣٩٤/١.

(٧) بغية الوعاة: ١٣٤/٢-١٣٥ ، وكشف الظنون: ١٣٧٠/٢، وشذرات الذهب:٤٠٦/٧.

منقوض بمثل جوارٍ عند من ذهب إلى أنه غيرُ منصرف ومنهم المصنفُ، والحق ما ذكره المصنف، وفي باب الممنوع من الصرف كان المصنف نظر إلى اللام لشدة امتزاجها بمدخولها، ويفهم من كلام المصنفُ في أسماء الأفعال أنَّ بابَ قطام هو الأول، إن شرط العجمة ما بيناه لا ما ذكره المصنف، موافقاً لما ذكره المصنف، لكنَّ المصنفَ أورد المعرّف بصيغة الجمع كثيراً، وفي باب المبتدأ والخبر وكان المصنف منهم اقتصر على تسمية الخبر شبه الجملة ظرفاً، خبر(لا) النافية لا يوصف إلا بمنصوب عند المصنف، وفي باب المفعول المطلق وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه أي: الفعل المذكور كذا المصنف، قال: وقد يكون بغير لفظه وكذا في شرح المصنف، وكأن مراد المصنف في تكرار المصدر، وفي باب المفعول به وقد صرّح المصنفُ به بأن المرادَ بوقوع الفعل على شيء تعلقُه به، وفي باب النداء ذهب المصنف إلى أن المندوبَ خارجٌ عن المنادى، وكأنه غفل عن قول المصنف فيما بعد والتزموا رفعَ الرجل، ولم يحمل عبارةَ المصنف على هذا، لأجل نداء المعرف باللام على ما أومأ إليه المصنفُ، والمقصود بالنداء هو اسم الجنس الذي بعده كما ذكره المصنف، وظاهر كلام المصنف في الشرح بيان حال يا غلاما، قول المصنف هو أكثر من أربعة أحرف أي: الترخيم، و وافقه المصنف في الظروف، وقد ترك المصنف عدة أبواب مما يجب حذف فعله قياساً)[1].

٥. **إيضاح المفصل:** واسمه الكامل (الإيضاح في شرح المفصل) للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي(٦٤٦هـ). وهو شرح على مفصل الزمخشري، وهو كتاب مطبوع بجزأين حققه الدكتور موسي بناي العليلي.

(١) ينظر: النص المحقق: ص٥، ٦،١٠، ١٣، ١٤،١٥ ٢٠، ٢٨، ٣١، ٤٨، ٤٨،١٤٩،١٣٦،١٢٧،١٢٢،١١٨،١١٨،١١٥،١١٣،١٠٨،١٠٥،١٠١،٩٩،٩٤،٧٩،٥١.

قال الميبذي: ذكر المصنف في إيضاح المفصل أن الضمير يرجع إلى معنى أي: ما دل على معنى باعتباره في نفسه، وبالنظر إليه نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه كقولك: الدار في نفسها حكمها كذا أي: لا باعتبار أمر خارج عنها[١].

٦. **اللباب في علم الإعراب**: للإسفرائيني (٦٨٤هـ)[٢]. وهو كتاب في النحو. وهو كتاب مطبوع حققه الدكتور شوقي المعري.

قال الميبذي: ويؤيدنا قول صاحب اللباب تعريفه أي: المفعول به أما بواسطة أو بغيرها[٣]، وقال صاحب اللباب كلمةً في النداء لا يكون إلا وسيلةً، فلا تكون صفتها إلا مرفوعة[٤].

٧. **شرح الكافية في النحو**: المعروف بشرح الشيخ الرضي: للشيخ محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي(٦٨٦هـ)[٥]. شرح على كافية ابن الحاجب. وهو كتاب مطبوع بجزأين تحقيق يوسف حسن عمر، وقد اعتمده الميبذي اعتماداً شبه كلي في شرحه.

والمواضع التي ذكره فيها كثيرةٌ جداً، أذكر بعضاً منها تمثيلاً: ما جاء في أقسام الكلمة، إذ قال: فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره هذا ما ذكره الشيخ، وقال الشيخ: تاء التأنيث قد تدخل على الحرف كرُبّة إذا كان المجرور بها مؤنثاً، قال الشيخ: لا توصف الجملة بالإعراب لأنهما مخصوصتان بالكلمة، قال الشيخ: أي: اختلافاً ملفوظاً أو مقدراً، وفي باب الإعراب قال الشيخ: هذا إذا أعرب الاسم بالحركات، وزعم الشيخ أنّ إطلاق الرفع والنصب والجر على غير الضم والفتح

---

(١) النص المحقق:٦.

(٢) كشف الظنون: ١٥٤٥/٢.

(٣) اللباب فب علم الإعراب، الإسفرائيني: ص٨٤ و ٩١.

(٤) النص المحقق: ١٠٥و١١٩.

(٥) كشف الظنون: ١٣٧٠/٢، وشذرات الذهب: ٦٩١/٧، ومعجم المؤلفين: ١٨٣/٩.

والكسر مجازٌ، والجواب ما حققه الشيخ وهو أن العلم الذي على وزن (فُعَل) إن جمع شرطين ثبوت الفاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف في الأغلب (كقُثم)، قال الشيخ أنا إلى الآن لم يكن لي دليل قاطع على أن الوصفَ العارضَ غيرُ معتد به في منع الصرف، التأنيث المعنوي قد يستدل على هذا الشرط بانصراف حائض وردَّ الشيخ عليه بأنه لا تاء مقدرةٌ فيها، كمدائن في مدينة معينة فأجاب بأن الجمع ثابت فيه تقديراً لا تحقيقاً هذا ما ذكر الشيخ، وفي باب الفاعل قال الشيخ: لم يقل أو معناه فيدخل فيه الجار والمجرور والظرف المرتفع بهما الضمير نحو: زيد في الدار أو قدامك، لكنَّ الشيخ عدّه ها هنا في شبه الفعل، وفي باب التنازع قال الشيخ: النقل الصحيح عنه إنّ الثاني أيضاً إن طلب الفاعل جاز إعمالهما معاً في التنازع، وجوز الشيخ حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقاً، وقال الشيخ: في أقائم الزيدان لا خبر لهذا المبتدأ لأنه كالفعل والفعل لا خبر له، وفي باب المبتدأ والخبر قال: والخبر قد يكون جملة خبرية وجوز الشيخ وقوعه جملة إنشائية، صرّح الشيخ بإسقاط لفظ كل من نحو: كل رجل فله درهم، أوله الشيخ بضربي زيداً يلابسني أو يلابسه قائماً، وقال الشيخ: في كل رجل وضيعته الظاهر أنّ حذفَ الخبر في مثله غالبٌ لا واجبٌ، قال الشيخ: خبر إنّ وأخواتها يجب تقييده بالواقع في الأصل، ويفهم من كلام الشيخ المراد بالشاذ ها هنا مخالف القياس، وقال الشيخ في المنصوبات إنّ (ما وليس) كلاهما لنفي الحال، وفي باب المفعول المطلق قال الشيخ: هذه المصادر وأمثالها أي: (حمداً وشكراً وعجباً) إذا لم يذكر بعدها ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه أو ذكر لكن لبيان النوع نحو: ﴿مَكَرُوا۟ مَكۡرَهُمۡ ۝٤٦﴾ [إبراهيم/٤٦] لم يجب حذف أفعالها، أو وقع المصدر مكرراً قال الشيخ فيه نوع إخلال، وصرح الشيخ بأنه يجب حذف الفعل بعد إلا أو ما في معناها، وقال الشيخ: أرى الجملتين عاملتين في المصدرين، وفي باب المفعول به قال الشيخ: ينتقض حد

المفعول به منعاً بالمجرور نحو: قربت من زيد، وقال الشيخ: لا أرى منعاً من تقديم المفعول به على عامله نحو: زيداً وعمراً لقيت، وفي باب النداء اعترض الشيخ بأنّ مذهب المبرد إنّ اللام إن كانت في العلم فالمختار مذهب الخليل وإن كانت في الجنس فالمختار مذهب أبي عمرٍ، قال الشيخ: إنما تُوصِّل بأي إلى نداء اسم الإشارة، وقد يجعل أيها وسيلة والمقصود بالنداء كما ذكر الشيخ، لما صرح به الشيخ من أنه إذا وقفت على يا غلاما فبالهاء، الكلام المنقول عن الشيخ وجوب إسكان غلامي، قال الشيخ: لو قال يحذف حرفان مما قبل آخره حرف مد وهو أكثر من أربعة أحرف لعمّ نحو: عمار ومروان، وقول المصنف أكثر من أربعة أحرف قيد للأخير وقد صرح به الشيخ، وقال الشيخ: وبعضهم يوجبها مع الألف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفاً نحو: يا غلاماه، وفي باب الاشتغال قال الشيخ: وهو غير محتاج إليه، وزعم الشيخ أنهم اتفقوا على هذا، وجهه الشيخ في الظروف بوجه يقع بعد إذا الجملة الاسمية، وبعد حيث قال الشيخ: هي الدالة على المجازاة في المكان كإذا في الزمان، وقال الشيخ: هذه الآية أي: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر/٤٩] لا تصلح للتمثيل، وهذا مما استدل به الشيخ، وفي باب التحذير وقال الشيخ في تقدير اتق بعض السماجة، الطريق الطريقَ صرح به الشيخ[١].

٨. **العباب في شرح اللباب:** مؤلفه عبد الله بن محمد المعروف بـ" نقره كار" (٧٧٦هـ) وهو كتاب شرح فيه المؤلف لباب الإسفرائيني، لم يصرِّح باسم مؤلفه، بل قال:

---

(١) ينظر: النص المحقق: ص٤، ٨، ١١، ١١، ١٤، ٣٠، ٣١، ٣٥، ٤٢، ٥٢، ٥٢، ٦٢،

٦٤،٧٧،٨٠،٩١،٩٢،٩٦،٩٦،١٠٠،١٠١،١٠١،١٠٥،١٠٧،١١٥،١١٨،١١٨،١٢٢،١٢٧،١٢

٧،١٢٩،١٣٤،١٣٦،١٣٧،١٣٩،١٤١،١٤٥،١٤٦،١٤٧.

وقال بعض شارحي اللباب: لو قلنا هو مصدر منصوب على أنه عطف على قوله تحذيراً لكان له وجه(١).

٩. حواشي الكشّاف: مؤلفه مسعود بن عمر التفتازاني (٧٩١هـ). قال ابن حجر ومن تصانيفه: حاشية على الكشّاف، وقال السيوطي: وله حاشية الكشّاف لم تتم(٢).

وقال الفاضل التفتازاني ـ رحمه الله ـ في حواشي الكشّاف الشائع العربي هو الأول(٣).

١٠. حواشي السيد الشريف على الكشاف(٤).

النحاة الذين نقل عنهم في الشرح:

نقل الميبذي آراء الكثير من النحويين وعلماء العربية والتفسير والمعاني، ونقله عنهم كان بوساطة كتبهم أو مصادره التي اعتمدها، وهؤلاء العلماء هم:

١. عيسى بن عمر (١٤٩هـ): ذكره في باب الممنوع من الصرف قال: وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواريَ بالفتح وهي لغة قليلة اختارها عيسى بن عمر، وفي باب الاشتغال حيث قرأ قوله تعالى: ﴿**والزانيةَ والزانيَ**﴾(٥) [النور/٢] بقوله وما قرأ بالنصب إلا عيسى بن عمر(٦).

---

(١) النص المحقق: ص١٤٧.

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني: ١١٢/٦، وبغية الوعاة: ٢٨٥/٢.

(٣) النص المحقق: ص١٢٨.

(٤) النص المحقق: ص١٢٨.

(٥) قال ابن جني: ((ومن ذلك قراءة عيسى الثقفي: والزانيةَ والزانيَ [النور/٢] بالنصب))، ينظر: المحتسب: ١٠٠/٢، ومختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالويه: ص١٠٢.

(٦) النص المحقق: ص٤٣، ١٤٦.

٢. أبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ): ذكره في باب النداء عندما تكلم على توابع المنادى قال: وأبو عمرو بن العلاء يختار النصب أي: في تابع المنادى المعرف ب(ال) المعطوف[١].

٣. الخليل بن أحمد (١٧٥هـ): ذكره في تعريف الاسم ب(ال) قوله: والمجموع عند الخليل، وفي باب المفعول المطلق قال الخليل: لبَّ لغة في ألبّ، وفي باب النداء الخليل يختار الرفع في تابع المنادى المعرف ب(ال) المعطوف، وفي ذات الباب أعرب تابعَ المنادى المكرر توكيداً لفظياً، وامتنع عند الخليل أن تلحقَ مدةُ الندبة بصفة المندوب، وفي باب التحذير قال الخليل: إياك إياك من باب الأسد[٢].

٤. سيبويه (١٨٠هـ): ذكره في خواص الاسم قال: ذهب سيبويه إلى أن حرف التعريف هو اللام فقط، وفي باب الممنوع من الصرف ذكر في شروط العجمة تحرك الأوسط خلافاً لسيبويه فإن تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة، قال سيبويه: سراويل أعجمي، قال سيبويه: جوارٍ غير منصرف اعتباراً للأصل، قال سيبويه: إنّ (أحمر) إذا نُكِّر وزالت عنه العلمية هو غير منصرف اعتباراً مفعول به أو حال أو مفعول مطلق لخالف إذ المعنى اعتبر سيبويه دون الأخفش اعتباراً للصفة الأصلية بعد التنكير مع وزن الفعل، لا يلزم سيبويه أن يكون باب حاتم غيرَ منصرف باعتبار الصفة الأصلية مع العلمية، وفي باب نائب الفاعل قال الميبذي: والأولى أنّ كل ما كان عناية المتكلم أولى بالنيابة عن الفاعل وقد نقل عن سيبويه مثل هذا، وعن سيبويه أن الصفة تقع مبتدأ من غير نفي أو استفهام لكنه عند سيبويه قبيحٌ، ونقل عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ، وجوز سيبويه الإخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام نحو: من أبوك؟، ومنع سيبويه زيادةَ الفاء في الخبر بعد الاسم الموصول والظرف، وأجاز سيبويه دخولَ الفاء في خبر ليت ولعلَّ خلافاً للأخفش

---

(١) النص المحقق: ص١١٣.

(٢) النص المحقق: ص ٩، ١٠٤، ١١٥، ١٢١، ١٣٠، ١٤٨.

وقيل بالعكس، قال سيبويه: إن كان اسمها مبنياً نحو: لا رجل ظريفٌ فرفعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء، وفي باب المفعول المطلق قال: وظاهر كلام سيبويه أنَّ هذا المصدرَ منصوبٌ بقوله له صوت، وأجاز غير سيبويه رفعه على البدل، وسماه التأكيدَ الخاصَّ، وسماه سيبويه التأكيدَ العامَّ نحو: زيد قائم حقاً، وفي باب المفعول به انتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم هذا تفسير سيبويه، وفي باب النداء قدّر سيبويه بأن المنادى منصوب ب(أعني)، ونقل عن سيبويه في نحو: يا زيدُ زيدَ أنّ (زيدَ) في المثال عطفُ بيان، وسيبويه يختار الرفع في تابع المنادى غير المعرف ب(ال) المعطوف، فنقول: يا عبدُ الله ورجلٌ وعلى هذا القياس هذا ما نص عليه سيبويه، يا تيمُ تيمَ عدي تأكيد لفظي للأول وهذا عند سيبويه، إذا جعل أسماء من الوسامة أي: الحسن على ما ذهب سيبويه، نحو: يا رادّ في رادّ اسم فاعل وألّا يفتح عند سيبويه، وامتنع عند سيبويه أن تلحقَ مدةُ الندبة بصفة المندوب، وفي باب الاشتغال أنّ الفراء سأل سيبويه، فقال سيبويه فإذا هو إياها وخطأه الكسائي، المناظرة بين الكسائي وسيبويه، فقال سيبويه فلا يجوز إلا فإذا هو إياها، وبعد إذا الشرطية على مذهب سيبويه، وفي باب التحذير قال سيبويه: إياك إياك من باب الأسد[١].

٥. خلف بن حيان الأحمر البصري (١٨٠هـ): ذكره في باب الفاعل قال: قال خلف: والعامل في الفاعل هو الإسناد، وفي باب المفعول به قال: قال خلف: والعامل في المفعول به كونه مفعولاً[٢].

٦. يونس بن حبيب (١٨٢): ذكره في باب النداء فقط قال: وكذا يونس يختار النصب في تابع المنادى المعرف ب(ال) المعطوف[٣].

---

(١) ينظر: النص المحقق: ص٩، ٤١، ٤٢، ٤٩، ٤٩، ٥٠، ٧٠، ٧١، ٨٠،٧٤،٧١،وغيرها.

(٢) النص المحقق: ص٥٤، ١٠٧.

(٣) ينظر: النص المحقق: ص١١٣.

٧. **الكسائي (١٨٩هـ):** ذكره في باب الممنوع من الصرف قال: وقد جاء عن العرب في الجر جواري بالفتح وهي لغة قليلة اختارها الكسائي، وفي باب الفاعل أجاز الكسائي تقديم المحصور ب(إلا) مطلقاً فاعلاً كان أو مفعولاً، ومذهب الكسائي حذف الفاعل من الفعل الأول حذراً من الإضمار قبل الذكر، وفي باب نائب الفاعل أجاز الكسائي نيابةَ التمييز عن الفاعل، وفي باب المبتدأ والخبر قال الكسائي: هما يترافعان أي: المبتدأ والخبر، وقال الكسائي: الاسم الواقع بعدها أي: لولا فاعل فعل محذوف، وفي باب المفعول به قال الكسائي: أي: انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم، وفي باب النداء جوز النحاة وقوع المنادى نكرةً بلا صفة خلافاً للكسائي، وأجاز الكسائي الترخيمَ في المضاف إليه، وفي باب الاشتغال ذهب الكسائي إلى أن ضربت في زيداً ضربته عامل في زيد، وخطأه الكسائي، ومنه قول الكسائي في المناظرة(١).

٨. **الفراء (٢٠٧هـ):** ذكره في باب الممنوع من الصرف قال الفراء: أخيل هو الشقراق، وفي باب التنازع ومذهب الفراء بإعمالهما، وفي باب المبتدأ والخبر قال الفراء: هما يترافعان، وقال الفراء: لولا هي الرافعة لما بعدها، وفي باب المفعول المطلق فال الفراء: ومنه لبيك، وفي باب المفعول به قال الفراء: العامل فيه هو الفعل والفاعل، وقال الفراء: أي: انتهوا انتهاء خيراً لكم، وأجاز الفراء الترخيم في آخر المضاف إليه، والفراء جوز ترخيم العلم الثلاثي المتحرك الأوسط، والفراء يجيز حذف في نحو: سعيد وعمود وعماد، وأجاز الفراء حذف الهمزة دون الألف في نحو: حمراء، وذهب الفراء إلى أن ضربت في زيداً ضربته عامل في زيد، إن الفراء سأل سيبويه في مجلس الرشيد، و (فاجلدوا) خبر بتأويل عند الفراء(٢).

---

(١) ينظر: النص المحقق: ص٤٣، ٥٦، ٦٠، ٦٨، ٧٤، ٩٠، ١٠٧، ١١١، ١٢٥، ١٣٥، ١٣٧،١٣٨.

(٢) ينظر: النص المحقق: ص٣٣، ٦٠، ٧٤، ٩٠، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٢٦، ١٢٧، ١٤٤،١٣٧،١٣٥.

٩. أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢٠٩هـ): ذكره في باب المثنى فقط قال: ولو كان واحده مِذْرى على ما زعم أبو عبيدة لقالوا مِذريان في التثنية[١].

١٠. هشام بن معاوية الضرير (٢٠٩هـ): ذكره في باب المفعول به فقط قال: قال هشام والعامل في المفعول به هو الفاعل[٢].

١١. الأخفش (٢١٥هـ): ذكره في باب الممنوع من الصرف قال: إذا نُكِّر (أحمر) وزالت العلمية عنه فذهب الأخفش إلى أنه منصرف، ونقل عن الأخفش أن خلافه في مثل (أحمر) إنما هو في مقتضى القياس، وفي باب الفاعل قال: وقد جوز الأخفش اتصالَ ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل، ونسب إلى الأخفش جواز وقوع الجملة الأسمية بعد (إذا) الشرطية، وفي باب المبتدأ جوز الأخفش أن تقعَ الصفةُ مبتدأً من غير نفي أو استفهام، مجيء المبتدأ نكرة نحو: في الدار رجل وقال الأخفش الظرف عامل في الاسم الذي بعده مطلقاً إلا أن الأخفش قائل بجوازه، وأما الأخفش فيجيز زيادة الفاء في كل خبر، فقال الأخفش إذا الفجائية حرف، وقال الأخفش تقديره: ضربي زيداً ضربه قائماً، وفي باب النداء أجاز الأخفش رفع تابع المنادى المعطوف باللام وعطف البيان المفرد نحو: يا زيد والحارثُ. و يا أخانا زيدُ، وقال الأخفش في يا أيها الرجل أي موصول وذو اللام خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة، والأخفش جوز ترخيم العلم الثلاثي المتحرك الأوسط، ونقل عن الأخفش جواز حذف المدة الأصلية، وعلى مذهب الأخفش نحو: إذا زيداً ضربته ضربك[٣].

---

(١) النص المحقق: ١٩.

(٢) النص المحقق: ١٠٦.

(٣) ينظر: النص المحقق: ص٤٨، ٥٠، ٥٤، ٥٩، ٧١، ٨٣،٨٤،٨٦،٨٨،٩١،١١١،١١٧،١٢٥،١٢٦،١٣٨.

١٢. أبو زيد الأنصاري (٢١٥هـ): ذكره في باب الممنوع من الصرف فقط قال: وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري بالفتح وهي لغة قليلة اختارها أبو زيد[(١)].

١٣. الأصمعي (٢١٥): ذكره في باب النداء فقط قال: ومنع الأصمعي وصفَ المنادى المضموم مطلقاً[(٢)].

١٤. الجرمي (٢٢٥هـ): ذكره في باب النداء قال: والجرمي يختار النصبَ في تابع المنادى المعرف ب(ال) المعطوف، وذهب الجرمي إلى منع ترخيم (يدان)[(٣)].

١٥. المازني (٢٤٨): ذكره في باب النداء قال: وأجاز المازني يا زيد وعمراً، ويا عبدَ الله و زيداً، وأجاز المازني رفع الرجل في يا أيها الرجل، لأنه المقصود بالنداء[(٤)].

١٦. المبرد (٢٨٥هـ): ذكره في خواص الاسم أن الهمزة حرف التعريف دون اللام عند المبرد، والمبرد يقيس على (مثنى وثلاث ورباع) إلى التسعة، قال المبرد في (سراويل) عربي جمع سروالة، وفي باب المبتدأ والخبر قال المبرد: إذا الفجائية ظرف مكان، ومذهب المبرد لا يطرد في مثل: فإذا السبع بالباب، وعن المبرد أنّ إنْ النافية تعمل عمل ليس، وفي باب النداء المبرد يختار الرفع في تابع المنادى ذي اللام كالحسن في عروض اللام وجواز حذفها، واعترض الشيخ بأن مذهب المبرد أنّ اللام إن كانت في العلم فالمختار مذهب الخليل، فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والنجم معاً في اختيار الرفع، يا تيم عدي تيم عدي وهذا عند المبرد، وفي باب الاشتغال، وأما المبرد فأوجب الفعل بعد إذا الشرطية[(٥)].

---

(١) النص المحقق: ص٤٤.

(٢) النص المحقق: ص ١١٢.

(٣) النص المحقق: ص١١٣، ١٢٧.

(٤) النص المحقق: ص١١٦، ١١٩.

(٥) النص المحقق: ص٩، ٢٧، ٤٢، ٨٨، ٨٨، ٩٦، ١١٥،١١٤، ١١٦، ١٢١، ١٣٨.

١٧. الزجاج (٣١٦هـ): وذكره في باب المبتدأ والخبر قال: وقال الزجاج إذا الفجائية ظرف زمان، وفي باب النداء قال: وأجاز الزجاج رفعَ الرجل في يا أيها الرجلُ، لأنه المقصود بالنداء(١).

١٨. ابن السراج (٣١٦هـ): ذكره في باب المبتدأ والخبر قال: وذهب ابن السراج إلى أن الخبر إذا كان شبهَ جملة فإنه مقدرٌ باسم مفرد(٢).

١٩. أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ): ذكره في باب الفاعل قال: وابن الأنباري جوز رفع ما بعد المستثنى بما قبل (إلا) دون النصب(٣).

٢٠. أبو علي الفارسي (٣٧٧): ذكره في باب الممنوع من الصرف بأنه قال: سراويل أعجمي، وفي باب المبتدأ والخبر ذهب أبو علي إلى جواز أن يكون الظرف عاملاً في (أنّ) مع صلتها، وفي باب التحذير قال أبو علي: في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ﴾ [التوبة/٩٢] أي: وقلت(٤).

٢١. ابن جني (٣٩٢هـ): ذكره في باب الفاعل فقد جوز ابن جني اتصالَ ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل، وفي باب المبتدأ والخبر قال: وذهب أبو الفتح إلى أنه إذا كان الخبر شبهَ جملة فأنه مقدرٌ بمفرد، والنوع الخامس من الخبر عامٌّ متعلقٌ بظرف نحو: زيدٌ قدامك. خلافاً لابن جني، وابنُ جني أنّ (إن) النافية تعمل عمل ليس(٥).

٢٢. عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ): ذكره في باب الفاعل قال: ذكر القيام لإخراج مفعول ما لم يسم فاعله كما في زيد ضرب ومضروب غلامُه. فهو عند عبد القاهر

---

(١) النص المحقق: ص٨٨، و١١٩.

(٢) النص المحقق: ص٨٠.

(٣) النص المحقق: ص٥٦.

(٤) ينظر: النص المحقق: ص٤٢، ٨٥، ١٤٨.

(٥) ينظر: النص المحقق: ص٥٤، ٧٩، ٩٢، ٩٦.

فاعل اصطلاحاً، وفي باب النداء قال: وقال عبد القاهر: إنّ العلمية شرطٌ في المعطوف أي: يا ثلاثةً وثلاثين[١].

٢٣. الزمخشري (٥٣٨هـ): ذكره في باب الإعراب قال: فذهب الزمخشري إلى صرف مسلماتٍ، وفي باب الفاعل قال: ذكر القيامَ لإخراج مفعول ما لم يسم فاعله كما في زيد ضرب ومضروب غلامُه. فهو عند الزمخشري فاعل اصطلاحاً، وقال في باب المبتدأ والخبر قال الزمخشري: الابتداء هو العامل في الخبر، وقال الزمخشري: وبنو تميم لا يظهرون خبر (لا) التي لنفي الجنس، وفي باب النداء قال، وعن الزمخشري في يا زيد زيد بدل، ومذهب الزمخشري أن المندوب قسم المنادى[٢].

٢٤. الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ): ذكره في باب المفعول المطلق فقط قال: نوقش فيه بأن الإمام الراغب ذكر أن القعود إنما يقابل القيام والجلوس يقابل الاتكاء[٣].

٢٥. ابن الدهان (٥٦٩هـ): ذكره في باب المبتدأ والخبر فقط قال: والحق ما ذكره ابن الدهان بأنه إذا حصلت الفائدة جاز الإخبار عن أي نكرة كانت إذ الغرض من الكلام إفادةُ المخاطب[٤].

٢٦. أبو البركات بن الأنباري (٥٧٧): ذكره في باب النداء فقط قال: وابن الأنباري يجيز في توابع المنادى المبني المضافة الرفعَ[٥].

٢٧. الجزولي (٦٠٧هـ): ذكره في باب المبتدأ والخبر قال: والعامل في المبتدأ الابتداء وفسره الجزولي بجعل الاسم في صدر الكلام، وقال الجزولي: الابتداء هو

---

(١) ينظر: النص المحقق: ص٥٣، ١١٠.

(٢) النص المحقق: ص١٦، ٣٩، ٥٣، ٧٤، ٩٥،، ١١٢،١٣٢.

(٣) النص المحقق: ص٩٩.

(٤) النص المحقق: ص٧٧.

(٥) النص المحقق: ص١١٥.

العامل في الخبر، وقال الجزولي: بنو تميم هم لا يلفظون به أي خبر (لا) التي لنفي الجنس إلا إذا كان ظرفاً[١].

٢٨. ابن يعيش (٦٤٣هـ): ذكره في باب النداء فقط قال: على أن يكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسماً لشيء واحد نحو: يا ثلاثة وثلاثين سواء كان علماً أو لا وابن يعيش اشترط العلميةَ فيه[٢].

٢٩. الأندلسي (٦٦١هـ): ذكره في باب المبتدأ والخبر قال: قال الأندلسي يجب اثباتَه أي: خبر لا التي لنفي الجنس مع عد القرينة بالاتفاق، وفي باب النداء اشترط في الاسم المعطوف والمعطوف عليه إذا جعلا اسماً واحداً، قال: ويجوز لك زيادة الألف في آخره أي: المندوب وقال الأندلسي يجب إلحاقها مع ياء[٣].

٣٠. ابن مالك (٦٧٢هـ): ذكره في باب نائب الفاعل قال: قال المتأخرون كابن مالك يجوز نيابتُه أي: المفعول الثاني من باب علمت عن الفاعل إذا لم يلتبس كما إذا كان نكرةً وأول المفعولين معرفة نحو: ظُنَّ زيداً قائم، قال ابن مالك إذا الفجائية هي حرف، وفي باب المبتدأ والخبر قال: بل الحق أنه يجوز اختلافُ العاملين على ما ذهب إليه المالكي في ضربي زيداً قائماً، وفي باب الاشتغال قال: وقال ابن مالك: لا يجوز بعد إذا المفاجأة إلا الرفع[٤].

٣١. المفسر البيضاوي (٦٨٥هـ): ذكره في باب الممنوع من الصرف فقط قال المفسر البيضاوي: هو البلد الذي يقال له الآن بعلبك[٥].

---

(١) النص المحقق: ص٧٣،٧٤، ٩٥.

(٢) النص المحقق: ص١١١.

(٣) النص المحقق: ص٩٥، ١١٠.

(٤) النص المحقق: ص٦٣، ٦٧، ٨٨، ١٣٦.

(٥) النص المحقق: ص٤٥.

٣٢. **البصريون:** ذكرهم في باب الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله فاعل اصطلاحاً عند أكثر البصريين، وفي باب المبتدأ والخبر قال: فقال البصريون العامل في المبتدأ هو الابتداء، وفي (ضربي زيداً قائماً) أوَّله البصريون (ضربي زيداً قائماً حاصل، وقال البصريون: أي: كل رجل وضيعته مقرونان، ووفي باب المفعول به العامل في المفعول به هو الفعل أو شبهه عند البصريين، و في باب النداء نحو: يا عالم بن العالم عند بعض البصريين، ولا يندب عند البصريين إلا المندوب أي: المشهور علماً كان أو لا[١].

٣٣. **الكوفيون:** ورد ذكرهم في باب الإعراب قال: والكوفيون يطلقون ألقاب النوعين على الآخر مطلقاً، وفي باب الممنوع من الصرف قال: والكوفيون يقيسون على مثنى وثلاث ورباع إلى التسعة، وإن زعم الكوفيون أنَّ الهاءَ أصلُ التاء أي: التاء المنقلبة هاءً عند الوقف، وفي باب التنازع كان بيت امرىء القيس من أدلة الكوفيين، وفي باب المبتدأ والخبر قال: وعند الكوفيين الصفة تقع مبتدأً من غير نفي أو استفهام،: وقال الكوفيون: الظرف عامل في الاسم الذي بعده مطلقاً، والكوفيون قالوا بوجوبه أي: عمله واجباً في الاسم، قال الكوفيون: تقديره ضربي زيداً قائماً حاصل، وقال الكوفيون: وضيعته خبر المبتدأ كأنك قلت: كل رجل مع ضيعته، وفي باب النداء قال: ويجوز فتحه علماً موصفاً بأي صفة منصوبة كانت نحو: يا زيد ذا عند الكوفيين، وقال الكوفيون: الياء مقدرة بعد التاء في يا أبت ويا أمت، وقد نقل عن الكوفيين جواز ترخيم العلم مطلقاً، وعند الكوفيين لا يجوز أن يقال: وا زيداه الطويل، والكوفيون جوزوا حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، قال: الكوفيون يجوزون خرجت فإذا عبد الله القائمَ بنصب القائم[٢].

---

(١) النص المحقق: ص٥٢، ٧٣، ٩٠، ٩١، ٩٣، ١٠٦، ١١٧، ١٣٠.

(٢) النص المحقق: ص١٤، ٢٨، ٤٠، ٦٥، ٦٨، ٧١، ١١٧،٩٣،٩٠،٨٤،٨٣، ٩٢، وغيرها.

أسلوبه:

بدأ الميبذي ببيان أسلوبه في الشرح بقوله: "وما تعرضت لعلة إلا لعلة على قلة[١]" أي لم يسهب ولم يستطرد كثيراً في حديثه عن العلل التي ترد في الشرح، فهو يذكر تقديم ابن الحاجب للمسألة ـ من غير أن يضع عنواناً للباب أو الحد ـ ويشرحها ويعلق عليها ويترك مجالاً لمزيد من البحث فيها، ثم أعطى معان للكلمات التي فيها غموض، وفّسر العبارات التي تحتاج إلى تفسير، ونصَّ على ذكر بعض المصادر التي أخذ منها وقد تراوحت ما بين مصادر نحوية ـ وكانت من بينها شروح للكافية ـ وبلاغية ومعجمية وكتب تفسير، وأما النحاة وبعض اللغويين فقد ذكرهم بأسمائهم وقرنها بالمسائل النحوية التي شرحها وكان لهم رأي فيها، وبعضهم ذكره بكنيته، والبعض الآخر قال عنهم المحققون وأكثر ما يقصد هم شراح الكافية، وأكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم أما في مسائل اختلف عليها النحاة، أو لبيان أوجه القراءات، أو لتقعيد قواعد، والحديث النبوي الشريف استشهد به على اختلاف اللغات بين القبائل، أو تأييداً لمذاهب اختارها بعض النحاة، ثم الشعر واقتصر به على عصر الاستشهاد، والأقوال والأمثال وما سمع عن العرب، وكان لأصول النحو نصيب في شرحه حيث تكلم عن السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال ولم يسمه، وشرح المسائل النحوية مبدياً رأيه فيها أحياناً، وأحياناً أخرى يدعمه برأي الشيخ، وأخذ عن القدامى والمتأخرين فجمع بين أصحاب التصنيف وأصحاب الشروح والمختصرات، وتكلم في لغات القبائل، وأكثر النحاة الذين ورد لهم ذكرٌ في شرحه هم البصريون، أما الكوفيون فقد ذكر آراء الكسائي والفراء في كثير من المسائل، وذكر هشاماً الضرير وخلف الأحمر وأبا بكر الأنباري وجاء برأي لكل واحد منهم، ولم يرجّح رأياً لنحاة الكوفة، وكان ميالاً لنحاة البصرة، فكان أسلوبه سهلاً واضحاً لا كد

(١) النص المحقق: ص١.

فيه ولا تعقيد ـ وإن كان ممزوجاً بالمنطق على ما جرت عليه عادة النحاة ـ، إذ تناول أبواب الكافية وراعى ترتيب ابن الحاجب لها، فشرح الكلمة وعلّق على تقسيم ابن الحاجب لها وهي: اسم وفعل وحرف فقال: الأنسب أن يبدل أو بالواو[١]، والكلام وشروطه، والاسم وخواصه والمعرب من الأسماء وحكمه، والإعراب وأنواعه، وجمع المؤنث السالم والملحق به ووجه الإعراب فيه ولم يستطرد في هذا الباب حيث اقتصر فيه على إيراد مثال لكل حالة إعراب رفعاً ونصباً وجراً ، وغير المنصرف ووجه إعرابه إذ اقتصر فيه على بيان حالاته الإعرابية ولم يستطرد فيه، ثم ذكره بعد جمع المذكر السالم واستطرد في بيان الأنواع التي تمنع من الصرف وعلل منعها، والأسماء الستة ووجوه إعرابها، والمثنى والملحق به ووجوه إعرابه، وجمع المذكر والملحق به، والممنوع من الصرف، ثم المرفوعات، وبدأ بالفاعل وأجرى تغييراً على الأمثلة التي نقلها عن الشيخ لكنه لم يغير المثال كاملاً فلربما غيَّر فيه كلمةً أو أكثرَ من ذلك وزاد عليه بالاستشهاد في القرآن[٢]، والتنازع وزاد فيه على الشيخ بأمثلة وغيّر ببعضها، لكنه نقص عنه بالاستشهاد في القرآن والشعر[٣]، ونائب الفاعل وبين صيغته الصرفية بعد حذف الفاعل[٤]، والمبتدأ وذكر نوعيه وبعضاً من مسوغات مجيئه نكرة، واقتصر في شرحه على المبتدأ النكرة الموصوفة والدعائية والمتضمنة معنى الفاعل والخبر وأنواعه ومواطن حذفه وجوباً وجوازاً، وخبر إنّ وأخواتها وذكر الخلاف فيه حول رفعه بهذه الحروف أو رفعه على الأصل، وتكلم على شروط تقديمه واستشهد له بآية وحديث، وخبر لا التي لنفي الجنس وأورد الخلاف فيه بين بني تميم والحجازيين في إثباته وحذفه، واسم ما ولا المشبهتين بليس أما " ما " ذكر

---

(١) النص المحقق: ص٤.

(٢) النص المحقق: ص٥١.

(٣) النص المحقق: ص٦٠.

(٤) النص المحقق: ص٦٧.

لها مثالاً واحداً وأما " لا " فقد أورد لها شاهداً شعرياً و" إن " النافية ـ وإن لم يذكرها في الباب ـ فإنه أيضاً أورد لها شاهداً شعرياً وافق فيه عدد من النحاة في تجويزهم إعمالها عمل ليس، ولم يذكر اسم كان من بينها[١]، ثم المنصوبات فبدأ بالمفعول المطلق بذكر عامله أو حذفه وتكلم فيه أي: الباب عن القياس، والمفعول به وتكلم عن عامله الذي اختلف فيه النحاة، ومواضع حذفه وكان الأول منها سماعياً واستشهد للحذف بالقرآن أيضاً، والمنادى عرّفه وذكر تقدير النحاة له وبين ما يبنى منه بالضم إذا كان مفرداً وعلى الألف إذا كان مثنى والواو إذا كان جمع مذكراً وتكلم عن المجرور بلام الاستغاثة، وتكلم عن المنادى الشبيه بالمضاف أي: ما له تابع صفة أو معطوف، وذكر اشتراطَ بعضُ النحاة العلميةَ فيه أي: المعطوف والمنادى النكرة وجوّز مجيئها بلا وصف، وخالف بعض النحاة في اشتراطهم الوصف، وتكلم عن توابع المنادى وفصّل فيها أقوالَ النحاة، وتكلم عن الجمع بين حرف النداء والمعرف ب(ال) والمنادى المكرر وذكر أقوالاً للنحاة فيه واستشهد له ببيتٍ شعريٍّ، والمضاف إلى ياء المتكلم وذكر الأوجه فيه، وتكلم عن المنادى المرخّم وبدأه بشاهد شعري والمندوب وعن حذف حرف النداء وأورد عليهما أمثالاً وأقوالاً عن العرب وشاهدين من القرآن، وعن حذف المنادى واستشهد له بآية اختلفت فيها القراءات[٢]، والاشتغال وتكلم فيه عن شروط الاسم المشغول عنه وذكر مذاهب النحاة وجاء بشواهد من القرآن كان للقراءات نصيب فيها[٣]، والتحذير وشرح فيه أبيات المصنف واستشهد بآيتين وبيت شعر ومثالاً مسموعاً، والإغراء وأورد له شاهداً شعرياً، والاختصاص وأورد له مثالاً مسموعاً عن العرب، والمنصوب على المدح أو الذم أو الترحم وذكر فيه شاهداً بيّن فيه وجهاً للقراءات من القرآن بالإضافة إلى مثال.

---

(١) النص المحقق: ص٩٨.

(٢) النص المحقق: ص١٣٤.

(٣) النص المحقق: ص١٤٦.

رابعاً: منهجه في الشرح:

افتتح الميبذي شرحه بمقدمة موجزة ذكر أنه من شروح الكافية كغيره من المؤلفين بدأه بالبسملة، واختار لفظة (كلمة) ليبدأ بها مقدمته لتقابل الكلمة التي افتتح بها ابن الحاجب مقدمته الكافية، ثم أعلنها صراحةً بأنه أخذ عن الرضي في مواضع مهمة هو اعتبرها وكان يعده مصدراً للرشاد ومظهراً للسداد(١)، فامتزج شرحه بمتن الكافية مثل: **قوله: (ومِنْ خَوَاْصِهِ)** التي لا يوجد في غيره سواء يشمل إفراده أو لا، **(وَلَيْتَ وَلَعَلَّ مَاْنِعَاْنِ)** عن دخول الفاء في الخبر(٢)، واعتاد استخدام بعض الألفاظ في الشرح مثل: " وأقول" أو" أي" أو" المناسب"، وأكثر ما يكون في الأقوال والإجابات التي انفرد بها نحو: وأقول: ها هنا بحث لأن عبدالله علماً...، **و(الكَلِمَةُ لَفْظٌ)** أي: ملفوظ به تحقيقاً أو تقديراً، ليشمل فاعل اعْلَمْ، و**(وهُوَ حَذْفٌ فِي آخِرِهِ)** أي: المنادى، المناسب أن يقول: هو حذف آخر الكلمة (٣)، ويبتدئ شرحه ببيان المقصود من عبارة ابن الحاجب أما بضبط العبارة **مثل: (وَ)** يجوز **(لَكَ)** إلحاق **(الهَاْءُ فِي الوَقْفِ)** بعد زيادة الندبة واواً كانت أو ألفاً أو ياءً. أو بإعرابها مثل: **(الْمُنَاْدَى، هُوَ الْمَطْلُوْبُ إِقْبَاْلُهُ بِحَرْفٍ نَاْئِبٍ مَنَاْبَ اَدْعُوا لَفْظَاً أَوْ تَقْدِيْراً)** حالان أو مصدران(٤)، أو بنقض الحد الذي يورده مثل: **(غَيْرُ المُنْصَرِفِ بِالْضَّمَّةِ)** رفعاً **(وَالْفَتْحَةِ)** نصباً وجراً، وهذا منقوض بمثل: جوارٍ عند من ذهب إلى أنّه غير منصرف، **(فَمِنْهُ الْمَفْعُوْلُ الْمُطْلَقُ، وَهُوَ اسْمٌ)** دال على ما أي: حدث **(فِعْلُهُ فَاْعِلُ فِعْلٍ مَذْكُوْرٍ)** وظاهر هذا الحد منقوض جمعاً بنحو: زيد ضارب ضرباً، وما ضربت ضرباً، ومات موتاً ومنعاً بنحو: كرهت كراهتي على تقدير: أن يكون كراهتي مفعولاً

(١) النص المحقق: ص١.

(٢) النص المحقق: ص٧، ٨٧.

(٣) النص المحقق: ص٣،٢.

(٤) النص المحقق: ص١١٣٠، ١٠٩.

به، **(اَلْمَفْعُوْلُ بِهِ: هُوَ مَاْ وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاْعِلِ)** ظاهره منقوض منعاً بنحو: زيد ضربته، وجمعاً بمثل: ما ضربت زيداً، وشكرت الله [١]، واستعمل ألفاظاً ومصطلحاتٍ مختلفةً مثل: والدلالة: كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى[٢]، مثل: المعرِّف بقوله: والحدّ في العربية والأصول يرادف المعرِّف[٣]، والمحكوم بقوله: والإسناد هو نسبة أمر إلى أمر على وجه لا يستدعي أمر آخر استدعاء المحكوم عليه للمحكوم به[٤]، والمرآة بقوله: وأنت إذا نظرت في المرآة وشاهدت صورة فيها[٥]، واعتنى بالإعراب فأعرب (ما قائم الزيدان) قائم خبر مبتدأ محذوف والتقدير الزيدان قائمان فحذف الزيدان، وأبدل الضمير الذي في قائمان وعلامته أي: الألف بالمظهر أي: الزيدان، و(له صراخ صراخَ الثكلى) وعلى تقدير النصب جاز أن يكون حالاً بأحد التأويلين المذكورين[٦]، واهتم بالجانب اللغوي مثل: قوله: وقد جاء عن بعض العرب جواري بالفتح وهي لغة قليلة اختارها الكسائي وأبو زيد وعيسى بن عمر، **و(وَقَدْ يُجْعَلُ)** الباقي **(اسْماً بِرَأْسِهِ)** لكنه لغة قليلة **(فَيُقَاْلُ: يَاْ حَاْرُ)** بضم الراء **(ويَاْ ثَمِي)** بقلب الواو ياءً، والضمة كسرة، **(ويا كرا)** بقلب الواو ألفاً [٧]، واعتنى بالجانب الصرفي مثل: فإنّ الاسم يجمع جمع التكسير جمعاً بعد جمع كجمع كلب على أكلب، وجمع أكلب على أكالب، وجمع نعم على أنعام، وجمع أنعام على أناعيم[٨]، واهتم بالجانب بالجانب العروضي مثل: أنت تعلم أنّه مع التنوين طويل مقبوض على وزن فعولن

(١) النص المحقق: ص١٥، ٩٨، ١٠٥.

(٢) النص المحقق: ص٤.

(٣) النص المحقق: ص٤.

(٤) النص المحقق: ص٥.

(٥) النص المحقق: ص٦.

(٦) النص المحقق: ص٧٣، ١٠٤.

(٧) النص المحقق: ص٤٤، ١٣٣.

(٨) النص المحقق: ص٤٠.

مفاعيلن فعولن مفاعلن، ومع حذفه طويل مقبوض مكفوف على وزن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن(١)، وتناول أصول النحو متمثلةً ـ بالسماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال ـ في أغلب المسائل مثل: قوله: والمبرد والكوفيون يقيسون في مثنى وثلاث ورباع إلى التسعة والسماع مفقود، ومثل: قال سيبويه: قاضٍ هو غير منصرف اعتباراً للأصل والتنوين عوض عن الياء، أما في حالة النصب فغير منصرف بالاتفاق(٢)، واهتم بتفسير أسماء المواضع مثل: ماه وجور اسما بلدتين، وشتر اسم حصن بديار بكر وبعلبكَّ اسم بلد بالشام(٣)، وذكر في شرحه بعضاً من أهل التفسير والفلاسفة مثل: قال المفسِّر البيضاوي هو البلد الذي يقال له الآن بعلبكَّ، وقال صاحب الفصوص: أي: هو سلطان ذلك البلد(٤)، واهتم بشرح الأمثال والأقوال مثل: (شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ) والهرير صوت الكلب عند تأذِّيه، وعجزه عما يؤذيه، وقال في الصحاح: هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد، وفي نهج البلاغة أنتم والساعة في قرن والقرن حبل يقرن به البعيران، و**(وَصُرَاْخٌ)** أي: صوت **(صُرَاْخُ الثَّكْلَى)** أي: يصرخ صراخ الثكلى، وهي: المرأة التي فقدت ولدها (٥)، وفسَّر الآيات على ألسنة النحاة مثل: (و﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ١٧١﴾) [النساء/١٧١] أي: انتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم هذا تفسير سيبويه. وقال الكسائي: أي: انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم، وقال الفراء: أي: انتهوا انتهاءً خيراً لكم(٦).

(١) النص المحقق: ص٢٥.
(٢) النص المحقق: ص٢٧، ٤٣، ٤٣.
(٣) النص المحقق: ص٣٥، ٤٥.
(٤) النص المحقق: ص٤٥.
(٥) النص المحقق: ص٧٥، ٩٢، ١٠٣.
(٦) النص المحقق: ص١٠٨.

خامساً: الملاحظات على الشارح:

أولاً: : صرّح أنّه اقتبس من شرح الرضي في المواضع المهمة، والصحيح أنه اقتبس منه في المواضع كلها.

ثانياً: اعتمد شرح الرضي مصدراً لشرحه، والصحيح أنّه اعتمد شرح الرضي وغيره.

ثالثاً: ابتدأ الشرح بأسلوب المنطق، واستمر بهذا الأسلوب في أكثر الأبواب، لأن أكثر مؤلفاته في المنطق فتأثر بها شرحه.

رابعاً: مزج الشرح ببعض أقوال الفلاسفة والمتصوفين، مما أدى إلى غموض المعنى أحياناً.

خامساً: بعض الأبيات الشعرية لم يميزها عن الشرح.

سادساً: في باب المبتدأ ذكر بعض مسوغات الابتداء بالنكرة ولم يذكرها كلها.

سابعاً: وفي مواضع حذف المبتدأ جوازاً ووجوباً ذكر موضعاً واحداً فقط من مواضع الحذف، ولم يستوفها كلها.

ثامناً: في باب اسم ما ولا المشبهتين بليس ذكر فيه شروط الإعمال فقط ولم يذكر شروط الإهمال.

تاسعاً: لم يتابع الرضي في ترتيبه بدليل أنّ المسألة الزنبورية تكلم عليها في باب الاشتغال والرضي تكلم عنها في باب الظروف(١).

عاشراً: إيراد كثير من المعلومات بلفظة (قيل) بصيغة المبني للمجهول.

سادساً: شخصية الشارح العلمية وآراؤه:

لم يكن الميبذي مجرد ناقل لأقوال النحويين والعلماء، بل كان يُعْمِلُ فكره النحوي وشخصيته العلمية في ما ينقله من آراء، ودليل ذلك آراءه النحوية واعتراضاته التي ذكرها في شرحه، ومنها:

---

(١) شرح الكافية، للرضي: ١١٢/٢.

وأقول: ليت شعري ما الفرق بين غلامي ومسلمي حتى حكموا بأنّ الإعراب اللفظي في الأول متعذر، وفي الثاني متعسِّر، فإنه كما أمكن التلفظ بمسلمويّ لأمكن التلفظ بغلاميُ بضم الميم مثلاً، وكما أنّهم التزموا إبدال الواو ياءً في مسلميّ رفعاً للثقل التزموا كسر ما قبل الياء في غلاميّ كذلك[1].

أقول: هذا الحد منقوض بنحو: غير قائم الزيدان، ولا يفيد تغير حرف النفي بأداته كما توهمه بعضهم، لأن المبتدأ هو غير لا قائم إذ الإعراب جار عليه [والنظر في هذا الفن إلى اللفظ[2].

وأقول لا منافاة بين التأكيد وغيره كما لا منافاة بين النوع والعدد، بل كل مفعول مطلق يصح أن يقصد به التأكيد، فتخصيص التأكيد بما ذكرنا مجرد اصطلاح[3].

فأقول الباعث عليه أنه قد ينصب التابع في مثل: يا زيد العاقل، ويجب النصب في مثل: يا تميم كلكم، ولم يجدوا له وجهاً إلا ذلك[4].

وأقول: المناسب أن يحال امتناع إياك الأسد على فقدان السماع وإلا فيمكن توجيهه بأن يقال: تقديره جنِّب إياك الأسد على أن يكون الأسد مفعولاً ثانياً[5].

---

(١) النص المحقق: ص٢٢.

(٢) النص المحقق: ص٧٢.

(٣) النص المحقق: ص٩٩.

(٤) النص المحقق: ص١١٠.

(٥) النص المحقق: ص١٤٨.

المبحث الثاني

دراسة نحوية في النص المحقق من الشرح

أولاً: المرفوعات.

المرفوعات إنما قدمت على المنصوبات والمجرورات في أبواب النحو، لأنها تحمل أقوى حركات الإعراب، فكان الفاعل أولها، لأنه عماد الجملة فلا يمكن أن يكون معنى للجملة بدونه. بخلاف المنصوب والمجرور، فهما فضلات يمكن الاستغناء عنهما، ولأنه يقابل عدة مفاعيل بثقله، فجُعل عماد المرفوعات كما هو عماد الجملة، فالعامل فيها قسمان لفظي ومعنوي، ومما عرضه الشارح في باب المرفوعات.

. ١. مسألة حذف الفعل وجوباً في باب الفاعل.

قال الميبذي: ((يحذف الفعل وجوباً في مثل: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ۝٦﴾ [التوبة/٦] أي: طلب جوارك لوجود المفسر وإنما لم يحكم بكون أحد مبتدأً و(استجارك) خبره لعلمهم الاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية، ونسب إلى الأخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلاً))(١).

قال ابن الحاجب: ((وقد يحذف الفعل وجوباً في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ۝٦ ﴾ [التوبة/٦]. وهو كل موضع وقع بعد محل الفعل المحذوف فعل أو ما يُنزّل منزلته مفسِّر للفعل المحذوف))(٢).

---

(١) النص المحقق: ص٥٩ـ٦٠.

(٢) شرح الكافية: ١/ ٣٣٥، وشرح الوافية: ١٦١،

قال صاحب النجم: ((يحذف الفعل، وذلك حيث يمنع من اللفظ به مانع وهو كل موضوع دخل فيه ما يختص بالفعل من حرف شرط أو غيره على الاسم وفُسِّر بفعل متأخر، وذلك نحو: (إن) و (لو) و (إذا) و (هل) على كلام البصريين))(١).

أقوال النحويين فيها:

قال سيبويه: ((هذا باب ما ينصب بالألف تقول: أعبدَالله ضربته، وأزيداً مررت به.

ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلاً هذا تفسيره، كما فعلت ذلك فيما نصبته في هذه الأحرف في غير الاستفهام قال جرير:

أثعلبةَ الفوارسَ أو رياحاً عدلتَ بهم طُهيّةَ والخِشابا(٢).

فإذا أوقعت عليه الفعل أو على شيء من سببه نصبته، وتفسيره ها هنا هو التفسير الذي فُسِّر في الابتداء أنك تضمر فعلاً هذا تفسيره))(٣).

وقال المبرد: ((واعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر، لأن الذي بعده تفسير له كما كان في الاستفهام في قولك: " أزيداً ضربته؟ ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ ٢٤﴾ [القمر/٢٤] ". وذلك قولك: إنْ زيداً تره تكرمه، ومن زيداً يأته يعطه، وإن زيداً لقيته أكرمته، ولو رفع هذا رافع غير الفعل لكان خطأً، لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال))(٤).

وقال الأخفش: ((وقال: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ٦﴾ [التوبة/٦] فابتدأ بعد (إن)، وأن يكون رفع أحداً على فعل مضمر أقيس الوجهين، لأن حروف

---

(١) النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، لأبي القاسم صلاح بن علي: ١/١٨٩ـ١٩٠.
(٢) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: ٢/٨١٤.
(٣) الكتاب، لسيبويه: ١/١٠١ــ١٠٢.
(٤) المقتضب، للمبرد: ٢/٧٤ــ٧٥.

المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا: ذلك في (إن)، لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ قال الشاعر:

عاود هراةَ إن معمورُها خربا ....)) [(١)].

قال ابن الأنباري: ((ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد " إن " الشرطية نحو قولك: " إن زيد أتاني آته " فإنه يرتفع بما عاد عليه من غير تقدير فعل))[(٢)].

وقال أيضاً: ((ذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل والتقدير: " إن أتاني زيد" والفعل المظهر يفسر المقدر، وحكي عن أبي حسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء))[(٣)].

((وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنا قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل، لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم والفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملاً فيه، لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه[(٤)]. وقال العكبري: ((وإذا وقع بعد أداة الشرط اسم كان العامل فيه فعلاً. إمّا الذي يليه كقولك: " إن زيداً تضرب أضربه "، أو فعل محذوف يفسره المذكور كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ۝٦﴾ [التوبة/٦]، ف (أحد) فاعل. أي: إن استجار أحد. وقال الكوفيون: يرتفع بالعائد. وقال بعضهم: هو مبتدأ))[(٥)].

---

(١) ينظر: معاني القرآن، للأخفش: ٣٥٤/١، والبيت من البسيط وهو بلا نسبة في: الكتاب: ١١٢/٣، وشرح ديوان الحماسة: للمرزوقي: ص١٣٠ ، وخزانة الأدب: ٣٩/٩.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابن الأنباري: ٥٠٤/٢.

(٣) الإنصاف: ٥٠٤/٢.

(٤) الإنصاف: ٥٠٤/٢.

(٥) اللباب، للعكبري: ٥٧/٢.

وذكر ابن يعيش: قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ۝ ﴾ [التوبة/٦] ف " أحد " مرتفع بفعل مضمر تفسيره الظاهر الذي هو "استجارك"، والتقدير: " إن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره "، وذلك أنّ " إن " في باب الجزاء بمنزلة " الألف " في الاستفهام[١].

وقال: ((فأما " إن " خاصة فلقوتها في بابها وعدم خروجها عن الشرط إلى غيره توسعوا فيها، فأجازوا فيها الفصل بالاسم، ولم يكن ذلك بأبعد من حذف فعل الشرط في قولهم: " المرء مقتول بما قتل به إن خنجرٌ فخنجرٌ "))[٢].

قال أبو حيان: ((و: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ۝﴾ [التوبة/٦] فصحيح مقيس وهو أن يرتفع الاسم بعد " إن " بفعل يفسره الظاهر بشرط أن يكون الفعل ماضياً أو مجزوماً ب" لم "، فإن كان مضارعاً فلا يجوز إلا في الشعر يقول الشاعر:

فمتى واغلُ يَنُبْهُم يحيّو ه وتُعطَف عليه كأس الساقي))[٣].

أما الكوفيون فقد رد عليهم ابن الأنباري قال: إما جوزنا تقديم المرفوع مع " إن " خاصة لأنها الأصل في باب الجزاء، ولكن هذا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه، لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه وذلك لا يجوز، لأنه لا يوجد له نظير في كلامهم، فوجب أن يكون مرفوعاً بفعل مقدر والفعل الظاهر مفسر له[٤].

وأما رأي الأخفش فقد رد عليه الرضي قال: ويبطل ما نسب إليه بوجوب النصب في إن زيداً ضربته. إلا على ما أجاز بعض الكوفيين من نحو:

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش: ٢١٧/١.

(٢) شرح المفصل: ١٢١/٥.

(٣) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان: ١٨٦/٦، والبيت من الخفيف و ينسب إلى عدي بن زيد في الكتاب: ١١٣/٣، وأمالي ابن الشجري: ٨١/٢، وخزانة الأدب: ٣٧/٩.

(٤) الإنصاف: ٥٠٤/٢_٥٠٥.

لا تجزعي إن منفسٌ أهلكته ....

ومع ذلك ما أولوه إلا بإضمار فعل رافع لمنفس أي: إن أهلك منفس وهو مع ذلك مردود(١).

أدوات الشرط كما هو معلوم أنّ الأفعال من مدخولاتها عند النحاة جميعاُ لكثرة ورودها في الشواهد القرآنية والشعر وغيره وإن كان قد ورد ما ينافي قواعدهم حتى لا يخرجوا عما جاء في القرآن خاصة، لذلك بنوا هذه القواعد على الأعم الأغلب ف (إن) الشرطية فقد وليها الاسم في أربعة مواضع في القرآن، أما الفعل فقد وليها أكثر بكثير فعوملت الداخلة على الاسم معاملة الداخلة على الفعل بالإضافة إلى قواعد أخرى يخضع لها الاسم ولا يمكن أن يتصدر بها على الفعل، ثم لا يمكن اعتبار ما اختلف فيه نحاة المدرستين جذرياً. فهم متفقون على أن الاسم المرفوع بعد " إن " هو فاعل لكنهم اختلفوا في عامله أاستجارك الظاهر في الآية أم المقدر؟ فقد أدلى كل بحجته فرجحت الحجج القائمة على الأعم الأغلب، والله أعلم.

٢. مسألة في باب التنازع.

التنازع باب من أبواب النحو يتوجه فيه عاملان إلى معمول واحد وهذا المعمول أما أن يكون فاعلاً، أو يكون مفعولاً. فالنحاة متفقون على أنّ كلا الفعلين عامل لكن اختلفوا في أيِّهم يعمل في المعمول اختلافاً ساهم في إثراء هذا الباب.

قال الميبِذي: ((وقد أعمل الأول أي: كفاني بلا ضرورة مع لزوم شيء مختار وهو حذف المفعول من الثاني. والجواب إنه ليس منه أي باب التنازع لفساد المعنى وهو كل سعي وطلب لأدنى معيشة وقليل من المال))(٢).

---

(١) شرح الرضي: ١/٧٧.

(٢) النص المحقق: ص٦٥.

أقوال النحاة فيه:

قال سيبويه: ((هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك وهو قولك: ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه فالعامل في اللفظ أحد الفعلين.

وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنىً، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد، كما كان خشّنت بصدره وصدر زيد، وكانت الباء أقرب إلى الاسم ولا تنقض معنىً))(١).

وقال المبرد: ((هذا باب من إعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر، وذلك قولك: ضربت وضربني زيد، ومررت ومر بي عبدُ الله. فهذا هو اللفظ الذي يختاره البصريون، وهو إعمال الفعل الآخِر في اللفظ.

وإنما اختاروا إعمال الآخر، لأنه أقرب من الأول. ألا ترى أن الوجه أن تقول: خشّنت بصدرك، وصدر زيد، فتعمل الياء، لأنها أقرب، وقد حملهم قرب العامل على أن قال بعضهم: " هذا جحر ضبٌ خربٍ " وإنما الصفة للجحر))(٢).

وقال أبو علي: ((وتقول: أكرمني وأكرمت عبدَالله، وأكرمت وأكرمني عبدُالله، فتحمل الاسم المذكور بعد الفعلين على الفعل الآخر ولا تحمله على الأول لأن الثاني من الفعلين أقرب))(٣).

وكذلك إذا قلت: ضربت وضربني زيد رفعته لإيلائك إياه الرافع، وحذفت مفعول الأول استغناء عنه، وعلى هذا أعمل الأقرب أبداً فتقول: ضربت وضربني

---

(١) الكتاب: ١/٧٣-٧٤.

(٢) المقتضب: ٤/٧٢.

(٣) الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي: ص٦٥.

قومُك. قال: سيبويه لو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضربني قومُك وهو الوجه المختار الذي ورد به التنزيل قال الله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ۝٩٦﴾ [الكهف/٩٦]، و ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ۝١٩﴾ [الحاقة/١٩]، وإليه ذهب أصحابنا البصريون(١).

أوجه الخلاف في الباب:

قال ابن الأنباري: ((ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين نحو: أكرمني وأكرمت زيداً، وأكرمت وأكرمني زيد. إلى أن إعمال الأول أولى من الثاني، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى(٢).

واحتج الكوفيون على إعمال الأول بالنقل والقياس، أما النقل: فقول امرئ القيس:

ولو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ(٣).

فأعمل الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب " قليلاً " وذلك لم يروه أحد))(٤).

أجوبة النحاة في تفسير البيت:

قال سيبويه: ((فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولو لم يُرِد ذلك ونصب فسد المعنى(٥).

---

(١) المفصل: للزمخشري: ص٣٩.

(٢) الإنصاف: ٧١/١.

(٣) البيت من الطويل وينسب إلى امرىء القيس في ديوانه: ص١٣٩، والكتاب: ٧٩/١، وشرح الكتاب: للسيرافي٣٠/١ وهو بلا نسبة في المقتضب: ٧٦/٤، والإيضاح العضدي: ص٦٧، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي: ٣٢٧/١.

والشاهد فيه قوله: "كفاني ولم أطلب قليل" حيث جاء قوله: "قليل" فاعلاً ل"كفاني" ، وليس البيت من باب التنازع، لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً والأمر ها هنا ليس كذلك، لأن القليل ليس مطلوباً.

(٤) الإنصاف: ٧١/١.

(٥) الكتاب: ٧٩/١.

وقال المبرد: ((فجعل القليل كافياً لو طلبه أو سعى له، وإنما المطلوب في الحقيقة الملك، وعليه معنى الشعر))(١).

وقال ابن يعيش: ((فأما بيت امرىء القيس فليس من هذا الباب، لأن الفعل الأول موجه إلى القليل من المال، والثاني موجه إلى الملك، ولم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان مطلوبه الملك. والمعنى إنني لو سعيت إلى منزلة دنية كفاني قليل من المال ولم أطلب الكثير))(٢).

وقال ابن الحاجب: ((يقول: إنّ البصريين يختارون إعمال الثاني، لأن المعمول كالتتمة للعامل، والكوفيون يختارون إعمال الأول، وأما قول امرىء القيس يجب رفع قليل بكفاني، لأنه لم يوجه إليه غيره ولا يستقيم نصبه ب(أطلب)، لأنه غير موجه إليه في المعنى، لأنه صرح في صدر البيت بأنه غير ساع لأدنى معيشة(٣).

فكل مثبت بلو منفي في المعنى، فلو نصب قليلاً ب(أطلب)، وهو داخل في جواب (لو) لكان مصرحاً بطلب القليل، وأيضاً قد علم من سياقه ذلك بقوله:

ولكنَّما أسعى لمجدٍ مُؤَثَّلٍ وقد يُدرِكُ المجدَ المُؤَثَّلَ أمثالي(٤).

وقال : فعلم بذلك تعذّر نصب قليل ب(أطلب) وعلم أنّ المقصود (كفاني قليل ولم أطلب الملك) فلم يكن من هذا الباب إذ لم يوجه الفعل الثاني إلى ما وجِّه له الأول، فوجب رفع (قليل) إذ لا عامل له سواه، وهذا معنى كلام سيبويه))(٥).

---

(١) المقتضب: ٧٦/٤.

(٢) شرح المفصل: ٢١٢/١.

(٣) شرح الوافية: ص١٦٥.

(٤) البيت من الطويل وينسب إلى امرىء القيس في ديوانه: ص١٣٩، والمقتصد: ٣٤٣/١، والإنصاف: ٧٨/١. وهو بلا نسبة في مغني اللبيب، لابن هشام: ص٣٣٨، وشرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي: ٣٥/٥. والبيت: لا شاهد فيه.

(٥) شرح الوافية: ص١٦٦.

وقال الربعي: (((قليل) فاعل كفاني وليس هذا من باب إعمال الفعلين، لأنّ من شرطه أن يوجه الفعلان فيه إلى شيء واحد ولم يوجد ذلك، لأنّ (أطلب) مفعوله الملك وقد حذفه))[١].

وقال الرضي: ((وقوله: أنّ ما أسعى لأدنى معيشة شرط لو أي: لو ثبت أن سعى لأدنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت أنّ سعيي لأدنى معيشة أي: إنّ طلبي لقليل من المال، وقوله: كفاني جزاء لو وقوله لم أطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفياً أي: ثبت أن طلبي لقليل من المال وهو إثبات لما نفاه بعينه في المصراع فيكون تناقضاً فيفسد المعنى))[٢].

وقال أبو حيان: ((اختلفوا فيه: فذهب جمهور البصريين إلى أنه ليس من الإعمال، لأن شرطه أن يتنازع العاملان المعمول قالوا: ولم يتنازعاه لاختلاف المقتضى، وإنما لم يتنازعاه لأنك لو حذفت الجواب وأقررت مكانه لم أطلب لفسد المعنى، إذ كان التقدير: لو سعيت لأدنى معيشة لو أطلب قليلاً من المال وليس كذلك، لأن من سعى لأدنى معيشة طلب قليلاً من المال وكفاه القليل، فلما كان جعله جواباً يفسد المعنى لم يصح أن يكون من باب الإعمال))[٣].

وقال عبد القادر البغدادي: ((بقي أنّ ابن خلف نقل في شرح أبيات الكتاب عن أبي عبدالله الحسن بن موسى الدينوري أنه قال: والذي يقوي في نفسي وما سبقني إليه أحد أن قوله ولم أطلب معناه ولم أسع وهو غير متعد فلذلك لم يحفل به

---

(١) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة للإعراب، علي الربعي: ص٦٥.
(٢) شرح الرضي: ١/ ٨٢.
(٣) التذييل: ١٢١/٧.

ولا أعمل الأول. ولا أدري كيف خفي على الأفاضل من أصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهداً لجواز إعمال الأول انتهى))(١).

قياس البيت عند الكوفيين:

قال ابن الأنباري: ((أما القياس: وهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءً به كان إعماله أولى، لقوة الابتداء والعناية به، ولهذا لا يجوز إلغاء " ظننت " إذا وقعت مبتدأة نحو: ظننت زيداً قائماً، والذي يؤيد إن إعمال الفعل الأول أولى من الثاني أنك إذا أعملت الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم))(٢).

قال ابن الأنباري: ((وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على اختيار إعمال الفعل الثاني النقل والقياس، أما النقل فقد جاء كثيراً قال الله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ٩٦﴾ [الكهف/٩٦]، فأعمل الفعل الثاني أفرغ، ولو أعمل الأول لقال: أفرغه عليه، وقال تعالى:﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩﴾ [الحاقة/١٩]، فأعمل الثاني اقرؤوا، ولو أعمل الأول لقال: اقرؤوه، وجاء في الحديث " نخلع ونترك من يفجرك " فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لأظهر بدّاً، وقال الفرزدق:

ولكنّ نصفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّنِي بنو عبدِ شمسٍ من منافٍ وهاشمِ(٣).

---

(١) خزانة الأدب: ٣٢٧/١.

(٢) الإنصاف: ٧٣/١.

(٣) البيت من الطويل ينسب إلى الفرزدق في الكتاب: ٧٧/١، وشرح الكتاب، للسيرافي: ٣٦٧/١، والإنصاف: ٧٤/١.

والشاهد فيه قوله: " سببت وسبني بنو " حيث تنازع الفعلان (العاملان) المفعول ذاته " بنو عبد شمس " الأول يطلبه مفعولاً، والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الثاني، وهو جائز في باب التنازع.

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: " سببت وسبوني بني عبد شمس " بنصب " بني " وإظهار الضمير في سبني))[١].

قال ابن يعيش: ((والوجه المختار" ضربت وضربني قومُك " وبه في القرآن قال الله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ٩٦﴾[الكهف/٩٦] أعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: " آتوني أفرغه عليه قطراً "، إذ التقدير: " آتوني قطراً أفرغه عليه " . ومثله قوله تعالى ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩﴾:[الحاقة/١٩]، أعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: " هاؤم اقرؤوه كتابيه "، واعلم أن هذا الاستدلال بالظاهر الغالب، وذلك لا يجوز أن يكون أعمل الأول، وحذف المفعول الثاني، لأن المفعول فضلة يجوز أن لا يأتي به))[٢].

القياس في التنازع.

قال ابن الأنباري: ((وأما القياس: فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعماله دون الأول نقض معنىً، فكان إعماله أولى ألا ترى أنهم قالو: " خشنت بصدره وصدر زيد " فيختارون إعمال الباء في المعطوف، ولا يختارون إعمال الفعل فيه، لأنها أقرب إليه منه، وليس في إعمالها نقص معنىً))[٣].

وقال ابن يعيش: ((وإذا قلت: " ضربت وضربني زيد " برفع " زيد " أعملت الثاني وهو فعل ومفعول وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل، والفاعل حقه الرفع وهذا معنى قولك: " لإيلائك إياه الرفع " يشير بذلك إلى قربه منه، وحذفت مفعول

(١) الإنصاف: ١/٧٣ـ٧٤.
(٢) شرح المفصل: ١/٢٠٨ــ٢٠٩.
(٣) الإنصاف: ١/ ٧٧.

الأول استغناء عنه ولم تضمره، لأن المفعول فضلة فلم تحتج إلى إضماره، وعلى هذا يُعمل الأقرب أبداً وذلك مقتضى القياس))(١).

جواز إعمال الأول وهو قليل.

قال سيبويه: ((وقد يجوز: ضربت وضربني زيداً، لأن بعضهم قد يقول متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً؟، والوجه متى رأيت أو قلت زيد منطلق؟

ومثل ذلك في الجواز: ضربني وضربت قومُك، والوجه أن تقول: ضربوني وضربت قومَك، فتحمله على الآخر))(٢).

وقال: ((ومثل ذلك في الجواز: ضربني وضربت قومُك، والوجه أن تقول: ضربوني وضربت قومَك، فتحمله على الآخر. فإن قلت: ضربني وضربت قومَك فجائز وهو قبيح: أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أحسنُ الفتيان وأجملُه وأكرمُ بنيه وأنبلُه))(٣).

وقال المبرد: ((ولو أعملت الأول كان جائزاً حسناً))(٤).

فالبيت الشعري الذي احتج به الكوفيون على جواز إعمال الفعل الأول أخرجه النحاة من باب التنازع بدليل معناه ثم بالبيت الذي جاء بعده وهو يطلب المجد حتى قيل عنه أفخر بيت قالته الشعراء(٥)، لأن الشاعر ملك ولم يكن يهتم بالمال وليس متصوراً عنده فحاجته كانت أعظم منه فقوله: " لم أطلب" وارد على جهة الاعتراض بين الفعل وفاعله، وإنما أورده تعريفاً بتحقير أمر المعيشة وإعراضاً عنها، وإنما الذي

---

(١) شرح المفصل: ٢٠٨/١.

(٢) الكتاب: ٧٩/١.

(٣) الكتاب: ١/ ٧٩.٨٠.

(٤) المقتضب: ٧٤/٤.

(٥) ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري: ٨١/١.

يحتاج إلى العناية هو طلب الملك والمجد المؤثّل[١]، فوضع طلب الرفعة وسمو المنزل موضعه إذا كان ملكاً، لأن ذلك يليق بالملوك[٢] إضافة إلى ما قدمه البصريون من حجج أولها السماع من القرآن والشعر العربي وكانت أدلة قوية بالنسبة لأدلة الكوفيين، ثم القياس وكان أيضاً أقوى من القياس عند الكوفيين، لذا لم يكن اختيار إعمال الفعل الثاني قائماً على اجتهاد النحاة، وإنما كان مبنياً على أسس اتخذوها طريقاً لصون قواعدهم وجعلها موافقةً له وهو السماع.

جواز إضمار الفاعل في الفعل الأول عند النحاة:

قال سيبويه: ((أما قول الفرزدق:

إنّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أتاني ما جَنَى وأَبَى فكانَ وكُنْتُ غيرَ غدورِ[٣].

ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك. ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضربوني قومَك، وإنما كلامهم: ضربت وضربني قومُك. وإذا قلت ضربني، لم يكن سبيل للأول، لأنّك لا تقول ضربني وأنت تجعل المضمر جميعاً، ولو أعملت الأول لقلت مررت ومر بي بزيد. وإنما قبح هذا أنّهم جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنىً))[٤].

---

(١) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة المؤيد بالله: ٩١/٢.

(٢) البرهان في وجوه البيان، لابن وهب الكاتب: ص١٤٩.

(٣) البيت من الكامل وينسب إلى الفرزدق في الكتاب: ٧٦/١، والإنصاف: ٨٠/١، والتذييل: ١٨٩/٥، وفي شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية: ٤١٦/١.

والشاهد فيه: فكنت وكان غير ((غدور)) حيث يرى بعضهم أنّ ((غير)) خبر كان الثانية، وخبر كان الأول محذوف، ارتكاناً على انفهام المعنى، ويجوز أن يكون ((غير)) خبر كان الأولى، وحذف خبر كان الثانية.

(٤) الكتاب: ٧٦/١.

قال المبرد: ((تقول: إذا سئلت كيف تقول: قام وقعد أخواك على إعمال الأول؟ فإن الجواب: قام وقعدا أخواك. أردت قام أخواك وقعدا. فإن أعملت الثاني قلت: قاما وقعد أخواك. فإن قيل لك: ما بالك أضمرت في قاما الأخوين من قبل أن تذكرهما، والإضمار لا يكون قبل المذكور؟

فإنما جاز الإضمار ها هنا من قبل أن الأخوين ارتفعا بقعد، فخلا (قام) من الفاعل، ومحال أن يخلو فعل من فاعل، فأضمرت فيه ليصح الفعل على ما ذكرت لك من اتصال الفعل بالفاعل، وأضمر على شريطة التفسير، وتفسير المضمر أخواك))(١).

قال ابن يعيش: ((وذهب الكسائي إلى أن الفاعل محذوف دل عليه الظاهر. والصحيح مذهب سيبويه، لأن الإضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير، من ذلك إضمار الشأن والقصة والحديث في باب المبتدأ والخبر وما دخل عليهما نحو: قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص/١].

ومن ذلك قولك: " نعم رجلاً زيد" ففي (نِعم) فاعل مضمر فسرته النكرة بعده والتقدير: " نعم الرجلُ رجلاً زيد"، وأما حذف الفاعل ألبتة وإخلاف الفعل عنه، فغير معروف في كلامهم، فكان ما قلناه هو الحمل على الإضمار بشرط التفسير، إذ كان له نظير من كلام العرب فكان أقل مخالفة))(٢).

قال ابن الحاجب: ((قوله: " دون الحذف خلافاً للكسائي"، لأنه لا يجيز الإضمار في هذه المسألة بل يوجب الحذف، ويظهر ذلك في التثنية والجمع كقولك:

---

(١) المقتضب: ٧٧/٤.

(٢) شرح المفصل: ٢٠٦/١-٢٠٧.

ضربني وضربت الزيدين، حذراً من الإضمار قبل الذكر. وهو مردود لما علم من أن العرب لا تحذف الفاعل))[1].

قال الرضي: ((والكسائي يحذف الفاعل من الأول حذراً من الإضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل، وذلك لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر، لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة))[2].

أما الكسائي فقد رد عليه النحاة حيث منعوا حذف الفاعل و جوزوا الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير لئلا يحذف الفاعل لأنه لا يمكن أن يكون فعل بغير فاعل، لكن ابن مضاء انتصر لرأيه واعتبره صواباً لتعليلات هو يراها جارية على مذهب الكسائي.

إعمال الفراء الفعل الأول:

قال الفراء: ((قوله:﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف/٩٦] قرأ حمزة والأعمش (قال أْتوني) (مقصورة) فنصبا القطر بها وجعلاها (من جيئوني) و (آتوني) أعطوني. إذا طولت الألف كان جيداً (آتنا غداءنا): آتوني قطراً أفرغ عليه. وإذا لم تطول الألف أدخلت الياء في المنصوب فقلت ائِتنا بغدائنا. وقول حمزة والأعمش صواب من وجهين. يكون مثل قولك: أخذت الخطام وأخذت بالخطام))[3].

وقال ابن مجاهد: ((قرأ أبو بكر عن عاصم: " ردما ائتوني" بكسر التَّنوِين ووصل الألف))[4].

---

(١) شرح الكافية: ١/ ٣٤٢.

(٢) شرح الرضي: ١/٧٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٢/١٦٠.

(٤) ينظر: السبعة في القراءات: لابن مجاهد: ص٤٠٠.

قال ابن الحاجب: ((وجاز خلافاً للفراء، لأنه يمنع هذه المسألة وأمثالها لما يلزم من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل وهو مردود لأنه ثبت عن العرب[١] كقوله:

وكمتاً مُدمّاةً كأنَّ مُتُونَـها   جرى فوقها واستشعرت لونَ مُذْهَبِ))[٢].

قال الرضي: ((وقال إنه يوجب إعمال الأول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا إن الثاني إن طلب أيضاً الفاعلية نحو: ضرب وأكرم زيد جاز أن يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقة))[٣].

وأما الفراء فقد أجاز بعض النحاة رأيه على قلة ومنهم سيبويه والمبرد لكن الأعم الأغلب عند النحاة هو إعمال الثاني لما أتوا به من شواهد مسموعة سواء من القرآن أو من الشعر.

٣. مسألة في باب الاشتغال (المسألة الزنبورية).

الاشتغال: هو كل اسم بعده فعل أو ما يشبهه اشتغل عنه بضميره أو بمتعلقه لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه[٤].

---

(١) ينظر: شرح الكافية: ١/ ٣٤٣.

(٢) البيت من الطويل وينسب إلى طفيل الغنوي في الكتاب: ٧٧/١، وشرح السيرافي: ٣٦٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه، للسيرافي: ١٢٧/١، والمفصل: ص٣٨.

والشاهد فيه قوله: " واستشعرت لونَ مذهب "، فإن هذا الكلام من باب التنازع، فقد تقدم عاملان ـ وهما قوله جرى وقوله استشعرت ـ وتأخر عنهما معمول واحد ـ وهو قوله لون مذهب ـ وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا المعمول، وقد أعمل الشاعر العامل الثاني منهما في لفظ المعمول، ولو أعمل الأول منهما لرفع " لون مذهب"، لأن الأول يطلبه فاعلاً، ولأني بضمير المعمول بارزاً مع العامل الثاني، فكان يقول: جرى فوقها واستشعرته لون مذهب.

(٣) شرح الكافية: للرضي: ٧٩/١.

(٤) معاني النحو: ١٢٥/٢.

قال الميبذي ((إنّ صاحب اللباب[1] أي: الإسفرائيني قال: وأما في قولهم ((كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي)) فلا يجوز فيه إلا الرفع عند سيبويه، والكوفيون يقولون ((فإذا هو إياها)) روي عكس هذا في المناظرة التي جرت بين الكسائي وسيبويه))[2].

ردود النحاة على الإسفرائيني:

قال ابن هشام ((وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه " فإذا هو هي" هذا هو وجه الكلام مثل: ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ۝١٠٨﴾ [الأعراف/١٠٨] و ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ۝٢٠﴾ [طه/٢٠] أما "فإذا هو إياها" إن ثبت فهو خارج القياس واستعمال الفصحاء كالجزم ب(لن)، والنصب ب(لم)، والجر ب(لعل). وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وإن تكلم العرب به))[3].

وقال ناظر الجيش: ((واعلم أن من فروع هذه. المسألة المشهورة بين سيبويه والكسائي وهي قول العرب: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، وقالوا: فإذا هو إياها. وهو الذي أنكره سيبويه وقال في الجواب: فإذا هو هي))[4].

قال السيوطي: ((المسألة الزنبوريّة وبابها كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي. قاله سيبويه، أو فإذا هو إياها قاله الكسائي وحكاه أبو زيد الأنصاري عن العرب، والضمير الأول مبتدأ ولا خبر له من جهة المعنى غير

---

(١) ينظر: النص المحقق: ص١٣٧.

(٢) اللباب في علم الإعراب، للإسفرائيني: ص٤١.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام: ص١٢٥.

(٤) تمهيد القواعد: ٤/١٩٥٤.

الضمير الذي بعده، لأنه المستفاد من الكلام، والخبر هو الجزء المستفاد فرفعه ظاهر جلي))[١].

مذاهب النحاة في المسألة.

قال ابن الأنباري: ((ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال: " كنت أظن أنّ العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها "[٢].

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال: " فإذا هو إياها " ويجب أن يقال: " فإذا هو هي "[٣].

وقد قال أبو العباس يحيى بن ثعلب: إن " هو " في قولهم " فإذا هو إياها"، ونصبت إذا، لأنها بمعنى وجدت على ما قدمناه))[٤].

التعليلات في المسألة.

قال ابن الأنباري: ((أما الكوفيون فاحتجوا بالحكاية المشهورة بين الكسائي وسيبويه، فوجه الدليل من هذه الحكاية أن العرب وافقت الكسائي وتكلمت بمذهبنا، وقد حكى أبو زيد الأنصاري عن العرب " كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها " مثل مذهبنا، فدل على صحة ما ذهبنا إليه))[٥].

وقال العكبري: ((وحجة الأولين أن (هو) مبتدأ، والخبر لا يخلو إما أن يكون (إذا) التي للمفاجأة لأنها مكان فيلزم أن يكون الضمير الثاني حالاً، وإما أن يكون

---

(١) ينظر: الطراز في الألغاز، للسيوطي: ص٧٥.

(٢) الإنصاف: ٥٧٦/٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الإنصاف: ٥٧٦/٢_٥٧٧.

الخبر الضمير الثاني، و(إيا) من ضمائر المنصوب لا المرفوع. فإذا بطل القسمان تعين أن تكون (هي) خبر المبتدأ))[١].

وقال علم الدين السخاوي: ((وأما مسألة الكسائي " كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي " فالرفع لا يجوز غيره، كما تقول: خرجت فإذا عبد الله قائم، و" إذا" هذه للمفاجأة وهي ظرف مكان))[٢].

وقال أيضاً: ((قال أبو بكر بن الخياط: تقدير قولك: خرجت فإذا عبدالله قائم. خرجت فبحضرتي عبدالله، فتكون (إذا) بمنزلة (فبحضرتي) ظرفاً من مكان، وجائز أن تجيء معها الحال: تقول خرجت فإذا عبدالله قائماً، كما تقول: خرجت فبحضرتي عبدالله قائماً، فإن أدخلت الألف واللام فقلت: خرجت فإذا عبدالله القائم. رفعت القائم برفع عبدالله بالابتداء والقائم خبره. ولا يجوز نصبه، لأنه معرفة والحال لا تكون معرفةً، ولما بطلت الحال رجع إلى الرفع، لأنه لا ناصب له))[٣].

قال ابن هشام: ((وقد ذكر في توجيهه أمور أحدها لأبي بكر الخياط وهو أن "إذا" ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجاز له أن ينصب المفعول وهو مع ذلك مخبر به عن الاسم بعده انتهى.

وهذا خطأ لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وإنما تعمل في الظروف والأحوال، ولأنها على زعمه تحتاج إلى فاعل وإلى مفعول آخر فكان حقها أن تنصب ما يليها. والثاني: إن ضمير النصب استعير مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك، ويشهد له قراءة الحسن: ﴿إياك تُعبد﴾ (الفاتحة/٤) ببناء الفعل للمفعول))[٤]

---

(١) اللباب: ٤٩٧/١.

(٢) سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي: ٥٤٦/٢.

(٣) سفر السعادة: ٥٤٦/٢.

(٤) مغني اللبيب: ص١٢٥.

قال أبو حيان: ((وقالت العرب: حسبت أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، وقالوا أيضاً: فإذا هو إياها، فأما هو هي فظاهرٌ إعرابه، وهو مبتدأ وخبر على حد: زيد زهير، وأما هو إياها فعلى إضمار الفعل أي: فإذا هو يساويها أي: في اللسع، فلما حذف الفعل انفصل ضمير النصب، وهذه المسألة الزنبورية، وهي التي جرى فيها الكلام بين الكسائي والفراء، وبين سيبويه))(١).

الردود على المسألة:

قال ابن الأنباري: ((وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما رووه عن العرب قولهم " فإذا هو إياها " فمن الشاذ الذي لا يعبأ به كالجزم ب(لن)، والنصب ب(لم)، وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس(٢).

وقال: أما قولهم: إنّ " إذا " إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة وجدت فباطل، لأنه يجب أن يرفع بها فاعل، وينصب بها مفعولان كقولهم: وجدت زيداً قائماً. وإن قالوا هي بمعنى وجدت وتعمل عملها. فهي ظرف مكان. وظرف المكان يجب رفع المعرفتين بعده فوجب أن يقال: " فإذا هو هي "(٣).

أما قول أبي العباس ثعلب: إنّ قولهم: فإذا هو إياها. عماد فباطل عند البصريين والكوفيين، لأن العماد عند الكوفيين ـ الذي يسميه البصريون الفصل ـ يجوز حذفه من الكلام))(٤).

مسألة اقتران الخبر بالفاء

قال الميبذي: ((قيل: ولذا صح جاء الذي في الدار، وأيضاً يقال: كل رجل

---

(١) ارتشاف الضرب: ١١٣٦/٣.

(٢) الإنصاف: ٥٧٧/٢.

(٣) الإنصاف: ٥٧٧/٢.

(٤) الإنصاف: ٥٧٨/٢.

في الدار فله درهم بالفاء مع امتناع كل رجل قائم فله درهم.

أقول: فيه بحث إذ الامتناع فيه بل في كل رجل فله درهم أيضاً كما: صرح به الشيخ. والعجب إنه أيضاً ذكر ذلك فاللائق إسقاط لفظ كل))(١).

قال ابن يعيش: ((وممّا يدلّ على ذلك أن الظرف إذا وقع صلةً، أو صفةً لنكرةٍ، جاز دخولُ الفاء في الخبر، نحو: "الذي في الدار فلَهُ درهمٌ"، و"كلُّ رجل في الدار فمُكْرَمٌ"، كما تقول: "الذي يأتيني فله درهمٌ"، و"كلُّ رجل يأتيني فله درهمٌ". ولو قلت: "كلُّ رجلٍ قائمٍ فله درهمٌ" لم يجز))(٢).

قال الرضي: ((وقد تدخل الفاء على خبر كل وإن كان مضافاً إلى غير موصوف نحو: (كلُّ رجلٍ فله درهم) لمضارعته لكلمات الشرط في الإبهام، وكذا إن كان مضافاً إلى غير موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو: (كلُّ رجلٍ عالمٍ فله درهم))(٣).

وقال الإمام المهدي: ((والنكرة الموصوفة بهما يعني الظرف والفعل مثاله: (كل رجل في الدار فله درهم)، أو (كل رجل يأتيني فله درهم)، وزاد السخاوي النكرة الموصوفة باسم الفاعل نحو: (كل رجل قائم فله درهم))(٤).

وقال علي بن محمد القرشي: ((والنكرة الموصوفة بهما أي: بالفعل والظرف والحرف، وزاد السخاوي اسم الفاعل نحو: (كل رجل قائم فله درهم) وادَّعى الإجماع على جوازه))(٥).

هذا ما قاله النحاة عن المسألة فالذي لم يجزها ابن يعيش من غير أن يعلل لها، أما الرضي فكان جوابه واضحاً ولم يمنعها، فلم أدرِ من أين جاء الشارح بهذه النسبة إلى الرضي علماً أنّ الرضي أجاز المسألة صراحةً.

---

(١) ينظر: النص المحقق: ص٨٠.

(٢) شرح المفصل: ٢٤٢/٢.

(٣) شرح الرضي: ١٠٢/١.

(٤) النجم الثاقب: ٢٦٠/١ـ٢٦١.

(٥) البرود الضافية: ص٢٥٠.

ثانياً: المنصوبات.

وهي النوع الثاني من أنواع النحو وهي أكثر من المرفوعات والمجرورات ويمكن الاستغناء عنها، لأنه فضلات وتنوعت ما بين منصوبات بعامل ظاهر مثل: المفاعيل الخمسة وإن كان المفعول المطلق في بعض أنواعه يحذف عامله لكن لكثرة الاستعمال والحال والتمييز والمستثنى، ومنصوبات بعامل مقدر ويحذف عاملها وجوباً مثل: الاختصاص والإغراء والتحذير والمدح أو الذم أو الترحيم والاشتغال.

١ـ مسألة في باب المفعول المطلق: الخلاف في وجهي إعراب دكاً الثانية:

الوجه الأول: الحال:

قال الميبذي: ((في قوله تعالى :﴿ دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ ﴾ [الفجر/٢١]، ولا يعطى لفظه هذه الفائدة إلا بتكلف.

وأقول: ها هنا بحث إذ لا شبهة في أنّ هذه الضابطة صادقة على دكاً، فالحق أن يقال: أو وقع مكرراً ويكون ناصبه خبراً عن شيء لا يصح أن يجعل المفعول المطلق خبراً عنه))[١].

قال تعالى:﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ ﴾ [الفجر/٢١] قال الزمخشري: ((كَلَّا ردع لهم عن ذلك وإنكار لفعلهم. ثم أتى بالوعيد وذكر تحسرهم على ما فرّطوا فيه حين لا تنفع الحسرة، ويومئذ بدل من إذا دُكَّتِ الْأَرْضُ وعامل النصب فيهما يتذكر (دَكًّا دَكًّا) دكاً بعد دك. كقوله: حسبته باباً باباً، أي: كرّر عليها الدك حتى عادت هباءً منبثاً.

فإن قلت: ما معنى إسناد المجيء إلى الله، والحركة والانتقال إنما يجوزان على من كان في جهة قلت: هو تمثيل لظهور آيات اقتداره وتبين آثار قهره وسلطانه: مثلت حاله في ذلك محال الملك إذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من آثار

---

(١) النص المحقق: ص١٠٠.

الهيبة والسياسة ما لا يظهر بحضور عساكره كلها ووزرائه وخواصه عن بكرة أبيهم صَفًّا صَفًّا ينزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفاً بعد صف محدقين بالجن والإنس))[١].

وقال ابن دقيق العيد: ((والتأكيد اللفظي قليل الفائدة، لأنَّ الغرض إبلاغ المخاطب ما لعله لم يسمعه، ومثل ذلك عندي قوله تعالَى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ٢١﴾ [الفجر/٢١]، لا يُحمل اللفظ المكرر فيها على التأكيد اللفظي، لأنَّ المقصود تكرير وقوع الدّك أي: دكّاً بعد دكٍّ، وهو معنى مستقل ينافيه التأكيد اللفظي، لأنّ حمله عليه يبطل قصد التكرير لفظاً، وإبطاله مُبطلٌ قصد التكرير معنىً، وهو المقصود من الأمثلة المذكورة))[٢].

وقال أبو حيّان: ((كلَّا: ردع لهم عن ذلك وإِنكار لفعلهم. ثمّ أتى بالوعيد وذكر تحسرهم على ما فرَطوا فيه في دار الدنيا. دكَّا دكَّا: حال كقولهم: باباً باباً، أي مكرَّراً عليهم الدك[٣].

وقال ابن هشام: وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ٢١﴾ [الفجر/٢١] خلافًا لكثير من النحويين لأَنَّه جاء في التفسير أَنّ معناه دكاً بعد دك وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباءً منبثاً وأَنّ معنى صفاً صفاً أنّه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفاً بعد صف محدقين بالجن والإنس وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيداً للأول بل المراد به التكرير كما يقال علمته الحساب باباً باباً))[٤].

وقال الفاكهي: ((وليس منه ما كرر في قوله تعالى: ﴿ دَكّٗا دَكّٗا ٢١﴾ [الفجر/٢١]، لأنه لم يؤت به للتأكيد، إذ مؤدّاه مؤدّى الأول، وإنما هو منصوب على

---

(١) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري: ٧٥١/٤.

(٢) الإلمام في أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد: ٥٧٣/٣.

(٣) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي: ٤٧٥/١٠، والتذييل: ٢٥١/١.

(٤) شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام: ص٢٩٢.

الحال، والمعنى: مكرراً عليها الدك، كعلمته الحساب باباً باباً، وهو ظاهر قول الزمخشري.

والمختار في علمته الحساب باباً باباً أنّ المكرر وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم، لأن مجموعهما هو الحال، ونظيره في الخبر: هذا حلو حامض))(١).

قال الشوكاني: ((والمعنى: أنَّها دُكَّت مرةً بعد أخرى، وانتصاب (دكَّاً) الأول على أنَّه مصدر مؤكد للفعل، و(دكاً) الثاني تأكيد للأول، كذا قال ابن عصفور. ويجوز أَنْ يكون النصب على الحال، أي: حال كونها مدكوكةً مرةً بعد مرةٍ، كما يقال: علمته الحساب باباً باباً، وعلمته الخط حرفاً حرفاً.

والمعنى: أنَّه كرَّر الدك عليها حتى صارت هباءً منبثاً. وجاء ربك أي: جاء أمره وقضاؤه، والملك صفاً صفاً انتصاب (صفاً صفاً) على الحال، أي: مصطفين، أو ذوي صفوف))(٢).

الوجه الثاني التوكيد:.

وقال السخاوي: ((وإنما التكرير في كلام العرب لمعنى التأكيد، على ذلك جاء في كتاب الله عز وجل: ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ ﴾ [الفجر/٢١] فكرر (دكاً) على جهة التأكيد بدلالة قوله في الأخرى: ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴿١٤﴾ ﴾ [الحاقة/١٤] ومن أمثلة ذلك في كتاب سيبويه: قد علمت أنّه إذا فعل أنّه سيمضي))(٣).

وقال ابن عصفور: ((فالتوكيد اللفظي يكون بإعادة اللفظ، ويكون في المفرد والجملة، فمثاله في المفرد قوله تعالى: ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ ﴾ [الفجر/٢١]))(٤).

---

(١) مجيب الندا في شرح قطر الندا، للفاكهي: ص٥٠٨.

(٢) فتح القدير، للشوكاني: ٥٣٥/٥، ومحاسن التأويل، للقاسمي: ٤٧١/٩.

(٣) سفر السعادة، للسخاوي: ٧٨٥/٢.

(٤) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٢٢٨/١، والمقرب، لابن عصفور: ٢٣٨/١.

وقال الشاطبي: ((فأما توكيد (الاسم) فنحو: قام زيد زيد، وقالت العرب: ضبّاً ضبّاً كيف صدته، وإنما أنت سيراً سيراً، ويمكن أن يكون منه قول الله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴾ [الفجر/ ٢١]))[١].

وقال الدكتور فاضل السامرائي: ((ومثله المكرر فإنه يصح أن نقول (محمد يسير سيراً سيراً)، ولكن المصدر هنا مؤكد، والثاني توكيد له، وتكرر التوكيد غير عزيز في اللغة، قال تعالى: ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴾ [الفجر/ ٢١]))[٢].

وقال بهجت عبد الواحد صالح: ((دكّا دكّا: مفعول مطلق- مصدر- منصوب وعلامة نصبه الفتحة. دكاً: مصدر مؤكد تأكيد أو تكرار للأولى منصوب بالفتحة. أي دكاً بعد دك حتى عادت هباءً منبثاً. وقيل كرر الثاني تأكيداً وقيل: ليست من تأكيد الاسم خلافاً لكثير من النحويين، لأن المعنى دكاً بعد دك وأنّ الدك كرر عليها حتى صارت هباءً منبثاً))[٣].

ونسب بعض الدارسين رأيين لابن هشام وللفاكهي بقوله: والظاهر أن قوله تعالى (دكًا دكًا) من باب التوكيد، وعليه كثير من النحاة كما قال (الفاكهي) في شرحه على القطر، وجرى عليه ابن هشام نفسه في كتابه "شذور الذهب" لأنّ الدك في القيامة مرة واحدة، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَحُمِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَٱلۡجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾ [الحاقة/١٤] فيكون اللفظ الثاني مؤكداً للأول[٤].

---

(١) المقاصد الشافية، للشاطبي: ٥/٢٩.

(٢) معاني النحو: ٢/١٧١.

(٣) الإعراب المفصل لكتاب الله المرتّل، لبهجت عبد الواحد صالح: ١٢/٤٣٣.

(٤) ينظر: تعجيل الندى بشرح قطر الندى، للأستاذ: عبدالله بن صالح الفوزان: ص٢٩١ـ٢٩٢.

وهذا الرأي عكس ما نسبه الفوزان[1] لابن هشام والفاكهي، أما ابن هشام فقد نسب له قولاً في ص٤٢٨ في كتابه شذور الذهب بأنّه تراجع عن رأيه في كتاب شرح قطر الندى، والذي وجدته أنّ ابن هشام كان نصُّ قوله: وأما التوكيد ففي نحو قوله:

يَا صَاح بلغ ذَوي الزَّوْجَات كلهم أَن لَيْسَ وصل اذ انْحَلَّت عرى الذَّنب

فكلهم توكيد لذوي لا للزوجات والا لقال كلهنَّ وذوي منصوب على المفعولية وكان حق كلهم النصب ولكنّه خفض لمجاورة المخفوض[2].

وأما الفاكهي حيث قال: ((وليس منه ما كرر في قوله تعالى: ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾ [الفجر/٢١]، لأنه لم يؤت به للتأكيد، إذ مؤدّاه مؤدّى الأول، وإنما هو منصوب على الحال، ربما قد يكون الأستاذ الفوزان قد توهم في النقل))[3].

فمن خلال ما تمّ عرضه من أقوال للنحاة والمفسرين، يتضح أنّ الذين أعربوها حالاً ذكروا تعليلاتهم في الإعراب، فبنوا ما قالوا على تلك التعليلات، بخلاف الذين أعربوها توكيداً اكتفوا بقولهم: إنها توكيد ولم يعللوا، وقد علّل بعضهم للمسألة، لكنّها أقل، أو قدروا نفس التقدير الذي على أساسه قدروها حالاً، وهو دك بعد دك، والذي أرجحه وأميل إليه أنّها حالٌ، للأدلة الآنفة الذكر والله أعلم.

٢. مسألة في توابع المنادى:

ـ وجوه إعراب النعت المعرّف بـ(ال):

قال الميبِذي: ((ولعلك تقول لم ارتكبوا أن المنادى مفعول به لأدعوا المقدر وحرف النداء قائم مقامه، ولم يذهبوا إلى أنه عامل بنفسه كسائر الحروف العاملة.

---

(١) ينظر: تعجيل الندى: ص٢٩١ـ٢٩٢.

(٢) ينظر: شذور الذهب، لابن هشام: ص٤٢٨ـ٤٢٩، والبيت من البسيط و ينسب لأبي الغريب في خزانة الأدب: ٩٣/٥.

(٣) ينظر: مجيب الندا في شرح قطر الندا، للفاكهي: ص٥٠٨.

فأقول الباعث عليه أنه قد ينصب التابع في مثل يا زيد العاقل، ويجب النصب في مثل تميم كلكم. ولم يجدوا له وجهاً إلا ذلك))[1] .

قال المبرد: ((فإن نعتّ مفرداً بمفرد فأنت في النعت بالخيار: إن شئت رفعته، وإن شئت نصبته. تقول: يا زيد العاقلُ أقبل، ويا عمرو الظريفُ هلمّ. وإن شئت قلت: العاقلَ، والظريفَ. أما الرفع فإنك أتبعته مرفوعاً))[2].

وقال ابن الخشاب: ((فإن وصفت المفرد المعرفة أجريت صفته على لفظه إن شئت، فرفعتها رفعاً صحيحاً وكانت معربة دونه كقولك: يا زيدُ العاقلُ، وإن شئت نصبتها حملاً على موضعه فقلت: يا زيد العاقلَ[3].

فإن كان التابع غير مضاف جاز فيه الرفع والنصب نحو: يا زيد الطويل ويا زيد بطة والنص عن الكوفيين أنه لا يجوز في النعت إلا النصب فتقول: يا زيد الطويلَ))[4].

وقال أبو حيان: ((وفي جواز وصف المفرد المقصود خلاف، الأكثرون على المنع، ذكر سيبويه عن يونس أنهم وصفوه بالمعرفة، وأجروه مجرى العلم المفرد في جواز رفع نعته ذي (ال)، ونصبه.

وزعم الأخفش أن الاسم العلم المبني على الضم لا يجوز في نعته إلا النصب على الموضع، ولا يتبع على اللفظ أصلاً، وأن الحركة في (يا زيد) العاقل بالضم حركة إتباع لا حركة رفع[5].

---

(١) ينظر: النص المحقق: ص١٠٤.

(٢) المقتضب: ٢٠٧/٤.

(٣) المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب: ص١٩٣.

(٤) ارتشاف الضرب: ٢١٩٨/٤.

(٥) ارتشاف الضرب: ٢١٩٩/٤.

وثمرة الخلاف تظهر في النعت المضاف بعد النعت المفرد، فعلى مذهب الأخفش: يا زيد العاقل ذا الجمة، لا يكون في (ذا الجمة) إلا النصب كان نعتاً للمنادى، أو نعتاً للعاقل، ويُفَصَّلُ على مذهب الجمهور، فإن كان ذو الجمة نعتاً للعاقل رفعت، وأن كان نعتاً للمنادى نصبت))[١].

وجوه إعراب التوكيد:

قال ابن جني: ((كذلك التوكيد جار مجرى الوصف تقول: يا تميم أجمعون، وإن شئت أجمعين وتقول: يا تميم كلكُم وكلهَم بالنصب لا غير))[٢].

قال العكبري: ((والتوكيد كالوصف، فيجوز في المفرد الرفع والنصب كقولك: يا تميم أجمعون وأجمعين. فإن كان مضاف نصبت البتة كالصفة، كقولك: يا تميم كلَّكم، فتنصب، ويجوز ب(الكاف)، لأنه مخاطب، وب(الهاء) لأن الاسم الظاهر غائب، فيعود الضمير إليه بلفظ الغيبة))[٣].

وقال ابن يعيش: ((وكذلك إن أكدت فقلت: يا تميم كلكم، يا قيس كلكم، فتنصب، لأن مجرى التأكيد مجرى النعت، فلذلك استويا في الحكم، وجاز أن تقول: كلكم بلفظ الخطاب، لأن المنادى مخاطب. وجاز أن تقول: كلهم بلفظ الغيبة، لأن المنادى وإن كان مخاطباً. إلا أن الاسم الظاهر موضوع للغيبة[٤].

٣. مسألة في الترخيم:

قال ابن السراج: ((والترخيم يجري في الكلام على ضربين: فأجود من ذلك أن ترخم الاسم فتدع ما قبل آخره على ما كان عليه وتقول في حارث يا حار أقبل

---

(١) المصدر نفسه: ٢١٩٩/٤.

(٢) اللمع، لابن جني: ص١١٠.

(٣) اللباب، للعكبري: ٣٣٤/١.

(٤) شرح المفصل: ٣٣١/١.

فتترك الراء مكسورة كما كانت. وفي مسلمة: يا مسلم أقبل. وفي جعفر: يا جعف أقبل تدع الفتحة على حالها))[١].

وقال ابن جني: ((فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف لم يجز أن ترخمه، لأنه أقل الأصل فلم يحتمل الحذف، لئلا يلحقه الإجحاف به، فإن كان الثالث هاء التأنيث جاز ترخيمه تقول في ترخيم ثبة يا ثب أقبل، ومن قال يا حار قال يا ثب))[٢].

وقال الزمخشري: ((والمرخم أن تزيد على ثلاثة أحرف إلا ما كان في آخره تاء تأنيث، فإن العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين))[٣].

قال ابن مالك: ((يجوز ترخيم المنادى المبني إذا كان مؤنثاً بالهاء مطلقاً، أو علماً زائداً على الثلاثة بحذف عجزه إن كان مركباً))[٤].

الخلاف في المنادى المرخّم:

قال الميبذي: ((المنادى المرخم إما أن يكون علماً زائداً على ثلاثة أحرف والفراء والأخفش جوزوا ترخيم العلم الثلاثي المتحرك الأوسط، وقد نقل عن الكوفيين جواز ترخيم العلم الثلاثي مطلقا، وإما بتاء التأنيث نحو: شاة))[٥].

قال الأنباري: ((ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً، وذلك نحو قولك: في عُنُق "يا عُنُ"، وفي حَجَر " يا حَجَ"، وفي كَتِف " يا كَتِ"، وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق...

(١) الأصول في النحو: ٣٥٩/١.

(٢) اللمع: ص١١٧.

(٣) المفصل: ص٧١.

(٤) شرح التسهيل، لابن مالك: ٤٢١/٣.

(٥) النص المحقق: ١٢٦.

فاحتجوا في ترخيمه... بأن قالوا: لأن من الأسماء ما يماثله ويضاهيه نحو: يدٍ ودمٍ))[١].

وقال: ((وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال، وإليه ذهب أبو الحسن الكسائي، فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه لا يجوز ترخيمه، وذلك أنا أجمعنا على أن الترخيم في عرف النحويين إنما هو حذفٌ دخل في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه، طلباً للتخفيف))[٢].

أقوال النحاة في غلاماه

قال الميبذي: ((وأقول: ها هنا بحث أما أولاً: إن أراد أنه يجب أن يكون يا غلاما بالهاء عند الوقف فممنوع، وإن أراد أنه يجوز ذلك فهذا غير مخصوص بيا غلاما بل يجوز في يا غلاميَ بالفتح أيضاً لما صرح به الشيخ من أنه إذا وقفت على يا غلاما فبالهاء، وإذا وقفت على غلامي بسكون الياء فبالسكون أجود أي: أحسن))[٣].

قال سيبويه: ((وقد يبدلون مكان الياء الألف لأنها أخف، وسنبين ذلك إن شاء الله، وذلك قولك: يا ربا تجاوز عنا، ويا غلاما لا تفعل. فإذا وقفت قلت: يا غُلاماه. وإنما ألحقتَ الهاء ليكون أوضح للألف))[٤].

قال القاسم بن علي ((وجائز عند ذوي الأفهَامِ فِي يَا غُلامُ قَوْلُ يَا غُلامي وجوَّزوا فَتحَةَ هذي اليَاء والوَقفَ بعدَ فَتحِها بالهاءِ والهَاءُ فِي الوقفِ على غُلامِيَهْ كالهاءِ فِي الوقفِ على سُلطانِيَهْ وقالَ قومٌ فيهِ يَا غلامَا كَمَا تَلَوْا يَا حَسرَتَا على مَا))[٥].

---

(١) الإنصاف: ٢٩٢/١.

(٢) الإنصاف: ٢٩٢/١ .

(٣) النص المحقق: ص١٢٢.

(٤) الكتاب: ٢١٠/٢، والأصول في النحو: ٣٤٠/١.

(٥) ملحة الإعراب: للقاسم بن علي: ص٥٥.

قال السيوطي: ((وأما ياء المتكلم المتحركة فإنه يجوز الوقف عليها بالسكون ويجوز الهاء مع التحريك فتقول في قام غلامي قام غلاميْ وقام غلاميْه))[1].

المسألة منعها الميبذي في شرط وجوب إلحاق الهاء ل (غلاما)، ولم يقل أحد من النحاة بوجوبها، والذين أجازوها طلباً للخفة وتوضيحاً للألف، أما بخصوص ما ذهب إليه الميبذي من أنّ (غلامي) المفتوح الياء أيضاً تلحقه هذه الهاء فقد وافقه القاسم بن علي في هذه المسألة، وأما اختيار الرضي للوقوف على (غلامي) بالسكون فقد وافقه السيوطي فيه.

ثالثاً: الشاهد النحوي عند الميبذي:

١. القرآن الكريم وقراءاته:

القرآن الكريم وقراءاته أنزه أبواب الاستشهاد وأحسنها، وأفصح النصوص على وجه الإطلاق وأفهمها، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، تسابق العلماء على خدمته، وتوافقوا على الاستشهاد بجميع قراءاته، إذ يحاول الباحثون أن يبنوا فصاحتهم على فصاحته، وأن يسمنوا عباراتهم ببلاغته، ويعملون جاهدين بأن يصلوا بيانه، وأن يدركوا لسانه، وأن يجودوا بفضله وإحسانه، فهو أغنى مراتب الاستشهاد وأعلاها، وأكرمها وأسماها، ترتاح له النفوس وتطرب لذكره القلوب، لا يطمئن الباحث إلا للاستشهاد به فهو الدليل إذا عدم الدليل انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾﴾ [الرعد/٢٨].

وقد كان القرآن الكريم أقوى شواهد الميبذي، إذ بلغ عدد مواضع الاستشهاد ثمانيةً وخمسين موضعاً من الكتاب في قسمه الأول فقد استشهد به، إما تأييداً لمذهب المصنف، وإما نقلاً لاستشهاد الرضي بالآية أو ذكر خلاف بين النحاة على

---

(١) همع الهوامع: ٤٢٩/٣، وشرح الرضي: ١٤٨/١.

طرق تخريج أو في بيان وجوه القراءات وغيرها من مواضع الاستشهاد فكان في بعضها يقتصر على موطن الشاهد فقط وفي البعض الآخر يذكر نصف الآية أو أكثر أو أقل ومن شواهده.

١. في باب الممنوع من الصرف استشهد بقوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَا ۝ قَوَارِيرَا۟ ۝﴾[١] [الإنسان/ ١٥.١٦] ليناسب الأول آواخر الآيات في هذه السورة ويناسب الثاني الأول، وقد يقال الصرف تعرّي الاسم عما يوجب عدم الانصراف وهو في حال الضرورة وقصد التناسب لا يتجرد عنه، واستشهد بالقراءات الواردة منها لغرض التناسب.

٢. وفي باب الفاعل استشهد بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۝ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم ۝﴾[٢][الأنعام/٦٣.٦٤] لعدم وجود مطابقة حاصلة بين السؤال والجواب قال: وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاُ أي: حذفاً جائزاً في مثل: زيد لمن قال: من قام؟ أي قام زيد والظاهر أنّ زيداً مبتدأ لا فاعل، لأن السؤال جملة اسمية صورةً فعلية حقيقةً، ولما أريد الاختصار وضع كلمة " من " دالة على تلك الذوات ومتضمنة معنى الاستفهام فوجب تقديمها على الفعل، فصارت الجملة اسمية في الصورة، لتقدم ما يدل على الذات وفي الحقيقة هي فعلية فيُنبّه بإيراد الجواب على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه إلا إذا منع مانع كما في الآية فإن قصد الاختصاص أوجب تقديم المسند إليه[٣].

٣. وفي باب التنازع استشهد بقوله تعالى:﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً ۝﴾ [النساء/١١] بناءً على تجويز الرضي حسبني وحسبتهما إياهما الزيدان[٤].

---

(١) النص المحقق: ص٢٥.

(٢) النص المحقق: ص٥٨.

(٣) النص المحقق: ص٥٩.

(٤) النص المحقق: ص٦٤.

٤. في باب المبتدأ استشهد بقوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ۝١٨٤ ﴾ [البقرة/١٨٤] على مجيء المبتدأ تقديري بالإضافة إلى الحقيقي(١).

٥. وفي الخبر استشهد بقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ۝٦٠﴾ [ص/٦٠] نقل تجويز الرضي أن يكون الخبر جملة إنشائية وقال الحق: أنه مؤول بأنتم مستحقون، لأن يقال فيكم لا مرحباً بكم(٢).

٦. وفي باب خبر إنّ استشهد بقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ۝٢٥﴾ [الغاشية/٢٥] قال: إلا في تقديمه على اسمها فإنه لا يجوز إلا إذا كان ظرفاً فحينئذٍ يجوز تقديمه إذا كان الاسم معرفة(٣).

٧. وفي باب المفعول المطلق استشهد بالآية:﴿مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ ۝٤٦﴾ (إبراهيم/٤٦) ناقلاً قول الشيخ في المصادر المسموعة مثل: سقياً ورعياً وخيبةً هذه المصادر وأمثالها إذا لم يذكر بعدها ما تعلقت به من فاعل أو مفعول أما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه أو ذكر لكن لبيان النوع، كما في الآية لم يجب حذف أفعالها(٤).

٨. وفي باب المفعول به استشهد بقوله تعالى: ﴿ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ۝١٧١ ﴾ [النساء/١٧١] ذكر خلاف النحاة في تفسيرها قال: أي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم هذا تفسير سيبويه، وقال الكسائي: أي: انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم، وقال الفراء: أي: انتهوا انتهاء خيراً لكم(٥).

---

(١) النص المحقق: ص٧٠.

(٢) النص المحقق: ص٧٧.

(٣) النص المحقق: ص٩٣.

(٤) النص المحقق: ص٩٩.

(٥) النص المحقق: ص١٠٧.

١٠. وفي باب المنادى استشهد بقوله تعالى:﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ ۝٨٥﴾[البقرة/ ٨٥] على مذهب الكوفيين الذين جوزوا حذف حرف النداء الداخل على اسم الإشارة[١] .

أما القراءات التي استشهد بها فهي:

١. قراءة عيسى بن عمر إذ قرأ قوله تعالى: ﴿الزانيةَ والزاني ﴾[النور/٢] بالنصب، وهي من القراءات الشواذ[٢].

٢. قراءة الكسائي: إذ قرأ قوله تعالى:﴿**ألا يا اسجدوا**﴾[النمل/٢٥] بتخفيف اللام، وهي قراءة سبعية متواترة[٣].

٣. قراءة عاصم حيث قرأ قوله تعالى: ﴿**حمالةَ**﴾ [المسد/٤] بالنصب، وهي قراءة سبعية متواترة[٤].

٢. الحديث الشريف: أصدق القول بعد قول الله تعالى في علوّه، لأنّ منه منزّل على النبي (صلى الله عليه وسلم) بوحي أمين وهو القدسي، ومنه موحى إليه وهو لا ينطق عن الهوى، فحمل ذات الفصاحة التي جاء بها القرآن لكن بسبب الاختلاط وفساد الألسن ضعفت تلك الفصاحة واحتاط النحاة الأوائل ومنعوا الاستشهاد به خوفاً من دخول الفساد إلى القرآن ، لكن من نعم الله هيّأ بعضاً من نحاة القرن السابع الهجري وما بعده واستشهدوا به وأتاحوا لمن بعدهم التمسك به في الاستشهاد وهذا من حسن النوايا والظن برواة الحديث، لأن الله هو الحافظ لكلام نبيه.

---

(١) النص المحقق: ص١٣٢.

(٢) النص المحقق: ص١٤٤.

(٣) النص المحقق: ص١٣٣.

(٤) النص المحقق: ص١٤٩.

فقد استشهد الميبذي بالحديث النبوي الشريف في أربعة مواضع، اثنين منها شاهداً على لغات بعض القبائل وحديثاً جوّز فيه عدم حذف الخبر بعد لولا الامتناعية وموضعاً وافق فيه بعض النحاة على جواز إعمال إن النافية عمل ليس.

فقد ذكر الحديث بلفظ واحد أو من طريق واحد ولم يذكر راويه أو مخرّجه واقتصر فيه على لفظ: كقوله صلى الله عليه وسلم، أو في الحديث، أو نحو، أو على لغة.

١. استشهد في باب الاسم بقوله صلى الله عليه وسلم: ((ليس من إمبر إمصيام في إمسفر)) على لغة ضعيفة عند أهل اليمن حيث اعتبروا " الميم " حرف التعريف.

وفيه تنبيه على أنّ حرف التعريف هو اللام فقط كما ذهب إليه سيبويه دون الهمزة فقط كما ذهب إليه المبرد والمجموع كما ذهب إليه الخليل(١).

٢. استشهد في باب المبتدأ والخبر بقوله صلى الله عليه وسلم: ((يتعاقبون فيكم ملائكة)) على وجوب تقديم المبتدأ، لئلا يلتبس بالبدل أو الفاعل. أو كان الخبر فعلاً له أي: مسنداً إلى ضمير المبتدأ نحو: زيد قام. وقيّد بعضهم الفعل بالمفرد احترازاً عن نحو: الزيدان قاما. وقد يقال التقديم ها هنا واجب لئلا يلتبس المبتدأ بالبدل أو الفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة وجب تقديم المبتدأ(٢).

٣. وفي ذات الباب أيضاً استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم: ((لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم)) اشترط على وجوب عدم حذفه أي: الخبر أن يكون خاصاً(٣).

---

(١) النص المحقق: ص٩.
(٢) النص المحقق: ص٨٢.
(٣) النص المحقق: ص٨٩.

٤. وفي باب خبر " إن " استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم: ((إنّ من البيان لسحراً)) اشترط في تقديمه على الاسم أن يكون ظرفاً والاسم نكرة قال: ويجب إذا كان الاسم نكرة وأيضاً لا يقع خبره مفرداً يتضمن ما له صدر الكلام[1]

٣. الشعر العربي:

يدخل الشعر العربي حقل الاستشهاد أيضاً في شرح الميبذي، ولم يخرج فيها عن زمان الاستشهاد ومكانه، وقد نسب في بعضها البيت لقائله، وفي بعضها الآخر ترك مجالاً للباحث في معرفة قائل البيت الشعري ونسبته إلى الشاعر، لم يستشهد بأنصاف الأبيات وأبعاضها، إلّا في موضع واحد ذكر فيه عجز بيت شعري، إذ بلغ مجمل ما استشهد به من أبيات شعر خمسة عشر بيتاً في القسم الأول من كتابه.

١. في باب الممنوع من الصرف صرف الممنوع ضرورة واستشهد بقول الشاعر:

أعد ذكر نعمانٍ لنا إنّ ذكرَه   هو المسكُ ما كرَّرته يتضوعُ.

ويجوز صرفه قد يطلق الجواز على ما يقابل الوجوب و الامتناع وهو الأكثر، وعلى ما يقابل الامتناع فقط كما يجيء للضرورة أي: ضرورة الشعر أما بانكسار الوزن وحينئذٍ يجب الصرف وأما بالزحاف وهناك الجواز بالمعنى الأول كما في التناسب[٢].

٢. وفي ذات الباب استشهد بقول الشاعر تأييداً لمن قال إنّ سروالة عربي.

عليه من اللؤم سروالةٌ   فليس يرقُّ لمستعطفِ.

قال سيبويه وأبو علي: أعجمي حمل على موازنه أي: ما على وزنه في العربية كقناديل، وقال المبرد عربي جمع سروالة وهي قطعة خرقة، ويتوجه عليه أنّ إطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجيء في الأجناس بل جاء في الأعلام كمدائن،

---

(١) النص المحقق: ص٩٣.

(٢) النص المحقق: ص٢٥.

ولما كانت لنا قاعدة ممهدة هي أنّ ما على هذا الوزن لا ينصرف للجمعية ولم تتحقق هي فيه فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة[١].

٣. وفي باب التنازع استشهد ببيتين لامرئ القيس أولهما احتج به الكوفيون على إعمال الأول من الفعلين المتنازعين قال:

ولو أنَّما أسعى لأدنى معيشةٍ   كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المال.

ومن أدلة الكوفيين على دعواهم قول امرىء القيس المذكور فإنه من الفصحاء وقد أعمل الأول أي: كفاني بلا ضرورة مع لزوم شيء مختار وهو حذف المفعول من الثاني والجواب إنه ليس منه أي: باب التنازع لفساد المعنى وهو كل سعي وطلب لأدنى معيشة وقليل من المال لم أطلب قليلاً من المال احتمال أن يكون الواو للحال لا يفيد القطع بمطلوبهم على أنه غير صحيح إذ الكفاية إنما هي على تقدير السعي لأدنى معيشة فلا يجوز تقييدها بعدم الطلب كما يشهد به التأمّل الصحيح[٢].

٤. وفي باب المبتدأ استشهد بقول الشاعر أجاز فيه دخول الفاء على جميع نواسخ الابتداء والحق أنّ جميع نواسخ الابتداء مانع سوى إنّ وأنّ[٣].
قال:

فو الله ما فارقتكم تالياً لكم   ولكنّ ما يُقضى فسوف يكونُ.

٥. وفي باب المشبهات بليس استشهد بقول الشاعر شاهداً لعدد من النحاة في تجويزهم إن النافية أن تعمل عمل ليس وعن المبرد وابن جني وأبي علي أنّ إن النافية تعمل عمل ليس[٤].قال:

---

(١) النص المحقق: ص٤٢.
(٢) النص المحقق: ص٦٥.
(٣) النص المحقق: ص٨٧.
(٤) النص المحقق: ص٩٧.

إن المرءُ ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغى عليه فيُخذلا.

٦. وفي باب المنادى استشهد بقول الشاعر قال:

يا تيمُ تيمَ عدي لا أباً لكم لا يلقينّكم في سوأةٍ عُمَرُ[١].

قال: ولك في المنادى المفرد المعرفة إذا كرر وأضيف الثاني الضم، لأنه مفرد معرفة، والنصب بأن يكون مضافاً إلى عدي المقدر أي: يا تيم عدي تيم عدي، ونظيره بين ذراعي وجبهة الأسد، ونصف وربع درهم، وهذا عند المبرد أو يكون مضافاً إلى عدي المذكور والثاني تأكيداً للأول، وهذا عند سيبويه والخليل فإن قلت ذكروا أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف لضرورة الشعر فكيف يصح التوجيه الثاني قلت: لما تكرر الأول بلفظه وحرّكته بلا تغيير فكأن الثاني هو الأول فكأنه لا فصل هناك بين المضاف والمضاف إليه ألا ترى أنك تقول: إنّ إنّ زيداً قائم مع قولهم لا يفصل بين إنّ واسمها إلا بالظرف والمنادى.

٧. وفي ذات الباب أجاز ترخيم المنادى ضرورة شعرية قال:

وإن افتقادي فاطماً بعد أحمدَ دليل على أن لا يدومَ خليلُ[٢].

٨. وفي باب التحذير استشهد بقول الشاعر للضرورة الشعرية قال:

إياك إياك المراءَ فإنه إلى الشر دعّاءٌ وللشر جالبُ.

قال سيبويه والخليل: إياك إياك من باب الأسد الأسد والمراء منصوب باحذر لامتناع حذف حرف العطف إلا نادراً[٣].

٩. وفي باب الإغراء استشهد بقول الشاعر شاهداً للباب قال :

---

(١) النص المحقق: ص١٢٠.

(٢) النص المحقق: ص١٢٥.

(٣) النص المحقق: ص١٤٨.

أخاك أخاك إنّ من لا أخا له كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سلاحِ[١].

١٠. وفي باب الممنوع من الصرف استشهد بقول الفرزدق على فتح المجرور وهي لغة قليلة اختارها بعض النحاة قال:

فلو كان عبدُالله مولىً هجوتُه ولكنَّ عبدالله مولىً مواليا.

وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري بالفتح وهي لغة قليلة اختارها الكسائي وأبو زيد وعيسى بن عمر[٢].

١١. وفي باب الفاعل استشهد بقول الشاعر على جواز حذف الفعل إذا دلت عليه قرينة جوازاً بعد من الاستفهامية قال:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومُخْتَبِطٌ ممَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ.

كأن الشاعر لما قال ليبك يزيد سأل سائل من يبكيه؟ فقال ضارع أي: يبكيه ضارع فالسؤال ها هنا مقدر يتعلق بضارع[٣].

٤. الأمثال والأقوال:

استشهد الميبدي بأمثال العرب وأقوالهم فقد جاءت في مواضع متعددة من الكتاب، فهو يذكر المثل أو القول ويشرح معناه في بعض الأحيان، أو يشرح فيه مسألة نحوية.

١. " لكل فرعونَ موسى " أي: لكل ظالم عادل[٤].

---

(١) النص المحقق: ص١٤٩.

(٢) النص المحقق: ص٤٣.

(٣) النص المحقق: ص٥٨.

(٤) النص المحقق: ص٤٧.

٢. " شرٌ أهرَّ ذا نابٍ " مثل يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله، ومعناه ما أهر ذا الناب إلا شر[١].

٣. " أصبح ليلُ " أي: صر صبحاً يا ليل[٢].

٤. " افتد مخنوقُ " مثل للحضّ على تخليص النفس[٣].

٥. اطرق كرا " مثل للمعجب بنفسه يقال اطرق إذا أرخى عينيه ينظر إلى الأرض، وقيل : كرا فإنك لن ترى فيلتصق الكرا بالأرض ويأخذه الصياد[٤].

٦. " وا من حفر بئر زمزماه " حفرها عبد المطلب بعد إسماعيل[٥].

٧. " وأنتم والساعة في قَرَن " والقرن حبل يقرن به البعيران[٦].

٨. " له صوتٌ صوتَ حمار " أي: له صوت يصوت صوت حمار[٧].

٩. " صراخٌ صراخَ الثكلى " أي: يصرخ صراخ الثكلى[٨].

١٠. " سلام عليك " أصله سلّمك الله سلاماً أي: جعلك الله سالماً حذف الفعل لكثرة الاستعمال وبقي المصدر منصوباً، ونصبه دل على الفعل. والفعل على الحدوث. والمقصود ها هنا هو دوام نزول سلام الله عليه[٩].

---

(١) النص المحقق: ص٧٥.

(٢) النص المحقق: ص١٣٢.

(٣) النص المحقق: ص١٣٢.

(٤) النص المحقق: ص١٣٢.

(٥) النص المحقق: ص١٣٠.

(٦) النص المحقق: ص٩٢.

(٧) النص المحقق: ص١٠٢.

(٨) النص المحقق: ص١٠٢.

(٩) النص المحقق: ص٧٦.

١١. " كوكبٌ انقضّ الساعةَ "[١].

١٢. على الله عبدُه متوكلٌ[٢].

١٣. الهلالُ والله " أي: هو الهلال[٣].

١٤. " كلُّ رجلٍ وضيعتُه " قال البصريون أي: كل رجل وضيعته مقرونان، وقال الكوفيون: وضيعته خبر المبتدأ كأنك قلت كل رجل مع ضيعته[٤].

رابعاً: أصول النحو في شرح الميبذي:

أصول النحو: أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله. وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل[٥]، **وأصول النحو عند الميبذي:**

١. السماع.

هو الأصل الأول من أصول النحو سماه الأنباري **(النقل)** وقال: هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة[٦].

قال الميبِذي: ((والرابع: أن لا يغلب استعماله في المذكر، وذلك لأنّ الأسماء المؤنثة السماعية أما أن يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة، فإذا سمي بها مذكر جاز

---

(١) النص المحقق: ص٧٧.

(٢) النص المحقق: ص٨٤.

(٣) النص المحقق: ص٨٨.

(٤) النص المحقق: ص٩٢.

(٥) لمع الأدلة، لابن الأنباري: ص٨٠.

(٦) لمع الأدلة: ص٨١.

فيها الصرف وتركه، أو يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها إلا الصرف، أو يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف إذا سمي بها مذكر))[١].

وأما السماع فهو على منع الصرف في أحمر وهذا كله في أفعل فعلاء وفعلان فعلى، وأما أفعل التفضيل إذا سمي به ثم نكّر فإن استعمل مع مِن فغير منصرف بلا خلاف وإلا فمنصرف كذلك[٢].

أي: طلب جوارك لوجود المفسر وإنما لم يحكم بكون أحد مبتدأً واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية[٣].

فأوله البصريون بضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً. وكان تامة وقائماً حال من ضميره، إذ لو كانت ناقصة وقائماً خبره لجاز تعريفه ويسمع مع طول الاستقراء فحذف الخبر وهو حاصل[٤].

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً نحو: من اضرب؟ أي: اضرب زيداً. ووجوباً في أربعة مواضع الأول سماعي مثل: امرأً ونفسه أي: دع امرأً ونفسه. والواو بمعنى أو[٥].

وامتناع تقدير من مع غير إنّ وأنّ إلا فيما سمع من العرب نحو: استغفر الله ذنباً أي: من ذنب[٦].

---

(١) النص المحقق: ص٣٧.
(٢) النص المحقق : ص٥٠..
(٣) النص المحقق: ص٥٩ـ٦٠.
(٤) النص المحقق: ص٩١.
(٥) النص المحقق: ص١٠٨.
(٦) النص المحقق: ص١٤٩.

٢. القياس:

هو حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة[١]. وهو ثاني أصول النحو.

قال الميبذي: ((والمعرب بالحركات لفظاً المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غلامي مطلقاً أي: رفعاً ونصباً وجراً، ومذهب النحاة أنّ باب غلامي مبني لإضافته إلى المبني. والحق ما ذكره المصنف بدليل إعراب نحو غلامه، ولا يبعد أن يقال كسرة غلامي علامة جره وإن تحقق قيل العامل على قياس ما قالوا في علامتي التثنية والجمع))[٢].

ومعد يكرب حق الياء أن تكون مفتوحة لما تقرر من أنّ أول الاسمين في التركيب المعتبر ها هنا مبني على الفتح، والآخر معرب لكنها أسكنت على غير قياس[٣]. ونقل عن الأخفش أنّ خلافه في مثل أحمر إنما هو في مقتضى القياس[٤]. القياس[٤].

ومنها أي: المرفوعات وإنما لم يصدر مفعول ما لم يسم فاعله بشيء لشدة ارتباطه بالفاعل حتى عده بعضهم فاعلاً وعلى هذا القياس المرفوعات التي بعد المبتدأ والخبر لكونها راجعة إليهما[٥].

---

(١) أصول النحو، سعيد الأفغاني: ص٧٨.

(٢) النص المحقق: ص٢٠.

(٣) النص المحقق: ص٢٣.

(٤) النص المحقق: ص٥٠.

(٥) النص المحقق: ص٧٠.

اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو المسند إليه بعد دخولها نحو: ما زيد قائماً ولا رجل أفضل منك. وهو أي: عمل ليس في لا شاذ. ويفهم من كلام الشيخ أنّ المراد بالشاذ ها هنا مخالف القياس[١].

وأما إذا ذكر لا لبيان النوع نحو: سنة الله ومعاذ الله وسحقاً لك أي: بعُد، أو عجباً منك يجب حذف أفعالها قياساً[٢].

والبدل والمعطوف غير ذي اللام حكمه حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء مطلقاً سواء كانا مفردين أو لا سواء كان متبوعهما مبنياً أو لا فنقول: يا عبدُ الله ورجلٌ، ويا زيدُ وعبدُ الله وعلى هذا القياس هذا ما نص عليه سيبويه[٣]. والتزموا رفع الرجل وكان القياس جواز نصبه أيضاً، لأنه صفة وقد جوزه المازني والزجاج، لأنه المقصود بالنداء فنبهوا بالزام رفعه فكأنه باشره حرف النداء[٤].

وأيها الرجل القياس أن لا يحذف حرف النداء من أي إذ هو جنس متعرف بالنداء[٥]، بالنداء[٥]، وإياك أن تحذف بتقدير من فإنّ حذف سائر حروف الجر عن أنّ وإنّ قياسي[٦]

العلة:

قال الميبذي: ((وقال الشيخ: والظاهر أنّ " لا " لا تعمل عمل ليس لا شاذاً ولا قياساً ولم يوجد من كلامهم خبر لا منصوباً كخبر ما وليس. وعللوا الشذوذ بأنّ ما أشبه بليس من لا، لأنها لنفي الحال والحق إنما لمطلق النفي))[١].

(١) النص المحقق: ص٩٦.

(٢) النص المحقق: ص١٠٠.

(٣) النص المحقق: ص١١٦.

(٤) النص المحقق: ص١١٩.

(٥) النص المحقق: ص١٣٣.

(٦) النص المحقق: ص١٤٨.

٣ . الإجماع:

المراد به إجماع نحاة البلدين قال في الخصائص: وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص، أو المقيس على المنصوص وإلا فلا، لأنه لم يرد في قرآن ولا في سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص بذلك في كل الأمة، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة(٢). وهو الأصل الثالث من أصول النحو فقد استشهد به الميبدي في مواضع متعددة من الشرح، وإن لم يذكره باسمه لكنه ذكره بلفظ الاتفاق.

قال: ((وإذا صرف فلا إشكال ونحو: جوارٍ رفعاً وجراً كقاضٍ في اللفظ وهو منصرف عند بعض إذ ليس بعد ألف التكسير إلا حرف واحد، وأما في حالة النصب فغير منصرف بالاتفاق))(٣).

ومن ثم اختلف في رحمن لانتفاء رحمانة ورحمي دون سكران لانتفاء سكرانة ووجود سكري فهو غير منصرف اتفاقاً(٤).

وقد يكون التنازع فيما قبلهما نحو: زيداً ضربت وأكرمت، وفيما بينهما نحو: ضربت زيداً وأهنت لكن المختار فيما إعمال الأول بالاتفاق(٥).

ولاتفاقهم على جواز الرفع في نحو قولهم: زيداً ضربه. والحق أنّ الأول مؤول بأنتم مستحقون، لأن يقال فيكم لا مرحباً بكم، والثاني بزيد مطلوب ضربه ومستحق، لأن يقال فيه اضربه(٦).

---

(١) النص المحقق: ص٩٧.

(٢) فيض الانشراح من روض طي الاقتراح، محمد بن الطيب الفاسي: ٢/٦٩٩.

(٣) النص المحقق: ص٤٣.

(٤) النص المحقق: ص٤٦.

(٥) النص المحقق: ص٦١.

(٦) النص المحقق: ص٧٧.

وإذا كان المبتدأ مشتملاً ماله صدر الكلام كالاستفهام والشرط نحو: من أبوك؟ هذا ما ذهب إليه سيبويه فإنه جوز الإخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة لمعنى الاستفهام، والباقون على أنّ مبتدأ ومن خبره لتضمنه ما يقتضي صدر الكلام فالمثال المتفق عليه من قام؟[١]. وليت ولعل مانعان من دخول الفاء في الخبر باتفاق النحاة[٢].

وفيه متفقون على أنّ معنى ضربي زيداً قائماً. ما أضرب زيد إلا قائماً. وهذا المعنى لا يستفاد منه على أنه ليس فيه ما يسد مسد الخبر، فأوله البصريون بضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً[٣].

وإذا للمفاجأة لا للشرط نحو: جاء زيد وإذا عمرو أكرمته. إذ الغالب بعدها هو المبتدأ، وقال ابن مالك: لا يجوز فيما بعد إذا إلا الرفع إذ لا يقع بعدها إلا الجملة الاسمية، ووافقه المصنف في الظروف، وزعم الشيخ أنهم اتفقوا على هذا[٤].

٤ . استصحاب الحال:

هو أحد أصول النحو، ولم يذكره النحاة الأولون، فقد نقله ابن الأنباري عن أصول الفقه. وهو من الأدلة المعتبرة عنده، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب[٥].

---

(١) النص المحقق: ٨٠.

(٢) النص المحقق: ص٨٧.

(٣) النص المحقق: ص٩٠.

(٤) النص المحقق: ص١٣٧.

(٥) لمع الأدلة: ص١٤٢.

قال الميبذي: ((اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولها كما أنه مسند بكونه مبتدأ في الأصل))[١].

الذي لم يشبه هو محمول على ظاهره أو بمعنى لم يناسب كما يعلم في حد المبني مبني الأصل أي: كان بنائه بالأصالة دون العرض وهو الحرف والفعل الماضي وأمر المخاطب[٢].

فالعدل خروجه وعدوله عن صيغته الأصلية أي: التي كان أصله أن يكون على تلك الصيغة[٣].

وجُمَعُ هو في الأصل أفعل التفضيل بشهادة أجمعون وجمع ومعنى أجمع في الأصل أتم جمعاً ثم جعل بمعنى جميع وانمحى عنه معنى التفضيل فهو معدول عن لوازم التفضيل[٤].

وإذا صرف فلا إشكال نحو: جوارٍ رفعاً وجراً وقال سيبويه: وهو غير منصرف اعتباراً للأصل والتنوين عوض عن الياء[٥]. والأصل أن يلي الفاعل فعله، أي: يقع بعده بلا فصل[٦].

ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت نيابته عن الفاعل، وأجاز ابن مالك إذا لم يلتبس كما إذا كان نكرة وأول المفعولين معرفة نحو: ظُن زيداً قائم، إذ التنكير يرشد إلى أنه خبر في الأصل[٧].

---

(١) النص المحقق: ص٩٦.

(٢) النص المحقق: ص١١.

(٣) النص المحقق: ص٢٦.

(٤) النص المحقق: ص٢٩.

(٥) النص المحقق: ص٤٣.

(٦) النص المحقق: ص٥٤.

(٧) النص المحقق: ص٦٧ـ٦٨.

خبر إن وأخواتها هو الذي يبقى مسنداً بعد دخولها كما أنه مسند بكونه خبر المبتدأ في الأصل[١].

خامساً: موقفه من الشرّاح والنحويين:

(١) اعترض على المصنف عند حده للكلام قال: وكان الكلام مرادفاً للجملة عند المصنف وقد يفرق بينهما بأنه يجب في الجملة الإسناد سواء كان مقصوداً لذاته أو لا نحو: قام زيد. بخلاف الكلام فإنّ إسناده يجب أن يكون مقصوداً لذاته[٢].

(٢) ونقض حد المصنف للممنوع من الصرف قال: وهذا منقوض بمثل جوارٍ عند من ذهب إلى أنه غير منصرف[٣].

(٣) ووافق المصنف عندما جعل الإعراب تقديرياً في غلامي مطلقاً قال: والحق ما ذكره المصنف[٤].

(٤) وخالف سيبويه على تحرك الأوسط في الاسم الأعجمي قال: وثانيهما تحرك الأوسط خلافاً لسيبويه وأكثر النحاة فإنّ تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة عندهم بل يشترطون كون الأعجمي علماً في أول استعمال العرب[٥].

(٥) ووافق سيبويه ببقاء وصفية أحمر بعد التنكير قال: وأقول لا يبعد أن يقال إنّ الأحمر العلم بعد التنكير صفة[٦]. ووافقه في صرف باب حاتم قال: والحكم بمنع صرفه باطل[١].

---

(١) النص المحقق: ص٩٣.

(٢) النص المحقق: ص٥.

(٣) النص المحقق: ص١٥.

(٤) النص المحقق: ص٢٠.

(٥) النص المحقق: ص٣٨.

(٦) النص المحقق: ص٥٠.

(٦) وخالف خلفاً في العامل في الفاعل قال: والعامل في الفاعل هو المسند وقال خلف: هو الإسناد[٢].

(٧) واعترض على الأخفش وابن جني جوازهما اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل قال: وامتنع ضرب غلامُه زيداً لتأخر مرجع الضمير عنه لفظاً وتقديراً[٣].

(٨) واعترض على حدِّ المصنف للمبتدأ الذي يأتي صفة قال: والصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام المناسب أن يقال أداة الاستفهام سواء كانت حرفاً أو اسماً[٤].

(٩) ونقض حد المصنف للخبر قال: والخبر هو المجرد عن العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة وهذا الحد منقوض بمؤمن[٥].
(١٠) ووافق ابن الدهان في الإخبار عن النكرة المخصصة قال: والحق ما ذكره ابن الدهان وهو أنه إذا حصلت الفائدة جاز الإخبار عن أي نكرة كانت[٦]، ونقل مذهب ابن السراج وابن جني في تقدير الخبر المحذوف الذي تعلق به الظرف قال: وذهب ابن السراج وابن جني إلى أنه مقدر باسم مفرد[٧].

---

(١) النص المحقق: ص٥١.
(٢) النص المحقق: ص٥٤.
(٣) النص المحقق: ص٥٥.
(٤) النص المحقق: ص٧١.
(٥) النص المحقق: ص٧٣.
(٦) النص المحقق:ص٧٦.
(٧) النص المحقق: ص٨٠.

(١١) ووافق سيبويه جواز الإخبار عن نكرة متضمنة معنى الاستفهام[١]، ونقل خلاف النحاة في إذا الفجائية قال: فقال الأخفش وابن مالك حرف، وقال المبرد ظرف مكان وقال الزجاج ظرف زمان واعترض على مذهب المبرد ولم يتعرض للباقين[٢].

(١٢) ولم ينقض حد المصنف لاسم ما ولا المشبهتين بليس قال: هو المسند إليه بعد دخولها كما أنه مسند إليه بكونه مبتدأ في الأصل فلا نقض[٣].

(١٣) ونقض حد المصنف للمفعول به قال: المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل ظاهره منقوض منعاً بنحو: زيد ضربته وجمعاً بمثل ما ضربت زيداً وشكرت الله[٤].

(١٤) وذكر قول الإسفرائيني في تعريفه المفعول به قال: ويؤيدنا قول صاحب اللباب في تعريفه أما بواسطة أو بغيرها[٥].

(١٥) وذكر أقوال النحاة في العامل في المفعول به قال: وعامله الفعل وشبهه عند البصريين وقال الفراء الفعل والفاعل وقال هشام هو الفاعل وقال خلف هو كونه مفعولاً [٦]. ونقل اشتراط عدد من النحاة العلمية في المنادى المعطوف بحيث يكون مع المعطوف اسماً واحداً نحو: يا ثلاثةً وثلاثين قال: قال عبد القاهر والأندلسي وابن يعيش إنّ العلمية شرط فيه[٧].

---

(١) النص المحقق: ص٨١.

(٢) النص المحقق: ص٨٨.

(٣) النص المحقق:ص٩٦.

(٤) النص المحقق: ص١٠٥.

(٥) النص المحقق: ص١٠٦

(٦) النص المحقق: ص١٠٧.

(٧) النص المحقق:ص١١١.

(١٦) واعترض على المصنف إجازته يا غلاما قال: فلأنه إن أراد أنه يجب أن يكون يا غلاما بالهاء عند الوقف فممنوع[١].

(١٧) واعترض على المصنف في حده الترخيم قال: هو حذف في آخره أي المنادى والمناسب أن يقول هو حذف آخر الكلمة ليكون أشمل[٢].

(١٨) ووافق المصنف حده للترخيم وهو أكثر من أربعة أحرف قال: لأنه يلائم ما ذكرنا من أنّ قول المصنف أكثر من أربعة أحرف قيد للأخير فقط[٣].

(١٩) ووافق سيبويه والخليل منعهما لحاق مدة الندبة بصفة المندوب نحو: وازيدا الطويلاه بل يقال وا زيداه الطويل[٤].

(٢٠) ووافق الزمخشري حده المندوب قال: والمندوب أقول هذه العبارة إنما تلائم مذهب الزمخشري[٥].

الفصل الثالث

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

المبحث الأول

وصف النسخ

اعتمدت في التحقيق نسختين:

الأولى: وهي النسخة التي تحتفظ بها مكتبة حسن باشا جروم في تركيا، وحملت عنوان (مرضي الرضي)، وبرقم خاص (٢٧٧١) مثبّت باللون الأسود الغامق.

---

(١) النص المحقق: ص١٢٣.

(٢) النص المحقق: ص١٢٥.

(٣) النص المحقق: ص١٢٨.

(٤) النص المحقق: ص١٣١.

(٥) النص المحقق: ص١٣٢.

رمزت لها بالحرف (أ) وتكونت من مئة وخمس وسبعين لوحةً، كل لوحة تكونت من صفحتين اليمين ظهر واليسار وجه، كتبت بالخط العربي، إذ كتب متن الكافية بالمداد الأحمر وشرح الكتاب بالمداد الأسود في كل المخطوط، أما الأولى (أ) كتب فيها عنوان الكتاب على صفحة الوجه الأولى بالمداد الأسود (شرح الكافية لمولانا مير حسين بن معين الميبدي سماه مرضي الرضي أوله كلمة الله هي العليا/ كشف الظنون) يظهر أنّ النسخة ليست بخط المؤلف أو كتبت في حياته، وقد اعتمدت نسخة (أ) هي الأم لسلامة اللفظ فيها ودقة التعبير ولعتاقة الخط وقدمه، وقابلتها على نسخة (ب)، وإنّ الكتاب جاء بمقدمة كتبت في النسختين على صفحة الظهر الأولى من الكتاب افتتحها بالبسملة كاملة أولها كلمة(١) الله هي العليا ذكر فيها الكافية والشافية وذكر فيها اسم قاضي مير حسين بن معين الميبذي(٢) صراحةً، وذكر فيها أنه نقل عن شرح الرضي، فكل ما أورده من معلومات عن العنوان والمقدمة ذُكر في النسختين، واحتوت النسخة على حواشٍ بعضها كتبت على اليمين من الكتاب والبعض الآخر على اليسار يبدو أنّ الناسخ نسيها ووضع لها علامات إلحاق في مواضع نسيانها، والبعض الآخر زائدة، وأكثر ما نسيه في هذه النسخة، وبعض اللوحات خلت من الحواشي، لكن الناسخ كان في نسخة (أ) أكثر دقة في التعبير ولم ألاحظ عليه اللكنة أو العجمة، أما في الكتابة فقد تكون له طريقة خاصة فيها، وكان قد وضع عناوين رئيسةً منها الاسم والإعراب والمرفوعات وذكر منها مفعول ما لم يسم فاعله والمبتدأ والخبر، والمنصوبات ولم يعنون لغيرها وقد كتبه في الحاشية بخطٍ كبير ميزه عن الشرح، وكان قد ترك أكثر الأفعال المضارعة المبدوءة بياء أو تاء - إن لم يكن جميعها - بدون وضع النقاط عليها أو تحتها إذ ترك تفسيرها للسياق، وكان يضع النقطتين المثناة التحتية تحت الأسماء المقصورة بالألف ولم

(١) النص المحقق: ص١.

(٢) النص المحقق: ص١.

يضعها تحت الأسماء المنقوصة أو المضافة إلى ياء المتكلم، والياء أيضاً لم يضعها في مواضع كثيرة، وألف ثلاث وثلاثة كان قد حذفها، ولم يرسم همزة القطع باستثناء الهمزة المدغمة بألف المد، والهاء كان رسمها ضعيفاً تكاد تكون معدومة، وعلامات الإعراب لم يضعها على أواخر الكلمات في كل الأمثلة إلا في مواضع قليلة جداً اكتفى منها بألف التنوين إشارة إلى النصب، والآيات القرآنية كتبها من غير علامة تميزها عن الشرح فقد افتتح بعضها بقوله تعالى وبعضها الآخر لم يفتتحه، بخلاف الأبيات الشعرية كان يضع ثلاث نقاط بالمداد الأحمر بين الشطرين وفي نهاية الشطر الثاني يفصله عما بعده كأنه ينبه إليه، وعبارة أقول التي كثيراً ما وُجِدت في إجاباته كان يضع في باطن اللام مداداً أحمر كأنه ينبه القارىء إلى جوابه الخاص به، وكانت كل كلمة يبدأ بها في صفحة الوجه اليسرى يكررها في نهاية الظهر ثم يبدأ بها الوجه، ووجدت كلمات رسمها على عكس قواعدها مثل: (مأول، وقُرأ المبني للمجهول)، وعبارة (ههنا) واكتنف (أ) في كثير من الكلمات الغموض، لرداءة الخط أي: الإملاء وقدمه لم استطع قراءتها إلا بعد مقابلتها على نسخة (ب) إذا اتسمت بجمالية الخط ووضوحه كما ذكرنا وإن كان عليها كثير من الملاحظات كما سيجيء، والاختصارات كانت كثيرةً ومتكررةً فيها، ومن هذه الاختصارات:

ت	رمز الاختصار	معناه
١	المص	المصنف، وهو ابن الحاجب، صاحب متن الكافية.
٢	الظ	الظاهر.
٣	ح	حينئذٍ.
٤	صلعم	صلَّى الله عليه وسلم.
٥	تع	تعالى.
٦	بط	باطل.

٧	الظ	الظرف.
٨	مط	مطلوب.
٩	فح	فحينئذٍ.
١٠	يخ	يختار، وربما استعمله بمعنى: يخرج في بعض المواضع.
١١	فمم	فممنوع.
١٢	نح	نحَّيته.

والثانية: وهي النسخة التي تحتفظ بها مكتبة داماد إبراهيم وهي أيضاً في تركيا وحملت عنوان (مرضي الرضي) وبرقم خاص (١٠٦٥) مثبّت باللون الأسود الغامق. رمزت لها بالحرف (ب) وتكونت من مئة وتسع وسبعين لوحةً إذ كتب على صفحة العنوان (١٧٩) ورقة، فقد كتب فيها العنوان على صفحة الوجه الأولى أيضاً: (هذه شرح الكافية لمولانا حسين بن المعين الميبذي رحمه الله، شرح كافية لحسين الميبذي) ولم أعثر على اسم الكتاب، لأن بعضاً من العنوان كان مطموساً ـ لم أتمكن من قراءته ـ وذكر أنه (١٧٩) ورقة، ومن هنا بدأت العجمة التي سأشير إليها لاحقاً فقد أشار إلى الشرح بلفظة (هذه)، إذ كتب متن الكافية بالمداد الأحمر وشرح الكتاب بالمداد الأسود في كل المخطوط، واحتوت هذه النسخة على حواشٍ وحواشيها أكثر من حواشي (أ)، وهذا ما جعلها تزيد عليها في عدد اللوحات، والخط في نسخة (ب) أوضح وأجمل واستدرك فيها الناسخ كلمات كانت قد سقطت من (أ)، وكل ما كان في المقدمة جاء مطابقاً لمقدمة النسخة (أ) باستثناء تعريف الكلمة فقد جاء في صفحة الوجه الثانية بعد إن كانت في (أ) في صفحة الظهر الأولى، وخلت من حاشيتين كانتا قد كتبتا في (أ)، وأكثر الحواشي فيها زائدة والسقط والنسيان فيها قليل فقد تميزت على (أ) بجمالية الخط ووضوحه، لكن ما يعيبها هو أن الناسخ كان قد طغت اللكنة عليه والعجمة ـ رغم أنه نقل المتن بأمانة لم يزد عليه ولم ينقص منه ـ

حيث أنّث المذكر وذكّر المؤنث في مواضع كثيرة من الكتاب وخصوصاً في الأفعال المضارعة آنفة الذكر والضمير الهاء أيضاً جاء على طريقة لفظ المضارع وكتابته، كانت بدايات اللوحات ونهايتها عدا لوحة المقدمة فيها غير متوافقة مع (أ)، خلت من حركات الإعراب إلا في إشارات إلى النصب موافقة لـ(أ)، وكذلك في رسم همزة القطع، والنقطتان المثناة التحتية في الأسماء المنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم، وخالفتها بوضع نقاط المضارع المبدوء بياء أو تاء، ورسم الهاء بوضوح، وراعى فيها المستوى الصوتي إذ وضع علامة التضعيف على كل الأحرف المدغمة بعضها ببعض، وكتب الآيات بدون علامات مميزة، والأبيات بعلامات مميزة مثل ما فعله الناسخ في (أ)، وكذلك الآيات القرآنية كتبها من غير علامة تميزها عن الشرح فقد افتتح بعضها بقوله تعالى وبعضها الآخر لم يفتتحه، بخلاف الأبيات الشعرية كان يضع ثلاث نقاط بالمداد الأحمر بين الشطرين وفي نهاية الشطر الثاني يفصله عما بعده كأنه ينبه إليه، وعبارة أقول التي كثيراً ما وجدت في إجاباته كان يضع في باطن اللام مداداً أحمر كأنه ينبه القارىء إلى جوابه الخاص به، ولم يكرر الكلمات في نهايات اللوحات وبداياتها مثلما فعلها في نسخة (أ)، والاختصارات كانت كثيرةً ومتكررةً فيها أيضاً.

المبحث الثاني

منهج التحقيق

قرأت المخطوط بتأنٍ ودقة، واطلعت على الخط الذي كتب به، لأتمرس على قراءته عند النسخ ثم نسخته بخط الحاسب الآلي الحديث من النسخة (أ) التي اعتمدتها النسخة الأم في التحقيق فقد نسخت منها ما تمكنت من نسخه فتعذر عليّ قراءة الكثير من الكلمات ثم قابلتها على النسخة (ب) فكان خطها واضح المعالم فتمكنت من قراءة ما تعذّرت عليّ قراءته في (أ) إلا بعضاً من الكلمات قرأها لي

أساتذتي المتخصصون أو قرأتها في شرح الرضي، وكانت المقابلة متكررةً وعلى مراحل واستغرقت مني وقتاً ليس بالقليل، بذلت ما بوسعي لأخرّج القسم الذي كلفت بتحقيقه من الكتاب خير تحقيق ليكون لائقاً بالكافية وشهرتها، ثم شرعت فيه بالتحقيق وقد لاقيت صعوبات كثيرة ومتكررة وخصوصاً أقوال النحاة ومذاهبهم ممن فقدت مؤلفاتهم، أو ممن تعذر عليّ الوصول إلى آراء الآخرين أصحاب المؤلفات الموجودة، أو ممن لم ينص الشارح على ذكر أسمائهم فقد اكتفى بذكر القول ولم ينسبه إلى صاحبه لكن بفضل الله وعونه تم تجاوزها إلا القلة القليلة لم أتمكن منها، واعتمدت في التحقيق بشكل كلي على مؤلفات ابن الحاجب المتوفرة لدي متمثلة بـ(شرحه على الكافية و الوافية والأمالي وإيضاح المفصل بجزئيه)، واعتمدت على شروح الكافية أيضاً ومن بينها (شرح الرضي والنجم الثاقب والفوائد الضيائية ومصباح الراغب وشرح ابن جماعة ولباب والبرود الضافية والخلاصات الصافية على المقدمة الكافية)، وضعت العنوانات الرئيسة مستقلة وبخط كبير وغامق لتتميز الأبواب عن الشرح، وأما الآيات القرآنية فقد استخدمت في تخريجها مصحف المدينة المنورة إن كانت مطابقة لخط المصحف وإن لم تكن مطابقة كتبتها بخط الحاسب وخرّجتها في المتن لجلالة قدر القرآن الكريم، وأما القراءات فخرّجتها من كتب القراءات، وأما الأحاديث فقد استخدمت في تخريجها كتب الحديث وكل حديث رجعت فيه إلى ثلاثة مصادر ووثقت لفظ الحديث وكتابه وبابه ورقمه، وأما الأشعار فقد استخدمت في تخريجها الدواوين الشعرية وإن تعذّرت استخدمت كتب الأدب والنحو في ذلك، وأما الأمثال والأقوال فقد استعملت في تخريجها كتب الأمثال أو غيرها من الكتب النحوية أو الأدبية، وأما المعاني والألفاظ الغريبة فقد استخدمت في تخريجها المعجمات والغريب، وأما الأماكن فقد استخدمت في تخريجها كتب الأماكن والبلدان، وأما الأعلام فقد ترجمت لهم مرة واحدة واستخدمت في التعريف كتب التراجم، وأما أقوال النحاة فقد خرّجتها من مصنفاتهم وإن تعذّر فمن كتب النحاة

المتأخرين عنهم ممن ذكروا هذه الأقوال وأما النحاة أصحاب المصنفات المفقودة قد خرجّت أقوالهم من كتب النحو الأخرى أو غيرها قدر الإمكان وقد تعذّر علي شيئاً منها، وأما أقوال ابن الحاجب فقد خرّجتها من مصنفاته المذكورة، وأما أقوال الشيخ فقد خرّجتها من شرحه وأعطيتها هامشاً خاصاً بها، ورجعت في كل المسائل إلى ثلاثة مصادر أو أكثر إن كان متوفراً وإن لم أجد فمصدرين وإن تعذّر فواحداً باستثناء آي القرآن وأقوال الرضي وأقوال وردت متنوعة ما بين نحاة ومعجميين ومفسرين وغيرهم، وضعت متن الكافية بين قوسين هلالين وأعطيته لوناً غامقاً، وضعت الحواشي المستدركة بين معقوفين والزائدة علقت عليها في الهامش، أكثرت من وضع علامات للترقيم، وضعت فهارس فنية للآيات والأحاديث والأبيات الشعرية والأمثال والأقوال والأعلام كل فهرس مستقلاً، ووضعت فهارس الكتاب في النهاية.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبدالله وعلى آله وأصحابه وأتباعه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد أن أنهيت القسم الذي كُلِّفت بتحقيقه من كتاب مرضي الرضي لقاضي مير حسين بن معين الميبذي، فقد قمت بدراسة لهذا القسم أيضاً فضلاً عن قسم التحقيق التحقيق، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

- ✓ إنَّ الميبذي عالم ونحوي كبير، تبين لنا ذلك من خلال آرائه وأفكاره التي عرضها لخدمة هذا الشرح.
- ✓ انفرد الميبذي بآراءٍ وإجاباتٍ صدّرها بلفظة (وأقول) في أبواب الكتاب كلها.
- ✓ ظلَّ متابعاً للمصنف في ترتيبه لأبواب الكتاب كافة.

- ✓ اعترض الشارح الميبذي على المصنف في تقسيمه للكلمة، وفي حده لكل من الكلام، والممنوع من الصرف، ونائب الفاعل، والمبتدأ الصفة والخبر، وخبر إنّ وأخواتها، وخبر لا النافية، والمفعول المطلق، والمفعول به، والترخيم.
- ✓ قدّم رأي الشيخ على رأيه في أغلب المسائل التي عرضها ولم يوافقه في بعضها.
- ✓ كان الميبذي بصري المذهب فقد وافق نحاة البصرة ولم يرجِّح آراء نحاة الكوفة.
- ✓ اعترض على بعض النحاة من غير المصنف.
- ✓ انفرد بأعاريبَ وترجيحاتٍ أثرت الشرح نحوياً فنمها:

١ـ أعرب (ما قائم الزيدان) بغير ما أعربه النحاة، إذ أعرب قائم خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: الزيدان قائمان فحذف الزيدان، وأبدل الضمير الذي في قائمان وعلامته أي: الألف بالمظهر أي: الزيدان.

٢ـ وأعرب (له صوت صوت حمار): "صوت: الثانية حالاً وصاحبها الضمير المستكن في " له ".

٣ـ وجعل المصدر والظرف والجار والمجرور في باب نائب الفاعل سواءً في النيابة عن الفاعل، وقال الأولى نيابة كل ما كان عناية المتكلم.

٤ـ واعتبر جميع نواسخ الابتداء في باب الخبر موانع لدخول الفاء على الخبر باستثناء (إنّ وأنّ ولكنّ).

٥ـ في باب المفعول المطلق قال: كل مفعول مطلق يصح أن يقصد به التأكيد، فتخصيص التأكيد بما ذكرنا مجرد اصطلاح.

٦ـ وفسَّر تقدير المنادى مفعولاً به في باب النداء بقوله: أنه قد ينصب التابع في مثل: يا زيد العاقل، ويجب النصب في مثل: يا تميم كلكم، ولم يجدوا له وجهاً إلا ذلك.

٧ـ واختار في يا أيها الرجل النصب على القياس.

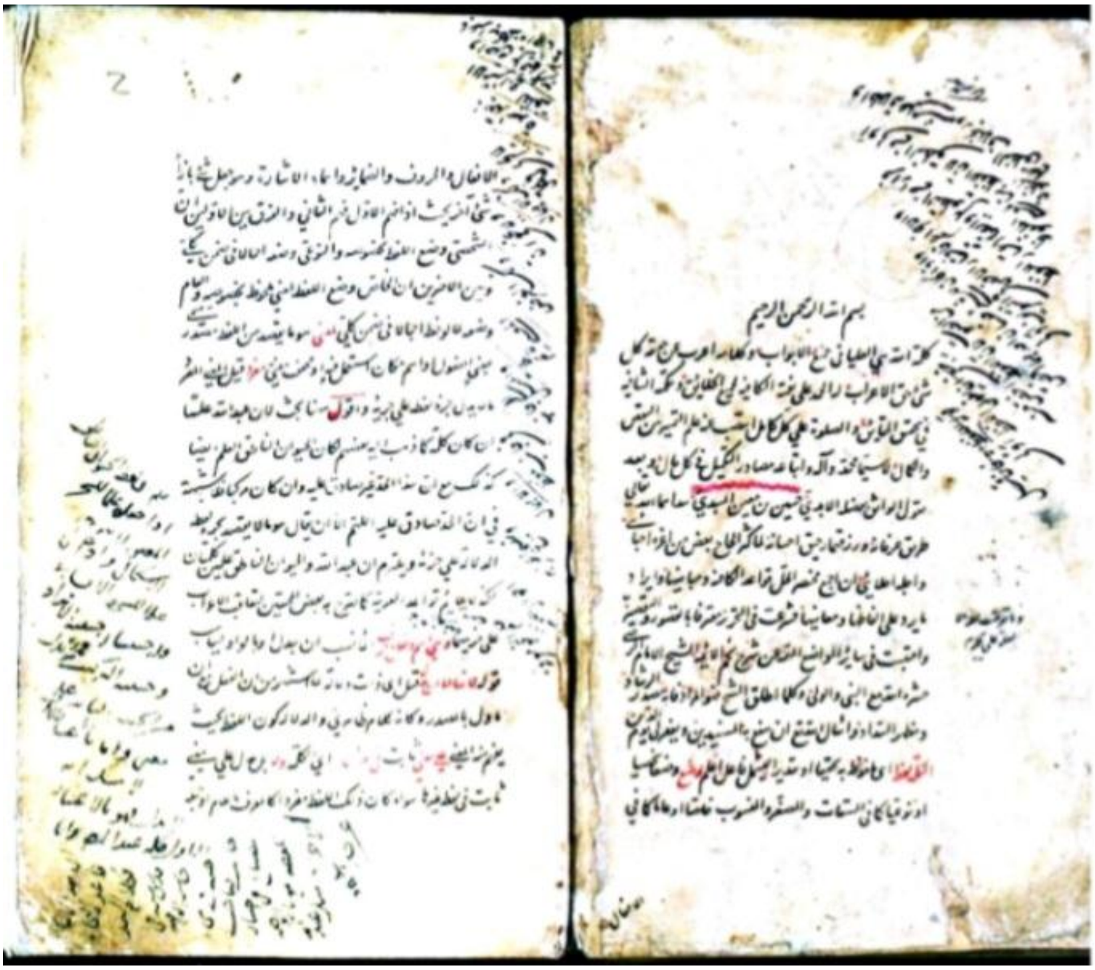
٨ـ ورجّح وقوع الجملة الفعلية بعد " إذا وحيث ".

فهذا بعض ما توصلت إليه فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي، وأسأل الله أن أكون قد وُفقت في إنجاز عملي، وأحمد الله وأشكره إذ منحني الصحة والعافية، وأمدني بالصبر وسعة الصدر في كل ما لاقيته من صعوبات أثناء مسيرة بحثي.

نماذج من المخطوط



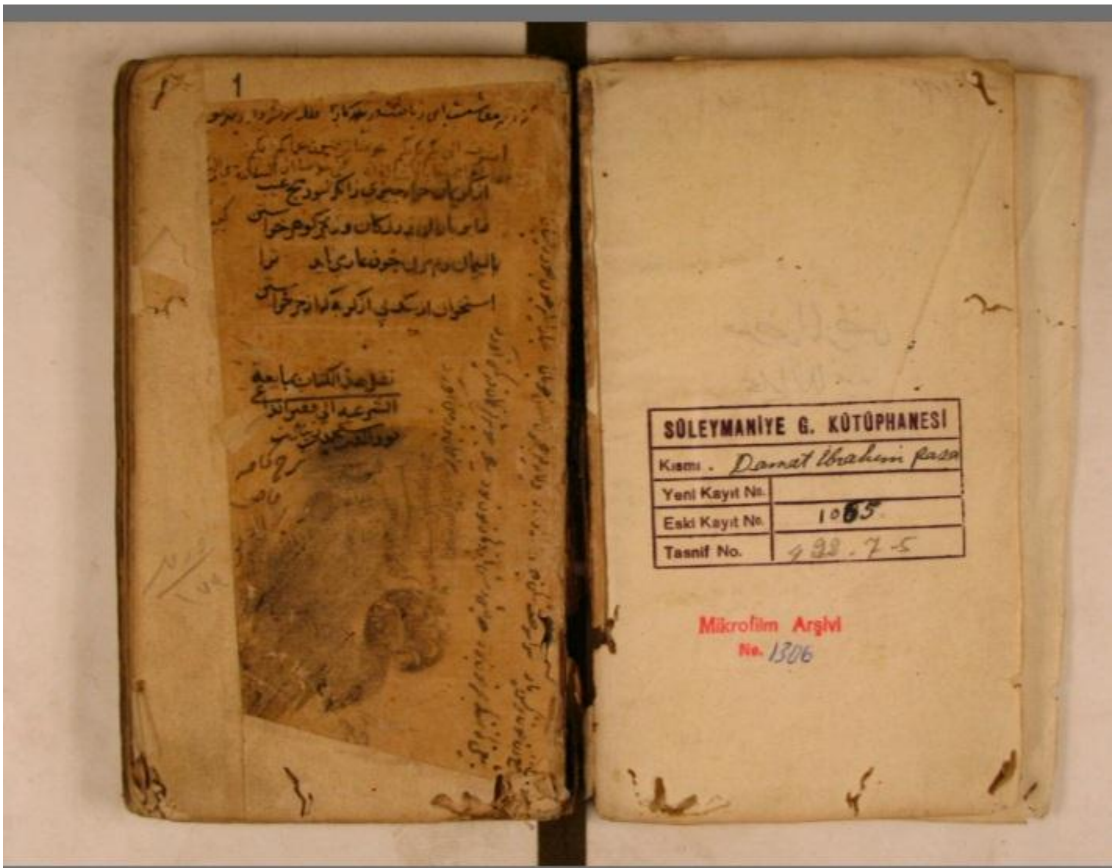
لوحة غلاف المخطوط، وطرَّته



اللوحة الأولى من المخطوط، نسخة (أ).



لوحتان من النسخة (أ).





لوحتان من النسخة (ب).





لوحتان من نسخة (ب).

النص المحقق

[١/ظ]

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمةُ اللهِ هي العليا في جميع الأبواب، أعرب عن حقيقة كل شيء حق الإعراب، له الحمد على نعمته الكافية لجميع الخلائق، وحكمته الشافية في تحقيق الحقائق، والصلاة على كلِّ كامل انتصب عنه عَلَمُ التَّمَيُّزِ بين النقص، والكمال، لا سيّما محمد وآله وأتباعه مصادر التكميل في كل حال، وبعد:

يقول الواثق بفضله الأبديّ، حسين بن معين الميبذي، هداهما[١] الله تعالى طريق عرفانه، ورزقهما رحيق إحسانه:

لمَّا كَثُرَ إلحاحُ بعضٍ من أعزة أحبائي، وأَجِلَّةِ أخلّائي أن أجمع مختصراً لِحَلِّ قواعد الكافية ومبانيها، وإيراد ما يرد على ألفاظها ومعانيها، فشرعت[٢] في التحرير، معترفاً بالقصور والتقصير، [وما تعرضتُ لِعِلَّةٍ إلّا لِعلةٍ على قِلَّةٍ][٣]، واقتبست في سائر المواضع المهمة عن [شرح] [٤] نجم الأئمة الشيخ الإمام الرضي، حشره الله مع النَّبِي والولي، وكُلَّما أطلق الشيخَ فهو المراد، فإنّه مصدرُ الرشاد، ومظهِرُ السداد. وأسأل الله تعالى أن ينفع به[٥] المستفيدين، ويغفر لي يوم الدين.

---

(١) ضمير التثنية يعود إلى المؤلف وأبيه.

(٢) ينظر: لوحة (١/ظ) في النسختين.

(٣) في حاشية (أ)، وهي من (ب).

(٤) من (أ) وفي حاشية(ب).

(٥) أي: بهذا المختصر الذي جمعه في شرح الكافية.

[الكَلِمَةُ وأقسامها]

(الكَلِمَةُ لَفْظٌ)(١) أي: ملفوظ به تحقيقاً أو تقديراً، ليشمل فاعل اعْلَمْ. **(وُضِعَ)** وضعاً شخصياً، [كزيد مثلاً](٢)، أو نوعياً، كما في المشتقات والمُصَغَّر، والمنسوب خاصاً، أو عَامَّاً، كما في **[٢/و]** الأفعال(٣)، والحروف، والضمائر، وأسماء الإشارة. وهو(٤) جعل شيء بإزاء شيء آخر، بحيث إذا فُهِم الأول فُهِم الثاني.

والفرق بين الأولين: أي: الفرق بين الوضع الشخصي والوضع المعنوي أنّ الشخصي وضْعُ اللفظي بخصوصه، والنوعي وضْعُه إجمالاً في ضمن كليٍّ لمعنى، وبين الآخرين(٥): أنَّ الخاص وضعُ اللفظ لمعنى ملحوظ بخصوصه، والعام وضعه لما لوحظ إجمالاً، [كأسماء الإشارة](٦) في ضمن كليٍّ. **(لِمَعْنىً)** هو ما يقصد من اللفظ، مصدر ميمي بمعنى المفعول، واسم مكان أُستُعمِل فيه، أو مخفف معنيّ(٧)**(مُفْرَدٍ)** قيل: المعنى المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزئه(٨).

وأقول: ها هنا بحث، لأنَّ عبدَ الله عَلَمَاً، إنْ كانَ كلمةً، كما ذهب إليه

---

(١) في حاشية (أ): قوله: (اللفظ): أي: فإن قيل: ينبغي أن يقول: أولى من الصوت، لأنَّ الصوت أخصُّ منه، وإذا كان للشيء جنسان أحدهما أخصُّ، والآخر أعمُّ، فاختيار الأخصِّ في التعريف أولى قراراً في التطويل، وأيضاً اعتبار اللفظ أولى من النطق، لأنَّ لفظ الجنس لمعنى الملفوظ إطلاقه عليه مشهور، بخلاف النطق على المنطوق.

(٢) من حاشية (ب).

(٣) في النسختين (والأفعال)، وحرف العطف (الواو) هنا زائد ولا يقبله سياق الكلام.

(٤) أي الوضع المعنوي.

(٥) أي: الفرق بين المنسوب الخاص والمنسوب العام.

(٦) من حاشية (أ)، و (ب).

(٧) ينظر: النجم الثاقب، لأبي القاسم صلاح بن علي: ٦٥/١، والفوائد الضيائية، لملا جامي: ٢١/١.

(٨) ينظر: النجم الثاقب: ٦٥/١، والفوائد الضيائية: ٢٥/١ ، ومصباح الراغب، لمحمد بن عز الدين المفتي: ص٢٢.

بعضهم[١]، لكان الحيوان الناطق العَلَمَ أيضاً كذلك، مع أنّ هذا الحد غير صادق عليه، وإن كان مُرَكَّباً فلا شبهة في أنّ الحد صادق عليه، اللهم إلا أن يقال: هو ما

---

(١) قال الجامي: (ويبقى مثلُ: عبد الله عَلَمَاً، داخلاً فيه، أي: حدِّ الكلمة، مع أنه معربٌ بإعرابين، ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو أنه لو كان الأمر بالعكس لكان أنسبَ). (الفوائد الضيائية: ٢٨/١)، وينظر: (النجم الثاقب: ٦٤/١، والخلاصات الصافية على المقدمة الكافية: ص١٢.

(*) من (ب): وحاصل البحث أنه لا يلزم أنهما إذا كانا علمين كلمتين إذ المراد بمفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه المقصود دلالة مقصودة فعبد الله علماً كلمة ؛ لأن دلالة جزء معناه ليست مقصودة حينئذٍ، وكذا حيوان ناطق علماً ؛ لأنه وإن دل جزء لفظه على جزء معناه لكن دلالته عليه غير مقصودة فافهم هـ غ .

(*) في حاشية (أ): لأن الغرض من علم النحو معرفة أحوال اللفظ، وتصحيح إعرابه، والإهمال في جانب اللفظ، والميل إلى جانب المعنى لما يلائم ذلك الغرض . ولا يخفى أنّ ذلك الإهمال لا يجري في كل ما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فيما أعرب بإعراب الكلمات الواحدة .

(*) في حاشية (أ): اعلم أنّ لفظ الحيوان الناطق إذا جُعل علماً

(*) في حاشية (ب): نحو: لفظ زيد لذاته.

(*) في حاشية (ب): كالإنسان.

(*) في حاشية (ب): أقول: الظاهر أن يبدل الواو بأو.

(*) من حاشية (ب): وإن شئت الصرف على المصدر الصريح والمؤول به، فلتراجح شرح اللباب للعباب في بحث لام الجحود.

قال: ((ولام الجحود وهي في الأصل: اللام التي في نحو قولهم: أنت لهذه الخطة أي مناسب لها، فمعنى " ما كنت لأفعل " ما كنت مناسباً لفعله، ولا شك أنّ في هذا معنى التأكيد. وهي المزيدة لتأكيد النفي لـ " كان " فإنّها يخص من حيث الاستعمال بخبر " كان " المنفية إذا كانت ماضية لفظاً نحو: أو معنى نحو: " لم أكن لأسجد " فإن قلت: إذا كانت زائدة لزم الإخبار بالمصدر عن الخفة ولا يجوز ذلك، قلنا: يجوز الإخبار بالفعل المقدّر بالمصدر عن الجثة، ولم يجز بالمصدر عنها، وذلك لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر ولا سيما وقد التزم إضمار (أن) فصار منخرطاً في سلك الفعل المحض))، ينظر: العباب في شرح اللباب، لنقره كار: ص٢٢٦.

لا يُقْصَدُ بجزء لفظِه الدلالةُ على جزئه، ويلزم أنّ عبد الله، والحيوان الناطق عَلَمَيْنِ كلمتان، لكنه لا يلائم قواعد العربية، كما صرّح به بعض المحققين، لتعاقب الإعراب على جزئيهما.

[أقسام الكلمة]

(وَهِيَ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ). والأنسبُ أن يبدل **(أو)** بالواو ليناسب قوله: **(لأَنَّها إِمَّا أَنْ تَدُلَّ)** أي: ذات دلالة، لما اشتهر من أنَّ الفعل مع أنْ مؤول بالمصدر، وكأنَّه كلامٌ ظاهريّ.

والدلالةُ: كون اللفظ بحيثُ يُفْهَمُ منه المعنى[1]. **(عَلَى مَعْنَى)** ثابت **(فِي نَفْسِهَا)** أي: الكلمة، **(أَوْ لَا)**، بل تدل على معنى ثابت في لفظ غيرها، سواءٌ كان ذلك اللفظ مفرداً، كالمُعرَّف باللام، أو جملةً **[٢/ظ]** كما في: هل زيد قائم؟ لأنَّ الاستفهام معنى في الجملة، إذ قيام زيد مُسْتَفْهَمٌ عنه، فالحرفُ مُوْجِدٌ معناه في لفظ غيره، هذا ما ذكره الشيخ لتوجيه المقام[2]. وقد يُقال: إما أن تَدُلَّ بالاستقلال على معنى أو لا، ويلتزم أنَّ الواضع شرط في دلالة (مِنْ) على معناه ذكر متعلقه بخلاف الابتداء، ولا يخفى بُعْدُ الوجهين.

(الثَّانِي: الحَرْفُ. والأَوَّلُ إمّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ): الماضي والحال والمستقبل، **(أَوْ لَا. الثَّانِي: الاسْمُ. والأَوَّلُ الفِعْلُ، وَقَدْ عُلِمَ بِذَلِكَ)** الدليل **(حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا)**. الحَدُّ في العربية والأصول يرادف المُعَرِّفَ[3]، أي: ما يشملُ سائرَ

---

(١) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي: ٢٦٨/٢، والفوائد الضيائية: ٢٩/١، ومختصر التحرير شرح الكوكب المنير، لابن النجار: ١٢٥/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ٩/١.

(٣) أي: في المنطق.

أفرادِ الشَّيْءِ، ولا يوجد في غيرها[1].

[الكلام وما يتألف منه]

(اَلْكَلَامُ ما تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ) تحقيقاً أو تقديراً **(بِالإِسِنَادِ)** أي: معه، وهو نسبة أمر إلى أمر على وجه لا يستدعي أي: لا يقتصر أمر آخر استدعاء المحكوم عليه للمحكوم به أو بالعكس[2].

وكأنّ الكلامَ مرادفٌ للجملة عند المصنف، وقد يفرق بينهما بأنّه يجب في الجملة الإسناد في الجملة سواء كان مقصوداً لذاته أو لا نحو: قام في زيد قام بخلاف الكلام، فإنّ إسناده يجب أن يكون مقصوداً لذاته، **(ولا يَتَأَتَّى ذَلِكَ)** أي: لا يتيسر الإسناد **(إِلَّا في اسْمَيْنِ، أو (اِسْمٍ وَفِعْلٍ)**[3] إذ الفعل لا يسند إليه، والحرف لا يسند إليه، ولا يسند به.

---

(١) ينظر: حاشية الجوري، لعبد القادر الجوري: ص٣١٠، وكشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد علي التهانوي: ٦٢٤/١.

(٢) ينظر: كشّاف اصطلاحات الفنون: ١٦١٩/٢.

(٣) (اسم وفعل) وفي متن الكافية وشرح الرضي (فعل واسم)، ينظر الكافية: لابن الحاجب: ص١١، وشرح الكافية: للرضي: ٧/١.

[الاسم]

(اَلْاِسْمُ ما دَلَّ) أي: كلمة دلت فلا يَرِدُ الخَطُّ، وأمثاله **(على مَعْنَىً في نَفْسِهِ)** الظاهر أنّ الضمير لما بقرينة [الاعتراض][1] قوله: في نفسها على ما مرّ لكنَّ المصنف ذكر في إيضاح المُفَصَّلِ أنّ الضمير يرجع إلى معنى باعتباره في نفسه وبالنظر إليه في **[٣/و]** نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه، كقولك: الدار في نفسها حكمها كذا أي: لا باعتبار أمر خارج عنها، ولذلك قيل: الحرف ما دلّ على معنى في غيره، أي: حاصل في غيره أي: باعتبار متعلقه، لا باعتباره في نفسه [2].

وبيانه أن يقال: كما أنّ في الخارج موجوداً قائماً بذاته، وموجوداً قائماً بغيره، كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصداً، ملحوظ في ذاته يصلح للحكم، ومعقول هو مدرك تبعاً، وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح له.

فالابتداء مثلاً: إذا لاحظه العقل قصداً، وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً في ذاته، ولزمه تعقّل متعلقه إجمالاً، وتبعاً، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء، وإذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة، وجعله آلة لتعرِّف حاليهما كان معنىً غيرَ مستقل بالمفهومية، لا يمكن أن يتعقل إلا بذكر متعلقه، وهذا هو معنى لفظة مِنْ.

والحاصل أنّ نسبة البصيرة إلى مدركاتها، كنسبة البصر إلى مبصراته، وأنت إذا نظرت في المرآة، وشاهدت صورة فيها، فلك هناك حالتان:

إحداهما أن تكون متوجهاً إلى تلك الصورة مشاهداً إياها قصداً جاعلاً للمرآة آلة لمشاهدتها، ولا شك في أنّ المرآة مُبصَرَة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بإبصارها على هذا الوجه أن تحكم عليها، وتلتفت إلى أحوالها.

---

(١) زيادة من (ب) .

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: ٦٦/١.

والثانية: أن تتوجه إلى المرآة **[٣/ظ]** بعينها، وتلاحظها قصداً فتكون صالحة، لأن تحكم عليها، وتكون الصورة حينئذٍ مشاهدة تبعاً غير ملتفت إليها، فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة.

وينبغي أن يعلم أنّ الفعل التام كضرب مثلا: يشتمل على حدث كالضرب، وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله، وتلك النسبة ملحوظة بينهما [أي الفعل والفاعل](١)على أنها آلة لملاحظتهما على قياس معنى الحرف، وهذا المجموع أعني الحدث مع النسبة الملحوظة بذلك الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية، فدلالة الفعل على المعنى المستقل تضمنيّة **(غَيْرُ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدٍ)** معين من **(الأَزْمِنَةِ الثَّلَاْثَةِ)**، بحيث يكون ذلك الزمان المعين أيضاً مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له أولاً، فخرج أمثال: عسى، وبعث.

[خواص الاسم]

(ومِنْ خَوَاصِّهِ) التي لا توجد في غيره سواء يشمل إفراده أو لا، وقد يُخَصُّ بغير الشامل ولفظ الخواص جمع كثرة و(من) للتبعيض. وقيل: يفهم منه إنّ المذكور هاهنا بعض من الخواص الكثيرة كالوصف، والتأكيد المعنوي، والنداء، والنسبة، والتصغير، والتثنية، والجمع، ولحوق تاء التأنيث المتحركة، والفاعلية، والمفعولية، والابتداء، [وإنما قيّد تاء التأنيث بالمتحركة، لأن الساكنة من خواص الفعل كما يجيء](٢).

---

(١) زيادة من (ب) .

(٢) في حاشية (أ)، وهي من (ب) .

(٢) من (ب): أي: الحدث والنسبة بمعنى أنّ الملاحظة غير سأحترز.

(*) في حاشية (أ): فإن قيل: فيه نظر من وجوه، أما أولاً: فلأن الأزمنة جمع قلة، وجمع القلة يستعمل فيما دون العشرة بلا قرينة. وأما ثانياً: فلأن التاء في أسماء العدد للتذكير، ولا يجوز أن يكون وصفاً للتأنيث. وأما الثالث فلأن الأزمنة جمع، والثلاثة مفرد، والمطابقة=

وقال: الشيخ تاء التأنيث قد تدخل الحرف كرُبَّة، إذا كان المجرور بها مؤنثاً نحو: ورُبَّة رمية من غير رامٍ(١).

فقلتُ لها: أصبتِ حصاةَ قلبي ورُبَّتَ رميةٍ من غيرِ رامي

وتلحق ثُمّ أيضاً، إذا عطفت بها قصة على قصة، لا مفرداً على مفرد(٢)، ويقال: لات ولعلت في لا ولعل **(دُخُوْلُ اللَّاْمِ)**، والميم **[٤/و]** للتعريف كقوله: (صلى الله عليه وسلم) " ليس من إمبر إمصيام في إمسفر"(٣)، وفيه تنبيه على أن حرف

=لازمة بين الصفة والموصوف. والجواب عن الأول: بأنّ جمع القلة لا يحتاج إلى قرينة فيما دون العشرة. فإن ذكر القرينة للتوضيح. لا سيّما في التعريف فحسن. وعن الثاني: بأنّ التاء يجوز للتأنيث في أسماء العدد في مقام الأمر مع اللبس، وفيهما حاصل لكونه وصفاً للمؤنث. وعن الثالث: بأنّ لفظة الثلاثة في معنى الجمع، لكونها متعددة معنى ؟ .

(*) في حاشية (أ): فإن قيل: ما فائدة قول: المصنف في لفظ دخول اللام. ولم يقل من خواصه اللام والجر، قلنا: نفس اللام حرف، ونفس الجر حركة ليس بعلامة بل دخولها علامة، والتنوين، كذلك والإسناد، والإضافة ؟.

(١) والبيت من الوافر وينسب إلى محمد بن حبيب ينظر: خزانة الأدب: ٤٢٠/٧، وشرح الشواهد الشعرية في أُمات الكتب النحوية.

(٢) ينظر: شرح الكافية، للرضي: ١٦١/٢.

والشاهد فيه: على أن تاء التأنيث قد تلحق الحرف ك رب إذا كان مجرورها مؤنثا ليدل من أول الأمر أن المجرور مؤنث. والمشهور أنها تزاد في بعض الحروف للتأنيث اللفظي.

(٣) ينظر: شرح معاني الآثار، للطحاويّ: كتاب الصيام: باب الصيام في السفر: (رقم الحديث ٣٢١٤): ٦٣/٢، ومجمع الزوائد: للهيثمي: كتاب الصيام : باب الصيام في السفر (رقم الحديث ٤٩٢٦): ١٦١/٣، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لأبي الحسن نور الدين الملا علي الهروي: كتاب الصوم: باب صوم المسافر (رقم الحديث٢٠٢١): ٥١٧/٤.

وهي رواية أهل اليمن إبدال اللام ميماً، وهي لغة ضعيفة. ونقل السيوطي في المُزهر كلام أبي الطيب في كتابه الإبدال: ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد. قال: والدليل على ذلك أنّ قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً غير مهموزة، ولا بالصاد مرة، وبالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميماً، والهمزة عيناً، كقولهم: في نحو: " أن عن"، لا تشترك العرب في شيء من ذلك، إنما هذا قوم ، وذاك=

التعريف هو اللام فقط كما ذهب إليه سيبويه [١]، دون الهمزة فقط كما ذهب إليه المبرد[٢]، والمجموع كما ذهب إليه الخليل[٣].

(**والجَرُ، والتَّنْوِينُ**) سوى تنوين الترنم[٤] الذي هو في الحقيقة لتركه، فإن الألف

آخرون انتهى، ينظر: المزهر، للسيوطي: ١/ ٢٥٦.

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب. أخذ عن الخليل وهو أستاذه، وعن عيسى بن عمر وعن يونس وغيرهم، وأخذ اللغات عن أبي الخطاب الأخفش الكبير وغيره، توفي (١٨٠هـ)، ينظر: طبقات النحويين، للزَبِيدي: ص٦٦، والفهرست، لابن النديم: ص٧٤، ووفيات الأعيان، لابن خلكان: ٣/ ٤٦٣.

قال الجامي: ((وفي اختياره اللام وحدها إشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه، من أن أداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن)). ينظر: الكتاب: ٣٢٤/٣ ، والفوائد الضيائية: ٥٢/١ ـ ٥٣.

(٢) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبدالله بن يزيد بن نصر بن الأزد بن الغوث توفي (٢٨٦هـ)، ينظر: طبقات النحويين: ص١٠١ ، وإنباه الرواة، للقفطي: ٢٤١/٣، وأخبار النحويين البصريين، للسيرافي: ص٧٢. قال المبرد: ((ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف، ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام لاستقام ذلك، وكان جائزاً للضرورة، كما يجوز مثله في سوف)). المقتضب: ٢٢١/١ ـ ٢٢٢.

وقال الجامي: (والمبرد إلى أنها الهمزة المفتوحة وحدها، زيدت اللام للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام وإنما اختص دخول حرف التعريف بالاسم). الفوائد الضيائية: ٥٣/١

(٣) هو أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، توفي (١٧٥ هـ) وهو ابن أربع وسبعين سنة، ينظر: كتاب طبقات النحويين: ص٤٧، والفهرست: ص٦٣، ووفيات الأعيان: ٢٤٤/٢.

قال: ((ولام التعريف مثل: اللام التي في الرجل والفرس والحائط تدخل على الاسم منكوراً، فيكون معرفة)). ينظر: الجمل في النحو، المنسوب للخليل بن أحمد: ص٢٦٢، والكتاب: ٣٢٤/٣ ـ ٣٢٥.

(٤) الترنّم: ترديد الصوت بضرب من التلحين، ينظر: شرح المعلقات السبع، للزوزني: ص٢٥٠، والتوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي: ص٩٦، وتاج العروس، للزبيدي: ٢٩٨/٥.

قال الشيخ: وأما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم، لأنه إنما يؤتى به إشعاراً بترك الترنم=

والواو والياء في آخر المصرع[1] تصلح للترنم بما فيها من المد، فيبدل منها التنوين لمناسبته إياها، تركاً للترنم لخلو التنوين من المد[2]. [وقيل: إنها لوجود الترنم، لأنَّ حروف العلة مدات في الحلق، فإذا أبدل عنها التنوين حصل الترنم، إذ التنوين غنة في الخيشوم][3] ويدخل الاسم والفعل والحرف

(وَالإِسْنَادُ إِلَيْهِ) أي: كونه مسنداً إليه، والحاصل أنّ هذه الحالة، التي توجد في الاسم لا يوجد مثلها في غيره.

(وَالإِضَافَةُ) أي: كونه مضافاً، وقيل: أي: كونه مضافاً أو مضافاً إليه، وقوله تعالى:﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ﴾ [المائدة /١٠٩] مؤول بيوم جمع الله[4]، ويؤيد الأول: قول: المصنف فيما بعد الظروف المضافة إلى الجملة[5]، ويقوي الثاني: قوله: المضاف إليه كل اسم[6]، وكأنه نظر في هذه العبارة إلى المعنى، وفي تلك العبارة

عند بني تميم في رويّ مطلق، وذلك إنّ الألف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين لمناسبته إياها، إذا قصد الإشعار بترك الترنم، لخلو التنوين من المد، وهذا التنوين يلحق الفعل والمعرف باللام. ينظر: شرح الرضي: ١٤/١

(١) سمي البيت إذا كان فيه تصريع مصرعاً تشبيهاً له بمصراعي البيت، فكأن البيت الذي هو المصرع وهو ما له قافيتان شبيه بالبيت الذي له بابان، وقيل: إنهّ مشتق من الصرعين، وهما نصفا النهار، فانتصاف النهار صرع، وسقوط الشمس صرع، والأول أقرب ، ينظر المقاصد النحوية، للعيني: ١١٥/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية، للرضي: ١٤/١

(٣) من حاشية (أ)، وهي في (ب).

(٤) ينظر: تفسير القرطبي: ٣٦٠/٦، والوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي: ٢٤٤/٢

(٥) ينظر: شرح الكافية: ٧٧١/١، وشرح الوافية: ص٣٠١.

(٦) ينظر: الكافية: ص١٢، وشرحها: ١/ ٥٨٨ .

(") من حاشية (ب): نسب إليه شيء.

(") من حاشية (ب): إلى عيان المعاني.

(") من حاشية (ب): وأقول: إنّ هذا القول يخلو عن الخلل، ومن ردَّه فعلى قدميه زلل، إذ وجد عليه نظر، وعلل في القرآن، وبيان أرباب الملل، كما قال تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾[الإسراء/١١٠]

إلى اللفظ كما يجيء.

[المعرب]

(وهو: مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ) الاسم **(اَلمُعْرَبُ: اَلمُركَّبُ)** أي: الذي ركّب مع الغير تركيب يتحقق معه العامل، سواء ركّب مع العامل أو لا، وقد يفسّر بالذي رُكِّب مع العوامل، ويرد عليه المبتدأ والخبر إلا على قول: من يجعل كلاً منهما عاملاً في الآخر [١] **(الذي لم يُشْبِهْ)** هو محمول على ظاهره، أو بمعنى لم يناسب كما يعلم في حد المبني. **(مَبْنِيَّ الأَصْلِ)** أي: كان بناؤه بالأصالة دون العُروض، وهو الحرفُ و **[٤/ظ]** الفعلُ الماضي، وأمرُ المخاطب، وقد بعُد منه الجملة من حيث هي جملة، وإن كانت أجزاؤها معربةً، وقال: الشيخ لا توصف الجملة بالإعراب والبناء، لأنهما مخصوصتان بالكلمة[٢].

(وَحُكْمُهُ أَنَ يَخْتَلَفْ آخِرَهُ بِاخْتِلَاْفِ العَوَاْمِلِ لفظاً أو تقديراً). قال: الشيخ أي: اختلافاً ملفوظاً أو مقدراً،[أو اختلاف لفظ أو تقدير][٣] نحو: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى. والفرق بين هؤلاء والفتى، أنّ الأول: قد زال عنه استحقاق الإعراب، وصلاحيته له بواسطة مناسبته لمبني الأصل، فلا يقدر في آخره إعراب، بخلاف الثاني: فإنّه مستحق للإعراب، لكنه عاجز عن تحمله، فيقدر في آخره[٤].

فإن يدعوا عاملاً في أياً لمفعوليه ومعمول له بمجرد هيئته، وحينئذ يكون كل واحد منهماٍ عاملاً للآخر، ومعمول له من جهة مختلفة فليتأمل عز.

(١) ينظر: الإنصاف، لابن الأنباري: ١/ ٤٤، وشرح الأشموني: ١/ ١٨٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية: للرضي: ١٦/١.

(٣) في حاشية (أ)، وهي من (ب).

(٤) ينظر: شرح الكافية: للرضي: ١٨/١.

[الإعراب]

(الإِعْرَابُ: ما) أي: شيء (**اخْتَلَفَ آخِرُهُ)** أي: آخر المعرب **(بِهِ)** أي: يكون ذلك الشيء سبباً قريباً للاختلاف، فيخرج المعاني المعتورة (1) عليه والعوامل، وذلك الاختلاف يحصل بكل من أنواعه وحده، فإنّ زيداً مثلاً: قبل التركيب مبني على السكون، فإذا وقع في التركيب وحرِّك بالضم مثلاً: حصل الاختلاف.

وما يقال: من أنّه يلزم أن يكون الاسم عند السكون السابق معرباً، بناءً على أنّ نسبة الاختلاف إلى طرفيه على سواء يندفع بقيد القريب، إذ لا اختلاف معه بالفعل. وإن كان له مدخل في الاختلاف، ولعلك تقول: لكن يتوجه النقض بالسكون اللاحق عند قطع التركيب.

فأقول: يمكن دفعهما بأنّ ضمير آخره راجع إلى المُعْرَبِ، والمُعْرَبُ هو المركب المذكور، نعم: يرد النقض بوقف المعرب.

وقال: **[٥/ و]** الشيخ هذا إذا أعرب الاسم بالحركات، وإن أعرب بالحروف فاختلاف الآخر، إذن أحد نوعين:

أحدهما: ردّ حرف محذوف من الكلمة فقط، أو ردّه مع القلب، كما إذا أردت إعراب أب بالحروف، رددت عليه الواو المحذوفة رفعاً، وقلبتها ألفاً في النصب، وياءً في الجر.

وثانيهما: جعل العين أو الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه إعراباً أيضاً، أو جعله مع القلب إعراباً، كما جعلت الألف والواو المزيدتين علامة التثنية والجمع،

---

(1) ينظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: للسيوطي: ١/٨٠.
أي: المتعاقبة.

في نحو: (مسلمان ومسلمون) علامتي الرفع أيضاً، وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر، وكذا فوه ومال، فقد اختلف حال الألف والواو رفعاً، لأنهما صارا لشيئين بعد ما كانا لشيء واحد، وينبغي أن تقدر كل واحدة من الكسرتين، في نحو: إنّ المسلمات وبالمسلمات غير الأخرى وعلى هذا القياس(١).

وأنت تعلم أنّه غير عارٍ عن التكلف، ولا يتوهم أنّ هذا الاختلاف في (مسلمان) ليس في الآخر، لأن النون فيه كالتنوين، وكما أنّ التنوين لعروض لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الكلمة، فكذا ذلك النون.

وأقول: ها هنا بحث إذ صرحوا بأنّ ألف (مسلمان) مع أنّه علامة تثنية يقع إعراباً، ولا شبهة في أنّ آخره هو الألف، وإنّه لا يختلف بنفسه، ولا يبعد أن يُخرِج المعاني المعتورة والعوامل [بقوله](٢): (**لِيَدُلَّ**) ذلك الشيء **[٥/ظ] (على المَعَانْيِّ المُعْتَوَرَةِ)** أي: المتعاقبة بكسر الواو (**عَلَيْهِ**) أي: المعرب لكن كلام المصنف في الشرح مشعر بأنّه خارج عن الحد(٣).

[أنواع الإعراب]

(**وأَنْوَاْعُهُ: رَفْعٌ**)، هو: الضمُ والألفُ والواوُ، (**ونَصْبٌ**)، هو: الفتح والكسر

---

(٢) ينظر: شرح الرضي: ١٩/١.

(٢) من (ب).

(٣) قال ابن الحاجب: (تنبيه على علة وضع الإعراب في الأسماء، لأن الأسماء تطرأ عليها معان مختلفة بالتركيب، فلو غيروا الصيغ لأدى إلى كثرتها، وإن بقوها من غير تغيير أصلاً أدى إلى التباس معانيها، فبقوا الصيغة على حالها وغيروا أواخرها، فحصل بقاء الصيغة مفردة وانتفاء اللبس لما حصل من التغيير على أواخرها، وهي من حكمة معاني كلام العرب، فوضعوا الرفع للفاعلية، والنصب للمفعولية، والجر للإضافة). شرح الكافية: ١/ ٢٤٠.

والألف والياء، **(وجَرٌّ)** هو: الكسر والفتح والياء. وزعم الشيخ(١) (أنّ إطلاق الرفع والنصب والجر، على غير الضم والفتح والكسر مجاز)(٢) [كما يجيء](٣). وإذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية، فهو لا يقع إلا على حركات غير إعرابية بنائية، كضمة (حيث) أو لا، كضمة قاف قفل، ومع القرينة يطلق على حركات الإعراب أيضاً، كقول: المصنف بعد هذا بالضمة رفعاً، والكوفيون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقاً(٤).

(فالرَّفْعُ: عَلَمُ الفَاْعِلِيَّةِ) أي: علامة كون اللفظ فاعلاً، **(والنَصْبُ: عَلَمُ المَفْعُوْلِيَّةِ)** أي: كون اللفظ مفعولاً، وتخصيص الفاعل والمفعول بالذكر لأصالتهما، **(والجَرُّ: عَلَمُ الإِضَاْفَةِ)** أي: كون اللفظ مضافاً إليه.

(وَالْعامِلُ: مَاْ بِهِ) الباء للاستعانة لا للسببية(٥)، فإنّ السبب المقوّم في الحقيقة هو المتكلم، والعامل آلة **(يَتَقَوَّمُ المَعَنَى المُقْتَضِيُّ للإِعْرَاْبِ)**، كالفاعلية المُقْتَضِيِّةِ للرفع.

(فالمُفْرَدُ) أراد به ها هنا غير المثنى والمجموع، **(المُنْصَرِفُ)** سوى الأسماء الستة المكبّرة المضافة إلى غير ياء المتكلم، **(والجَمْعُ المُكَسَّرُ المُنْصَرِفُ بِالْضَّمَّةِ)** أي: معها، أي متلبسان بها **(رَفْعاً)** حال أي: من مرفوعين أو تمييز، **(والفَتْحَةِ نَصْبَاً)** هذا من باب العطف على معمولي **[٦/و]** عاملين مختلفين، المجوِّزُ عند المصنف، نحو: إنّ في الدار زيداً والحجرة عمراً على ما يجيء(٦)، **(والكَسْرَةِ جَرَّاً)** نحو: جاءني

---

(١) ينظر: شرح الرضي: ١/ ٢٤.

(٢) هذه عبارة الشارح.

(٣) في حاشية (أ)، وهي في (ب).

(٤) ينظر: شرح الرضي: ٣/٢، والحدود في النحو، لشهاب الدين الأندلسي: ص٤٣٢

(٥) ينظر: الجنى الداني: ص٣٨، ورصف المباني: ص٢٢١.

(٦) ينظر: شرح الكافية: ٦٤٢/١، وشرح الوافية: ص٣٦٢.

زيدٌ ورجالٌ، ورأيت زيداً ورجالاً، ومررت بزيدٍ ورجالٍ.

[جمع المؤنث السالم]

(جَمْعُ المُؤَنَثِ السَّالِمُ) وأولات **(بِالْضَّمَّةِ)** رفعاً، **(والْكَسْرَةِ)** نصباً وجراً، نحو: جاءتني مسلماتٌ وأولاتُ مالٍ، ورأيت مسلماتٍ وأولاتِ مالٍ، ومررت بمسلماتٍ وأولاتِ مالٍ(١).

[غير المنصرف]

(غَيْرُ المُنْصَرِفِ بِالْضَّمَّةِ) رفعاً **(والْفَتْحَةِ)** نصباً وجراً، نحو: جاءني أحمدُ، ورأيت أحمدَ، ومررت بأحمدَ، وهذا منقوض بمثل: جوارٍ عند من ذهب إلى أنّه غير منصرف(٢) ومنهم المصنف(٣). إذ لو كان جره بالفتحة يفتح عند الجر لخفة الفتحة،

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٤٧/١، وشرح المفصل: ٢٢٢/٣، والمساعد: ٢٦١/٣.

(١) قال ابن السراج: (فإن كان هذا الجمع فيما لامه ياءً مثل: جوارٍ نونت في الجر والرفع، لأن هذه الياء تحذف في الوقت ، في الجر والرفع، فعوضت النون من ذلك، وإذا وقعت موضع النصب بنيت الياء ولم تصرف، وقلت: رأيت جواري يا هذا). الأصول في النحو: ٩١/٢.

وقال النحّاس: (ومثل هذا مما يحذف منه الياء في الخط: جاءني جوارٍ، ومررت بجوارٍ، فإن كان هذا في موضع النصب، قلت رأيت جواريَ، لأنّه لا ينصرف، ويجوز: مررت بجواريَّ، بالياء، تجري المخفوض مجرى المنصوب وتشبهه بغير المعتل). عمدة الكتاب: ص١٨١.

وقال ابن عصفور: (يقول: فإن كان الاسم الذي آخره ياء قبلها كسرة غيرَ منصرف فإنّ الفتحة تظهر في الياء في حالة النصب لخفتها نحو: رأيت جواريَ. وأما في حالة الرفع والخفض فإنّ العرب تستثقل الرفع والخفض فيها مع ثقل الاسم الذي لا ينصرف فتقول: هذه جوارٍ، ومررت بجوارٍ). الممتع في التصريف: ص٣٥٢، وينظر: الفوائد الضيائية: ١٢٤/١.

(٣) قال ابن الحاجب: (بلا خلاف بين النحويين في اللفظ وإن اختلف في التقدير، فسيبويه وأصحابه يزعمون أنه غير منصرف، وأن التنوين فيه تنوين عوض، وبعضهم يزعم أنه منصرف لعدم الموجب لمنع الصرف. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، والدليل عليه أنه جمع على صيغة منتهى الجموع، فوجب الحكم بمنع الصرف فيه وإلا انخرمت القاعدة المعلومة في باب منع الصرف). شرح الكافية: ١/ ٢٩٨ـ ٢٩٩، وينظر: شرح الوافية:

واعتذر بأنّه لما ذكر حالها فيما بعد، علم أنّه خارج من هذا الحكم، واختُلِفَ في مثل: مسلمات عَلَماً.

فذهب الزمخشري[١] أنّه منصرف[٢]. وقيل: هو غير منصرف[٣]، والتنوين للمقابلة، لا للتمكن، لكن نصبه بالكسرة[٤]، ومنهم من أسقط التنوين وجعل أيضاً نصبه بالكسرة[٥]، ومنهم من أسقط التنوين وجعل نصبه بالفتحة[٦].

ص١٤٦.

(١) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري أخذ النحو عن أبي مضر منصور تصانيفه الكشّاف، والفائق، وأساس البلاغة، وربيع الأبرار، ومتشابه أسامي الرواة، وغيرها، وجاور في مكة وسمي جار الله، توفي (٥٣٨ هـ). ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص٢٨٨، ووفيات الأعيان: ٥/ ١٦٨، وبغية الوعاة: ٢٧٩/٢.

(٢) قال الزمخشري: (وأما السبب الواحد فغير مانع أبداً). المفصل: ص٣٥، وينظر: شرحه، لابن يعيش: ١٧٩/١.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣٧/٤، وتوضيح المقاصد، للمرادي: ٢٧٧/١.

(٤) قال العكبري: (التنوين في مسلمات وبابه ليس بتنوين الصرف، بل هو تنوين المقابلة، ومعنى ذلك أنّ التنوين هنا نظير النون في مسلمون). التبيين عن مذاهب النحويين: ص٢١٥.

وقال المرادي: (تنوين المقابلة هو اللاحق لما جمع بألف وتاء زائدتين، نحو: مسلمات، لأنه يقابل النون في جمع المذكر السالم، نحو: مسلمين، وليس تنوين الصرف). الجنى الداني: ص١٤٥.

(٥) قال المبرد: (ومن قال: في مسلمات إذا سمي به رجلا هذا مسلمات فاعلم أجراها مجرى الواحد فلم يصرف ، لأن فيها علامة التأنيث، وتقول: مررت بمسلمات يا فتى فلا تنون لأنها لا تصرف، ولا يجوز فتحها، لأن الكسرة ها هنا كالياء في مسلمين). المقتضب: ٣٧/٤. وقال أبو حيان: (وذهب الأكثرون إلى الكسر بغير تنوين). ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٩٧.

(٦) قال أبو علي الفارسي: (ورويت عن أبي عثمان من غير هذا الطريق أنّه قال: إذا قلت: "لا مسلماتَ لك، وأنت لا تضيف، ولكن تجعل " لا " و" مسلمات " اسماً واحداً، فتحت التاء لأنها مبنية فصار بمنزلة التاء في "خمسة عشر"، ولا تكسر التاء، لأنه ليس بمعرب). المسائل الحلبيات: ص٣١٢.

[الأسماء الستة]

الأسماء الستة وهي:(**أَخُوْكَ، وأَبُوْكَ، وحَمُوْكِ**)، الحمُ[١] من نُسب إلى زوج المرأة، (**وهَنُوْكَ**) والهنُ الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة، والفعل القبيح أو غير ذلك. (**وفُوْكَ وذُوْ مَالٍ، مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاْءِ المُتَكَلِّمِ**) مفردةَ مكبرةَ (**بِالْوَاْوِ**) رفعاً، (**والأَلْفِ**) نصباً، (**والْيَاْءِ**) جراً نحو: جاءني أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك[٢]، فإذا قُطِعَتْ عن الإضافة أو **[٦/ظ]** صُغِّرت أُعربت بالحركات نحو: جاءني أبٌ لك وأُخَيُّك، ورأيت أباً لك وأُخيَّك، ومررت بأبٍ لك وأُخيِّك[٣].

وإذا أضيفت إلى ياء المتكلم كانت مبنيةَ أو معربةَ تقديراً نحو: جاءني أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي[٤]، وإذا ثنيت أو جمعت فهي كسائر الأسماء المثناة

وقال ابن جني: (هذا كله إن كان ما رووه من فتح هذه التاء صحيحاً ومسموعاً من= =فصيح يؤخذ بلغته، ولم يجز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة إلا شيئاً قاسه أبو عثمان فقال: أقول: لا مسلماتَ لك ـ بفتح التاء ـ، قال: لأن الفتحة الآن ليست ل(مسلمات) وحدها، وإنما هي لها ول(لا) قبلها، وإنما يمتنع من فتح هذه التاء ما دامت الحركة لها وحدها، فإذا كانت لها ولغيرها فقد زال طريق ذلك الحظر الذي كان عليها، وتقول على هذا: لا سماتَ بإبلك بفتح التاء على ما مضى). الخصائص: ٣/٣٠٥، وينظر: مغني اللبيب: ص٣١٤.

(١) الحمو: أبو الزوج، وأخو الزوج، وكل من ولي الزوج من ذي قرابته، و حمو الرجل: أبو امرأته أو أخوها أو عمها يقال: هو حموها وحماها وحمؤها، وفي الحمو ثلاث لغات: هو حماها مثل عصاها، وحموها مثل أبوها، وحمؤها مهموز ومقصور، باب الحاء والميم. ينظر: العين، للخليل: ٣/ ٣١١ باب الحاء والميم، وجمهرة اللغة، لابن دريد: ١/ ٥٧٣، وتهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري: ٥/ ١٧٦.

(٢) ينظر: اللمع في العربية: ص١٨، والمفصل: ص٣٣، وأوضح المسالك، لابن هشام: ١/ ٦٤.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى، لابن هشام: ص٤٦، وهمع الهوامع، للسيوطي، ١/ ١٣٥.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل:١/٥٣، وشرح قطر الندى: ص٤٧، وشرح شذور الذهب، لابن هشام: ص٥١.

والمجموعة نحو: جاءني أبواك وآباؤك وذوو مال، ورأيت أبويك وآباءك وذوا مال، ومررت بأبويك وآبائك وذوي مال[١].

[المثنى والملحق به]

(المُثَنَّى وكِلاَ مُضَاْفَاً إِلَى مُضْمَرٍ)[٢]، وكذا كلتا، فلو أضيفا إلى مظهر فإعرابهما تقديري[٣] نحو: جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين ، وكنانة[٤] يعربونهما مضافين إلى المظهر أيضاً إعراب المثنى[٥].

(واثْنَاْنِ بِالْأَلِفِ) رفعاً، **(والْيَاْءِ)** نصباً وجراً نحو: جاءني زيدان كلاهما واثنان، ورأيت زيدين كليهما واثنين، ومررت بزيدين كليهما واثنين[٦]، وكان عليه أن يذكر مِذْرَوان أيضاً، إذ لم يستعمل مفرده، وهو طرف الأليتين والموضعان اللذان يقع

---

(١) ينظر: شرح قطر الندى: ص٤٦، وشرح ابن عقيل: ١/٥٣ ـ ٥٤.

(٢) ينظر: لوحة (٦/ظ).

(٣) الاعرابُ التقديري أثرٌ غيرُ ظاهرٍ على آخر الكلمة، يجلبه العاملُ، فتكونُ الحركةُ مقدَّرةً لأنها غير ملحوظةٍ. وهو يكونُ في الكلمات المعربة المعتلّة الآخر بالألف أو الواو أو الياء، وفي المضاف إلى ياء المتكلم، وفي المحكيِّ، إن لم يكن جملة، وفيما يُسمى به من الكلمات المبنيَّة أو الجُمل. ينظر: جامع الدروس العربية، للغلاييني: ١/٢٣.

(٤) بنو كنانة: بطن من مضر القحطانية، وكنانة هذا كان له من الولد على عمود النسب النبوي النظر، وخارج عن عمود النسب مالك وملكان والحارث وعمرو وعامر وسعد وغنم وعوف ومجربة وجذال وعزوان، قال أبو عبيد وهم في اليمن، ينظر نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، للقلقشندي: ١/ ٤٠٩، ونهاية الأرب في فنون الأدب، للنويري: ٢/ ٣٥٠.

(٥) قال ابن عقيل: (ومطلقًا على لغة كنانة: حكى الكسائي والفراء أن بعض العرب يجريهما مع المظهر مجراهما مع المضمر، نحو: رأيت كلي أخويك، وعزاها الفراء إلى كنانة كما ذكر المصنف). المساعد على تسهيل الفوائد: ١/٤٢، وينظر: شرح المفصل: ٢/ ١٥٤.

(٦) ينظر: التذييل: ١/٢٥٤، والمساعد: ١/ ٤٢، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش: ١/ ٣٢٦.

عليهما الوتر من القوس[١].

ولو كان واحدهما مذرى على ما زعم أبو عبيدة[٢] لقالوا: مذريان في التثنية[٣]، لأن المقصور إذا كان على أربعة أحرف ثُنيّ بالياء مطلقاً[٤].

---

(١) قال ابن منظور: (والمِذْرَوَانِ: ناحيتا الرأس مثل الفودين. ويقال: قنع الشيب مذرويه أي: جانبي رأسه، وهما فوداه، سميّا مذروين، لأنهما يذريان أي: يشيبان. والذروة: هو الشيب، وقد ذريت لحيته، ثم استعير للمنكبين والطرفين والإليتين. قال أبو حنيفة: مذروا القوس الموضعان اللذان يقع عليهما الوتر من أسفل وأعلى). ينظر : لسان العرب: ١٤/ ٢٨٥، والمخصص، لابن سيده: ٤٢٨/٤.

(٢) هو أبو عبيدة معْمر بن المثنى التيمي، مولى بني تيم، تيم قريش رهط أبو بكر الصديق مولى، أخذ عن يونس وأبي عمرو، وهو أول من صنف في غريب الحديث، وكان من أجمع الناس للعلم، وأعلمهم بأيام العرب وأخبارها، وأكثر الناس رواية، وكان يقال: إنّه خارجي وفاته (٢٠٩هـ)، ينظر: طبقات النحويين: ص١٧٥، وبغية الوُعاة، للسيوطي: ٢/ ٢٩٤، والأعلام، للزركلي: ٧/ ٢٧٢.

قال المرادي: (وحكى عن أبي عبيدة " مذرى ومذريان " على القياس). توضيح المقاصد: ١٣٦٩/٣، وارتشاف الضرب: ٥٦٤/٢، والمقاصد النحوية، لبدر الدين بن موسى العيني: ١١٤١/٣.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل: ٢٠٠/٣: (فأما "مِذروان" وهما أطراف الأليتين والموضعان الذي يقع فيهما الوتر من القوس، القياس أن يقال: في النصب والخفض "مذريين" بالياء على قياس تثنية المقصور الزائد على الثلاثة من نحو: "ملهى"، و"مغزى" غير أنّ التثنية على ضربين، أحدهما: أن يلحق الاسم فيها حرف التثنية، ويكون في تقدير الانفصال كقولك: "رجلان وعصوان"، والآخر: أن تصاغ على التثنية، ولا يقدر فيها انفصال الواحد كما قُدِّر في الوجه الأول كقولهم: " مِذروان و عقلته بثنايين" فهذا بني على التثنية، كما بني نحو:" الشقاوة" و" العَظاية" و"الإداوة" على التأنيث من غير تقدير دخول التاء على المذكر فلولا ذلك لانقلبت الواو والياء همزة، كما تنقلب في "رداءين"، فلا مفرد لكل واحد من "مِذروين"، و" ثنايين"، كما أنّه لا مذكر "للإداوة" و" الشقاوة" ونحوهما). وينظر: الكتاب: ٣/ ٣٩٢، والمقتضب: ١/ ١٩١، .

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١٩٩/٣، وشرح ابن الناظم: ص٥٤ ، والمقاصد الشافية، ٤٣١/٦.

[جمع المذكر السالم والملحق به]

(جُمْعُ الْمُذَكَرِ الَّسالِمُ وأُوْلُو) بمعنى: ذو[1] وجمع ذو **و(عِشْرُوْنَ)** هو ليس جمع عشرة، وإلّا لأُطلِق على ثلاث عشرات مع كل عشرة **[٧/و]** زيد عليها، **(وأَخَوَاتُهَا)** أي: ثلاثون إلى (تسعون) **(بالْوَاْوِ)** رفعاً، **(والْيَاْءِ)** نصباً وجراً، نحو: جاءني زيدون وأولو مالٍ وعشرون، ورأيت زيدين وأولي مالٍ وعشرين، ومررت بزيدين وأولي مالٍ وعشرين[2]. **(اَلتَّقْدِيْرُ:)** الإعراب **(فِيْ مَاْ تَعَذَّرَ)**، أي: معرب استحال إعرابه لفظاً وهو المقصور **(كَعَصَاْ)**[3].

(و) المعرب بالحركات لفظاً المضاف إلى ياء المتكلم نحو: **(غُلَاْمِي مُطْلَقَاً)** أي: رفعاً ونصباً وجراً[4]، ومذهب النحاة أنّ باب غلامي مبني لإضافته إلى المبني[5]، والحق ما ذكره المصنف[6] بدليل إعراب نحو: غلامه[7]، ولا يبعد أن

---

(١) ينظر: عمدة الكتاب: ص٤٤٧، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك: ٩٢٧/٢، وشرح التسهيل، لابن مالك: ١/ ٤٢.

(٢) أوضح المسالك، لابن هشام: ٧٣/١، وشرح الأشموني، للأشموني: ٥٩/١.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الأستراباذيّ: ٥٦٦/١، وهمع الهوامع: ١/ ٢٠٨.

(٤) ينظر: الكافية الشافية: ١٠٠١/٢، وشرح شذور الذهب: ص٥٣، وشرح قطر الندى: ص٥٦، وهمع الهوامع: ٧٨/١.

(٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني: ١/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥، والمرتجل في شرح الجمل، لابن الخشّاب: ص١٠٨، والمصباح في النحو، للمطرزي: ص٥٦.

(٦) قال ابن الحاجب: (وأما باب " غلامي " فهو كل اسم كان قبل الإضافة معرباً بالحركات، ولكنهم لما أوجبوا أن تكون حركة ما قبل ياء المتكلم كسرة لتناسبها تعذر إعرابه بالحركات، أما في حال الرفع والنصب فلمضادتهما الكسرة، وأما الجر فلمضادته مثله أيضاً، إذ الكسرتان لا يجتمعان على حرف واحد.

وقد زعم بعضهم أن باب : غلامي " مبني، وهو وهم، لأن الإضافة إلى المضمر لا توجب بناء بدليل: غلامك، وغلامه، فلا وجه لجعله مبنياً مع صحة كونه معرباً). ينظر: شرح الكافية: ٢٥٤/١ ـ٢٥٥، وشرح الوافية: ١٣٤ـ١٣٥.

(٧) ينظر: الكافية الشافية: ١٠٠١/٢، وشرح الرضي: ٣٥/١، ومغني اللبيب: ص٦٧٢.

يقال: كسرة غلامي علامة جره[١]، وإن تحقق قيل العامل على قياس ما قالوا: في علامتي التثنية والجمع، وكذا المحكي في نحو: من زيدٌ ومن زيداً ومن زيدٍ، وفيه مثل ما في غلامي[٢].

(أو) فيما **(اسْتُثْقِلَ)** وتعسّر، وهو الاسم المنقوص أي: ما كان آخره ياء قبلها كسرة كقاضٍ رفعاً وجراً، لاستثقال الضم والكسر على الياء المذكورة[٣].

(و) الجمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم **(نَحْوُ: مُسْلِمِيّ رَفْعَاً)** أصله مسلمويّ[٤] اجتمعت الواو والياء وأوليهما ساكنة قلبت الواو ياءً، وأدغمت أوليهما في الأخرى وكسر ما قبل الياء. أما في حالتي النصب والجر فالياء باقية مدغمة[٥].

وكذا الأسماء الستة والجمع المذكر السالم والمثنى، إذا أضيفت إلى كلمة أولها ساكن نحو: أبو الحسن، ومسلمو القوم، وصالحا القوم رفعاً **[٧/ظ]**

وأقول: ليت شعري ما الفرق بين غلامي ومسلميَّ حتى حكموا بأنّ الإعراب اللفظي في الأول متعذر، وفي الثاني متعسِّر، فإنه كما أمكن التلفظ بمسلمويّ

---

(١) ينظر: الكافية الشافية: ٩٩٩/٢، والتسهيل: لابن مالك: ص١٦١، وشرح ابن عقيل: ٩٠/٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ٧٦/١ ـ ٧٧، وشرح التسهيل: ٤٨ـ٤٩، وهمع الهوامع: ٧٥/١.

(٣) قال سيبويه: (وأما حذف الياء التي قبلها كسرة فقولك: هو يرمي الرجل، ويقضي الحق، وأنت تريد يقضي ويرمي، كرهوا الكسر كما كرهوا الجر في قاضٍ، والضم فيه كما كرهوا الرفع فيه، ولم يكونوا ليفتحوا فيلتبس بالنصب، لأن سبيل هذا أن يكسر، فحذفوا حيث لم يخافوا التباساً). الكتاب: ١٥٧/٤، وينظر: المقتضب: ١١٧/١، والأصول في النحو: لابن السراج: ٣٧٥/٢.

(٤) قال أبو سعيد السيرافي (وكذلك لو كان في آخر الاسم واواً مضموم ما قبلها ، لوجب قلبها ياءً وإدغامها في الياء كقولك: " هؤلاء مسلميّ وصالحيّ " ، ولم يجز تحريكها بالكسر استثقالاً للكسر عليها كما يستثقل على الياء). شرح كتاب سيبويه: ١٦٣/٤، وينظر: شرح الشافية، لركن الدين الأستراباذي: ٧٨٩/٢، وفيض نشر الانشراح: ٩١٥/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤١٤/٣، وشرح المفصل: ٢١١/٢، وشرح ابن الناظم: ص٢٩٥.

لأمكن التلفظ بغلاميُ بضم الميم مثلاً، وكما أنّهم التزموا إبدال الواو ياءً في مسلميّ رفعاً للثقل التزموا كسر ما قبل الياء في غلاميّ كذلك.**(و)** الإعراب **(الْلَفْظِيُّ فِيْمَا عَدَاْهُ)** أي: المعرب تقديراً.

[الممنوع من الصرف]

(غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ: مَاْ) أي: معرب **(فِيهِ عِلْتَاْنِ)** أي: أمران لكل منهما دخل في سقوط الكسرة والتنوين، فإنّه ذُكر بعد هذا، وحكمه أن لا كسرة ولا تنوين، والحكم ما توجبه العلة لكنه متعارف الأصوليين(١) **(مِنْ تِسْعٍ أَوْ)**، علة **(وَاْحِدَةٍ [مِنْهَاْ]**(٢) **تَقُوْمُ مَقَاْمَهُمَاْ)**، هذا الحد منقوض بهند(٣) إذا صرف اللهم إلا أن يقال: خفة سكون الوسط قاوم إحدى العلتين فهي في حكم العدم. **(وَهْيَ:**

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيْثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيْبُ.

---

(١) العلة: هي المعنى الذي عند حدوثه يحدث الحكم. فيكون وجود الحكم متعلقا بوجودها، ومتى لم تكن العلة لم يكن الحكم، هذه قضية صحيحة في العقليات، وأصله في العلة التي هي المرض، لما كان بحدوثها يتغَير حال المريضِ، سميت المعاني التي تحدث بحدوثها الأحكام العقلية عللا، لِأَنَ حدوثها يوجب حدوث أوصاف وأحكام، لولاها لم تكن. ينظر: الفصول في الأصول، لأبي بكر الرازي: ٩/٤، وفصول البدائع في أصول الشرائع، لشمس الدين الفناري: ٢٧٢/١.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) قال المبرد: (هذا باب تسمية المؤنث، اعلم أن كل أنثى سميتها باسم على ثلاثة أحرف فما زاد فغير مصروف. فإن سميتها بثلاثة أحرف أوسطها ساكن، فكان ذلك الاسم مؤنثاً أو مستعملاً للتأنيث خاصة، فإن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه. وأما المستعملة للتأنيث فنحو: جُمْل، ودَعْد، وهِنْد. فأنت في جميع هذا بالخيار، وترك الصرف أقيس. فأما من صرف فقال: رأيت دعداً، وجاءتني هندٌ، فيقول: خفَّت هذه الأسماء، لأنها على أقل الأصول، فكان ما فيها من الخفة معادلاً ثقل التأنيث). المقتضب: ٣٥٠/٣، وينظر: الكتاب: ٥٠٦/٣، والأصول في النحو: ٨٥/٢.

(وَالنُّوْنُ زَاْئِدَةٌ) حال من النون وهو فاعل معنى إذ المعنى يمنع من الصرف عدل وكذا النون، **(مِنْ قَبْلَهَاْ أَلْفٌ ... (وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَاْ الْقَوْلُ)** بالنظم **(تَقْرِيْبٌ)**[١] إلى طبع السامع وصدرهما[٢]:

موانعُ الصَّرْفِ تسعٌ كُلَّما اجْتمَعتْ ثِنتانِ منها فَما لِلصَّرف تّصْويبُ.

(مِثْلُ: عُمَرَ وَأَحْمَرَ وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ وَإِبْرَاْهِيْمَ وَمَسَاْجِدَ وَمَعْدِ يْكَرْبَ)، حق الياء أن تكون مفتوحة لما تقرر من أنّ أَوَّلَ الاسمين في التركيب المعتبر ها هنا مبني على الفتح، والآخر معرب، لكنها أسكنت على غير قياس[٣]، وقيل: هي مشددة في الأصل فخففت. **[٨/و]** يقال: بعير معدٍ، أي: سريع[٤]، وكَرْب بمعنى كُربة[٥]،

---

(١) ينظر: أسرار العربية، لابن الأنباري: ص٢١٤، وشرح الكافية: للرضي: ٣٥/١، وشرح ابن عقيل: ٣٢١/٣ ، والأبيات من البسيط وهي بلا نسبة في هذه المصادر، والذي نسبها هو ابن الصائغ في كتابه اللمحة: ٧٤٤/٢، وكذلك في دستور العلماء، للقاضي أحمد نكري: ٢٤١/٣، بأنها للنحوي أبي سعيد الأنباري.

(٢) أي: صدر البيتين.

(٣) قال السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١١٦: (ومثله: "معد يكرب " فمن أعرب آ خره فقال: هذا معد يكربُ، ورأيت معد يكربَ، ومررت بمعد يكرب. يجعل الإعراب في آخره ويبني أوله على السكون، إلا أنه اضطر إلى تحريك الأول حين التقى ساكنان، ولم يكن ذلك في معد يكرب، لأن ما قبل الياء الساكنة في معد يكرب متحرك). وينظر أيضاً: علل النحو، لابن الورّاق: ص٤٦٥، واللمع: ص١٦١، وشرح المفصل: ١٨٥/١، و١٦٣/٣.

(٤) ينظر: التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للصاغاني: ٣٤٤/٢، وتاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي: ١٧٧/٩.

(٥) كرْب: الكرب: مجزوم هو الغم الذي يأخذ بالنفس، يقال: كربه أمر، وإنّه لمكروب النفس. والكربة: الاسم، والكريب: المكروب، وأمر كارب، والكروب: مصدر كرب يكرُب، وكل شيء دانى أمراً فقد كرب، يقال: كربت الشمس أن تغيب، وكربت الجارية أن تدْرِك، وكرب الأمر أن يقطع. ينظر: العين: ٣٦٠/٥، وجمهرة اللغة: ٣٢٧/١، وتهذيب اللغة: ١١٧/١٠.

(وَعِمْرَاْنَ وَأَحْمَدَ) أمثلة: للعلل التسع على اللف والنشر المرتب(١).

(وَحُكْمُهُ أَنْ لَاْ كَسْرَةَ وَلَاْ تَنْوِيْنَ) التمكن(٢) فيه قالوا: لأنه يشبه مطلق الفعل، إذ الفعل فرع الاسم اشتقاقاً وإفادةً، إذ لا يتصور كلام من فعلين. وفي غير المنصرف أيضاً فرعيتان، إذ العدل فرع المعدول، والوصف للموصوف، والتأنيث للتذكير، والتعريف للتنكير، إذ كل ما تعرفه كان مجهولاً في الأصل، والعجمة في كلام العرب للعربية، والجمع للواحد، والتركيب للأفراد، والألف والنون لما زيدا عليه، ووزن الفعل لوزن الاسم، كما أنّ الفعل فرع الاسم، وهذا مع ما فيه من التكلف الظاهر يستتبع أن يقال: كل من الجمع وألفي التأنيث قائم مقام علتين، وأن يعد المعرفة من العلل بدل العلمية ويشترط بها.

(وَيَجُوْزُ صَرْفُهُ)(٣)، وقد يطلق الجواز على ما يقابل الوجوب والامتناع، وهو الأكثر وعلى ما يقابل الامتناع فقط كما يجيء في قوله: وجاز العطف تعيّن وهو شامل للوجوب والجواز بالمعنى الأول، والمراد ها هنا هو الثاني **(لِلضَّرُوْرَةِ)** أي:

---

(١) اللف والنشر: هو أن تلف شيئين ثم تأتي بتفسيرهما جملة، ثقة بأن السامع يرد إلى كل واحد منهما ما له، كقوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾﴾[القصص/٧٣] . ينظر: التعريفات، للجرجاني: ص١٩٣، ومفتاح العلوم: ٤٢٥/١.

(٢) قال الأشموني في شرحه ٣١/١: (تنوين التمكن: كرجلٍ وقاضٍ سمي بذلك، لأنه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية، أي: إنّه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف). وينظر: حاشية الصبان: ٥٠/١.

(٣) قال المبرد: (واعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف ما لا ينصرف. جاز له ذلك، لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها). المقتضب: ٣٥٤/٣. وقال ابن الحاجب: (أما الضرورة فلأنها تجيز رد الشيء إلى أصله، وأصل الأسماء الصرف). ينظر: شرح الكافية: ٢٦٠/١، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري: ٤٠٣/٢، والفوائد الضيائية: ٨٨/١.

ضرورة الشعر أما بانكسار الوزن، وحينئذٍ يجب الصرف، وأما بالزحاف(١)، وهناك الجواز بالمعنى الأول كما في التناسب، وقد تمثّل الأول بقول الشاعر:

أَعِدْ ذِكْرَ نُعمانٍ(٢) لَنا إِنَّ ذِكْرَهُ هُو المِسْكُ ما كَرَّرتَهُ يَتَضَوَّعُ(٣).

وأقول: أنت تعلم أنّه مع التنوين طويل مقبوض على وزن فعولن مفاعيلن [٨/ظ] فعولن مفاعلن [ومع حذفه طويل مقبوض مكفوف على وزن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن](٤) وهو لا يخرج الطويل السالم أي: فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن عن الوزن.

(**أَوْ التَّنَاسُبُ نَحْوُ**:﴿سَلَٰسِلَاْ﴾) [الإنسان/٤] ، بالتنوين لتناسب (﴿وَأَغْلَٰلًا﴾) [الإنسان/٤] ، ونحو:﴿قَوَارِيرَاْ ۝ قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان/١٥-١٦] (٥)، بالتنوين ليناسب

---

(١) الزحاف: هو التغيير في الأجزاء الثمانية من البيت، إذا كان في الصدر، أو الابتداء، أو الحشو. ينظر: التعريفات: للشريف الجرجاني: ص١١٧، والمعجم المفصل في شواهد العربية، لإميل بديع يعقوب: ص٢٥٤، وبحور الشعر العربي: للدكتور غازي يموت: ص٢٦.

(٢) نَعْمان: بفتح أوله وإسكان ثانيه: وادي عرفة دونها إلى منى، وهو كثير الأراك.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة ينظر: الخلاصات الصافية: ص٥٦، النجم الثاقب: ١٢٣/١، الفوائد الضيائية، ٩٠/١، ومصباح الراغب: ص٤٧، وتاج العروس: ٢٤٩/٢١. والشاهد فيه صرف نعمان للضرورة الشعرية.

(٤) سقطت من (أ).

(٥) قرأ ابن عامر برواية هشام وشعبة والكسائي وأبو جعفر ورويس عن يعقوب بالتنوين. ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٢١٤/٣، ومشكل إعراب القرآن، لمكي: ٧٨٣/٢، والتبيان في علوم القرآن، للعكبري: ١٢٥٧/٢: وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين الدمياطي: ص٥٦٥.

الأول آواخر الآيات في هذه السورة ويناسب الثاني الأول[١]. وقد يقال: الصرف تعرّيّ الاسم عمّا يوجب عدم الانصراف، وهو في حال الضرورة وقصد التناسب لا يتجرد عنه، فالوجه أن يقول: ويزول حكم غير المنصرف[٢].

وأقول: لا يبعد أن يقال: المراد بالصرف معناه اللغوي، والضمير في صرفه راجع إلى حكمه فيرجع المعنى إلى ما ارتضاه.

(وَمَاْ يَقُوْمُ مَقَاْمَهُمَاْ الْجَمْعُ)، لأن جمعيته بمنزلة علة، وكونه على صيغة منتهى الجموع بمنزلة أخرى.

(وَأَلْفَاْ التّأْنِيْثِ) المقصورة والممدودة كبشرى وصحراء، لأن التأنيث بمنزلة علة، ولزومه للكلمة بمنزلة أخرى.

(فَالْعَدْلُ خُرُوْجُهُ) وعدوله **(عَنْ صِيْغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ)** أي: التي كان أصله أن يكون على تلك الصيغة **(تَحْقِيْقَاً)** أي: خروجاً محققاً بدليل يدل عليه غير عدم الانصراف بخلاف العدل المقدر، فإنّه الذي يصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف[٣]

---

(١) قرئت غير مصروفة، وهذا الاختيار عند النحويين البصريين، لأنَّ كل جمع يأتي بعد ألفه حرفان لا ينصرف، ومَن قرأ (قواريراً) فصرف الأول فلأنَّهُ رأسُ آية، وترك صرف الثاني لأنه= =ليس بآخر آية، ومن صرف الثاني أتبَعَ اللَّفْظَ اللفظ، لأن العرب رُبَّما قَلَبَتْ إعراب الشيء ليتبع اللفظ اللفظ، فيقولون: هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ، وإنما الخرب من نعت الحُجْرِ، فكيف بما يترك صرفه، وجميع ماَ يترك صرفه يجوز صرفه في الشِعْرِ. ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ٥/٢٦٠، وإعراب القرآن، للنحاس: ٥/٦٦، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٦٠.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ١/٣٥.

(٣) العبارة في بعض شروح الكافية: (ويعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه أيضاً منصرفاً لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولاً بخلاف العدل المقدر فإنّه الذي يصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف). ينظر: شرح الرضي: ١/٤١. وقال الجامي: (معناه خروجاً كائناً عن أصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف). ينظر: الفوائد الضيائية: ١/٩٧.

(*) في (ب): فخرج المشتقات عنه نحو: ضارب مسلماً. إذ ليس أصل أن يكون على صيغة الضرب.

(كَثَلَاْثَ وَمَثْلَثَ) المعدولين عن ثلاثة ثلاثة، فإنّ ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد، وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على ثلاثة، ولفظ المقسوم عليه في غير العدد**[٩/و]** مكرر على الاطّراد في كلام العرب نحو: قرأت الكتاب جزءاً جزءاً، وأبصرت العراق بلداً بلداً، فالقياس في العدد أيضاً التكرير، فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظاً حكم بأنّ أصله ثلاثة ثلاثة، وقد جاء فعال ومفعل من واحد إلى أربعة اتفاقاً، وجاء فعال من عشرة(١).

والمبرد (٢)، والكوفيون (٣) يقيسون عليها إلى التسعة، والسماع مفقود (٤)، بل

---

(١) قال ابن عقيل في شرحه: ٣٢٦/٣: (وسمع استعمال هذين الوزنين أعني: " فعال ومفعل " من واحد واثنين وثلاثة وأربعة نحو: أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع، وسمع أيضاً في خمسة وعشرة نحو: خماس ومخمس وعشار ومعشر. وزعم بعضهم أنه سمع أيضاً في ستة وسبعة وثمانية وتسعة نحو: سداس ومسدس، وسباع ومسبع، وثمان ومثمن، وتساع ومتسع). وينظر: همع الهوامع: ٩٨/١.

(٢) قال المبرد في المقتضب: ٣٨٠/٣: (ومن المعدول قولهم: مثنى وثلاث ورباع، وكذلك ما بعده. وإن شئت جعلت مكان مثنى ثناء يا فتى حتى يكون على وزن رباع وثلاث. وكذلك أحاد، وإن شئت قلت: موحد كما قلت: مثنى).

وقال ابن جني: (ومن ذلك مثنى وثلاث ورباع لا تصرف ذلك للوصف، وإنّه معدول عن اثنين وثلاثة وأربعة). اللمع: ص١٥٦، وينظر: شرح الكافية: للرضي: ٤١/١.

(٣) قال الفراء: (وأما قوله: مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ فإنها حروف لا تجرى، وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهن ألا ترى أنهن الثلاث والثلاثة، وأنهن لا يضفن إلى ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث. فكان لامتناعه من الإضافة كأن فِيهِ الألف واللام، وامتنع من الألف واللام لأن فيه تأويل الإضافة كما كان بناء الثلاثة أن تضاف إلى جنسها، فيقال: ثلاث نسوة، وثلاثة رجال. وربما جعلوا مكان ثلاث ورباع مثلث ومربع، فلا يجرى أيضاً كما لم يجر ثلاث ورباع لأنه مصروف، فِيهِ من العلة ما فِي ثلاث ورباع. ومن جعلها نكرة وذهب بها إلى الاسماء أجراها، والعرب تقول: ادخلوا ثلاث ثلاث، وثلاثاً ثلاثاً). معاني القرآن: ٢٥٤/١.

وقال ابن الناظم في شرحه: ص٤٥٥: (وأجاز الكوفيون والزجاج قياساً على ما سمع: سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان مثمن وتساع ومتسع). وينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤٤٨، وشرح ابن جماعة: ص٧٥، والنجم الثاقب: ١٢٦/١.

(٤) أي: في (سداس وسباع وثمان وتساع). ينظر: شرح ابن عقيل، ٣٢٦/٣، والهمع: ٩٨/١.

يستعمل واحد إلى عشرة على وزن فُعَالَ مع ياء النسبة نحو: خماسي وسداسي، وقيل(١): منع الصرف في هذا الوزن للعدل والوصف وأُورِدَ عليه أنَّ الوصف فيه عارض كعروضه في أربع. وأجيب بأنّ هذا لم يوضع إلّا وصفاً، ولا يستعمل إلّا مع اعتبار معنى الوصف فيه، ولعلك تقول: الوصفية أمر معنوي لا يختلف بمجرد تغيير اللفظ، وتكرير المعنى.

فأقول: هذا إنما يرد لو كان تكرير المعنى ها هنا بطريق التأكيد، لكن المراد من ثلاث هو المقسوم على ثلاثة، ولا شك في أنّ المقسوم على ثلاثة وصف فكذا ثلاث.

(وَأُخَرَ) جمعُ أُخْرَى مؤنثُ آَخِر، وهو أفعل التفضيل بشهادة الصرف فمعنى آخر في الأصل أشد تأخراً، ثم نقل إلى معنى غير، ولا يستعمل إلّا فيما هو من جنس المذكور أو لا فلا يقال: جاء رجل وحماراً آخر. خرج عن معنى التفضيل استعمل بدون لوازم أفعل التفضيل أعني من الإضافة واللام فهو(٢) **[٩/ظ]** معدول عما هو حقه الأصل أعني أحد الأمور الثلاثة مطلقاً، وعلى هذا يشكل حد العدل، فإنّ التجرد عن تلك الأمور لا يوجب الخروج عن الصيغة، وكأنَّ المصنف نظر إلى

---

(١) قال ابن السراج في الأصول: ٨٣/٢: (وذكر سيبويه أنه نكرة وهو معدل فقد اجتمع فيه علتان، وإذا حقرت ثناء وأحاد صرفته لأنك تقول: أحيد وثني، فيصير مثل حمير فيخرج إلى مثال ما ينصرف). ينظر: الكافية الشافية: ١٤٤٧/٣، وشرح الكافية، للرضي: ٤١/١، وشرح الأشموني: ١٤٢/٣.

(٢) في حاشية (ب): أقول: في قوله: الوصفية أمر معنوي لا يختلف لمجرد تغيير اللفظ وتكرير المعنى نظر، إذ إنّ المراد بأنّ أصل الثلاث ثلاثة ثلاثة، والوصفية العرضية التي كانت فيهما صارت أصلية فيه ليس أن يكون اختلاف الاعتبارين لمجرد تغيير اللفظ وتكرير المعنى، لكن يراد بأنّ الاختلاف يكون باعتماد تغيير الوضع اللفظ، لأنّ ثلاث في أصل الوضع للموصوف بالعدد، وثلاثة في الوضع لنفس العدد واستعمالها للموصوف يشكل عارضي فلا يخفى الخبير، أنّه لا بأس على اختلاف المعنيين بتغيير الوضع في لفظ واحد، لا سيّما اختلاف المعنيين في اللفظين.

اللام لشدة امتزاجها بمدخولها، صارت من صيغته[١]، لأجل هذا ذهب إلى أنّ أُخَر معدول عن المعرف باللام.

(وَجُمَعَ) هو في الأصل أفعل التفضيل بشهادة (أجمعون وجمع)، ومعنى أجمع في الأصل أتم جمعاً[٢] ثم جعل بمعنى جميع، وانمحى عنه التفضيل فهو معدول عن لوازم أفعل التفضيل ففي (آخر وأجمع) [العدل والوصف ووزن الفعل، وفي آخر وجمع][٣] الأولان. ويتوجه على جعل أجمع من باب الأفضل أنّ مؤنثه جمعاء وحقه جمعى كأخرى، والجواب أنّه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز أن يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه، ولما بقى فيه معنى الصفة مع أنّ وزنه أفعل، صار كأحمر الذي هو صفة على أفعل، فجاء جمعاء كحمراء.

(أَوْ تَقْدِيْراً كَعُمَرَ)، فإن قلت: ما الباعث على تقدير العدل فيه دون غيره مع أنّ الكل متساوي الأقدام ها هنا.

[قلت: يمكن الجواب بما حققه الشيخ، وهو أنّ العَلَمَ الذي على وزن فُعَل إن جمع شرطين: ثبوتَ الفاعل وعدم فُعَلُ قبل العلميَّة فهو غير منصرف في الأغلب[٤] (كقُثَمَ) وهو اسم رجل[٥]، لأنه ثَبَتَ قاثِمٌ بمعنى مُعطى، وعدم (قُثَمُ) قبل العلميَّة فحكم

---

(١) ينظر: شرح الكافية: ٢٦٨/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ٤٤/١.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) ينظر: شرح الكافية، للرضي: ٤٥/١.

(٥) يقال: للرجل كثير العطاء. مائح قُثَم، ينظر: معجم ديوان الأدب، للفارابي: ٢٥٥/١، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري: ٢٠٠٥/٥، ومجمل اللغة، لابن فارس: ص٧٤٤، ومعجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ٥٩/٥.

قال السيرافي: (وكذلك قثم لا ينصرف لأنه معدول عن قاثم وهو معرفة مثل: عمر). شرح الكتاب: ٤٢٤/٢، وينظر: شرح المفصل: ١٣٨/١ و ٦٨/٣.

بأنّه معدول قبل العلمية عن فاعل تقديراً، وقد يكون منصرفاً كأُدد هو أبو قبيلة[١]، وأدت الناقة أي: رجعت الحنين في أجوافها[٢]، وكلُّ فعلٍ عُلِمَ جامعٌ للشرطين يجهل كونه في كلامهم منصرفاً، أو غير منصرف فعلينا أن نقدر العدل، ونمنعه من الصرف إلحاقاً للمشكوك فيه بالأغلب، فعلى هذا وجب أن يكون عمرٌ منصرفاً، لأنه كما جاء له فاعل قبل العلميَّة جاء (فُعَلُ) أيضاً نحو: عُمَرُ جمع عمرة، لكنه لما سُمِع غير منصرف، حُكِم بأنّه أيضاً معدول عن فاعل تقديراً][٣].

(وَبَاْبُ قَطَاْمِ) أي: ما هو على وزن فعال من أعلام الأعيان المؤنثة، بشرط أن لا يكون في آخره راء أو مطلقاً[٤] **(فِيْ)** لغة **(تَمِيْمَ)** أي: أكثرهم أو أقلهم، فإنّه معرب عندهم[٥].

---

(١) أُدد وأُدُد " بضمتين لغة فيه عن سيبويه: أبو قبيلة من حمير من اليمن، وهو أُدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير، والعرب تصرف أدداً، جعلوه بمنزلة ثُقب، ولم يجعلوه بمنزلة عمر، ينظر: الصحاح: ٤٤٠/٢، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان الحميري : ١٢٨/١، وتاج العروس: ٣٨١/٧.

قال ناظر الجيش: (فإن صرف حكم بأنه غير معدول كـ «أدد»). تمهيد القواعد: ٣٩٩٤/٨، وينظر: شرح شذور الذهب، للجوجري: ٨٣٨/٢.

(٢) قال أبو عبيدة: (يقال): أدت الناقة رجعت الحنين. ينظر: معجم ديوان الأدب: ٤/ ١٩٨، والصحاح: ٤٤٠/٢، ومجمل اللغة: ص٧٩ ، وتاج العروس: ٣٨١/٧.

(٣) من حاشية (أ) وهي في (ب).

(٤) قطام: مبني على الكسر معدول عن قاطمة من القطم أي القطع وهو اسم امرأة. ينظر: معجم ديوان الأدب: ٣٨٢/١، والصحاح: ١٩٥/١، وشمس العلوم: ٥٥٤٦/٨، ومختار الصحاح، للرازي: ص٢٥٧ .

(٥) بنو تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وبطون صغار أخوة لتميم بن مر ليسوا قبائل، وهم ظاعنة الشعيراء وصوفة ومحارب بنو مر بن أد. ينظر: جمهرة أنساب العرب، لابن حزم: ٤٨٠/١، ونهاية الأرب، للقلقشندي: ١٨٨/١.

قال سيبويه: (واعلم أن جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإن بني تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لا ينصرف وهو القياس ... ألا ترى أن بني تميم يقولون: هذه قطامُ=

خلافاً للحجازيين القائلين[1]: بأنّ فَعَالَ مطلقاً مبنيٌّ، ويفهم من كلام **[١٠/و]** المصنف في أسماء الأفعال أنّ المراد بباب قطام [هو الأول[2] وأنت تعلم أنّه لا حاجة في قطام] [3] إلى تقدير العدل، لاجتماع العلمية والتأنيث فيها.

(الوَصْفُ) المراد به ها هنا كون الاسم دالاً على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود.

(وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُوْنَ) أي: يتحقق **(فِيْ الْأَصْلِ)** قال الشيخ أنا إلى الآن لم يكن لي دليل قاطع على أنّ الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف[4]، وأمّا أربع فيجوز أن يكون الصرف فيه لعدم شرط وزن الفعل فيه بقبوله تاء التأنيث [كما يجيء][5].

(فَلَاْ تَضُرُهُ الْغَلَبَةُ) هي أن يكون اللفظ في أصل الوضع عاماً في أشياء ثم

=وهذه حذامُ، لأن هذه معدولة عن حاذمة، وقطام عن قاطمة أو قطمة وإنما كل واحدة منها معدولة عن الاسم الذي هو علم ليس عن صفة). الكتاب: ٢٧٧/٣و٢٧٨، وينظر: المقتضب: ٣٧٥/٣، وشرح الكتاب، للسيرافي، ٦٦/١، وشرح الكافية، للرضي: ٤٦/١.

(١) ينظر: الكتاب: ٢٧٨/٣، وشرح الكتاب، للسيرافي: ٦٦/١، وشرح الكافية، للرضي: ٤٦/١.

(*) من (ب): قلت: إذا احتجنا في غير المنصرف إلى تقدير علة فلا شك أنّ تقدير ما هو أقوى في العلمية أو بالمقام وهذا المقدر ضعف التقدير، وقد مرّ أنّ عدم الانصراف للفرعية، وفرعية العدل بالنسبة إلى المعدول أتم في فرعية سائر العلل بالنسبة، أمّا ما هو فروع لها، فالعدل أقوى العلل، وقال الشيخ العلم الذي على وزن فُعَل وجدت هكذا في نسخة أخرى.

(٢) قال ابن الحاجب: (يقول: وقد جاء " فعال " أيضاً علماً على أعيان مؤنثة كقولهم: قطام وغلاب، وبهان وسجاح لنسوة، وهو مبني عند الحجازيين، معرب في تميم إعراب ما لا ينصرف إلا ما كان آخره راءً، فإنهم يوافقون في بنائه الحجازيين إلا القليل منهم). ينظر: شرح الوافية: ص٢٩٤، وشرح الكافية: ١/ ٧٤٩، وشرح الكافية، للرضي: ٧٩/٢.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) ينظر: شرح الرضي: ٤٦/١.

(٥) سقطت من (ب).

يصير بكثرة الاستعمال مخصوصاً ببعضها، بحيث لا يحتاج لذلك إلى قرينة، بخلاف سائر ما وضع له فإن قلت: الوصف إذا صار علماً، فهو غير معتبر لمنافاته مع العلمية كما سيجيء، وما لم يصر علماً لا يخرج عن الوصفية، فما الفائدة في هذا الكلام.

قلت: الاسم إذا دلّ على ذات مبهمة باعتبار معنى مخصوص فهو وصف محض، وإذا دلّ على الذات فقط فهو اسم محض، وإذا دلّ على ذات معينة باعتبار معنى مخصوص فهو في عداد الأسماء وفيه شائبة الوصفية.

(وَمِنْ ثُمَّ صُرِفَ مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ) ، لأن أربعاً ليس وصفاً في الأصل بل وصفية عارضة[1] فإن قلت: أربع مستعمل حينئذٍ في المعنى الموضوع له أولاً، والوصفية أمر **[١٠/ظ]** معنوي كما مرّ فلو لم يكن وصفاً حينئذٍ أيضاً وصفاً، وأمّا إنّه وصف لنسوة فلا يفيد، لأنّه وصف لها بمعنى النعت، وهو غير مراد.

قلت: قد يعبّر بأسماء العدد عن نفس العدد نحو: ستة ضعف ثلاثة[2]، وهو المعنى الموضوع له، وقد يعبّر به عن المعدود فيطرأ عليه الوصفية كما في نسوة أربع، إذ معناها نسوة معدودة بهذا العدد[3].

---

(١) عبارة الشارح: (ومن ثم)، وعبارة ابن الحاجب والرضي: (فلذلك). ينظر: الكافية: ص١٢، شرح الكافية، للرضي: ١/٤٦.

(٢) ينظر: المفصل: ص٢٨، وتمهيد القواعد: ٢/٦٣٥، وهمع الهوامع: ١/٢٩١.

(٣) قال الزجاج: (فأما " أربع " في قولك: مررت بنسوة أربع فمصروف، لأن أربعاً ليس بصفة إنما هو اسم للعدد، فإذا وصفت به فإنما وضعته في موضع الصفة، لأنك إذا قلت: مررت بنسوة أربع فإنما تقصد بالعدد إلى تقليل أو تكثير، فلهذا جاز أن تصف به، وأصله التسمية، ألا ترى أنك تقول : جاءني أربع نسوة وخمس نسوة، كما تقول: جاءني بعض نسوة). ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ص١٢، وشرح الكافية: ١/ ٢٧٨، وشرح الوافية: ص١٥٠.

(وَامْتَنَعَ) صرف **(أَسْوَدُ)** للحية العظيمة التي فيها سواد[١]، **(وأَرْقَمُ لِلْحَيَةِ)** التي فيها سواد وبياض[٢]، **(وَأَدْهَمُ لِلْقَيْدِ)** الذي فيه دهمة وهي سواد أي: قيد من حديد[٣]. **(وَضَعُفَ مَنْعُ)** صرف **(أَفْعَى لِلْحَيَّةِ وَأَجْدَلِ لِلْصَقَرِ وأخيلِ لِلْطَائِرِ)** قال: الفراء هو الشقراق[٤]، وذلك لعدم تحقق أنّها أوصاف في أصل الوضع، وما يتوهم من أخذ أفعى من الفعوة، وهي شدة السم[٥].

---

(١) قال أبو عبيد: الأسود العظيم من الحيات الذي فيه سواد، وإنما قيل أسود سالخ، لأنه يسلخ جلده كل عام، ينظر: كتاب الجراثيم، لابن قتيبة الدينوري: ٢٨٩/٢، وتهذيب اللغة: ٢٤/١٣، والصحاح: ٤٩١/٢، ومجمل اللغة: ٤٧٠ ـ ٤٧٧، ومقاييس اللغة: ٩٤/٣.

(٢) أرقم: ضرب من الحيّات، قال ابن المظفر: يقال: للذكر من الحيات أرقم، ولا يقال: للأنثى، وقال الأصمعي: الأرقم من الحيات التي فيها بياض وسواد، وقال ابن حبيب: الأرقم أخبث الحيات وأطلبها للناس. ينظر: جمهرة اللغة: ٧٩١/٢، وعمدة الكتاب، للنحاس: ٢٦٧/١، وتهذيب اللغة: ١٢٢/٩، ولسان العرب: ٢٤٩/١٢.

(٣) الأدهم: من معانيه (القيد) لسواده، وقيّده أبو عمرو بالخشب، وجمعه أداهم، كسّروه تكسير الأسماء وإن كان في الأصل صفة، لأنّه غلب غلبة الاسم. وقال بعضهم الدهمة عند العرب السواد. ينظر: تهذيب اللغة: ١٢٤/٦، والمحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده: ٢٧٣/٤، ومختار الصحاح: ص١٠٨، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص١١٠٩، وتاج العروس: ١٩٣/٣٢.

قال ابن الحاجب: (وأسود وأرقم للحيّة، وأدهم للقيد، لما كان في الأصل صفة، ثم غلب في الإسمية لهذه الأجناس لم يخرج بذلك عن السببية، فلذلك منع من الصرف. ينظر: شرح الوافية: ص١٥١، والفوائد الضيائية: ١٠٦/١، ومصباح الراغب: ص٥٤.

(٤) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء. وكان أبرع الكوفيين في علمهم أخذ النحو عن أبي الحسن الكسائي. ينظر: طبقات النحويين: ص١٣١، والفهرست: ص٩١، وتاريخ بغداد، للخطيب البغدادي: ٢٢٤/١٦، ومعجم الأدباء، لياقوت الحموي: ٢٨١٢/٦، ووفيات الأعيان: ١٧٦/٦.

والأخيل طائر، قال الفرّاء: هو الشقراق كانت العرب تتشاءم به. ينظر: الصحاح: ١٦٩٣/٤.

(٥) فوعة السم: شدته وحرارته. مادة " فوع "ينظر: جمهرة اللغة: ٥٧٤/١ و٩٣٨/٢، والمخصص، لابن سيده: ٣١١/٢، ولسان العرب: ٢٥٧/٨ـ٢٥٨. =

وأجدل من الجدل، وهو: القوة[١]، وأخيل من الخيلان جمع خال[٢]، أو من الخيال لم يثبت تحقيقاً[٣]، والتحقيق أنه منصرف [٤]، وإن ثبت إنها صفات في الأصل، إذ ليس فيها الآن شائبة الوصفية، والوصفية الأصلية إذ زالت بالكلية غير معتبرة على إنّ الأنسب أن يقال: شرط كذا، ومن ثم صُرِف وضعف، فلا تضره الغلبة ومن ثم امتنع.

(التَّأْنِيْثُ) اللفظي أي: **(بِالتَّاْءِ)** الظاهرة الزائدة المفتوح ما قبلها المنقلبة هاءً في الوقف، فليس أخت وبنت مؤنثاً بالتاء، إذ التاء فيهما بدل من اللام لكنه اختص هذا الإبدال، **[١١/و]** بالمؤنث لمناسبة التاء للتأنيث[٥].

=وقال الرضي: (توهم أنّها موضوعة للصفة لما رأوا أنّها للحية الخبيثة الشديدة من قولهم: فعوة السم أي شدته). شرح الكافية: ٤٨/١، وينظر: الفوائد الضيائية: ١٠٧/١، وهمع الهوامع: ١١٦/١.

(١) ينظر: جمهرة اللغة: ٤٨٨/١.

قال سيبويه في الكتاب ٢٢/٣: (أجدل فأجود ذلك أن يكون اسماً، وقد جعله بعضهم صفة، وذلك لأن الجدل شدة الخلق، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد). وينظر: المقتضب: ٣٣٩/٣، والفوائد الضيائية: ١٠٧/١.

(٢) خِيلان بكسر الخاء: هو الخال الذي يكون في الجسد مادة " خيل ". ينظر: الصحاح: ١٦٩١/٤، والمخصص: لابن سيده: ٢٠٦/١، والمغرّب في ترتيب المعرّب، للمطرزي: ص١٥٨، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي: ١٨٦/١.

(٣) ينظر: الفوائد الضيائية: ١٠٧/١، ومصباح الراغب: ص٥٥.

(٤) قال ابن الحاجب: (ثم ذكر أن أفعى للحية وأخيلاً لطائر، وأجدلاً للصقر، مما صرفه الفصحاء، لأنها ليست في الأصل صفة، وإنما منع صرفه قوم ضعفاء لتوهم الوصفية في أخيل، حيث كان اسماً لطائر في خيلان، وتوهم الوصفية في أجدل، لأن الجدل القوة، والصقر من الطيور القوية ، وتوهم معنى الخبث في أفعى، لأنه الحية، ولا ينفك عن ذلك، وهذا معنى كلام سيبويه). ينظر: شرح الوافية: ص١٥١، والكتاب: ٢٠٠/٣ ــ ٢٠١، وشرح الكافية: ٢٧٩/١.

(٥) قال ابن الحاجب: (والذي يدل على صرفهم " قائمة " في مثل: مررت بامرأة قائمة ولو=

(شَرْطُهُ الْعَلَمِيَةُ وَ) التأنيث **(الْمَعْنَوِّيُّ)** أي: بالتاء المقدرة سواء كان حقيقياً كهند، أو لفظياً بالمعنى المقابل الحقيقي على ما يجيء كمصر، كذلك قد يستدل على هذا الشرط بانصراف حائض(١)، وأورد الشيخ عليه بأنّه لا تاء مقدرة فيها(٢)، لأنك تقول: في تصغير ترخيمها حييضا دون حييضة، والدليل على تقدير التاء رجوعها عند التصغير [كقولك: في تصغير](٣) هند هنيدة ولعلك تقول التاء لا تظهر في تصغير عقرب على عقيرب بلا حذف، وتصغير حائض على حييض بحذف ألفه المقتضي لظهور التاء على تقدير تقديرها.

(وَشَرْطُ تَحَتّمِ) أي: وجوب **(تَأْثِيْرِهِ)** أي: المعنوي **(زِيَاْدَةٌ)** حروفه **(عَلَى الثَّلَاْثَةِ أَوْ تَحَرُكِ الْأَوْسَطِ أَوْ الْعُجْمَةِ فَهِنْدٌ يَجُوْزُ صَرْفُهُ)**، لخلوه عن الثلاثة(٤).

(وَزَيْنَبُ وَسَقَرُ وَمَاْهُ وَجَوْرُ) اسما موضعين(٥) يذكران ويؤنثان، **(مُمْتَنِعٌ فَإِنْ**

=لم يكن كذلك لوجب منع الصرف، لأن فيه تاء التأنيث والصفة. وإنما اشترطت العلمية، لأن التاء في غيره غير لازمة، لأنك تقول في غيره: مررت برجل قائم، وبامرأة قائمة، فتجدها تنزع عن الاسم وتثبت ويبقى الاسم على حاله، فإذا انضمت إليه العلمية لزمت ولم تنفك عن الاسم، فاعتد بها عند لزومها، ولم يعتد بها في غيره). ينظر: شرح الكافية: ١/ ٢٨١، وشرح الشافية، للرضي: ٢١٨/١، و٣١٧/٣.

(١) قال ابن مالك: (ثم بينت أنّ "حائضاً" ونحوه من صفات المؤنث المستعملة بلفظ التذكير إذا سمي بشيء منها مذكر انصرف، لأنه مذكر وصف به مؤنث لأمن اللبس). الكافية الشافية: ١٤٨٧/٣، وينظر: شرح الشافية: للرضي: ٢٣٩/١، وهمع الهوامع: ١٢٤/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ٤٩/١.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) قال السيد: (فهند ودعد على ثلاثة أحرف ساكنة الوسط ولا عجمة فيه فحينئذٍ يجوز صرفه نظراً إلى أن سكون وسطه قد قاوم أحد السببين، لأنه قد خف به ولم يمنع الممتنع من الصرف إلا للثقل فكأنه بقي على سبب واحد). ينظر: مصباح الراغب: ص٥٧ ، وشرح الكافية: ١/ ٢٨٥، وشرح الوافية: ص١٤٢، والنجم الثاقب: ١٣٩/١.

(٥) قال ياقوت الحموي: (قال الزمخشري: اسما بلدتين بأرض فارس، وأهل البصرة يسمون=

سُمِيّ بِهِ) أي: المعنوي **(مُذَكَرٌ)** حقيقي أو غيره، **(فَشَرْطُهُ)** في عدم انصرافه أربعة الأول: **(الزِّيَادَةُ عَلَى ثَلَاثَةٍ)**(١)، والثاني أن لا يكون ذلك المؤنث منقولاً عن مذكر(٢) [فإنّ رباباً اسم امرأة لكن إذا سمي به مذكر](٣) انصرف(٤)، لأنه قبل تسمية المؤنث

=القصبة بماه فيقولون ماه البصرة، وماه الكوفة). معجم البلدان: ١٨١/٢ و٤٩/٥، وينظر: المسالك والممالك: للعزيزي: ص١٢٦.

وللنحويين ها هنا كلام، وذلك إنهم يقولون: إنّ الاسم إذا كان فيه علتان تمنعان الصرف وكان وسطه خفيفا، قاومت الخفة إحدى العلتين فيصرفونه مثل: هند ونوح، لأن في هند العلمية والتأنيث، وفي نوح العلمية والعجمة، فإذا صاروا إلى ماه وجور وسموا به بلدة أو قصبة أو بقعة منعوه الصرف وإن كان أوسطه ساكناً، لأن فيه ثلاث علل وهي التأنيث والتعريف والعجمة، فقاومت خفته بسكون وسطه إحدى العلل الثلاث فبقي فيه علتان منعتاه من الصرف. ينظر: شرح كتاب سيبويه: للسيرافي: ١٣/٤، والمرتجل: ص٩٤، وشرح ابن الناظم: ص٤٦٢ ، وتحرير الخصاصة، لابن الوردي: ٥٩٢/٢، والمقاصد الشافية، للشاطبي: ٦٢٩/٥.

(١) عبارة الشارح هي: (الزيادة على ثلاثة)، وعبارة ابن الحاجب (الزيادة على الثلاثة). ينظر: الكافية: ١٣.

قال خالد الأزهري: ("أو" ثلاثيًا أعجميًا "ك: ماه وجور"، بضم الجيم، علمي بلدين، لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية، تحتم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنما أثرت تحتمه: وقيل: هو ذو وجهين ك: هند). شرح التصريح: ٣٣٢/٢، وينظر: المرتجل: ص٩٤، وشرح ابن الناظم: ص٤٦٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٤٠/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ص٤٩، وشرح التصريح: ٣٣٢/٢.

(٣) في حاشية (ب) وهي من (أ).

(٤) قال المبرد: (هذا باب ما كان من الأسماء المعدولة على (فعال). اعلم أن الأسماء التي تكون على هذا الوزن على خمسة أضرُب: فأربعة منها معدولة، وضرب على وجهه. فلذلك الضرب هو ما كان مذكّراً، أو مؤنثاً غير مشتق، ويجمع ذلك أن تكون مما أصله. فأما المذكر فنحو: قولك: رباب، وسحاب وجمال، فما كان من هذا مذكراً فمصروف إذا سميت رجلاً، أو غيره من المذكر). المقتضب: ٣٦٨/٣، وينظر: شرح الكتاب: للسيرافي: ١٠/٤، وشرح الكافية: للرضي: ٥٠/١، وشرح التصريح على التوضيح: لخالد الأزهري: ٣٣٣/٢.

به كان مذكراً بمعنى السحاب الأبيض[(١)] [١١/ظ]، والثالث أن لا يكون تأنيثه محتاجاً إلى تأويل غير لازم، فإن كل جمع مكسّر خالٍ عن علامة التأنيث لو سمي به مذكر انصرف[(٢)]، لأنّ تأنيثه لأجل تأويله بجماعة، ولا يلزم هذا التأويل بل يجوز لنا أن نؤوله بالجمع فيكون مذكراً، والرابع أن لا يغلب استعماله في المذكر، وذلك لأن الأسماء المؤنثة السماعية، أما أن يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة، فإذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه، أو يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها إلا الصرف، أو يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف إذا سُمِّي بها مذكرٌ، وجاز الصرف أيضاً أو لا تستعمل إلا مؤنثة، فليس فيها بعد تسمية المذكر بها إلَّا منع الصرف[(٣)]. **(فَقَدَمٌ)** علماً [(٤)] لرجل أو كتاب **(مُنْصَرِفٌ وَعَقْرَبُ مُمْتَنِعٌ)**.

(اَلْمَعْرِفَةُ: شَرْطُهَاْ أَنْ تَكُوْنَ عَلَمِيَّةً) بل علماً شخصياً كأحمد، أو جنسياً كأسامة، والمناسبة أن يعد العلمية من العلل بدل المعرفة كما فعله بعض العلماء[(٥)]،

---

(١) قوله: مثل الربابة البيضاء: فإنها السحابة التي قد رُكِّب بعضها بعضاً، وجمعها رباب، وبه سميت المرأة الرباب. ينظر: غريب الحديث، للقاسم بن سلام: ٢٦/٢، والمخصص: ١٧٠/٥، وغريب الحديث، لابن الجوزي: ٣٧٢/١، وتاج العروس: ٤٧١/٢.

(*) في (ب): أقول: لو وضعها بالظاهرة المحضة للتأنيث لكان أخصر، لأن زيادة التاء وانفتاح ما قبلها لازم لتمحضها فتأمل.

(٢) ينظر: شرح الكافية، للرضي: ٥١/١، وشرح التصريح: ٣٣٣/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية، للرضي: ٥١/١، وشرح التصريح: ٣٣٣/٢..

(٤) يقول ابن الحاجب في شرح الكافية: ٢٥٨/١: (وإنما اشترط في المعنوي الزيادة إذا سمي به مذكر، لأن التأنيث المعنوي باعتبار مدلوله قد فات بتسمية المذكر به، فلم يبق إلا اعتبار اللفظ، فاعتبر الزائد على ثلاثة، لأنه بمثابة اعتبار تاء التأنيث، فكأنه فيه تاء، ولم يعتبر ما دون ذلك لفوات المعنى وفوات ما يقدر بالتاء). وينظر: شرح الكافية: للرضي: ٥٢/١.

(٥) قال ابن الحاجب: (قال الشيخ: كل واحد من هذه الأشياء يسمى سبباً في اصطلاح النحويين، وإن لم يكن مستقلاً في إثبات الحكم، والذي يدل عليه قولهم: إذا اجتمع فيه سببان، ولو لم يكن كل واحد يسمى ولم يقل فيه سببان ثم أخذ يذكرها واحداً واحداً قال: وهي العلمية وهي سبب لا شرط له بل أي علة اتفق وجودها معها أثّرت). ينظر: إيضاح=

وقد عرفت الباعث على العدول عنه.

(اَلْعُجْمَةُ: شَرْطُهَاْ) اثنان: أحدهما **(أن تكون عَلَمِيَةَ فِيْ)** اللغة **(الْعَجَمِيةِ)**، فهذا ممتنع بل الشرط أن لا يستعمل في كلام العرب أولا إلا مع العلمية[^1] سواء كان قبل استعماله فيه أيضاً علماً كإبراهيم، أو لا كقالون[^2]، فإنّه الجيد بلسان الروم. [سمي به راوي نافع[^3] لجودة قراءته][^4].

وثانيهما تحرك الأوسط خلافاً لسيبويه وأكثر النحاة فإنّ **(تَحَرُكَ الْأَوْسَطِ)** لا تأثير له في العجمة[^5] **[١٢/و]** بل يشترطون كون الأعجميّ علماً في أول استعمال

=المفصل: ١٢٦/١، وشرح المفصل: ١٦٧/١.

[^1]: (١) ينظر: الكتاب: ٢٣٤/٣، وشرح الكتاب، للسيرافي: ٤/ ٥ ـ٦.

[^2]: (٢) وقال غيرهم: معناه بالرومية أصبت. ينظر: تهذيب اللغة: ١٣٠/٩، الفائق في غريب الحديث: للزمخشري: ٢٢٢/٣، والنهاية: لابن الأثير: ١٠٥/٤، والمغرّب: ص٣٩٣، وتاج العروس: ١٧/٣٦.

وقالون، هو: أبو موسى عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى الزرقي مولى بني زهرة، قارئ أهل المدينة في زمانه ونحويهم، قيل: إنّه كان ربيب نافع، وهو الذي لقبه قالون لجودة قراءته، وهي لفظة رومية معناها جيد، لم يزل يقرأ على نافع حتى مهر وحذق، توفي (٢٢٠ هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي: ص٩٤، وسير أعلام النبلاء، للذهبي: ٣٢٦/١٠، وشذرات الذهب في معرفة أخبار من ذهب، لابن العماد: ٩٧/٣ ، والأعلام: للزركلي: ١١٠/٥ .

[^3]: (٣) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، مولاهم أبو رويم المقريء المدني، وهو مولى جعونة بن شعوب الليثي، حليف حمزة بن عبد المطلب ، أو حليف أخيه العباس، وقيل: يكنى أبا الحسن، وقيل: أبا عبد الرحمن، وقيل: أبا عبد الله، وقيل: أبا نعيم، وأشهرها أبو رويم، قرأ على طائفة من تابعي المدينة، وكان أسود اللون حالكاً أصله من أصبهان. توفي (١٦٩ هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار: ص٦٤، وغاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري: ٣٣٠/٢، وسير أعلام النبلاء: ٣٣٦/٧، وتهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني: ٤٠٧/١٠.

[^4]: (٤) سقطت من (أ).

[^5]: (٥) ينظر: الكتاب: ٢٣٤/٣ـ ٢٣٥، وشرح الكتاب، للسيرافي: ٤/ ٥ ـ٦، والهمع: ١١٩/١.

العرب[١]، والزيادة على الثلاثة، **(أو زيادة على الثلاثة)** قال: الزمخشريّ الأعجمي إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط جاز صرفه مع ترجيح الصرف[٢]، والذي غرّه تحتم منع نحو: ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل: هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه، وذهل [أي: عقل][٣] عن أنّ تأثير الشيء أما بكونه شرطاً كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي، وأما بكونه سبباً كالعدل في ثلاث. والعجمة في ماه وجور من القسم الأول، إذ لو كانت [العجمة الساكنة الوسط][٤] سبباً في الثلاثي الساكن الأوسط لسمُع نحو: لوط غير منصرف في كلام فصيح أو غيره. **(فَنُوْحٌ مُنْصَرِفٌ وَشَتَرُ)** اسم حصن بديار بكر[٥]، ويجوز أن يقال: إنّ امتناعه من الصرف، لأجل تأويله بالبقعة أو القلعة[٦]. **(وَإِبْرَاْهِيْمُ مُمْتَنِعٌ)**.

(*) في (ب): لأنه علم من قبل أنّ النكرة فرع مطلق المعرفة لا العلم فقط هـ غ.

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥، وشرح الكتاب، للسيرافي: ٤/٥ ـ ٦.

(٢) ينظر: المفصل: ص٣٦، وشرح الكافية، للرضي: ٥٤/١.

(٣) من (ب).

(٤) من (ب).

(٥) شَتَرُ بالتحريك والتاء المثناة آخره راء: قلعة من أعمال أرّان بين برذعة وكنجة، ينسب إليها السلفي يوسف الصيرفي وكتب عنه وقال: هي قرب أوق من أرّان. ينظر: الجبال والأمكنة والمياه، للزمخشري: ص١٩٥، ومعجم البلدان: ٣٢٥/٣، ومراصد الاطّلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدين بن الشمائل الحنبلي: ٧٨٣/٢.

وديار بكر: بلاد كبيرة واسعة تنسب إلى بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصي بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معدّ بن عدنان، وحدّها ما غرّب من دجلة إلى بلد الجبل المطل على نصيبين إلى دجلة، ومنها حصن كيفا وآمد و ميّافارقين، وقد يتجاوز إلى سعرت وحيزان وحينى، وما تخلل ذلك من البلاد ولا يتجاوز السهل. ينظر: معجم البلدان: ٤٩٤/٢، ومراصد الاطّلاع:٥٤٧/٢.

(٦) قال الرضي: (إلا أن يقول: إنّه لا يستعمل إلا مذكراً فلا يرجع إليه إلا ضمير المذكر، لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال: الصحيح لمك، لأنه اسم لأبي نوح عليه السلام). شرح الكافية: ٥٤/١، والنجم الثاقب: ١٤٥/١.

(اَلْجَمْعُ: شَرْطُهُ صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوْعِ) أي: وزن غاية جموع التكسير، فإنّ الاسم يجمع جمع التكسير جمعاً بعد جمع كجمع كلب على أكلب، وجمع أكلب على أكالب، وجمع نعم على أنعام، وجمع أنعام على أناعيم، وضابطتها أن تكون على وزن فعالل أو فعاليل، وقيل: هذا الوزن عروضي لا صرفي.

[وأقول: فيه بحث لأن خصوصية الحركات، وخصوصية الألف والياء معتبرتان ها هنا بخلاف الوزن العروضي](١)

(بِغَيْرِ هَاْءٍ) أي: تاء التأنيث المنقلبة هاءً في الوقف، وإن زعم الكوفيون أنّ الهاء أصل التاء(٢) ، قيل: وبغير ياء النسبة احترازاً عن نحو: مدائني، والحق إنّها إن كانت في الواحد أيضاً لا توجب الصرف نحو: نجاتي جمع نجتي فإنّه غير منصرف **(كَمَسَاْجِدَ وَمَصَاْبِيْحَ وَأَمَّاْ فَرَاْزِنَةٌ)** جمع فرزين(٣) **[١٢/ظ]** أو فرزان **(فَمُنْصَرِفٌ وَحَضَاْجِرُ عَلَمَاً لِلضَّبِعِ)** أي: لجنسه، وهو لا يطلق إلا على الأنثى،

---

(١) من (أ)، وهي في (ب).

(٢) وقال ثعلب: (إنّ الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل، وإنما قلبت تاء في الوصل إذ لو خلّيت بحالها هاء لقيل: رأيت شجرهاً بالتنوين، وكان التنوين يقلب في الوقف ألفاً كما في (زيداً)، فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث فقلبت في الوصل تاء لذلك ثم لما جيء إلى الوقف رجعت إلى أصلها وهو الهاء، وإنما لم يقلب التنوين عند سيبويه ألفاً بعد قلب التاء هاءً خوفاً من اللبس). ينظر: شرح الشافية: للرضي: ٢٨٩/٢، والجنى الداني: للمرادي: ص٥٨.

(٣) الفرزان: من لعب الشطرنج أعجمي معرّب وجمعه فرازين، ينظر: لسان العرب، فرزن، ٣٣٧٨/٢، و تاج العروس: ٥٠٤/٣٥. قال ابن الحاجب: (وثالثاً: لأن تاء التأنيث في مثل ذلك قد أعتد بها، فإن الأجماع على صرف (فرازنة)، لأنه مثل (كراهية) و(طواعية) وبابه، وليس يفارق هذا الباب الذي يقول: به إلا بتاء التأنيث وإلا فقد ورد إذن مثله في الواحد، فلا يصح أن يقال: إنه لا نظير له في الآحاد))، ينظر: شرح الكافية: ١/ ٢٩٢، وشرح الوافية: ص١٤٤، وإيضاح المفصل: ١٣٧/١.

(*) في (ب): وحاصل الشبهة أنّ ماه وهنداً علمان مؤنثان، والأول: يمتنع الصرف دون الثاني وما ذلك إلا لتأثير العجمة في الثاني ساكن الوسط، وحاصل الجواب أنّه لا يلزم في التأثير بالشرطية التأثير بالسببية.

والذكر ضِبْعان فلا يبعد أن يكون منع صرفها للعلمية والتأنيث، وعلماً حال من الضمير في (**غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، لِأَنَّهُ مَنْقُوْلٌ عَنِ الْجَمْعِ**)، فإن كان جمع حضجر وهو عظيم البطن[(١)]، ويتوجه عليه أنّ بين الجمعية والعلمية تضاداً كما بين الوصفية والعلمية، ولو التزم اعتبار الأوليين معاً، فيما سميت جماعة بكرام يلتزم أيضاً صحة اعتبار الأخيرين معاً أيضاً في المظفّر وغيره من الألقاب التي يفهم منها المدح أو الذم، فالجواب أنّه يلزم من اعتبار الوصفية مع العلمية اعتبار متضادين في حكم واحد بخلاف اعتبار الجمعية مع العلمية، لأن مجرد الجمعية كاف في منع الصرف (**وَسَرَاْوِيْلُ**) **إِذَاْ لَمْ يُصْرَفْ ـ وَهْوَ**) أي: عدم انصرافه[(٢)] (**الْأَكْثَرُـ فَقَدْ قَيْلَ:**) أي: قال: سيبويه وأبو علي[(٣)](**أَعْجَمِيٌّ**) [(٤)]. أي: عجمي[(٥)].

---

(١) ينظر: الصحاح: ٦٣٤/٢، والمخصص: ٢٨٦/٢، والنجم الثاقب: ١٤٩/١.

(٢) السراويل: معروف يذكر ويؤنث والجمع السراويلات، قال أبو بكر: ليس في كلام العرب اسم على فعاويل إلا سراويل وهو معرّب. ينظر: جمهرة اللغة: ٦٦/١، وتهذيب اللغة: ٢٧١/١٢، و الصحاح: ١٧٢٩/٥ مادة (سرل).

قال المبرد: (وعلى هذا لم يصرفوا سراوِيل وإن كانت قد أعربت لأنها وقعت في كلام العرب على مثال ما لا ينصرف في معرفَة ولا نكرة). المقتضب: ٣٤٥/٣، وينظر: شرح الوافية: ص١٤٥.

(٣) أبو علي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، أخذ عن أبي بكر بن السراج، وأبي إسحق الزجاج، وقال أبو طالب العبدي: ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه، توفي (٣٧٧ هـ) وله من الكتب: التذكرة والإيضاح والتكملة والمقصور والممدود والحجة في القراءات والإغفال والعوامل المئة وغيرها، ينظر: نزهة الألباء، لابن الأنباري: ص٢٣٢، ومعجم الأدباء: ٨١١/٢، وإنباه الرواة: ٣٠٩/١.

قال أبو علي: (والعجمة نحو: إسحق وإسماعيل وإن سميت رجلاً سراويل لم تصرفه، والقياس عندي ألّا يصرف في النكرة أيضاً قبل التسمية بها). ينظر: الإيضاح: ص٣٠٠.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٢٩/٣، واللباب في علل البناء والإعراب: للعكبري: ٥٠٤/١، وارتشاف الضرب: لأبي حيان الأندلسي: ٤٠١/١.

(٥) نسبة إلى العجم مادة " عجم "، ينظر: جمهرة اللغة: ٤٨٤/١، وتهذيب اللغة: ٢٤٩/١.

قال الله تعالى: ﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيّٗا لَّقَالُواْ لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓۖ ءَا۬عۡجَمِيّٞ وَعَرَبِيّٞۗ ﴿٤٤﴾﴾ [فصلت/٤٤] **(حُمِلَ عَلَى مُوَاْزِنِهِ)** أي: ما على وزنه بالعربية كقناديل(١)، **(وَقِيْلَ:)** أي: قال المبرد: **(عَرَبِيٌّ جَمْعُ سِرْوَاْلَةٍ)** (٢)، هي: قطعة خرقة (٣). قال(٤):

عليه من اللؤم سروالةٌ فليس يرقُ لمستعطف.

ويتوجه عليه إنّ إطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجيء في الأجناس، فلا يقال: لرجل رجال بل جاء ذلك في الأعلام كمدائن في مدينة معينة، فأجاب أنّ الجمع ثابت فيه **(تَقْدِيْراً)** لا تحقيقاً هذا ما ذكر الشيخ(٥).

وأقول: أنت تعلم أنّه إذا كانت سروالة مستعملة، فلا فرق **[١٣/و]** بين سراويل وحضاجر فلا إشكال على هذا التقدير أيضاً، وقد يفهم من كلام بعضهم أنّ سروالة غير مستعملة(٦)، وليس سراويل جمعاً مطلقاً، لكن لما كانت لنا قاعدة ممهدة هي: أنّ ما على هذا الوزن لا ينصرف للجمعية، ولم تتحقق هي فيه فقدرناها، لئلا تنخرم القاعدة كما في عدل عمر، ولا يرد عليه ما ذكرنا لكنه خلاف الواقع لما ترى من الاستشهاد.

(وَإِذَاْ صُرِفَ فَلَاْ إِشْكَاْلَ وَنَحْوُ: جَوَارٍ رَفْعَاً وَجَرّاً كَقَاْضٍ) اللفظ وهو منصرف عند بعض(٧)، إذ ليس بعد ألف التكسير إلا حرف واحد، وقال: سيبويه وهو غير

---

(١) ينظر: شرح الكافية: ٢٩٦/١، والفوائد الضيائية: ١٢٢/١، ومصباح الراغب: ص٦٥.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣٤٥/٣، وشرح المفصل: ١٨٣/١، وأمالي ابن الحاجب: ٥٩٦/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي: ٥٧/١، والنجم الثاقب: ١٥١/١.

(٤) البيت من المتقارب وهو بلا نسبة، وقيل: إنه مصنوع، وقيل: إنه مجهول، ينظر: المقتضب:٣٤٦/٣، وشرح الكتاب: للسيرافي: ٤٩٦/٣، وشرح المفصل: ١٨٢/١.

والشاهد فيه: (سروالة) حيث احتج به من قال: إنّ (سراويل) جمع (سروالة).

(٥) ينظر: شرح الرضي: ٥٧/١.

(٦) ينظر: الكافية الشافية: ١٥٠١/٣، وشرح الأشموني: ١٤٩/٣.

(٧) قال المبرد: (فإنما انصرف باب جوارٍ في الرفع والخفض، لأنه أنقص من باب ضوارب =

منصرف اعتباراً للأصل، والتنوين عوض عن الياء[١]، وأما في حالة النصب فغير منصرف بالاتفاق[٢] وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري بالفتح قال الفرزدق[٣]:

فلو كان عبدُ الله مولىً هجوتُه ولكنَّ عبدَ الله مولىَ مَوالِيا.

وهي لغة قليلة، واختارها الكسائي[٤] وأبو زيد[٥]،وعيسى بن عمر[١].

في هذين الموضعين، وكذلك قاضٍ فاعلم. لو سميت به امرأة لا تصرف في الرفع والخفض، لأن التنوين يدخل عوضاً مما حذف منه). المقتضب: ١/٢٨٠.

وقال الزجاج: (الأصل في هذا عند النحويين جواري بضمة وتنوين، ثم يحذف التنوين لأنه لا ينصرف فيبقى جواري يا هذا بضمة الياء، ثم تحذف الضمة لثقلها مع الياء فيبقى جواري بإسكان الياء، ثم تدخل التنوين عوضاً عن الضمة فيصير جوارين، فتحذف الياء لسكونها وسكون التنوين فيبقى جوارٍ). ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢/٤٨٥.

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٠٨ـ٣١٠، وشرح السيرافي: ١/٢٠٠، وشرح الرضي: ٢/٥٩، والنجم الثاقب: ١/١٥١.

(٢) ينظر: عمدة الكتاب: ص١٨١، والمفصل: ص٣٥، واللمحة: ٢/٧٥٧

(٣) البيت من الطويل وهو للفرزدق، ينظر: الكتاب: ٣/٣١٣، والمقتضب: ١/١٤٣، والشعر والشعراء، لابن قتيبة ١/٩٠.

والفرزدق: همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن= مجاشع بن دارم، توفي (١١٠هـ)، ينظر: طبقات فحول الشعراء، لابن سلّام: ٢/٢٩٨، والشعر والشعراء:١/٤٦٢، ومعجم الشعراء: للمرزباني: ص٤٨٦.

الشاهد فيه قوله: (مولى مواليا) حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة الجر معاملة الاسم الصحيح فأثبت الياء، وجره بالفتحة بدل الكسرة وهو شاذ، قال: سيبويه فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بدّ لهم فيه من الحركة أخرجوه عن الأصل.

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، مولى بني أسد، من أهل باحَمْشا، أخذ عن الرؤاسي، ودخل الكوفة وهو غلام، وأدّب ولد الرشيد، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات، توفي (١٨٩ هـ)، ينظر: طبقات النحويين: ص١٣٠، ونزهة الألباء: ص٥٨، وغاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري: ١/٥٣٥.

(٥) وهو ابو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن العتيك بن حرام بن محمود بن رفاعة بن بشر=

(**اَلتَّرْكِيْبُ: شَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ، وَأَنْ لاَ يَكُوْنَ بِإِضَافَةٍ وَلاَ بِإِسْنَادٍ**)، إذ لو كان بأحدهما لكان الجزآن على حالهما قبل العلمية، وقد يعرب المركب الإسنادي العلم معرباً إعراباً تقديرياً من قبيل ما لا ينصرف. وقيل: لا حاجة إلى الاحتراز عن نحو سيبويه وخمسة عشر علماً، لأنهما مبنيان على الأصح، وكلامنا في المعرب، وأما إذا جعلا معربين فيجب أن لا يحترز عنهما لعدم انصرافهما حينئذٍ **[١٣/ظ]** ويتوجه عليه أنّه لا حاجة على ذلك التقدير إلى قوله: ولا إسناد إذ المركب الإسنادي أيضاً مبني، وغير قابل للاتصاف بالإعراب والبناء، وإن كان علماً على اختلاف الرأيين، وقد يجاب بأنّ خروج نحو: سيبويه وخمسة عشر من التركيب المعتبر ها هنا معلوم من بيان بنائهما في الأصوات والمركبات بخلاف المركب الإسنادي، إذ لم يتعرض لبيان حاله فيما يجيء، وأنت تعلم أنّ المركب التقييدي العلم كالإضافي العلم مع إنّه لم يحترز عنه (**نحو**[٢] **بعلبك**) اسم بلد بالشام[٣]. والبعل صنم كان لقوم إلياس[١] علم،

=بن عامر بن ثعلبة بن حارثة الأنصاري، كان عالماً في النحو واللغة، أخذ عن أبي عمرو، وأخذ عنه أبو عبيد، وكان ثقة من أهل البصرة، توفي (٢١٥هـ)، ينظر: طبقات النحويين : ص١٦٥، والفهرست: ص٧٧، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص١٠١.

(١) أبو سليمان ويقال: أبو عمر وهو عيسى بن عمر الثقفي مولى خالد بن الوليد المخزومي، نزل في ثقيف، وهو بصري من مقدمي نحوي البصرة، أخذ عن ابن أبي إسحق، وأخذ عنه الخليل، وله كتابا الجامع والمكمل، توفي (١٤٩هـ)، ينظر: طبقات النحويين ص٤٠، والفهرست: ص٦، ونزهة الألباء: ص٢٨.

وقال الرضي: وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن، ينظر: شرح الكافية: ٥٩/١، وينظر: رأي الكسائي وأبي زيد ورأيه في، الأصول في النحو: ٩١/٢، وشرح المفصل: ١٨١/١.

(*) في (ب): كما يجيء.

(*) في (ب): لئلا ينتقض.

(٢) قال الشارح: (نحو)، وقال ابن الحاجب: (مثل). ينظر: الكافية، ١٣، شرح الكافية: للرضي، ٥٩/١.

(٣) بَعْلَبَكُّ: بالفتح ثم السكون، وفتح اللام، والباء الموحدة، والكاف مشددة: مدينة قديمة فيها =

والبك الدق[٢]. وقال المفسر البيضاوي[٣]: وهو البلد الذي يقال: له الآن بعلبك[٤]. وقال: صاحب الفصوص[٥] أي: هو سلطان ذلك البلد[٦]، وكان هذا الصنم مخصوصاً به، فعلى هذين يكون تركيبه إضافياً.

(اَلْأَلْفُ وَالنُّوْنُ إِذَاْ كَاْنَ)[٧] أفرد الضمير، لأنهما معاً سبب واحد، **(فِيْ اسْمٍ)** أراد به غير الصفة **(فَشَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ كَعِمْرَاْنَ، أَوْ)** في **(صِفَةً فَانْتِفَاْءُ)** أي: فشرطه انتفاء **(فَعْلَاْنَةٍ، وَقِيْلَ)**: شرطه **(وُجُوْدُ فَعْلَى)**، ويلزمه انتفاء فعلانة إلا عند بعض من

=أبنية عجيبة وآثار عظيمة وقصور على أساطين الرخام، لا نظير لها في الدنيا، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، وقيل: أثنا عشر فرسخاً من جهة الساحل. ينظر: معجم البلدان: ٤٥٣/١، ومراصد الاطلاع: ٢٠٧/١، ومسالك الأبصار في ممالك الأمصار: ٥٢٨/٣.

(١) قَالَ عُلَمَاء النّسَب هُوَ: إلْيَاس النشبى، وَيُقَال: ابْن ياسين بن فنحَاص بن الْعيزَار بن هرون. وَقيل: إلْيَاس بن العازر بن الْعيزَار ابْن هَارُون بن عمرَان. قَالُوا وَكَانَ إرْسَاله إِلَى أهل بعلبك غربي دمشق، فَدَعَاهُمْ إِلَى الله عزوجل وَأَن يتْركُوا عبَادَة صنم لَهُم كَانُوا يسمونه " بعلا ". وَقيل كَانَت امْرَأَة اسْمهَا " بعل " وَالله أعلم.، ينظر: قصص الأنبياء، لابن كثير: ٢٤١/٢.

(٢) ينظر: العين: ٢٨٥/٥، وتهذيب اللغة: ٣٤١/٩، ومقاييس اللغة: ١٨٦/١.

(٣) هو العلامة المفسر قاضي القضاة، ناصر الدين، أبو الخير، وقيل: أبو سعيد عبد الله بن عمر بن علي البيضاوي الشيرازي الشافعي، هذه النسبة إلى بيضاء وهي بلدة من بلاد فارس، صنف مختصر الكشاف والمنهاج في الأصول وشرح منهج ابن الحاجب في الأصول والإيضاح في أصول الدين وشرح الكافية لابن الحاجب وغيرها، وتوفي (٦٨٥هـ). ينظر: طبقات المفسرين: للداودي: ٢٤٨/١، وبغية الوعاة: ٥٠/٢.

(٤) ينظر: أنوار التنزيل: ١٧/٥.

(٥) محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله الطائي الحاتمي الأندلسي المرسي، أبو بكر، الملقب محي الدين، المعروف بابن العربي الصوفي، صاحب كتاب فصوص الحكم، توفي (٦٣٨هـ). ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للذهبي: ٦٥٩/٣، والعقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، لتقي الدين الفاسي: ٢٧٧/٢، ولسان الميزان، لابن حجر: ٣١١/٥.

(٦) ينظر: فصوص الحكم: لابن العربي الصوفي: ١/ ١٨١.

(٧) عند الشارح: (إذا كان)، وعند ابن الحاجب: (إن كانا). الكافية: ص١٣.

بني أسد[١].

(وَمِنْ ثَمَّ اخْتُلِفَ فَيْ رَحْمٰنٍ)، لانتفاء رحمانة ورحمى **(دُوْنَ سَكْرَانَ)**، لانتفاء سكرانة ووجود سكرى فهو غير منصرف اتفاقاً[٢]، **(وَنَدْمَانٍ)**. لوجود ندمانة، وانتفاء ندمى فهو منصرف اتفاقاً[٣]، والمراد ندمان بمعنى النديم من المنادمة، وأما معنى ندمان من النديم بمعنى النادم فهو كسكران.

(وَزْنُ الْفِعْلِ) (١٤/و) **(شَرْطُهُ أَنْ يَخْتَصَّ بِهِ)** أي: الفعل، ولم يأت في الأسماء إلا أعجمياً نحو: شلَّم لبيت المقدس[٤]. أو منقولا **(كَشَمَّرَ)** لفرس **(وَضَرَبَ)**، وأما دئل لدويبة فيحتمل أن يكون منقولاً من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دُئِل فيه أي: أسرع، وينبغي أن يكون شمّر وضرب مجردين عن الضمير المستتر، وإلا لكانا جملتين محكيتين نحو: تأبط شراً[٥].

---

(١) فإنّهم يقولون: في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة أيضاً فيصرفون إذن فعلان فعلى وهذا دليل قوي على إنّ المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى. ينظر: الإنصاف: ٤٠٧/٢، والكافية الشافية: ١٤٤١/٣، وشرح الكافية: للرضي: ٦٠/١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: ١١٩٢/٣، وحاشية الصبان: ٣٤١/٣.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣٣٥/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ص٣٥، والأصول في النحو: ٨٥/٢، وشرح الكافية: ١/ ٣٠٩، وشرح المفصل: ١٨٦/١.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣٣٥/٣، وشرح الأشموني: ١٣٧/٣، ومصباح الراغب: ص٧٠، وحاشية وحاشية الصبان: ٣٤٢/٣.

(٤) قال أبو عبيد البكري: (بفتح أوّله وثانيه، وتشديده، على وزن فعّل: اسم لبيت المقدس. وقيل: وقيل: اسم قرية من قراها قد تقدّس ذكره فى رسم صهيون. قال الهمداني: شلّم: إيلياء وقد تعربها العرب فتقول: شلّم، وقال أبو عبيدة: شِلّم بكسر اللام: بيت المقدس، وقال ثعلب، سلّم بالسين، ومعناه بالعبرانية بيت السلام، ويقال لها أوريشلم، وقد ذكر في موضعه، ولم يأت على هذا الوزن في كلام العرب غير هذه، وبقّم: اسم للصبغ، وعثّر وبذّر: موضعان، وخضّم: موضع أيضا، وهو لقب لعمرو بن تميم، وشمّر: اسم فرس). معجم ما استعجم من أسماء البلاد: ٨٠٧/٣، وينظر: معجم البلدان: ٣٥٩/٣، ومراصد الاطلاع: ٨٠٩/٢.

(٥) هو ثابت بن جابر بن سفيان أبو زهير الفهمي من مضر: شاعر عدّاء من فتاك العرب =

(أَوْ يَكُوْنَ [فِيْ] [1] **أَوَّلِهِ)** أي: وزن الفعل **(زِيَادَةٌ كَزِيَادَتِهِ)** أي: الفعل **(غَيرِ قَابِلٍ لِلتَّاْءِ)** أي: تاء التأنيث، وإلحاق [التاء][2] بأسودة للحية لا يضر[3]، لأن هذا عارض بسبب غلبة الاسمية، والأصل سوداء.

(وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ أَحْمَرُ، وانْصَرَفَ يَعْمُلُ)، إذ يقال: يعملة وهي الناقة النجيبة المطبوعة على العمل، **(وَمَاْ فِيْهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ)** أي: يكون منع صرفها موقوفاً عليها[4]، **(إِذَاْ نُكِّرَ)** بأن يراد به بعض من مسمياته لا على التعيين، أو يراد به وصف ينتقل الذهن منه إلى ذلك الوصف لاستشهاده به نحو: لكل فرعون موسى[5]، أي: لكل ظالم عادل **(صُرِفَ**[6]**، لِمَاْ تَبْيَنَ مِنْ أَنَّهَاْ لَاْ تُجَاْمِعُ ـ مُؤَثِّرَةً)** حال **(ـ إلا ما)** مفعول به **(هِيَ شَرْطٌ فِيْهِ)**، أراد به التأنيث بالتاء الظاهرة، والمقدرة، والعجمة، والتركيب، والألف والنون في الاسم، وأما الوصف فلا تجامعه العلمية لتنافيهما.

=في الجاهلية، كان من أهل تهامة، شعره فحل، استفتح المفضل الضبي قصائده بقصيدة له مطلعها "يا عيد مالك من شوق وإيراق" توفي نحو: ق ٨٠ هـ ، ينظر: الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لسعد الملك: ١٨٠/١، والمبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جني: ص٧٨، وسلم الوصول: ٤/ ٢٨١، والأعلام: ٩٧/٢.

(١) سقطت من (أ).

(٣) سقطت من (أ).

(٣) ينظر: إسفار الفصيح: ٢٦٨/١، وشرح الرضي: ١٤٥/٣، وارتشاف الضرب: ٨٦٠/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية: ٣١٤/١، والنجم الثاقب: ١٧٠/١.

(٥) ينظر: اللمحة: ٥٠١/١، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، للطيبي: ١٧٨/٤، وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، للسيوطي: ص١٥٨، وخزانة الأدب: ٢٤٠/٧، وروح البيان، لأبي الفداء الإستانبولي: ٤٢٣/٥، حاشية الصبان: ٧/٢.

(٦) قال الرضي: (هذا كما قالوا: لكل فرعون موسى أي: لكل جبار قهار فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور). شرح الكافية: ١/ ٢٦، وينظر: اللمحة: ٥٠١/١، والفوائد الضيائية: ١٣٦/١ ، وحاشية الصبان: ٧/٢.

أقول: أنت تعلم أنّه ما تبين فيما قبل، ومراد التبيين هناك كما صرح به في الشرح، ويعلم من هذا المبحث أنّ شرط العجمة ما بيناه لا ما ذكره المصنف (**إِلَّاْ الْعَدْل وَوَزْن الفِعْلِ**)، استثناء عن حاصل ما **[١٤/ظ]** سبق أي: كل ما تجامعه العلمية مؤثرة فهي شرط فيه إلا العدل، وقد يقال: المراد لا تجامع سبباً غير الذي هي شرط فيه إلا العدل نحو: قولك: ما ضربت إلا زيداً إلا عمراً. أي: ما ضربت أحداً غير زيداً لا عمراً. (**وَ**) لما كانت للمصنف مظنة أن يتوهم اجتماع العلمية مع العدل ووزن الفعل مؤثرة، إذ يكون منع الصرف منسوب إلى اثنين منها لا على التعيين، فمع التكسير، وزوال العلمية يبقى الآخران. فقال: (**هُمَاْ مُتَضَادَّانِ**) **أي**: لا يجتمعان معاً بالاستقراء، وفيه بحث لما علمت من اجتماعهما في أُخر وأجمع (**فَلَاْ يَكُوْنُ**) أي: لا يتحقق، (**إِلَّاْ أَحَدُهُمَاْ. فَإِذَاْ نُكِّرِ بَقِيَ بِلَاْ سَبَبٍ**) في الأربعة الأولى، (**أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاْحِدٍ**) في الآخرين. (**وَخَاْلَفَ سِيْبَوَيْهِ الْأَخْفَشَ فِيْ مِثْلِ أَحْمَرَ**) هو غير منصرف للصفة ووزن الفعل[1]، وإذا جعل (**عَلَمَاً**) يبقى غير منصرف للعلمية ووزن الفعل، (**وَإِذَا نُكِّرَ**) وزالت العلمية، فذهب الأخفش إلى أنّه منصرف[2] موافقاً لما ذكره

(*) في (ب): أي.

(*) في (ب): الفعل وشرطه.

(١) قال سيبويه: (اعلم أنّ أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو: اذهب واعلم. قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة؟ فقال: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه، وذلك نحو: أخضر، وأحمر، وأسود، وأبيض). الكتاب: ٣/١٩٣، وينظر: شرح الوافية: ص١٥٤، وشرح الكافية: ١/ ٣١٧.

(٢) الأخفش: سعيد بن مسعدة المجاشعي، مولى بني مجاشع بن دارم، يكنى أبا الحسن، وهو من أكابر أئمة النحويين البصريين، أخذ عن سيبويه، وهو الطريق إلى كتاب سيبويه توفي (٢١٥هـ). ينظر: طبقات النحويين: ص٧٢، والفهرست: ص٧٥، ونزهة الألباء: ص١٠٨.
وقد نقل المبرد رأي الأخفش بقوله: (أرى إذا سمي بأحمر، وما أشبهه، ثم نكّر، لأن ينصرف،=

المصنف[1].

وقال سيبويه: هو غير منصرف اعتباراً مفعول به، أو حال[2] أي: معتبراً، أو مفعول مطلق لخالف، إذ المعنى اعتبر سيبويه دون الأخفش [اعتباراً][3] **(لِلصِّفَةِ الْأَصْلِيَّةِ بَعْدَ التَّنْكِيرِ)** مع وزن الفعل، ويتوجه عليه أنّ وصفية أحمر، إذا زالت بالعلمية لم تعد بعد التنكير، إذ معنى ربّ أحمر إذن ربّ شخص مسمى بأحمر، سواء كان فيه الحمرة، أو لا، ويجاب بأنّ معنى اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير إنّه كالثابت مع **[١٥/و]** زواله لكونه أصلياً، وزوال ما يضاده وهو العلمية، لا إنّه [يرجع][4] [أي: يعود][5] في الحقيقة، ورده بعض المحققين بأنّ الوصف الأصلي لا يعتبر إلا إذا بقيت شائبة من الوصفية كما في أسود وأرقم، وأما ما زال بالكلية فغير

=لأنه امتنع من الصرف في النكرة، لأنه نعت، فإذا سمي به أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون نعتاً، ولا أراه يجوز في القياس غيره). المقتضب: ٣١٢/٣، وينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ص٨.

(١) قال ابن الحاجب: (كل صفة إذا سمي بها وفيها علمية مع الصفة ثم نكرت فالأخفش يصرفها بعد التنكير، ويطرد ما ذكرناه، لأنه إذا نكر زالت العلمية ولم يبق إلا على سبب واحد). شرح الكافية: ١/ ٣١٧، وينظر: شرح الوافية: ص١٥٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٩٣/٣و١٩٨، والنجم الثاقب: ١٧٢/١.

(٣) سقطت من (ب).

(*) في (ب): الأخفش ثلاثة، الأكبر: هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، والأوسط: وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة من تلاميذه، وقد وصى سيبويه قبل وفاته بدفن كتابه معه فندب الأخفش ثلاثين ديناراً لورثة سيبويه حتى استخرجوا الكتاب من قبره، ورفعوه إليه، والأصغر: وهو علي بن سليمان البغدادي تلميذ المبرد وثعلب.

(*) في (ب): هو أبو بشر عمرو بن عثمان الفارسي، وناظره الكسائي ببغداد في مجلس يحيى بن خالد البرمكي فتغلب على سيبويه، فخرج مضطرباً إلى فارس ومات.

(٤) من (أ)، وفي حاشية (ب).

(٥) في حاشية (ب).

معتبر[1].

وأقول: لا يبعد أن يقال: إنّ الأحمر العلم بعد التنكير صفة، لأنه بمعنى المسمى بأحمر، وكذا الحال إذا أريد به وصف ينتقل الذهن منه إليه، [فيجوز أن يكون منع صرفه، لأجل الوصفية العارضية][2] [فلا حاجة إلى اعتبار الصفة الأصلية][3] على ما ذكر، ونقل عن الأخفش إنّ خلافه في مثل أحمر إنما هو في مقتضى القياس[4]، وأما السماع فهو على منع الصرف، وهذا كله في أفعل فعلاء، وفعلان فعلى، وأما أفعل التفضيل إذا سمي به ثم ذكر، فإن استعمل مع من فغير منصرف بلا خلاف[5] وإلا فمنصرف كذلك.

(وَلاْ يَلْزَمُهُ) أي: لا يلزم سيبويه أن يكون **(بَاْبُ حَاْتِمٍ)** غير منصرف[6]، باعتبار الصفة الأصلية مع العلمية، **(لِمَاْ يَلْزَمُ)** حينئذٍ **(مِنْ اعْتِبَاْرِ الْمُتَضَاْدَّيْنِ)** أي: العلمية والوصفية، إذ المعتبر في العلم ذات معينة، وفي الوصف ذات مبهمة.

---

(١) ينظر: الفوائد الضيائية: ١٤٢/١.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ب).

(٤) ينظر: المقتضب: ٣١٢/٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٠٢/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ص٩، وشرح السيرافي: ٤٦٦/٣،= =والأصول في النحو: ٢٢٧/١، ٨٢/٢ .

(٦) أجاب المصنف عن سيبويه بأنّ هذا الإلزام لا يلزمه، لأن في (حاتم) ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف (أحمر) المنكّر، وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصفية والعلمية، إذ الوصف يقتضي العموم، والعلمية الخصوص، وبين العموم والخصوص تنافٍ. شرح الرضي: ٦٨/١.

وأجاب أيضاً بأن لا تعتبر الوصفية إلا بعد زوال العلمية لتضادهما، لأن العلمية لواحد بعينه، والوصفية لواحد من أمته، فإن أردت اعتبار الوصفية مع العلمية فقد نفيتها، وإن أردت بعد التنكير فليس إلا الوصف فقط، والعلة الواحدة لا تمنع بخلاف (أحمر)، فإنّ فيه بعد زوال العلمية الوزن والوصف. ينظر: النجم الثاقب: ١٧٣/١-١٧٤، والفوائد الضيائية: ١٤٣/١.

(فِيْ حُكْمٍ وَاْحِدٍ) أي: الحكم يمنع صرفه وهو باطل بخلاف اعتبارهما في حكمين، كما إذا حكمنا بجمع أحمر علماً على حمر، لأن أصله صفة، وعلى [أحامر][١]، لأجل علميته، **(وَجَمِيْعُ اْلبَاْبِ بِاْللَّاْمِ أَوْ الإِضَاْفَةِ)** أي: بكونه مضافاً **(يَنْجَرُّ بِاْلكَسْرِ)**، وفي انصرافه وعدم انصرافه خلاف بلا ثمر[٢].

اَلْمَرْفُوْعَاْتُ

(اَلْمَرْفُوْعَاْتُ: هُوَ) **[١٥/ظ]** الضمير للمرفوع المفهوم ضمناً، أو للمرفوعات نظراً إلى الخبر، إذ المبتدأ هو الخبر، فيجوز مطابقته له كمطابقته لما عاد إليه نحو: من كانت أمك [والأول أولى][٣]، إذ اللائق بالتعريف هو الماهية المطلقة، لكن المصنف أورد المعرّف بصيغة الجمع كثيراً كالتوابع وأسماء الإشارة وغيرها.

[الفاعل]

(مَاْ اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ اْلفَاْعِلِيَةِ) أي: الرفع ولا يخفى ما فيه، **(فَمِنْهُ)** أي: المرفوع، أو ما اشتمل **(اْلفَاْعِلُ): (وهو ما)** أي: اسم حقيقة أو تقديراً نحو: أعجبني أن يضرب زيداً[٤]. **(أُسْنِدَ إِلَيْهِ)** إخباراً أو إنشاءً، إيجاباً أو سلباً **(اْلفِعْلُ)** أي: باعتبار باعتبار الحدث الذي هو جزؤه، فإنّ الفعل المصطلح لا يصلح لأن يسند إلى شيء، وإنما لم يحمل الفعل على الحدث لقوله: **(أَوْ شِبْهَهُ)**، هو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر، ويفهم من هذا الكلام أنّ نسبة شبه الفعل إلى الفاعل إسناد، وسماه بعضهم إسناداً غير أصلي، وإسناد الجملة أصلياً، ولا يتوهم أنّ هذا لا يلائم إطلاق الإسناد في تعريف الكلام بل لابدّ من تقييده بالأصلي، لأن الإسناد إذا أطلق فالمراد به هو الأصلي.

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) أي: خلاف عقيم بلا فائدة لا يترتب عليه في تغيير في المعنى.

(٣) من (أ)، وهي في (ب).

(٤) جاء الفاعل هنا مصدراً مؤولاً من أن والفعل المضارع.

قال الشيخ: لم يقل: أو معناه فيدخل فيه الجار والمجرور والظرف المرتفع بهما الضمير نحو: زيد في الدار أو قدامك، أو الظرف نحو: زيد قدامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل(١)، أو اسم الفاعل المقدر خلافاً(٢) لمن قال: إنّه الظرف والجار والمجرور.

وأقول: هذا القيد ضروري ليدخل فيه بعض أسماء **[١٦/و]** الأفعال فإنّهم صرحوا بأنّ شبه الفعل ما يعمل عمل الفعل، ويلاقيه في الاشتقاق، ومعنى الفعل ما تستنبط منه معنى الفعل، ولا يكون ملاقياً له في الاشتقاق، ولا يخفى إنّ كل اسم فعل لا يلزم أن يكون ملاقياً للفعل في الاشتقاق، لكنّ الشيخ عدّه ها هنا في شبه الفعل، وفي بحث الحال في المعنى الفعل، ولعله نظر إلى أنّ بعضاً منه [ملاق للفعل في الاشتقاق كسرعان وبعضها غير ملاق] (٣) له كهيهات.

(وَقُدِّمَ) الفعل أو شبهه **(عَلَيْهِ)** احترز به عن نحو: زيد في زيد قام وهو خارج بقوله: أسند إليه الفعل، لأنّ المسند إليه ها هنا هو الجملة لا الفعل وحده، **(عَلَى**

---

(١) ينظر: شرح الكافية: للرضي، ٧١/١.

(٢) قال الجامي: (وإنما قال: ذلك، ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والظرف). ينظر: الفوائد الضيائية: ١/ ١٤٩.

وقال الإمام المهدي: (وهي المشتقات وما تؤول بها من الجوامد والمصادر وأسماء الأفعال والحروف والظروف). ينظر: النجم الثاقب: ١٧٩/١.

(*) في (ب): أي: هذا باب المرفوعات فحذف المبتدأ وكذا الخبر، وأقيم المضاف إليه مقامه.

(*) في (ب): لأنّ التعريف يكون للحقيقة، والماهية للإفراد.

(*) في (ب): وتذكير الضمير نظراً إلى خبره الآتي.

(*) في (ب): وإنما قدمه لأن الرفع للفاعل أصالة وما سواه محمول يطلق، لأن الإعراب جيء به للفرق، والفاعل أحوج إليه إذن تمييز الفاعل عن المفعول إنما بالإعراب في مكان الإمكان، وتمييز المبتدأ عن الخبر بغير الإعراب نحو: زيد قائم فإنّه علم إنّ الذات هو المبتدأ والصفة هو الخبر هـ.

(٣) سقطت من (أ).

جِهَةِ) أي: على طرف **(قِيَاْمِهِ)** أي: الفعل أو شبهه به سواء كان قائماً به، أو لا كما في مات زيد، وذكر القيام لإخراج مفعول ما لم يسم فاعله كما في زيد ضرب ومضروب غلامه، وهو عند عبد القاهر[(١)] والزمخشري[(٢)] وأكثر البصريين فاعل اصطلاحاً[(٣)]. وكلامه مبني على أن يكون الحدث في ضرب المبني للفاعل، وضُرب

---

(١) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي الإمام المشهور أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، كان من كبار أئمة العربية والبيان، شافعياً أشعرياً صنف المغني في شرح الإيضاح، والمقتصد في شرحه، وأعجاز القرآن الكريم الكبير والصغير والجمل، والعوامل المائة، والعمدة في التصريف وغيرها، توفي (٤٧١هـ). ينظر: نزهة الألباء: ص٢٦٤، وبغية الوعاة: ١٠٦/٢، وشذرات الذهب: لابن العماد: ٣٠٨/٥.

قال الشيخ عبد القاهر: (اعلم أنّ الشريطة إذا كانت ما ذكرنا من أنّ من يسند الفعل إلى الاسم مقدماً عليه فلا فصل بين ضُرِب زيدٌ وضَرَبَ زيدٌ في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلاً، وإذا جاز أن يسمى نحو: مات زيدٌ، فاعلاً، جاز أيضاً أن يسمى زيدٌ في قولك: ضُرِب زيدٌ فاعلاً وإن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى وذاك لما ذكرنا من أن الاعتبار بأن يكون الفعل مسنداً إليه مقدماً عليه). المقتصد: ١/ ٣٤٦.

(٢) لم يعقد الزمخشري باباً خاصاً لنائب الفاعل، فقد نقل ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل، قال: قال الشيخ: (ومفعول ما لم يسم فاعله عنده فاعل والذي يدل عليه أنه داخل في = =حده ، وأنه لم يذكره في المرفوعات، فدل على أنه داخل في حد الفاعل إذ لا يصح دخوله مع غيره بوجه وأنه صرح بذلك في بعض فصول كتابه. وهو قوله: وتضاف الصفة إلى فاعلها كقولك: معمور الدار ومُؤدَب الخدام). ينظر: إيضاح المفصل: ١/ ١٥٨.

(٣) قال سيبويه: (والمفعول الذي لم يتعده إليه فعل فاعل، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو، والمفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل فقولك: ضُرِب زيد ويُضرَب عمرو). الكتاب: ٣٣/١ــ٣٤.

وقال المبرد: (المفعول الذي لا يذكر فاعله وهو رفع، نحو: قولك: ضُرِب زيد، وظُلِم عبد الله. وإنما كان رفعاً، وحد المفعول أن يكون نصباً، لأنك حذفت الفاعل. ولابد لكل فعل من فاعل، لأنه لا يكون فعل ولا فاعل، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد). المقتضب: ٥٠/٤.

وقال ابن السراج: (وارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدثت به عنه كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام=

المبني للمفعول الضاربية، وكأنه في الثاني هو المضروبية **(نَحْوُ:**[1] **قَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَبَوْهُ)** هذا ليس نصاً في رفع شبه الفعل للفاعل، لاحتمال كون قائم خبر أبوه، ولو قال: أبواه لكان نصاً، والعامل في الفاعل هو المسند[2]، وقال خلف[3]: هو الإسناد.

(وَالْأَصْلُ أَنَّ) يلي الفاعل **(فِعْلَهُ)** أي: يقع بعده بلا فصل، **(فَلِذَلِكَ جَازَ ضَرَبَ)** **[١٦/ظ]** **(غُلَامَهُ زَيْدٌ)** مع تأخر مرجع الضمير عنه لفظاً، لأنه مقدم تقديراً. **(وَامْتَنَعَ ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْداً)**، لتأخر مرجع الضمير لفظاً وتقديراً، وقد جوز الأخفش[4] وابن جني[5] مثله أي: اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل.

لا يتم إلا به ولا يستغني دونه، ولذلك قلت: إذا كان مبنياً على فعل بني للمفعول أردت به ما أردت في الفاعل من أنّ الكلام لا يتم إلا به). الأصول في النحو: ٧٧/١.

(١) في الكافية: ١٤، وشرح الرضي: ٧٠/١: (مثل).

(٢) ينظر: المفصل: ص٣٨، وشرح المفصل: ٢٠١/١، وشرح التسهيل: ١٠٧/٢، وشرح الرضي، ٧١/١.

(٣) هو خلف بن حيان الأحمر البصري، مولى بلال أبي بُردة بن أبي موسى الأشعري، يكنى أبا محرز، وكان أعلم الناس بالشعر وأقدرهم قافية، وحكى شمر قال: كان خلف الأحمر أول من أحدث السماع بالبصرة، توفي بحدود (١٨٠هـ)، ينظر: طبقات النحويين: ص١٦١، ونزهة الألباء: ص٥٣، وإنباه الرواة: ٣٨٣/١، وبغية الوعاة: ٥٥٤/١.

وقال أبو حيان: (ونسبه القتبي إلى خلف، وقوم إلى أنه ارتفع بالإسناد). ارتشاف الضرب: ١٣٢١/٣ ، وينظر: المساعد: ٣٨٦/١، وشرح التصريح: ٣٩٥/١.

(٤) ينظر: شرح الرضي: ٧٢/٢، والنجم الثاقب: ١٨٢/١، والفوائد الضيائية: ١٥٣/١.

(٥) أبو الفتح عثمان بن جني النحوي الموصلي ، فإنه كان من حذاق أهل الأدب، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف، قرأ على أبي علي الفارسي، فمن تصانيفه: الخصائص واللمع وسر صناعة الإعراب والمنصف والتلقين في النحو والتعاقب وغيرها، توفي (٣٩٢هـ)، ينظر: نزهة الألباء: ص٢٤٤، وإنباه الرواة: ٢٣٥/٢، ووفيات الأعيان: ٢٤٦/٣.

قال ابن جني: (وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

جزى ربه عني عدي بن حاتم .... =

(وَإِذَاْ انْتَفَى الْإِعْرَاْبُ لَفْظَاً فِيْهِمَاْ) أي: الفاعل والمفعول والقرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر نحو: علم موسى عيسى، بخلاف استحلف المرتضى المصطفى، وضربت موسى سلمى، أو كان الفاعل **(مُضْمَراً مُتَصِلاً)** نحو: ضربتك **(أَو وَقَعَ مَفْعُولُه)** أي: الفاعل **(بَعْدَ إِلَّا)** نحو: ما ضرب زيدٌ إلا عمراً، **(أو)** بعد **(مَعْنَاهَا)** نحو: إنما ضرب زيدٌ عمرواً، أي: ما ضرب زيدٌ إلا عمرواً، فإنّ بمعنى ما، وإلا عند أكثر النحاة[(١)] والأصوليين **(وجب تقديمه)** أي: الفاعل.

واعلم أنّ لتقديم المفعول في الثالث صورتين الأولى: ما ضرب عمراً إلا زيدٌ حينئذٍ، لأن ضاربية [زيد][(٢)] في ما ضرب زيدٌ إلا عمراً مقصورة على عمروٍ،

=عائدة على "عدي" خلافاً على الجماعة). الخصائص: ٢٩٥/١، وينظر: النجم الثاقب: ١٨٢/١، والفوائد الضيائية: ١٥٣/١.

(١) قال عبد القاهر: (قال الشيخ أبو علي في الشيرازيات: يقول: ناس من النحويين في نحو: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾[الأعراف/٣٣]، إنّ المعنى: ما حرم ربي إلا الفواحش. دلائل الإعجاز: ص٢١٤. وقال الزجاج: في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾[البقرة/١٧٣]، والذي أختاره أن تكون (ما) هي التي تمنع (إن) من العمل، ويكون المعنى: ما حرم عليكم إلا الميتة لأن (إنما) تأتي اثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه)) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢٤٣.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) سقطت من (أ).

(*) في (ب): لا يقال: لمَ لا يجوزون إضمار قبل الذكر ها هنا كما يجوزون في زيد رجلا، ومثل: ضربني وأكرمت زيداً على مذهب البصريين، لأنا نقول في الجواب عن الأول: إنّ الضمير وضع منهما، وفسره باسم منكرة منصوب بعده تمييزاً بخلاف زيد في مثاله، فإنّ مجيئه ليكون مفعولاً لا ليكون تفسيراً فقط، ولا شك أن يقدم المفسر على المُفَسّر عنه، لأنه في حكم ، وعن الثاني: إنّ الإضمار في باب التنازع في العمدة والضمير المضاف إليه غير عمدة هـ غ .

(*) في (ب): لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل. واستشهد بقول الشاعر:

ألا ليت شعري هل يلومن قومي زهيراً على ما من كل جانب.

ومضروبية عمروٍ على الاحتمال، ومضروبية عمروٍ ها هنا مقصورة على زيد، وضاربية زيد على الاحتمال.

والثانية: [ما ضرب إلا عمراً زيدٌ وحينئذٍ أما أن يراد][١] ما ضرب أحداً أحدٌ إلا عمرواً زيدٌ باستثناء شيئين عن شيئين بأداة واحدة، وهذا مع عدم صحته عند الأكثرين مغيِّر للمعنى، وأما أن يراد ما ضرب زيد إلا عمراً وهذا غير جائز عند [١٧/و] أكثر النحاة[٢]، لأنهم منعوا أن يعمل ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها إلا أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو: ما جاءني إلا زيداً أحدٌ، أو تابعاً للمستثنى نحو: ما جاءني إلا زيد الظريف، أو معمولاً لغير العامل في المستثنى نحو: رأيتك إذ لم يبق إلا الموت ضاحكاً.

أقول: فيجب على مذهبهم أن يقال: أو وقع مفعوله بعد إلا. والكسائي جوزه مطلقا[٣].

وابن الأنباري[٤] جوز رفع ما بعد المستثنى بما قبل إلا دون النصب، وقال:

(*) في (ب): لأنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد؟

(٢) قال الرضي: (فلا يجوز في ما ضرب زيد إلا عمرواً ، ما ضرب إلا عمراً زيد، وإنما قلت: في أول بيان المسألة معمولاً خاصاً، لأنه إذا كان المعمول عاماً نحو: ما ضرب أحداً إلا زيداً فلا يقال: إنّ مضروبية زيد باقية على الاحتمال، لأنه لم يبق بعد أحد شيء يمكن أن يضرب زيداً كما كان في ما ضرب زيد إلا عمرواً أمكن أن يضرب عمرواً غير زيد أيضاً). شرح الكافية: ٧٥/١، وينظر: النجم الثاقب: ١٨٤/١، والفوائد الضيائية: ١٥٦/١ ـ ١٥٧.

(٣) نقل ابن مالك رأي الكسائي بقوله: (وأجاز الكسائي وحده تقديم المحصور ب(إلا)، لأن المعنى مفهوم معها، قُدِّم المقترن بها أو أُخِّر، بخلاف المحصور ب(إنما) فإنه لا يعلم حصره إلا بالتأخير، فلذلك يختلف في منع تقديمه). الكافية الشافية: ٥٩٠/١، وينظر: توضيح المقاصد، ٥٩٦/٢، شرح الأشموني: ٤٠٦/١، وهمع الهوامع: ٥٨١/١.

(٤) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري. قال أبو علي: وكان=

بعض المحققين إنّ تقديم الفاعل ها هنا ليس بواجب بل تقديمه أولى[1]، إذ لو لم يقدم لزم قصر الصفة قبل تمامها، ولا يتصور ما ذكرناه في إنما، إذ الحصر هناك منحصر في الجزء الأخير فلو أخر الفاعل انقلب المعنى قطعاً.

(وَإِذَاْ اتَّصَلَ بِهِ) أي: بالفاعل، أو بصلته، وقيل: أو بصفته **(ضَمِيْرُ)** راجع إلى **(مَفْعُوْلٍ)** نحو: ضرب زيداً غلامُه. أو الذي ضرب غلامُه وضرب هنداً رجل أكرمها، لكن الحق جواز ضرب رجل هنداً أكرمها، لأن الفصل بين الموصوف والصفة بالأجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول، **(أَوْ وَقَعَ)** الفاعل **(بَعَدَ إِلَّا)** نحو: ما ضرب عمرواً إلا زيدٌ **(أَوْ)** بعد **(مَعْنَاْهَاْ)** نحو: إنما ضرب عمرواً زيدٌ. أو **(اتَّصَلَ مَفْعُوْلُهُ)** أي: كان مفعول الفاعل ضميراً متصلاً، **(وَهُوَ)** أي: الفاعل **[١٧/ظ]** **(غَيْرُ)** ضمير **(مُتَّصِلٍ بِهِ)**[2] نحو: ضربك زيد **(وَجَبَ تَأْخِيْرُهُ)**، ولا تغفل ها هنا عما ذكر.

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَاْمِ قَرِيْنَةٍ جَوَاْزَاً) أي: حذفاً جائزاً **(فَيْ مَثْلِ (زَيْدٌ) لِمَنْ**

=يحفظ ـ فيما ذكر ـ ثلاثمائة شاهد في القرآن، وكان أحفظ من تقدم من الكوفيين، أخذ عن أبي العباس ثعلب، وله كتب فمنها: الوقف والابتداء والمشكل وغريب الحديث وشرح المفضليات والزاهر والكافي في النحو، توفي (٣٢٧هـ) وفي بعض النسخ (٣٢٨). ينظر: طبقات النحويين: ص١٥٤، ونزهة الألباء: ص١٩٧، ووفيات الأعيان: ٣٤١/٤.

قال ابن مالك: (ووافق الكسائي أبو بكر بن الأنباري في تقديم المحصور إذ لم يكن فاعلاً نحو: ما ضرب إلا زيداً عمرو "). الكافية الشافية: ٥٩١/١.

وقال الرضي: (وابن الأنباري جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا إنّ ما قبل إلا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الأصح). ينظر: شرح الكافية: ٧٥/١، وتوضيح المقاصد: ٥٩٦/٢.، وشرح الأشموني: ٤٠٦/١، وهمع الهوامع: ٥٨٢/١.

(١) ينظر: مفتاح العلوم: للسكاكي: ص٢٩٧، والفوائد الضيائية: ١٥٦/١ .

(٢) غير مذكورة في النسختين، ومذكورة في الكافية: ص١٤، وشرح الكافية: للرضي: ١/ ٧٥، والفوائد الضيائية: ١٥٨/١، وفي النجم الثاقب: ١/ ١٨٦، أنها زيادة في متن الكافية.

قَاْل: (مَنْ قَاْمَ ؟)) أي: قام زيد قيل: الظاهر إنّ زيداً مبتدأ لا فاعل[1]، لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى.

والجواب: إنّ السؤال جملة اسمية صورةً وفعلية حقيقةً، لأن أصل قولك: من قام؟ [زيد] [2] أقام زيد أم عمرو أم خالد؟ إذ الاستفهام بالفعل أولى[3]، لكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام، ولما أريد الاختصار وضع كلمة (مَنْ) دالة إجمالاً على تلك الذوات المنفصلة هناك، ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل، فصارت الجملة اسمية في الصورة لتقدم ما يدل على الذات، وفي الحقيقة هي فعلية فيُنَبَّه بإيراد الجواب جملة فعلية على أصل، فالمطابقة حاصلة حقيقة، ولم يترك ذلك التنبيه إلا إذا منع منه مانع كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴿٦٣﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم ﴿٦٤﴾﴾ [الأنعام/٦٣-٦٤] فإنّ قصد الاختصاص ها هنا أوجب تقديم المسند إليه، وأما قوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ﴿٧٩﴾﴾ [يس/٧٨-٧٩]، وقوله: ﴿مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٩﴾﴾ [الزخرف/٩] فقد وردا على الأصل إذ لا مانع فيهما. **(وَلِيُبْكَ يَزِيْدُ)**، أي: بكيت عليه **(ضَاْرِعٌ)** أي: ذليل وهو فاعل فعل **[١٨/و]** محذوف، كأن الشاعر لما قال: ليبك يزيد سأل سائل من يبكيه؟ فقال: ضارع، فالسؤال ها هنا مقدر **(لِخُصُوْمَةٍ)** يتعلق بضارع وتمامه:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ مما تُطِيحُ الطَّوائِح[4].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٤١١/٢، والنجم الثاقب: ١٨٧/١.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) ينظر: الكتاب: ١٣٧/١، وتعليق الفرائد: ٨/٣، وحاشية الصبان: ٢٧٥/١.

(٤) البيت من الطويل: وهو للحارث بن نهيك، في الكتاب: ٢٨٨/١، وشرح المفصل: ٢١٣/١. ولضرار بن نهشل في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لأبي الفتح العباسي: ٢٠٢/١. وللحارث بن ضرار النهشلي: في شرح أبيات سيبويه: ٧٦/١، ولنهشل و للحرّ وللحارث=

والمختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة وأطاحته الطوائح أي: ذهبت به ورمت به، والطوائح بمعنى المطيحات [أي: المهلكات][(١)]، وما مصدرية ومما تطيح متعلق بمختبط أي: لأجل إذهاب الحوادث ما له أو يبكي المقدر أي: لأجل إهلاكها يزيد.

(وَوُجُوْبَاً فِيْ مِثْلِ [قَوْلِهِ تَعَالَى] [(٢)] ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ۝٦﴾ [التوبة/٦]

أي: طلب جوارك، لوجود المفسر، وإنما لم يحكم بكون أحد مبتدأ، واستجارك خبره، لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية.

ونُسِبَ إلى الأخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلاً[(٣)] مثل: ما

=ولضرار ولزرد وللمهلهل: في المقاصد النحوية: ٩١٦/٢، وشرح التصريح: ٤٠١/١.

وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ١١٩/٢، وشرح التسهيل: ٥٩٣/٢، ومغني اللبيب: ص٨٠٧، وشرح الأشموني: ٣٩٣/١، وهمع الهوامع: ٥٧٩/١، وحاشية الصبان: ٦٩/٢.

والشاهد فيه: إضمار عامل الفاعل لقرينة، والتقدير: يبكيك ضارع، و"ضارع" فاعل لفعل محذوف دل عليه دخول الاستفهام المقدر، كأنه قيل: من يبكيه؟ فقيل: ضارع، أبي: يبكيه ضارع، ثم حذف الفعل، و"يزيد" نائب فاعل "يُبكَ" المجزوم بلام الأمر.

المعاني: الضارع، الذليل، والمختبط: الذي يأتيك إليك للمعروف من غير وسيلة، قوله: "تطيح" بمعنى تذهب وتهلك، والطوائح: جمع مطيحة على غير القياس، وقياسه: مطاوح أو مطيحات، وهي النوازل الصعبة.

(١) في حاشية (أ).

(٢) زيادة في متن الكافية، لأنه لم يذكرها شرّاح الكافية، ينظر: شرح الرضي: ٧٦/١، والنجم الثاقب: ١٩٠/١، والفوائد الضيائية: ١٦١/١.

(٣) قال الأخفش: (فابتدأ بعد إن، وأن يكون رفع أحداً على فعل مضمر أقيس الوجهين، لأن حروف المجازاة يبتدأ بعدها، إلا إنهم قد قالوا ذلك في (إن)، لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء، وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ كما قال الشاعر:

عاود هراة وإن معمُورها خربا ....

وقال الآخر:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي.

نحن فيه، ويؤيد الأول وجوب النصب في إن زيداً ضربته ضربك. **(وَقَدْ يُحْذَفَانِ)** أي: الفعل والفاعل **(مَعَاً فِيْ مِثْلِ: نَعَم لِمَنْ قَاْلَ: أَقَاْمَ زَيْدٌ؟)**. أي: نعم ليطابق السؤال الجواب.

[التنازع]

(وَإِذَاْ تَنَاْزَعَ اْلفِعْلَاْنِ) بل العاملان فصاعداً ليشمل أنا مكرم ومنعم ومفضّل زيداً **(ظَاْهِراً)** الظاهر أنّ المراد بتنازع العاملين اسماً أنهما بحسب المعنى يتوجهان إليه، ويصح أن يكون هو مع وقوعه في ذلك الموقع معمولاً لكل واحد منهما على البدل فلا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل، لأنه لا يصح أن يكون معمولاً **[١٨/ظ]** لغير ما اتصل به، وأما المنفصل في مثل: ما ضربت وما أكرمت إلا إياك، وما ضرب وما أكرم إلا أنا ففيه تنازع، ويمكن قطعه في الأول بالحذف من الأول، وأما الثاني فيقطع على مذهب الكسائي بالحذف من الأول(١)، وعلى مذهب الفراء بإعمالهما ولا يمكن القطع بالإضمار مع إلا وهو ظاهر ولا بدونه إذ يفسد المعنى(٢).

فقد زعموا أن قول الشاعر:

لا تجزع إن منفسٌ أتاها حمامها   فهلّا التي عن بين جنبيك تدفع.

لا ينشد إلا رفعاً وقد سقط الفعل عن شيء من سببه، وهذا قد ابتدئ بعد (إن) وإن شئت جعلته رفعاً بفعل مضمر). معاني القرآن: ٣٥٤/١.

(٢) في (ب): أيك.

(١) قال الرضي: (والكسائي يحذف الفاعل من الأول حذراً من الإضمار قبل الذكر، لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر، لأنه جاء بعده ما يفسره في الجملة). شرح الكافية: ٧٩/١.

وقال ابن يعيش: (وذهب الكسائي إلى إنّ الفاعل محذوف دل عليه المذكور). شرح المفصل: ٢٠٦/١، وينظر: البيان والتبين، ص٢٥٢، وحاشية الصبان: ١٥٠/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك: ص١٨٠.

(٢) قال الرضي: (ونقل المصنف عن الفراء مع هذه المسألة أي: إعمال الثاني إذا طلب الأول للفاعلية، وقال: إنه يوجب إعمال الأول في مثل هذا، والنقل الصحيح عن الفراء في مثل

وأقول: لا يبعد أن يحمل الظاهر على البارز سواء كان مضمراً، أو غيره وسيجيء (**بَعْدَهُمَاْ**)، وقد يكون التنازع فيما قبلهما **نحو**: زيداً ضربت وأكرمت. وفيما بينهما نحو: ضربت زيداً وأهنت. لكن المختار فيهما إعمال الأول بالاتفاق(1).

(**فَقَدْ يَكُوْنُ**) أي: تنازعهما (**فِيْ الْفَاْعِلِيَّةِ نَحْوُ**(2): **ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ وَ**) قد يكون (**فِيْ الْمَفْعُوْلِيَّةِ نَحْوُ** (3): **ضَرَبْتَ وَأَكْرَمْتَ زَيْداً وَ**) قد يكون (**فِيْ الْفَاْعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُوْلِيَّةِ مُخْتَلِفَيْنِ**) قيل: أي متعاكسين في الاقتضاء بأن يقتضي الأول الفاعل، والثاني المفعول نحو: ضربني وأكرمت زيداً أو بالعكس(4).

وقال: بعض المحققين الحق إنه احتراز عما تنازع الفعلان في اسم باعتبار الفاعلية، وفي اسم آخر باعتبار المفعولية نحو: ضرب وأهان زيد(5). فها هنا تنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية، وليس قسماً ثالثاً من التنازع بل هو اجتماع القسمين الأوليين، وإنما القسم الثالث أن يتنازعا **[19/و]** في اسم يطلبه أحدهما باعتبار

هذا إنّ الثاني إن طلب أيضاً للفاعلية نحو: ضرب وأكرم زيد. جاز أن يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين). ينظر: شرح الكافية: 79/1.

وقال الأشموني: (وقال الفراء: إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار). شرح الأشموني: 457/1، وينظر: توضيح المقاصد: 638/2، وحاشية الصبان: 150/2.

(1) قال الرضي: (لأن العامل الأول قد تسلط عليه ولا مخالفة للأصل في إعماله مع تساويهما في القرب وامتياز الأول بالأهمية). ينظر: شرح الكافية: للرضي: 78/1، والنجم الثاقب: 195/1.

(2) ينظر: الكافية: ص14، وشرح الكافية: للرضي: 79/1، والنجم الثاقب: 198/1، والفوائد الضيائية: 166/1: (مثل).

(3) ينظر: الكافية: ص14، وشرح الكافية: للرضي: 79/1، والنجم الثاقب: 198/1، والفوائد الضيائية: 166/1: (مثل).

(4) ينظر: النجم الثاقب: 198/1، ومصباح الراغب: ص94.

(5) ينظر: الفوائد الضيائية: 166/1.

الفاعلية، والآخر باعتبار المفعولية فيكونان مختلفين في اقتضاء ذلك الاسم فقوله: مختلفين لا بد منه في صحة الكلام. وأقول: كأن هذا المعنى مستفاد من تنكير (ظاهراً).

(وَيَخْتَارُ الْبَصْرِيُّوْنَ إِعْمَالَ الثَّاْنِي) مع تجويز إعمال الأول أيضاً، **(وَ)** يختار **(الْكُوْفِيُّوْنَ)** إعمال **(الْأَوَّلَ)** كذلك، **(فَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّاْنِيَّ)** فحينئذٍ أما أن يطلب الأول الفاعل والمفعول، فإن طلب الفاعل **(أَضْمَرْتَ اْلفَاْعِلَ فِيْ الْأَوَّلِ عَلَى وِفْقِ اْلظَّاْهِرِ)** في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فتقول: ضربني وأكرمت زيداً. ضرباني وأكرمت الزيدين. وضربوني وأكرمت الزيدين، وضربتني وأكرمت هنداً، ضربتاني وأكرمت الهندين. وضربنني وأكرمت الهندات، ويلزمهم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة.

(دُوْنَ اْلحَذِفِ خِلَاْفَاً لِلْكِسَائِيّ) ، فإنه يحذف فاعل الأول حذراً من الإضمار قبل الذكر(١) فنقول: ضربني وأكرمت زيداً، وزيدَين، وزيدِين، وهنداً، وهندَين، وهندات. **(وَجَاْزَ)** إعمال الثاني إذا طلب الأول الفاعل **(ـ خِلَاْفَاً لِلْفَرَّاْءِ ـ)** ، فإنه يوجب حينئذٍ إعمال الأول(٢).

هذا ـ ما نقله بعضهم عنه(٣)، وقال الشيخ النقل الصحيح عنه أنّ الثاني أيضاً إن طلب الفاعل جاز إعمالهما معاً في المتنازع، وإن يأتي بفاعل الأول ضميراً **[١٩/ظ]** منفصلاً بعد المتنازع(٤) نحو: ضربني وأكرمني زيد. وهو إن طلب الثاني المفعول

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢٠٦/١، وشرح الرضي: ٧٩/١، وحاشية الصبان: ١٥٠/٢.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ٧٩/١، وتوضيح المقاصد: ٦٣٨/٢، وشرح الأشموني: ٤٥٧/١،= وحاشية الصبان: ١٥٠/٢.

(٣) قال الجامي: (فإنه لا يجوز إعمال الثاني عند اقتضاء الفعل الأول الفاعل لأن يلزم على تقديره إعماله: إما الإضمار قبل الذكر، وأما حذف الفاعل بل يجب عنده إعمال الفعل الأول). الفوائد الضيائية: ١٦٩/١، وينظر: شرح الرضي: ٧٩/١ـ٨٠.

(٤) ينظر: شرح الرضي، ٧٩/١.

تعين الإتيان بالضمير نحو: ضربني وأكرمت زيداً هو، **(وَ)** إن طلب الأول المفعول **(حَذَفْت الْمَفْعُوْلَ)** وجوباً إن **(اسْتُغْنِيَ عَنْهُ)**، فتقول: ضربت وأكرمني زيد ولا تقول: ضربته وأكرمني زيد، وقال المالكي[1]: يجوز ذلك على قلة **(وَإِلَّا)** أي: وإن يكن المفعول مستغنى عنه أي: جائز_الحذف، لكونه أحد مفعولي باب علمت مع ذكر الآخر، وذلك لكون مضمون الفعلين هو المفعول الحقيقي، إذ المعلوم في قولك:

(*) في (ب): وهو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي مات بالري سنة تسع وثمانين ومائة منه.

(*) في (ب): هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء الكوفي تلميذ الكسائي مات في سبعة ومائتين.

(١) جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الإمام العلامة الأوحد الطائي، الأندلسي، الجياني المالكي أبو عبد الله، نحوي . لغوي، مشارك في الفقه والأصول والحديث، من تصانيفه: إكمال الإعلام بمثلث الكلام، وتسهيل الفوائد، والكافية الشافية ، والألفية، وسبك المنظوم، توفي (٦٧٢هـ). ينظر: بغية الوعاة: ١/١٣٠، ومعجم المؤلفين: ١٠/٢٣٤.

قال ابن مالك: (ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ما لم يمنع مانع، وأكثر النحويين لا يجيزون ضربته وضربني زيد، ومررت به ولقيني عمرو، لاشتماله على ضمير هو فضلة على مفسر متأخر لفظاً ورتبة. وإنما يغتفر ذلك في ضمير مرفوع لكونه عمدة غير صالح للاستغناء عنه، وأما الكوفيون فلا فرق عندهم بين العمدة والفضلة في المنع، فلا يجيزون ضربوني وضربني قومك، ولا ضربته وضربني زيد، والصحيح جوازهما لثبوت السماع، إلا إنّ تقديم المرفوع أسوغ لكونه غير صالح للحذف، وقل تقديم غيره). شرح التسهيل: ٢/١٧١-١٧٢.

قال الشاعر:

على مثل أهبان تشق جيوبَها   وتعلن بالنوح النساءُ الفواقدُ.

ونقل الرضي: في هذا الشرح في مواضع كثيرة عن الإمام جمال الدين بن مالك النحوي= المعروف صاحب الألفية والتسهيل وسماه كثيراً باسمه المشهور: ابن مالك: وجاءت بعض نقوله منسوبة إلى المالكي، كما هنا. ولم أجد من اسمه المالكي من النحويين ممن سبقوا الرضي أو عاصروه وقد رجحت أنه يقصد بقوله المالكي: ابن مالك أيضاً إذ أنّ ما بعض ما نقله منسوباً إلى المالكي معروف أنّه من آراء ابن مالك. وفي هذا الموضع بالذات وجدت هذا الرأي منسوباً إلى ابن مالك في التسهيل بقوله: (ويجوز حذف الضمير غير المرفوع ما لم يمنع مانع ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولاً للأول خلافاً لأكثرهم بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدماً). شرح الكافية: ١/٢٠٧.

علمت زيداً قائماً، هو قيام زيد بخلاف مفعولي أعطيت، فإن كل واحد منهما مفعول به.

وذكر بعض المحققين أنَّ حذفه جائز لكنه قليل(١)، وإنما الممتنع هو الاقتصار على أحد المفعولين بأن يكون الآخر نسياً منسياً، إذ يلزم حينئذٍ إنهاء أحد طرفي النسبة وهو باطل ضرورةً (**أَظْهَرْتَ**) نحو: حسبني منطلقاً، وحسبت زيداً منطلقاً، وحسباني منطلقاً، وحسبت الزيدين منطلقين.

(**وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ**) فحينئذٍ أما أن يطلب الثاني الفاعل أو المفعول، فإن طلب الفاعل (**أَضْمَرْتَ الْفَاْعِلَ فِيْ الثَّاْنِيّ**)، على وفق الظاهر نحو: ضربت وأكرمني زيداً. ضربت وأكرماني الزيدين، وإن طلب الثاني **[٢٠/و]** المفعول أضمرت (**الْمَفْعُوْلَ**) أيضاً على وفق الظاهر في الثاني على الوجه (**الْمُخْتَاْرَ**)، نحو: ضربت وضربني زيد. ضربني وضربتهما الزيدان، ويجوز حذفه أيضاً نحو: ضربني وضربت زيد (**إِلَّاْ أَنْ يَمْنَعَ مَاْنِعٌ**) من الحذف والإضمار.

(**فَتُظْهِرَ**). نحو: حَسْبَنِي وحَسِبْتُهما منطلقين الزيدان منطلقاً. وإنما لم يضمر مفعول الفعل الثاني ها هنا، لأن إضماره بالإفراد غير مناسب لحسبتهما، وبالتثنية لمنطلقاً لعوده إليه. وجوّز الشيخ: حسبني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقاً(٢). بناءً على قوله تعالى:﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ [النساء/١١] مع إنّ ما قبله ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ [النساء/١١] والضمير للأولاد(٣). (**و**) ومن أدلة الكوفيين على دعواه

---

(١) قال ابن عصفور: (ومنهم من ذهب إلى أنّه يحذف، إذ الحذف في هذا الباب، إنما هو حذف اختصار، لأنه حذف لفهم المعنى، وحذف الاختصار في باب "ظننت" قد تقدم الدليل على أنه يجوز وهو أصح المذاهب، إذ الإضمار قبل الذكر). ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور: ٢/ ٨٥، وتمهيد القواعد: ١٧٩٥/٤.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ٨١/١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن: للنحّاس: ٢٠٣/١، وحجة القراءات، لابن زنجلة: ص١٩٢.

(قَوْلِ[1]: امْرِىءِ الْقَيْسِ) [2]:

ولو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ (كَفَانِيّ وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنِ الْمَالِ).

فإنه من الفصحاء وقد أعمل الأول أي: كفاني بلا ضرورة مع لزوم شيء مختار وهو حذف المفعول من الثاني. والجواب: أنه (لَيْسَ مِنْهُ)، أي: باب التنازع (لِفَسَادِ الْمَعْنَى).

وهو لو كان سعيي وطلبي لأدنى معيشة، وقليل من المال لم أطلب قليلاً من المال احتمال أن تكون الواو للحال لا يفيد القطع بمطلوبهم على أنه غير صحيح، إذ الكفاية إنما هي على تقدير السعي [٢٠/ظ] فلا يجوز تقييدها بعدم الطلب كما يشهد

---

(١) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار بن عمرو بن معاوية بن يعرب بن ثور بن مرتع بن معاوية بن كندة وهو من أهل نجد، وهو من الطبقة الأولى، ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٥١/١، والشعر والشعراء: ١٠٧/١، والمؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، للآمدي: ص٩.

(٢) البيت من الطويل ينسب لامرئ القيس ، ينظر: ديوان امرىء القيس: ص١٣٩، والكتاب: ٧٩/١، وشرح الكتاب: للسيرافي: ٣٠/١، والإنصاف: ٧١/١، وشرح المفصل: ٢١٠/١، وشرح الوافية: ص١٦٥، وشرح الجمل: ٩٤/٢، وارتشاف الضرب: ٢١٥٢/٤، وشرح قطر الندى: ص١٩٩، وتمهيد القواعد: ١٧٧٨/٤، والنجم الثاقب: ٢١٥/١، ومصباح الراغب: ص١٠٦.

وبلا نسبة في المقتضب: ٧٦/٤، والإيضاح العضدي: ص٦٧، والمقتصد: ٣٤٢/١، وخزانة الأدب: ٣٢٧/١.

والبيت يروى "فلو أنّ ما" في الكتاب والإنصاف والسيرافي والمقتصد وارتشاف الضرب والتمهيد والجمل والوافية، ويروى ب"ولو أنّ ما" في المفصل وقطر الندى والوافية والنجم الثاقب ومصباح الراغب والخزانة، وفي مرضي الرضي روي بلفظ "ولو أنما" فقد جاءت ما متصلة ب "أنّ".

والبيت من أدلة الكوفيين. والشاهد فيه قوله: "كفاني ولم أطلب قليل" حيث جاء قوله: "قليل" فاعلاً لـ"كفاني" ، وليس البيت من باب التنازع، لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً والأمر ها هنا ليس كذلك، لأن القليل ليس مطلوباً.

به التأمل الصحيح فمفعول لم أطلب، أما المجد المقدر بقرينة البيت التالي(١).

ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثّلٍ وقد يُدركُ المجدَ المُؤثّلَ أمثالي(٢)

وأما محذوف نسياً كما في قوله تعالى: ﴿يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ ﴿٢٤٥﴾﴾ [البقرة/٢٤٥] أي: ولم يحقق مني الطلب وهذا أنسب.

[مفعول ما لم يسم فاعله]

(مَفْعُوْلُ مَاْ) أي: العامل الذي **(لَمْ يُسَمَ فَاْعِلُهُ)** سواء كان العامل فعلاً أو اسم مفعول **(كُلُّ مَفْعُوْلٍ)** الظاهر إسقاط لفظ كل، إذ الحد لا إنما هو للمهية والكل للإفراد، ومثل هذا كثير في هذا الكتاب فلما تغفل **(حُذِفَ فَاْعِلُهُ وَأُقِيْمَ مَقَاْمُهُ)** في الإسناد إليه، وارتفاعه بالفعل وشرطه أن تغير صيغة الفعل **(إلى)** مثل: **(فُعِلَ يُفعَلُ)** أي: بضم أوله مع كسر ما قبل آخره إن كان ماضياً ومع فتحه إن كان مضارعاً،

(*) في (ب): واعلم أنه قد يتنازع الفعلان المتعديان إلى ثلاثة خلافاً للجرمي ودليله عدم السماع نحو: أعلمت وأعلمني زيد عمرواً قائماً على إعمال الثاني وحذف مفاعيل الفعل الأول، وأعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمرواً قائماً على إعمال الأمل وإضمار مفاعيل الثاني، ويلزم من ذلك إضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافاً لبعضهم، نظراً إلى قلة التصرف في فعل التعجب نقول: ما أحسن وما أكرم زيداً على إعمال الثاني.

(*) في (ب): فمعناه على تقدير التنازع أني لا أسعى ولم أطلب أدنى معيشة أي: قليل من المال فيه أطلب قليل من المال وهو فاسد للتناقض هـ غ.

(*) في (ب): وصاحب الحال هو الضمير المنصوب في كفاني.

(*) في (ب): فيه نظر لا يجوز المقايسة، وذلك لأن في المثال إرجاع الضمير التثنية إلى المفرد، وفي التمثيل إرجاع المفرد إلى الجمع المكسر، وهذا جائز عند النحاة، بخلاف إرجاع ضمير التثنية إلى المفرد، إذ ليس معهوداً بينهم فوجه المقايسة مفقود هـ غ زيادة.

(٢) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس: ينظر: ديوانه: ص١٣٩ ، والمقتصد: ٣٤٣/١، والإنصاف: ٧٨/١، وشرح المفصل: ٢١٢/١، وشرح الوافية: ص١٦٦، والانتخاب: لابن عدلان: ص٦٥، وشرح الرضي: ٨٢/١، والتذييل: ١٢١/٧، والجنى الداني: ص٦١٩، والنجم الثاقب: ٢١٦/١، والفوائد الضيائية: ١٧٥/١، مصباح الراغب: ص١٠٨.

وبلا نسبة في مغني اللبيب، ٣٣٨، وشرح أبيات مغني اللبيب، ٣٥/٥، والبيت لا شاهد فيه.

وهذا على تقدير أن يكون عامله فعلاً دون اسم المفعول. **(وَلاَ يَقَعُ الْمَفْعُوْلُ الثَّاْنِيُّ مِنْ بَاْبِ عَلِمْتُ)** على مذهب المتقدمين(١).

وقال المتأخرون كابن مالك(٢) يجوز نيابته عن الفاعل، إذا لم يلتبس كما إذا كان نكرةً، وأول المفعولين معرفةً نحو: ظُنّ زيداً قائم. إذ التنكير يرشد إلى أنّه الخبر في

---

(١) والرضي نسب القول إلى المتقدمين بقوله: (والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقاً مقام الفاعل قالوا: لأنه مسند أسند إلى المفعول الأول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند إليه صار في حالة واحدة مسنداً ومسنداً إليه فلا يجوز). شرح الكافية: للرضي، ١/٨٣ـ٨٤.

قال سيبويه: (وإنما منعك أن تقصر على أحد المفعولين ها هنا أنّك لما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقيناً أو شكاً. وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو. فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين. ومثل ذلك: علمت زيداً الظريف، وزعم عبد الله زيداً أخاك). الكتاب: ١/٤٠.

وقال المبرد: (فإن جئت بمفعول آخر بعد هذا المفعول الذي قام مقام الفاعل فهو منصوب كما يجب في المفعول وذلك قولك: أعطي زيد درهماً، وكسي أخوك ثوباً، فهذا هو الكلام الجيد). المقتضب: ٤/٥٠ ـ ٥١، وينظر: شرح الكتاب: للسيرافي: ١/ ٢٨٨ ، والتعليقة على الكتاب: ١/٧٦ ، واللُّمع: ص٣٣.

(٢) قال ابن مالك: (وأما نيابة الثاني من باب "ظن" فأكثر النحويين يمنعها، والصحيح إجازة ذلك إذا أمن اللبس). الكافية الشافية: ٢/٦١٠، وينظر: شرح ابن جماعة: ص٩٥، وهمع الهوامع: ١/٥٨٤.

وقال في التسهيل: (ولا تمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس ولم يكن جملة أو شبهها، خلافاً لمن أطلق المنع في باب "ظن" و"اعلم"). التسهيل: ص٧٧، وينظر: شرح التسهيل: ٢/١٢٩، وتوضيح المقاصد: ٢/٦٠٩.

ومن أجاز هذا في ثاني مفعولي (علمت) أجازه في ثالث مفاعيل (أعلمت)، قال ابن مالك: (ويجوز أيضاً أن يقال: في أعلمت زيداً كبشك سميناً. أُعلم كبشُك سميناً زيداً، لأن زيداً والكبش مستويان في المفعولية ومباينة الفاعلية في قبول النيابة عن الفاعل على وجه لا يخل بفهم ولا يوقع في وهم). شرح التسهيل: ٢/١٢٩، وينظر: توضيح المقاصد، ٢/٦٠٩، وشرح الأشموني، ١/٤٢٣.

الأصل. **(وَلَاْ الثَّاْلِثُ مِنْ بَاْبِ أَعْلَمْتُ)** كذلك[١] وهو في الحقيقة الثاني من باب علمت، إذ معنى أعلمت زيداً عمرواً فاضلاً، صيرت زيداً يعلم عمرواً فاضلاً **(وَالْمفْعُوْلُ لَهُ وَالْمَفْعُوْلُ مَعَهُ كَذَلِكَ)**[٢]، وأجاز الكسائي نيابة التمييز، لكونه في الأصل فاعلاً[٣] **[٢١/و]** فيقال: في طاب زيد نفساً طيبت[٤] نفس زيد. **(وَإِذَاْ وُجِدَ الْمَفْعُوْلُ بِهِ تَعَيَّنَ لَهُ)**، أي: للقيام مقام الفاعل، والكوفيون ذهبوا إلى أنّه أولى[٥].

---

(١) قال ابن الحاجب: (لا يقع المفعول الثاني من باب "علمت"، ولا الثالث من باب "أعلمت"، وإنما لم يقع المفعول الثاني من باب "علمت" هذا الموقع، أنه في المعنى مخبر به عن الأول، وبمفعول ما لم يسم فاعله مخبر عنه، فكرهوا أن يكون الاسم الواحد في الكلام الواحد مخبراً به ومخبراً عنه، وحكم الثالث من باب "أعلمت" حكم الثاني من باب "علمت"، لأنه الخبر عن الثاني في المعنى). شرح الوافية: ص١٦٨، وينظر: النجم الثاقب: ٢٢٠/١، ومصباح الراغب: ص١١١ ـ ١١٢.

(٢) ينظر: شرح الوافية، ص١٦٨، والنجم الثاقب، ٢٢٠/١ ، ومصباح الراغب،١١١ . ١١٢.

(٣) قال ابن مالك: ((وأجاز الكسائي في امتلأت الدار رجالاً: اِمتُلىء رجال. وحكى خذه مطيوبة به نفس، ومن الموجوع رأسُه والمسفوه رأيه والموقوف أمره))، ينظر: شرح التسهيل: ١٣٠/٢، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: لأبي حيان الأندلسي: ص٥٤.

وقال الرضي: (وأجاز الكسائي نيابة التمييز، لكونه في الأصل فاعلاً فقال: في طاب زيد نفساً. طيبت نفس زيد). ينظر: شرح الرضي: ٨٤/١، وتمهيد القواعد: ١٦٣٩/٤، وشرح الأشموني: ٤٢٤/١، وهمع الهوامع: ٥٨٨/١.

(٤) (طابت) في (أ)، و(طيب) في (ب)، والصحيح (طيبت)، لأنه فعل لما لم يسم فاعله.

(٥) قال ابن الحاجب: وقوله: (في "الصحيح" إشارة إلى خلاف الكوفيين، فإنهم يجيزون إقامة غيره مقام الفاعل، فيرفعونه، ويبقون هذا منصوباً كغيره، ويستدلون بمثل قوله:

ولو ولدت قفيرة جرو كلب ..... لسُبِّ بذلك الجرو الكلابَا.

أقام الجار والمجرور مقام الفاعل، ونصب الكلاب، وهو مفعول صريح، وجوابهم أنّه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء، فكان مردوداً. ينظر: شرح الوافية: ص١٦٩ ، وشرح ابن جماعة: ص٩٦.

والبيت من الوافر وهو بلا نسبة في إعراب القرآن: للنحّاس: ٩٥/٤، والحجة في القراءات السبع: لابن خالويه: ص٢٥٠، والخصائص: ٣٩٧/١، وشرح الوافية: ص١٧، وشرح التسهيل: ١٢٨/٢، والكناش: ١٤٠/١، والتذييل: ٢٤٤/٦، وتمهيد القواعد: ١٦٢٨/٤، وتعليق

(تَقُوْلُ: ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمْعَةِ أَمَاْمَ الْأَمِيْرِ) أي: قدامه قسمان للمفعول فيه المنصوب **(ضَرْبَاً شَدِيْداً)** مفعول مطلق، وإنما قيد الضرب إشعاراً بأنّ شرطه أن لا يكون لمجرد التأكيد، واستحسنه بعضهم[1]. **(فِيْ دَاْرِهِ)**، مفعول فيه مجرور وإن لم يكن أي: لم يوجد المفعول به فالجميع سواء، ورجّح بعضهم الجار والمجرور[2]، وبعضهم الظرفين والمصدر[3]، وبعضهم المصدر[4]. والأولى أنّ كل ما كان عناية

الفرائد: ٢٦٠/٤، والنجم الثاقب: ٢٢٤/١.

وينسب لجرير في الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسي: ٩٧/٧، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: للشنقيطي: ٢٤٥/٤.

والشاهد فيه هو نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، وقد قال ابن جني: فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح، قيل: هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد به أصلاً بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً. ينظر: الخصائص: ٣٩٧/١.

والأولى عند الكوفيين إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل لا المفعول به الموجود مستدلين بالسماع.

قال الرضي: (وأما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا إلى أنّ قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى لا إنّه واجب استدلالاً بالقراءة الشاذة ﴿ **لولا نُزِّل عليه القرآنَ** ﴾ [الفرقان/٣٢] بالنصب. وبقول الشاعر:

ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابَا. وأمثاله

شرح الكافية: ٨٤/١ ـ ٨٥، وينظر: شرح قطر الندى: ص١٨٩، وشرح الأشموني: ٤٢١/١، وهمع الهوامع، ٥٨٥/١.

(١) ينظر: اللباب في علم الإعراب، الإسفرائيني: ص٦٢.

(٢) ينظر: الفصول الخمسون، لابن معطي: ص١٧٧، وهمع الهوامع: ٥٨٥/١، والمدارس النحوية: ص٣٤٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية: للرضي: ٨٥/١، واللباب في علم الإعراب: ص٦٢.

(١) قال ابن عصفور: (فإن اجتمع للفعل المصدر، وظرف الزمان والمكان، والمجرور، ولم يكن له مفعول به مسرّح به، كنت بالخيار في إقامة أيها شئت، إلا أنّ إقامة المصدر إذا كان مختصاً في اللفظ أولى من إقامة الظرف والمجرور، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحاقة/١٣] فأقام المصدر وهو "نفخة" ولو جاء على إقامة المجرور لجاز، فكنت نصبت النفخة. والسبب في ذلك أنّ المصدر يصل إليه الفعل بنفسه، والمجرور يصل إليه الفعل

المتكلم بذكره أشد فهو أولى بالنيابة، وقد نقل عن سيبويه[1] مثل هذا وإن وجد المفعول به.

(وَالْأَوَّلُ مِنْ بَاْب أَعْطَيْتُ) أي: ما له مفعولان أولهما غير مبتدأ **(أَوْلَى مِنِ الثَّاْنِيّ)**، لأن فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي أعطيت زيداً درهماً زيد آخذ والدرهم مأخوذ، وفي كسوت عمرواً جبة عمرو مكتسٍ[2] والجبة مكتساة.

(وَمِنْـهَاْ) أي: المرفوعات وإنما لم يصدر مفعول ما لم يسم فاعله بشيء، لشدة ارتباطه بالفاعل حتى عده بعضهم فاعلاً[3]، وعلى هذا القياس المرفوعات التي بعد المبتدأ والخبر راجعة إليهما.

[المبتدأ]

(الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ. فَالْمُبْتَدَأُ: هُوَ الاِسْمُ) حقيقةً أو تقديراً نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٌ لَّكُمۡ﴾[4][البقرة/١٨٤] **(الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَاْمِلِ اللَّفْظِيَّة)**، تجرداً حقيقياً أو حكمياً،

بواسطة= حرف الجر، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير "في"، فلما كان تعدي الفعل إلى المصدر أقوى كانت إقامته أولى). شرح الجمل: ٥٦٧/١، وينظر: المقرب: ص٨١، والجمل: ص٩٢، الجامع الصغير، لابن هشام: ص٧٩.

(١) قال سيبويه: (واعلم أنّ الأفعال إذا انتهت ها هنا فلم تجاوز، تعدت إلى جميع ما تعدى إليه الفعل الذي لا يتعدّى المفعول. وذلك قولك: أعطي عبد الله الثوب إعطاءً جميلاً، ونبئت زيدً أبا فلان تنبيئاً حسناً، وسرق عبد الله الثوب الليلة، لا تجعله ظرفاً ولكن على قولك: يا مسروق الليلة الثوب، صُيِّر فعل المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما بمنزلة الفعل الذي لا يتعدى فاعله ولا مفعوله، ولم يكونا ليكونا بأضعف من الفعل الذي لا يتعدى). الكتاب: ٤٣/١، وينظر: شرح السيرافي ٢٩١/١، والتعليقة على الكتاب: ٧٥/١.

(٢) في (ب) مكتسوة.

(٣) ينظر: المقتضب: ٥٠/٤، والأصول في النحو: ٧٧/١، والمقتصد: ١/ ٣٤٦، وإيضاح المفصل، ١٥٨/١.

(٤) فجاء المبتدأ هنا مصدراً مؤولاً من أن المصدرية الناصبة والفعل المضارع بعدها: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٌ لَّكُمۡ﴾[البقرة/١٨٤] ، التقدير: وصيامكم خير لكم.

ليشتمل بحسبك زيد. وما في الدار من أحد. فإنّ الباء ومن زائدان فكأنهما معدومان **[٢١/ظ]** **(مُسْنَداً إِلَيْهِ أَوْ الصِّفَةِ)** أراد بها اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وفي حكمها المنسوب كقرشي **(الْوَاْقِعَةِ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِّ وَأَلْفِ الِاسْتِفْهَاْمِ)**، المناسب أن يقال: أداة الاستفهام سواء كانت حرفاً أو اسماً، وعن سيبويه، والأخفش. والكوفيين. إنّها تقع مبتدأ من غير نفي واستفهام(١).

لكنه عند سيبويه قبيح(٢) **(رَاْفِعَةً لِظَاْهِرٍ)** أي: بارز مظهراً كان أو مضمراً، واحترز به عن نحو: أقائمان الزيدان؟ وقيل: هذا الحد يصدق على قائم في أقائم أبوه زيد(٣)؟ مع أنّه خبر والجواب إنّ (زيد) مقدم رتبةً، لكونه مبتدأ فحرف الاستفهام لم يدخل على الصفة.

أقول: هذا الحد منقوض بنحو: غير قائم الزيدان، ولا يفيد تغير حرف النفي

---

(١) قال سيبويه: (وزعم الخليل رحمه الله أنّه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيداً عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخراً. وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً وهذا عربي جيد، وذلك قولك تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبد الله، وخز صفتك. فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله: يقوم زيد. وقام زيد. قبح، لأنه اسم. وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه، كما أنّه لا يكون مفعولاً في ضارب حتى يكون محمولاً على غيره فتقول: هذا ضارب زيداً وأنا ضارب زيداً ولا يكون ضارب زيداً على ضربت زيداً وضربت عمرواً فكما لم يجز هذا، كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ، وليكون بين الفعل والاسم فصيل وإن كان موافقاً له في مواضع كثيرة، فقد يوافق الشيء ثم يخالفه، لأنه ليس مثله). الكتاب: ١٢٧/٢ـ ١٢٨، وينظر: شرح التسهيل:= ٢٧٣/١ـ ٢٧٤، والتذييل: ٢٧٤/٣ـ ٢٧٥، والمساعد: ٢٠٧/١، والمقاصد الشافية: ٦٠٣/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٢٧/٢. ١٢٨، الفوائد الضيائية: ١٨٢/١.

(٣) ينظر: شرح ابن جماعة: ص٩٨، والنجم الثاقب: ٢٢٩/١، والفوائد الضيائية: ١٨٤/١.

بأداته كما توهمه بعضهم، لأن المبتدأ هو غير لا قائم إذ الإعراب جار عليه [والنظر في هذا الفن إلى اللفظ فإن قلت: كما إنهم ذهبوا إلى إنّ زيداً في ما رأيت القوم إلا زيداً مستثنى، وإذا أبدل غير بإلا يجري إعرابه على غير مع أنّه باق على كونه مستثنى فلمَ لا يجوز أن يكون قائم في ما قائم الزيدان مبتدأ؟، وإذا أبدل غير بما يجري إعرابه على غير مع كونه باقياً على الابتداء قلت: لأن معنى الغير لا يصلح لكونه مستثنى ويصلح لكونه مبتدأ] (١) **(نَحْوُ** (٢)**: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَمَاْ قَائِمٌ الزَّيْدَاْنِ، وَ أَقَاْئِم الزَّيْدَاْنِ؟)**، هل قائم هما؟ وأين جالس أخوك؟ قالوا: قائم مبتدأ، والزيدان فاعل له سد مسد الخبر المحذوف(٣)، وإنما لم يجعل (قائم) خبراً لزيدان، لعدم المطابقة. وقال الشيخ لا خبر لهذا المبتدأ إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له (٤)

. وأقول: الأنسب أن يقال: قائم خبر مبتدأ محذوف والتقدير الزيدان قائمان فحذف الزيدان، وأبدل الضمير الذي في (قائمان) وعلامته أي: الألف بالمظهر أي: الزيدان [وقال بعض الأفاضل التقدير قائمان الزيدان الزيدان فالزيدان الأول مبتدأ، والثاني تكريره، وقائمان خبر فحذف المبتدأ الأول، لدلالة الثاني عليه ثم حذف المضمر الذي في قائمان وعلامته، وأقيم المظهر وهو الزيدان الثاني مقامه.

وأقول: تقديرياً أسند من مسندين إذ المبتدأ هناك مقدم على الخبر، والخبر منهما على المبتدأ، وإنهما مثل: هذا التركيب استعمل مطلقاً سواء اقتضى المقام تأكيداً أو

---

(١) وردت في حاشية (أ)، وهي في (ب).

(٢) في شرح الكافية: ٣٥٤/١. (مثل).

(٣) ينظر: الكافية الشافية: ٧٤/١، وشرح قطر الندى: ص٤٤، و١٢١، وشرح ابن عقيل: ١٨٩/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية: للرضي: ٨٦/١.

لا] [١] **(فَإِنْ طَاْبَقَتْ)** تلك الصفة **(مُفْرَداً)** بعدها في الإفراد **(جَاْزَ الْأَمْرَاْنِ)**. كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها، و **[٢٢/و]** كونها خبراً عما بعدها.

[الخبر]

(وَالْخَبَرُ: هُوَ الْمُجَرَّدُ] عن العوامل اللفظية **(الْمُسْنَدُ بِهِ الْمُغَاْيِرُ للصِّفَةِ الْمَذْكُوْرَةِ)**. وهذا الحد منقوض بمؤمن في قوله: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ﴾ [البقرة/٢٢١] وها هنا بحث، لأن المراد إما الاسم المجرد، فيخرج قام في زيد قام أو اللفظ المجرد فيدخل يضرب في يضرب زيد، وكأنه أراد الأول بناء على أنه في قسم الاسم وتدارك ما أوردناه بقوله: فيما بعد، والخبر قد يكون جملة.

واختلفوا في عامله فقال البصريون: العامل في المبتدأ هو الابتداء[٢] وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه أو به ليشمل قسميه. وفسره الجزولي[٣] بجعل

---

(١) في (ب): وجدت في حاشيتي النسختين (أوب)، قد وجدت نسخة أخرى وكتبت في وأشرت مخرجه.

(٢) قال سيبويه: (واعلم أنّ الاسم أول أحواله الابتداء). الكتاب: ٢٣/١.

وقال المبرد: (فأما رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية عن العوامل). المقتضب: ١٢٦/٤.

وقال ابن السراج: (الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به. وصفة الاسم المبتدأ أن يكون معرى من العوامل الظاهرة، ومسنداً إليه شيء). الأصول في النحو: ٥٨/١، وينظر: الإيضاح العضدي: ص٢٩، وأسرار العربية: ص٧٢، والإنصاف: ٣٩/١، والمرتجل: ص١١٤، واللباب: ١٢٥/١، والتبيين: ص١٢٦.

(٣) الجزولي: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي بن يللبخت بن عيسى بن يوماريلي الجزولي اليزدكتني، كان إماماً في علم النحو، أخذ عنه العربية جماعة منهم الشلوبين وابن معطي وصنف في المقدمة التي سماها القانون وهي حواشي على الجمل للزجاجي وشرح أصول ابن السراج توفي(٦٠٧هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٣٧٨/٢، وفيات الأعيان: ٤٨٨/٣، وبغية الوعاة: ٢٣٦/٢.

قال الجزولي: (الابتداء: جعل الاسم أول الكلام معنى مسنداً إليه الخبر. وبه يرتفع المبتدأ والخبر جميعاً بشرط التعري من العوامل اللفظية). ينظر: المقدمة الجزولية: ص٩٣، وشرح

الاسم في صدر الكلام كذلك. وقال الزمخشري والجزولي هذا العامل الابتداء هو العامل في الخبر أيضاً كذلك[1]، ونقل عن سيبويه أنّ العامل في الخبر هو المبتدأ[2]. وقال الكسائي والفراء هما يترافعان[3]. **(وَأَصْلُ الْمُبْتَدَأِ التَّقْدِيْمُ)**، على الخبر **(وَمِنْ ثَمَّ جَاْزَ فِيْ دَاْرِهِ زَيْدٌ، وَامْتَنَعَ صَاْحِبُهَاْ فِيْ الدَّاْرِ)**. ونظيره في الفاعل فتذكر.

(وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِذَاْ تَخَصَّصَتْ بِوَجْهٍ مَاْ، نَحْوُ[4] ﴿وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ ٢٢١﴾ **)** [البقرة/٢٢١]، فإنّ عبداً تخصص بالصفة.

(وَأَرَجُلٌ فِيْ الدَّاْرِ أَمِ امْرَأَةٌ؟)، فإنّ الاختصاص حاصل عند المتكلم لعلمه بكون أحدهما في الدار، ولا يخفى عليك أنّ الاختصاص الواجب هو الاختصاص عند المخاطب دون المتكلم.

(وَمَاْ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ)، إذ النكرة في سياق النفي تفيد العموم، وأنت تعلم أنّ المطلق ها هنا إثبات الخصوص.

وأقول لا يبعد أن يقال: المراد **[٢٢/ظ]** من التخصيص ها هنا هو التعيين.

المقدمة الجزولية، لأبي علي الشلوبين: ٧٤١/٢، وشرح الرضي: ٨٧/١.

(١) قال الزمخشري: (وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما، لأنه معنى قد تناولهما تناولاً واحداً من حيث إنّ الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه). المفصل: ص٤٣، وينظر: الجزولية: ص٩٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٠/١، وشرح ابن الناظم: ص٧٧ ، وتمهيد القواعد: ٨٥٣/٢ ، وهمع الهوامع: ٣٦٣/١.

(٣) قال الفراء: ((فموضع (الَّذِي) رفع تستأنفه على الحق، وترفع كل واحد بصاحبه))، ينظر: معاني القرآن: ٥٧/٢، وينظر: الإنصاف: ٣٨/١، وأسرار العربية: ص٧٣، والتبيين: ص١٢٦، وشرح المفصل: ٢٢٢/١، وشرح ابن الناظم: ص٧٧.

(٤) في شرح الكافية: ٣٥٧/١. مثل.

(وَشَرٌّ أَهَرَّ ذَاْ نَاْبٍ)[1]،لأن المبتدأ ها هنا فاعل في المعنى، إذ معناه ما أهر ذا ناب إلا شر، والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه، وقيل عليه اختصاصه بالحكم إنما يحصل بعد جعله محكوماً عليه بانتساب الحكم إليه، فلو توقف جعله محكوماً عليه على اختصاصه بالحكم يلزم الدور[2].

وأقول: لا يبعد أن يقال: إنّ الفاعل يختص إجمالاً قبل انتساب الحكم إليه، فإنك إذا قلت قام رجل فعند تلفظك بقام يعلم السامع أن الفاعل الذي يذكر بعده متصف بالقيام، وهل هذا إلا اختصاص؟.

وقال بعضهم: ها هنا بالصفة المفهومة من تنكير شر أي: شر عظيم[3] والأول أنسب بالمقام. والهرير صوت الكلب عند تأذِّيه، وعجزه عما يؤذيه، وقال في الصحاح: هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد[4].

---

(١) شَرّ اهر ذَا نَاب كَأَنَّهُمْ سمعُوا هرير كلب فِي وَقت لَا يهر فِي مثله إِلَّا لسوء فَقَالُوا ذَلِك أي أَن الْكَلْب إِنَّمَا حمله على الهرير شَرّ يضْرب فِيمَا يسْتَدلّ بِهِ على الشَّرّ وهو في مجمع الأمثال، للنيسابوري: ١/٣٧٠، والمستقصى في أمثال العرب، للزمخشري: ٢/١٣٠، والقاموس المحيط: ص٤٩٧، وتاج العروس: ١٤/٤٢٨.

(٢) الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى: الدور المصرح، كما يتوقف "أ" على "ب"، وبالعكس، أو بمراتب، ويسمى: الدور المضمر، كما يتوقف "أ" على "ب"، و "ب" على "ج"، و "ج" على "أ"، والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه هو أنه في الدور يلزم تقدمه عليها بمرتبتين، إن كان صريحًا، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة. ينظر: التعريفات، للجرجاني: ص١٠٩، وكشّاف اصطلاحات الفنون: ص٨١٠.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢/٥٧٥، والكناش في النحو والصرف، لابن شاهنشاه الملك المؤيد: ١/١٤٥، وشرح الأشموني: ١/١٩٣، وحاشية الصبان: ١/٣٠١.

(٤) ينظر: الصحاح: ٢/٨٥٤.

(*) في (ب): أقول: رد المصنف هو اللفظ المجرد المسند به إلى المبتدأ قلما يدخل يضرب في يضرب زيد لمحرره بعد.

(*) في (ب): ما حدّث عن أحوال الاسم فالتعريف للخبر الاسمي ونبّه على أن الخبر قد يكون=

(وَفِيْ الدَّاْرِ رَجَلٌ)، والتخصيص فيه بتقديم الخبر على ما مر آنفاً، **(وَسَلَاْمٌ عَلَيْكَ)**، أصله سلمك الله سلاماً أي: جعلك سالماً حذف الفعل لكثرة الاستعمال، وبقي المصدر منصوباً، ونصبه دل على الفعل، والفعل على الحدوث، والمقصود ها هنا هو دوام نزول سلام الله عليه فبدّل النصب بالرفع وقيل: أصله سلمت سلاماً عليك(١). وفيه بحث، لأن سلمت مأخوذ من سلام عليك بمعنى قلت: سلام [عليك](٢) كسبحت من سبحان الله.

هذا والحق ما ذكره ابن الدهان(٣): وهو أنه إذا حصلت الفائدة جاز الإخبار

جملة بعد ذلك.

(*) في (ب): والظاهر ينتقض بمثل: أقائم أبوه زيد، وإنّ أقائم خبر زيد مع إنه غير مغاير للصفة المذكورة. والجواب إنه مغاير للصفة المذكورة إذ المراد بالصفة المذكورة صفة تعتمد على ألف الاستفهام، والصفة في هذا المثال ليس كذلك، لأنها معتمدة في العمل على زيد الذي يكون مبتدأ ومذكراً بعدها.

(١) ينظر: شرح الوافية: ص١٧٦، وإيضاح المفصل: ١/١٩٢، وشرح الكافية: للرضي: ١/٩٠، والفوائد الضيائية: ١/١٩١.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن سعيد بن محمد بن نصر بن عاصم بن عبادة بن كعب الأنصاري رضي الله عنه المعروف بابن الدهان النحوي البغدادي، وكان سيبويه عصره ومن مؤلفاته شرح الإيضاح والتكملة والفصول الكبرى والصغرى وشرح اللمع وسماه الغرة وزهرة الرياض توفي (٥٦٩هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٢/٤٧، ووفيات الأعيان: ٢/٣٨٢، ونكت الهميان في نكت العميان، للصفدي: ص١٣٧.

قال الرضي: (وقال ابن الدهان وما أحسن ما قال إذا حصلت الفائدة فاخبر عن أي نكرة شئت وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلاً فقلت زيد قائم عُدّ لغواً ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار جاز لك أن تقول رجل قائم في الدار وإن لم تخصص النكرة بوجه). قلت: ونص ابن الدهان في=

عن[1] **[٢٣/ظ]** أي نكرة كانت، إذ الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه أو لا، نحو كوكب انقض الساعة[2].

[الخبر الجملة]

(وَالْخَبَرُ قَدْ يَكُوْنُ جُمْلَةً) خبرية وهي ما يحتمل الصدق والكذب عند قطع النظر عمَّا عدا محصِّل مفهومِه، وجوّز الشيخ وقوعه جملة إنشائية[3] لقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ۝٦٠﴾ [ص/٦٠]، ولاتفاقهم[4] على جواز الرفع في نحو: قولهم: زيد اضربه. والحق أن الأول: مؤوّل بأنتم مستحقون، لأن يقال: فيكم لا مرحباً بكم. والثاني: بزيد مطلوب ضربه ومستحق، لأن يقال: فيه اضربه.

(مِثْلُ: زَيْدٌ أَبُوْهُ قَاْئِمٌ) في الجملة الاسمية وهي ما كان جزؤه الأول اسماً وزيد قام أبوه في الفعلية وهي ما كان جزؤه الأول فعلاً، وأما الشرطية مثل: زيد إن تعطه يشكرك، والظرفية نحو: زيد في الدار، فقسمان من الفعلية فإن قلت: إنهم صرحوا بأن الكلام هو الجزاء وحده، والشرط قيد له، إذ قولك: إن جئتني أكرمك. [بمنزلة قولك: أكرمك][5] وقت مجيئك، ولا شبهة في أن الجزاء قد يكون اسميةً أيضاً، فلا وجه

=شرح الدروس في النحو: لابن الدهان: ص١٦٢، وكلام الرضي في شرح الكافية: ٨٨/١ ـ ٨٩.

(١) في (ب): والمراد من قوله: إذا تخصصت بوجه ما أعم من أن يكون التخصيص حقيقياً كما في النكرة الموصوفة نحو: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ﴾[البقرة/٢٢١] أو حكماً كما في النكرة المتقدم عليها الحكم مثل: شر أهر ذا ناب أي: عظيم.

(٢) ينظر: شرح الكافية: للرضي: ٨٩/١، والفوائد الضيائية: ص١٩٢، والكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الحنفي: ص٨٠٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية: للرضي: ٨٩/١.

(٤) ينظر: شرح السيرافي، ٣٧٨/١، ومغني اللبيب، ٥٣٦.

(٥) من (أ)، وفي حاشية (ب).

لتخصيص الشرطية بأنها فعلية. قلت: الحق أنَّ الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء [إذ الصدق والكذب أنهما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي من طرفي الجزاء][(١)] إلا لكان صدق قولك: إن ضربني زيد ضربته موقوفاً على تحقق الضرب منك في وقت ضرب زيد إياك ولا شك إنها صادقة **[٢٣/ظ]** إذا كنت بحيث إن ضربك زيد ضربته، وإن لم يتحقق الضرب منك أصلاً، وتحقق لكن في غير وقت ضربه إياك، **(فَلَاْ بُدَّ مِنْ عَاْئِدٍ)**، إلى المبتدأ[(٢)] أي: ضمير أو شبهه كاللام في نعم الرجل زيد. إذا جعل زيد مبتدأ وما قبله خبر، وقد يوضع الظاهر موضع الضمير سواء كان في معرض التفخيم نحو:﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة/٢.١] أي: ما هي أو لا نحو:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ۝٣٠﴾ [الكهف/٣٠] أي: لا نضيع أجرهم، وهذا كله إذا لم تكن الجملة عين المبتدأ معنى كما: في هو زيد قائم ومقولي: زيد منطلق.

(وَقَدْ يُحْذَفُ). العائد نحو: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ۝٤٣﴾

---

(١) من (أ)، وفي حاشية (ب).

(*) في (ب): وإنما اقتصر على ذكر الجملتين الاسمية والفعلية ضربيّ الجملة، لأن الظرفية والشرطية بمنزلة الفروع للفعلية، وأما الشرطية فظاهر، وأما الظرفية فلأنها مقدرة بالفعلية عند الأكثرين غر.

(٢) قال الإمام المهدي: (قوله: ولا بد من عائد يعني في الخبر يرجع إلى المبتدأ، سواء كان ظاهراً، أو مستتراً، وإنما اشترط الضمير، لأن الخبر أجنبي عن المبتدأ، فأتى بالضمير العائد إلى المبتدأ وتحصل الفائدة وإنما قال: ولابد من عائد، لأن العائد، أما ضمير نحو: زيد ضربته، وزيد قائم، وزيد قائم أبوه، أو إشارة إلى المبتدأ نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٌ﴾[الأعراف/٢٦]، أو تكرير لفظ المبتدأ، وأكثر ما يكون في مواضع التعظيم والتهويل نحو: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١﴾[الحاقة/١]، أو عموم نحو: نعم الرجل زيد. وإن كان جملة هي المبتدأ لم يحتج إلى عائد نحو: نطقي الله حسبي). ينظر: شرح ابن جماعة: ١٠٣ـ١٠٤ ، والنجم الثاقب: ٢٤٠/١ـ٢٤١ ، والفوائد الضيائية: ١٩/١.

[الشورى/٤٣] أي: إنَّ ذلك منه(١)، **(وَمَا)** أي: خبر **(وَقَعَ ظَرْفاً)** أو جاراً أو مجروراً قد سماه بعضهم ظرفاً(٢)، وكان المصنف(٣) منهم فلذا اقتصر على ذكر الظرف، **(فَالْأَكْثَرُ)** على **(أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَةٍ)**(٤).

[قيل: ولذا صح جاء الذي](٥) في الدار، وأيضاً يقال: كل رجل في الدار فله درهم بالفاء مع امتناع كل رجل قائم فله درهم.

---

(١) قال ابن السراج: (إنهم ربما حذفوا شيئاً من الخبر في الجمل، وذلك المحذوف على ضربين، أما يكون فيه الضمير الراجع إلى المبتدأ نحو قولهم: السمن منوان بدرهم، يريد: منه، وإلا كان كلاماً غير جائز لأنه ليس فيه ما يرجع إلى الأول). ينظر: الأصول في النحو: ٦٩/١، وشرح الوافية: ص١٧٨، والفوائد الضيائية: ١٩٣/١.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٦٣/١، واللمع: ٢٨ـ ٢٩ ، ونتائج الفكر، للسهيلي: ص٣٢٤، وأوضح المسالك: ١٩٩/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية: ص٣٦٢، وشرح الوافية: ص١٧٧.

(٤) قال ابن الحاجب: (وقوله: "وما يقع ظرفاً فقال الأكثر "، يقول: وما يقع من الظروف خبراً كقولك: زيد في الدار، والخروج يوم الجمعة ونحوه، والأكثر على أن التقدير: استقر في الدار، فعلى هذا يكون الخبر في التقدير جملة في الأصل. وقال قوم: التقدير مستقر في الدار، فيكون الخبر مفرداً والصحيح الأول، لأنه لو لم يكن كذلك لم يجز كل رجل في الدار فله درهم، كما لا يجوز كل رجل ضارب في الدار فله درهم، ويجوز كل رجل ضرب في الدار فله درهم، فلما جازت هذه، وامتنعت تلك، دل على ان المتعلق فعل). ينظر: شرح الوافية: ص١٧٨.

وقال الجامي: (الخبر الذي وقع ظرفا زمان أو مكان أو جاراً ومجروراً فالأكثر من النحاة، وهم البصريون على أنه أي الخبر الواقع ظرفاً مقدر أي: مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه، لأنه إذا قدر فيه الفعل يصير جملة فعلية بخلاف ما إذا قدر فيه اسم الفاعل، كما هو مذهب الأقل، وهم الكوفيون، فإنه يصير حينئذٍ مفرداً. ووجه الأكثر أن الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه، والأصل في العمل هو الفعل، فإذا وجب التقدير فالأصل أولى. ووجه الأقل أنه خبر، والأصل في الخبر الإفراد). الفوائد الضيائية: ١٩٣/١-١٩٤، وينظر: شرح الكافية: ١/ ٣٦٢، ومصباح الراغب: ص١٢٠.

(٥) سقطت من (أ).

أقول: فيه بحث إذ الامتناع فيه بل في كل رجل فله درهم [أيضاً] (١) كما: صرح به الشيخ(٢). والعجب أنه أيضاً ذكر ذلك فاللائق إسقاط لفظ كل. وذهب ابن السراج(٣)، وأبو الفتح إلى أنه مقدر باسم مفرد(٤).

(وَإِذَاْ كَاْنَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً عَلَى مَاْ لَهُ صَدْرُ) الكلام كالاستفهام والشرط **(نَحْوُ(٥): من أَبُوْكَ؟)**، هذا على ما ذهب سيبويه، فإنه جوز الإخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة لمعنى الاستفهام(٦).

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) ينظر: شرح الرضي: ٩٣/١.

(٣) أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، كان أحد العلماء المذكورين، وأئمة النحو المشهورين. أخذ عن المبرد، وإليه انتهت رياسة النحو بعد المبرد، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي وأبو علي الفارسي، وعلي بن عيسى الرماني، وله مصنفات حسنة أكبرها "كتاب الأصول" و"مختصر في النحو" توفي (٣١٦هـ). ينظر: طبقات النحويين: ص١١٢، ونزهة الألباء: ص١٨٧، وسير أعلام النبلاء: ٥/٨.

قال ابن السراج: ((وذلك الظرف على ضربين، أما أن يكون من ظروف المكان، وأما أن يكون من ظروف الزمان، أما الظروف من المكان فنحو قولك: زيد خلفك، وعمرو في الدار، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبهها، فكأنك قلت: زيد مستقر خلفك، وعمرو مستقر في الدار))، ينظر: الأصول في النحو: ٦٣/١، وشرح الرضي: ٩٣/١.

(٤) قال أبو الفتح: (واعلم أن الظرف قد يقع خبراً عن المبتدأ وهو على ضربين ظرف زمان وظرف مكان، فإذا كان المبتدأ جثة ووقع الظرف خبراً عنه لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان تقول: زيد خلفك، فزيد مرفوع بالابتداء والظرف خبراً عنه، والتقدير زيد مستقر خلفك، فحذف اسم الفاعل تخفيفاً وللعلم به، وأقيم الظرف مقامه فانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف، وارتفع ذلك الضمير بالظرف كما كان يرتفع باسم الفاعل، وموضع الظرف رفع بالمبتدأ، والظرف وما أقيم مقامه جاريان مجرى المفرد الذي تقدم ذكره). اللمع: ص٢٨ـ ٢٩.

(٥) في شرح الكافية: ٣٦٤/١: (مثل).

(٦) قال ابن مالك: (ويجوز كون قائم مخبراً عنه بزيد، كما قال سيبويه: "مررت برجل خير منه أبوه" فخير عنده مبتدأ وأبوه خبر، مع أن الأول نكرة، والثاني معرفة). شرح التسهيل:=

والباقون [٢٤/و] على إن أبوك مبتدأ ومن خبره[١] قدم عليه لتضمنه ما يقتضي صدر الكلام فالمثال: المتفق عليه من قام؟ (**أَوْ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ**) ولم يكن قرينة لتعين المبتدأ نحو: زيد أبوك بخلافه.

بنونا بنو أبنائِنا وبناتِنا بنوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ[٢].

٢٧٠/١. وقال الرضي: (قوله: من أبوك؟ مبني على مذهب سيبويه وذلك لأنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمنة استفهاماً أو نكرة هي أفعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام؟ وما جاء بك؟ وأيهم قام؟ ومن قام قمت). شرح الكافية: ٩٧/١، وينظر: أمالي ابن الحاجب: ٦٠٥/٢، والفوائد الضيائية: ١٩٤/١ــ ١٩٥.

(١) قال نجم الدين: (وعند غيره "مَنْ" في هذا المثال خبر، لأن الذي بعدها معرفة، فيجب أن يكون هو المبتدأ، والمثال المتفق عليه "من قام؟" و "ما جاء بك؟" و "أيهم قام؟"). ينظر: شرح الكافية: للرضي: ٩٧/١، والنجم الثاقب: ٢٤٨/١، والفوائد الضيائية: ١٩٥/١.

(*) في (ب): كما في الضمير الشأن نحو: هو زيد قائم، وكما في قولك: قولي لا إله إلا الله، لارتباطهما به بلا ضمير إذ إنه مبتدأ، وإن لم يكن إياه فلا بد من ضمير ظاهر أو مقدر، وقد يقام المظهر مقام المضمر نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[الأعراف:٢٦]، فإن اسم الإشارة يقوم مقام الضمير وإنما يحتاج إلى العائد، لأن الجمل في الأصل كلام مستقل، فإذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الآخر.

(*) في (ب): يعني أن يكون المبتدأ أجرهم الثاني، والجملة المفسرة بعده خبر له إذ المفسر عين المفسر فلا حاجة إلى العائد.

(*) في (ب): وما في معناها فيما اقترن خبره كالتعجب في الضمير الشأن نحو: من أبوك؟ وأيهم أفضل؟ ومن عندك؟ في الاستفهام، ومن يكرمني أكرمه في الشرط وكل رجل يأتني =فله درهم فيما من معنى الشرط نحو: زيد هو المنطلق في ضمير الشأن نحو: ما أحسن زيد في التعجب، وإنما وجب هذه الأشياء صدارة الكلام ليعلم في الابتداء إن الكلام من أي جنس؟ هـ ض.

(*) في (ب): الظاهر إنه لو أريد بمن أبوك كه بدر تواست (أبوك معناها أباك) فالقول: قول: سيبويه، ولو أريد كيست بدر تو (أبو أحد آخر نقول أباك) فالقول: قول: الباقين.

(٢) البيت من الطويل: وهو بلا نسبة في الإنصاف: ٥٦/١، وشرح المفصل: ٢٤٨/١، والكافية الشافية: ٣٦٧/١، وشرح التسهيل: ٢٩٧/١، وخزانة الأدب: ٤٤٤/١.

(**أَوْ مُتَسَاْوِيَتَيْنِ**) [أي: نكرتين متساويتين] [1] في التخصيص ولا قرينة (**نَحْوُ** [2]: **زَيْدٌ** [3]**أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي، أَوْ كَاْنَ الْخَبَرُ فِعْلاً لَهْ**) أي: مسنداً إلى ضمير المبتدأ (**نَحْوُ** [4]: **زَيْدٌ قَاْمَ**)، وقيد بعضهم الفعل بالمفرد [5] احترازاً عن نحو الزيدان قاما، وقد يقال: التقديم ها هنا واجب، لئلا يلتبس المبتدأ بالبدل أو الفاعل على لغة: (يتعاقبون فيكم ملائكة) [6]، وجب تقديمه أي المبتدأ، وكذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو: لزيد

الشاهد فيه قوله: " بنونا بنو أبنائنا" حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف، لأجل القرينة المعنوية، لأن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي= تذكر الجملة لأجله فهو الخبر، وهو قوله: "بنونا" إذ المعنى أن بني أبنائنا مثل بنينا لا أن بنينا مثل بني أبنائنا.

(٢) من (أ)، وهي في (ب).

(٢) ((نحو)) في (أ)، و"مثل" في (ب)، وفي الكافية: ص١٦، وشرح الكافية: للرضي: ٩٧/١.

(٣) في (أ).

(٤) في الكافية: ص ١٦. "مثل".

(٥) قال ابن الحاجب: (ومنها أن يكون الخبر فعلاً له، أي: فعلاً للمبتدأ، كقولك: زيد سافر زيد قام، وقوله: "بفعله" احترازاً من مثل: "زيد قام أبوه"، فإنه يجوز تقديم الخبر، لأنه ليس فعلاً للمبتدأ، فلا يختلط باب الفاعل بباب المبتدأ، بخلاف: "زيد قام"، إذا جوز تقديم "قام"، فلا يدري: أفاعل زيد أم مبتدأ؟))، ينظر: شرح الوافية: ص١٧٣، والنجم الثاقب: ٢٥٠/١، والفوائد الضيائية: ١٩٦/١، ومصباح الراغب: ص١٢٢.

(٦) وهي جزء من حديث تكملته قال الرسول (صلى الله عليه وسلم): "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون"، ينظر: موطأ مالك، لمالك بن أنس ١٧٠/١، كتاب قصر الصلاة في السفر ٩، باب جامع الصلاة ٢٤، (رقم الحديث ٨٢)، و صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري ١١٥/١ ، كتاب مواقيت الصلاة ٩، باب فضل صلاة العصر (رقم الحديث ٥٥٥)، و صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري ٤٣٩/١، كتاب المساجد ومواضع=

قائم، أو كان ضميرَ الشأن نحوَ ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾ [الإخلاص/١]، أو اقترن الخبر بالفاء نحو: كل رجل فله درهم، أو وقع بعد (إلَّا) لفظاً أو معنى نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ١٤٤﴾ [آل عمران/١٤٤] و﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ ١٢﴾ [هود/١٢].

(وَإِذَاْ تَضَمَّنَ اْلخَبَرُ اْلمُفْرَدُ) احتراز عن نحو: زيد من أبوه؟ **(مَاْ لَهُ صَدْرُ اْلكَلَاْمِ نَحْوُ**[1]: **أَيْنَ زَيْدٌ؟)** لا يتوهم التناقض من قوله: ها هنا أين مفرد وبين قوله: فيما قبل، وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة، لأن لفظ أين مفرد غايةَ ما في الباب إنه متعلق بجملة، وإطلاق الخبر عليه مبني على أنه قائم مقام الخبر المحذوف، **(أَوْ كَاْنَ)** تقديم الخبر **(مُصَحِّحاً لَهُ)** أي: لمجيء المبتدأ نكرة **(نَحْوُ**[2]: **فِيْ الدَّاْرِ رَجُلٌ)** كما مر.

وقال الأخفش والكوفيون: الظرف **[٢٤/ظ]** عامل في الاسم الذي بعده

=الصلاة رقم ٥، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما رقم ٣٧، (ورقم الحديث ٢١٠)، و سنن النسائي، لأحمد بن شعيب بن علي الخراساني ٢٤٠/١، كتاب الصلاة ٥، باب فضل صلاة الجماعة ٢١، (رقم الحديث)٤٨٥.

قوله: "يتعاقبون فيكم ملائكة" جمع فيه الفعل مع إسناده إلى ظاهر، وهو مخرج على اللغة المعروفة "أكلوني البراغيث"، وقد عرّفها بعض متأخري النحاة بهذا الحديث، فقال: "هي لغة يتعاقبون فيكم ملائكة". والتعاقب: التناوب والتداول، والمعنى: إن كل ملائكة تأتي تعقب الأخرى. وقد دل الحديث على إن ملائكة الليل غير ملائكة النهار. ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن رجب: ٣٢٦/٤.

قال السيوطي: (وأما ابن مالك فإنه سمى هذه اللغة في تصانيفه لغة: "يتعاقبون فيكم ملائكة" وتبعه الرضي على ذلك بعد إن كان النحاة يسمونها: "لغة أكلوني البراغيث"). همع الهوامع: ٥٧٩/١، وينظر: التسهيل: ص٤٤، وشرح التسهيل: ٢٧٢/١، وعقود الزبرجد: ٣٠/٣.

وهي لغة عزيت إلى "طيء وأزد شنوءة" ينظر: ارتشاف الضرب: ٧٣٩/٢، وهمع الهوامع: ٥٧٩/١.

(١) في الكافية: ص١٦: مثل.

(٢) في الكافية: ص١٦: مثل .

[مطلقاً[١] إلا أنّ الأخفش قائل بجوازه والكوفيون بوجوبه] [٢] فليس إذن من هذا الباب. **(أَوْ لِمُتَعَلِقِهِ)** أي: لمتعلق الخبر بكسر اللام **[ضَمِيْرٌ فِيْ الْمُبْتَدَأِ]** [٣] أي: اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع إلى متعلق الخبر **(مِثْلُ: عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زَبَداً)**، فإنّ على التمرة خبر ويرجع إلى متعلقها أي: جزئها ضمير مثلها، وقد يقال: الخبر محذوف والتمرة متعلق به بواسطة على [وهذا التوجيه ألصق بلفظ المتعلق لكن][٤] أورد عليه قولهم: على الله عبده متوكل. ولا يرد على التوجيه الأول إذ الخبر فيه بحسب الظاهر متوكل وفي مثالنا على التمرة فلا إشكال. **(أَوْ كَاْنَ)** الخبر **(خَبَراً عَنْ أَنَّ)** المفتوحة مع اسمها وخبرها **(نَحْوُ: عِنْدِي أَنَّكَ قَاْئِمٌ)** وحقّ أنك عارف، وذهب أبو علي إلى جواز أن يكون الظرف ها هنا عاملاً في أنّ مع صلتها [كما يجيء] [٥] **(وَجَبَ تَقْدِيْمُهُ)**. أي: تقديم الخبر، وكذا إذا وقع المبتدأ [٦]

---

(١) قال ابن الأنباري: (ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: "أمامك زيد، وفي الدار عمرو" وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه). الإنصاف: ٤٤/١، وينظر: شرح الرضي: ٩٩/١ ، والتبيين: ص١٣٧.

(*) وهذا القول كما ورد في القرآن مختار إذ قد ورد في الشعر ناضره كقول الكميت:

فيا رب هل إلا بك النصر يبتغى عليهم وهل إلا عليك المعول. هـ غر.

نسبه إلى الكميت، وفي شرح التسهيل: ٢٩٨/١، والأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني: ٦/١٧.

(*) في (ب): لأن الاستفهام له صدارة على الجملة التي هو فيها لا على جميع الجمل.

(٢) من (أ)، وهي في (ب).

(٣) من (أ)، وهي في (ب).

(٤) من (أ)، و هي في (ب).

(٥) من (أ)، وهي في (ب).

(٦) قال أبو علي: (ولا يجوز تقديم الخبر في هذا الباب كما جاز في كان إلا أن يكون ظرفاً، نحو: إنّ في الدار عمرواً، وإنّ أمامك راكباً، لأن الظروف قد اتسع فيها). الإيضاح: ص١١٦، وينظر: المقتصد: ٤٤٦/١.

بعد إلا لفظاً أو معنى نحو: ما قائم إلا زيد، وإنما قائم زيد[١]، وقصد معنى لا يفهم إلا من تقديم الخبر نحو: تميمي أنا، لغرض الحصر، **(وَقَدْ يَتَعَدَدُ الْخَبَرُ)**، لفظاً ومعنى بدون العطف ومعه، **(مِثْلُ: زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ)**. وعلي ولي ووصي، **أو** لفظاً فقط نحو: هذا حلو حامض أي: مُز[٢]، ولا يستعمل بعطف إلا عند أبي علي[٣].

(وَقَدْ يَتَضَمَنُ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطُ فَيَصُحَّ) أي: فيجوز لقوله تعالى:﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ۝٣٣﴾ [الزمر/٣٣]، وأما الوجوب ففي مبتدأ دخل عليه أما كالعبارة المذكورة **(دُخُوْلُ الْفَاْءِ فِيْ الْخَبَرِ، وَذَٰلِكَ)** المبتدأ **(الِاسْمِ الْمَوْصُوْلِ بِفِعْلٍ)** دخلت فيه اللام الموصولة نحو: **[٢٥/و]** نحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجۡلِدُواْ ۝٢﴾ [النور/٢] وصلته فعل في صورة الاسم، **(أَوْ ظَرْفٍ)**، والاسم الموصوف بالموصول المذكور، **(وَالنَّكِرَةُ)** العامة **(الْمَوْصُوْفَةُ بِهِمَاْ)** أي: الفعل أو الظرف، وهذا عند سيبويه[٤].

---

(١) في (ب): ما قائم إلا زيد، وإنما قائم زيد. في (أ)، وما في الدار إلا زيد، وإنما في الدار زيد.

(٢) المُزُّ: بضم الميمُ: من الرمان: ما كان طعمه بين حلاوةٍ وحُموضةٍ. ينظر: تاج العروس: ٣٣٢/١٥.

(٣) قال الأشموني: (والثاني: تعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ، نحو: "هذا حلو حامض" أي: مز، و"هذا أعسر أيسر"، أي: أضبط، وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف، خلافاً لأبي علي). شرح الأشموني: ٢١٤/١، وحاشية الصبان: ٣٢٦/١.

(*) في (ب): جزئيه والخبر .

(٤) قال سيبويه: (ألا ترى أنك لو قلت: الذي يأتني فله درهم، والذي يأتني فمكرم محموم، كان كان حسناً، ولو قلت: زيد فله درهم، لم يجز. وإنما جاز ذلك لأن قوله: الذي فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٢٧٤﴾ [البقرة/٢٧٤]. الكتاب: ١٣٩/١، وينظر: شرح المفصل: ٢٥١/١، وشرح الرضي: ١٠٢/١.

وأما الأخفش فيجيز زيادة الفاء في كل خبر المبتدأ[1]. (**نَحْوُ**[2]: **الَّذِي يَأْتِنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَالَّذِي فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَكُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ**) المناسب ترك لفظ (كل)، ليطابق المثال الممثل له، والفاء تدخل على خبر كل وإن كان مضافاً إلى غير موصوف نحو: كل رجل فله درهم، أو كان مضافاً إلى موصوف بغير ما ذكر نحو: كل رجل عالم فله درهم.

(**وَلَيْتَ وَلَعَلَّ مَانِعَانِ**) عن دخول الفاء في الخبر باتفاق النحاة[3]، (**وَأَلْحَقَ بَعْضُهُم**)

قال أبو سعيد: (قد تقدم من قول: سيبويه أنه لا يجوز أن تقول: "زيد فاضربه" كما لا يجوز أن تقول: " زيد فمنطلق" و" زيد فله درهم "والذي أبطل هذا أنّ دخول الفاء لا معنى له ها هنا). شرح الكتاب: ٤٩٥/١.

(١) قال الأخفش: (وزعموا أنهم يقولون: "أخوك فوجد بل أخوك فجهد" يريدون "أخوك فوجد" و" بل أخوك فجهد" فيزيدون الفاء وأنشد:

وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا.

كأنه قال: "هؤلاء خولان" كما تقول: "الهلال فانظر إليه" كأنك قلت: "هذا الهلال فانظر إليه" فأضمر الاسم). معاني القرآن: ١٣٢/١.

وقال ابن جني: (أخبرنا أبو علي أن أبا الحسن حكى عنهم: أخوك فوجد، يريد أخوك وجد). ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٧٠/١، وينظر: شرح الرضي: ١٠٢/١، وشرح التسهيل: ٣٣٠/١، والتذييل: ١٠٥/٤.

والبيت من الطويل وهو بلا نسبة في الكتاب: ١٣٩/١، ومعاني القرآن، للأخفش: ١٣٢/١، وشرح أبيات سيبويه: ٢٧٣/١، وشرح المفصل: ٢٥٠/١، وشرح التسهيل: ٣٣١/١، ورصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد المالقي: ص٤٤٩، والتذييل ١٠٦/٤، وتمهيد القواعد: ١٠٤٩/٢، وخزانة الأدب: ٦١/١.

والشاهد فيه قوله: خولان فانكح، حيث أجاز الأخفش زيادة الفاء في خبر كل مبتدأ محتجاً بهذا ومثله.

(٢) في الكافية: ص١٦: مثل.

(٣) قال أبو علي الفارسي: (ولا يجوز: ليت الذي يأتني فله درهم، ولا لعل الذي في الدار فمكرم). الإيضاح: ٥٥ ـ ٥٦، وينظر: الحجة: ٢٤٧/٢، والمقتصد: ٣٢٤/١، والمفصل: ص٤٧، وشرح المفصل: ٢٥٣/١، وشرح الوافية: ص١٧٩، وإيضاح المفصل: ٢٠٥/١.

أي: سيبويه(١). خلافاً للأخفش(٢) وقيل: بالعكس **(إنَّ)** المكسورة **(بِهِمَا)** في ذلك المنع.

والحق إنَّ جميع نواسخ الابتداء مانع سوى إنَّ وأنَّ ولكنَّ لقوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡۖ ۝٨﴾ [الجمعة/٨] ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ۝٤١﴾ [الأنفال/٤١]، وقول الشاعر:

فو الله ما فارقتكم قالياً لكم   ولكنّ ما يقضى فسوف يكون(٣).

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُبْتَدَأُ لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ جَوَازًا كَقَوْلِ الْمُسْتَهِلِّ:) المبصر للهلال **(الْهِلَالُ وَاللهِ)** أي: هو الهلال، ووجوباً إذا قطع النعت بالرفع في مقام المدح أو الذم أو الترحم نحو: الحمد لله أهل الحمد أي: هو أهل الحمد.

---

(١) قال سيبويه: (ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهمان. ولو قال: كل رجل فله درهمان كان محالاً، لأنه لم يجيء بفعل ولا بعمل يكون له جواب.

ومثل ذلك: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٢٧٤﴾ [البقرة/٢٧٤] وقال تعالى جده: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡۖ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ۝٨﴾ [الجمعة/٨]، ومثل ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ ۝١٠﴾ [البروج/١٠]. ينظر: الكتاب: ١٠٣/٣، وإيضاح المفصل: ٢٠٥/١ ، وشرح الكافية: للرضي: ١٠٣/١، والفوائد الضيائية: ٢٠٥/١.

(٢) قال عبد القاهر: (وقد اختلفوا في إنّ، هل تمنع من الفاء أم لا. فمذهب أبي الحسن أنها لا تمنع، وعلى ذلك تقول: إنّ الذي في الدار فمكرم. وذاك أنّ " إنّ " وإن امتنع الجزاء المحض نحو قولك: إنّ من تكرمه يكرمك، وإن أيهم يأتك تضربه، فإن الذي ليس بجزاء محض فيكون درجته بعد درجة قولهم: أيهم تضرب اضرب، فلا يمتنع أن يدخل عليه إنّ مع تقدير معنى المجازاة). المقتصد: ٣٢٤/١، وينظر: إيضاح المفصل: ٢٠٥/١

(٣) البيت من الطويل وينسب للأفوه الأودي في التذييل: ١١٢/٤، وتعليق الفرائد: ١٥٠/٣،والنجم الثاقب: ٢٦٣/١.

والشاهد فيه قوله: " لكن ما يقضى فسوف يكون " دخول الفاء في خبر لكنّ.

وقد يحذف **[٢٥/ظ] (الْخَبَرُ جَوَاْزَاً نَحْوُ: خَرَجْتُ فَإِذَاْ السَّبِعُ)** فإنَّ إذا التي للمفاجأة تدل على مطلق الوجود وتنظّم قرائن تدل على خصوصية كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فإذا السبع بالباب أو واقف أو نحوه واختلف فيها فقال: الأخفش[١] وابن مالك هي حرف[٢]، وقال: المبرد ظرف مكان[٣]، وقال: الزجاج ظرف زمان[٤]، فيجوز عندهما أن يكون خبر المبتدأ الذي بعدها أي: بالمكان السبع أو في ذلك الوقت حصول السبع بتقدير مضاف، [لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة][٥]، لكن مذهب المبرد لا يطرد في مثل: فإذا السبع بالباب إذ لا معنى لقولك: فبالمكان السبع بالباب إلا أن يجعل بدلاً [بالباب][٦]وهو تعسّف ظاهر، وأما الفاء

---

(١) قال أبو حيان: (وذهب بعض النحاة أنها حرف، ونقل ذلك عن الأخفش، واختاره الأستاذ أبو علي في أحد قوليه، وابن مالك). ارتشاف الضرب: ١٤١٣/٣. وينظر: التسهيل: ص٩٤، وشرح التسهيل: ٢١٠/٢ ، وارتشاف الضرب: ١٤١٣/٣.

(٢) قال ابن مالك: (ومنها " إذا " للوقت المستقبل مضمنة معنى الشرط غالباً، لكنها لما تُيُقِن كونه أو رُجِّح ـ بخلاف " إن " ـ فلذا لم تجزم غالباً إلا في شعر، وربما وقعت موقع " إذ " و" إذ " موقعها، وتضاف أبداً إلى جملة مصدرة بفعل ظاهر أو مقدر قبل اسم يليه فعل ، وقد تغنى ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل، وفاقاً للأخفش، وقد تفارقها الظرفية مفعولاً بها، أو مجرورة بحتى، أو مبتدأة. وتدل على المفاجأة حرفاً لا ظرف زمان، خلافاً للزجاج، ولا ظرف مكان، خلافاً للمبرد، ولا يليها في المفاجأة إلا جملة اسمية، وقد تقع بعد " بينا " و " بينما "). التسهيل: ٩٣ـ ٩٤، وشرح التسهيل: ٢١٠/٢، والتذييل: ٢٩٩/٧.

(٣) قال الرضي: (واختلف فيها فنقل عن المبرد أنها ظرف مكان فعلى قوله: يجوز أن تكون خبر المبتدأ الذي بعدها أي: فبالمكان السبع). شرح الكافية: ١٠٣/١، وينظر: المقتضب: ٥٦/٢ـ ٥٧، وشرح التسهيل: ٢١٠/٢.

(٤) قال الرضي: (وقال الزجاج إنَّ إذا المفاجأة ظرف زمان فعلى قوله: يجوز أن تكون في= =قولهم: فإذا السبع خبراً عما بعدها بتقدير مضاف أي: فإذا حصول السبع أي: ففي ذلك الوقت حصوله، لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة). شرح الكافية: ١٠٣/١، وينظر: والتسهيل: ص٩٤، وشرح التسهيل: ٢١٠/٢، وارتشاف الضرب: ١٤١٢/٣.

(٥) من (أ)، وهي في (ب).

(٦) زيادة في حاشية (أ).

اللازمة لها فقيل: فاء السببية[١] التي يراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها أي: مفاجأة السبع لازمة للخروج وقيل: زائدة [٢]، وقيل: للعطف[٣] حملاً على المعنى أي: خرجت ففاجأت كذا.

(وَوَجُوْبَاً فِيمَاْ) أي: خبر التزم أي: **(الْتُزِمَ)** العرب **(فِي مَوْضِعِهِ غَيْرُهُ)** وهو خمسة الأول: خبر ما وقع بعد لولا الامتناعية الدالة على امتناع الثاني لوجود الأول بشرط أن يكون الخبر عاماً لتدل لولا عليه **(لَوْلَاْ زَيْدٌ لَهَلَكَ عَمْرُوْ)**[٤] ولولا علي لهلك عمر أي: لولا علي موجود، فإن كان الخبر خاصاً فلم يجب حذفه[٥]. وفي الحديث: " لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم[٦]"، وقد

---

(١) ينظر: شرح الرضي: ١٠٤/١ ، والنجم الثاقب: ٢٦٦/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ١٠٤/١ ، والنجم الثاقب: ٢٦٦/١.

(٣) ينظر: شرح الرضي: ١٠٤/١، والنجم الثاقب: ٢٦٦/١.

(٤) هذا تمثيل الشارح، وفي الكافية (لولا زيد لكان كذا)، وفي شرح الرضي (لولا علي لهلك عمر).

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٦/١، والفوائد الضيائية: ٢٠٩/١، وهمع الهوامع: ٣٩٣/١.

(٦) الحديث أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الحج ٢٠: باب ما جاء في بناء الكعبة: (رقم الحديث: ١٠٤) : ٣٦٣/١ بلفظ " ألم تري أنَّ قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم". ينظر: موطأ مالك: ٣٦٣/١. وأخرجه البخاري في كتاب الحج ٢٥: باب فضل= =مكة وبنيانها: (رقم الحديث: ١٥٨٥): ١٤٦/٢ بلفظ "لولا حداثة قومك بالكفر..... تكملة الحديث": و(رقم الحديث: ١٥٨٦): ١٤٧/٢ بلفظ "يا عائشة لولا أنَّ قومك حديث عهد بجاهلية.... تكملة الحديث". ينظر: صحيح البخاري: ١٤٦/٢. وأخرجه مسلم في كتاب الحج ١٥: في باب نقض الكعبة وبنائها ٦٩: (رقم الحديث٣٩٨:/ ١٣٣٣)، ٩٦٨/٢و٩٦٩: بلفظ " لولا حداثة عهد قومك بالكفر لنقضت الكعبة، ولجعلتها على أساس إبراهيم: فإنّ قريشاً حين بنت البيت استقصرت، ولجعلتُ لها خَلْفاً": (ورقم الحديث:٣٩٩/ ١٣٣٣) عن عائشة بلفظ "ألم تري أنَّ قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم": (رقم الحديث: ١٣٣٣/٣٩٩) بلفظ "لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت". ينظر: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل إلى العدل إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ٩٦٨/٢ـ ٩٦٩. وأخرجه النسائي في كتاب مناسك الحج ٢٤، باب بناء الكعبة، (رقم الحديث:=

يقال: يجوز إظهار الخبر، وإن كان عاماً وقال: **[٢٦/و]** الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل فعل محذوف(١)، لأنها أو التي لامتناع الأول، لامتناع الثاني وقد دخلت على لا هي ملزومة للفعل والتقدير لولا يوجد علي لهلك عمر.

وقال الفراء: لولا هي الرافعة لما بعدها(٢). **(و)** الثاني: خبر مصدر منسوب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما بعده حال عن أحدهما أو عنهما أو أفعل تفضيل مضاف إلى المصدر المذكور **(نَحْوُ(٣): ضَرْبِي زَيْداً قَائِمَاً)**.

قال الكوفيون تقديره ضربي زيداً قائماً حاصل(٤)، وفيه متفقون على أن معنى ضربي زيداً قائماً، ما أضرب زيداً إلا قائماً(٥) وهذا المعنى لا يستفاد منه على أنه ليس فيه ما يسد مسد الخبر، فأوله البصريون بضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً(٦).

٢٩٠٠=)، ٢١٤/٥ بلفظ "ألم تري أن قومك......... تكملة الحديث"، وبلفظ "لولا حدثان قومك بالكفر". ينظر: سنن النسائي: ٢١٤/٥.

(١) قال الجامي: (وقال الكسائي: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر أي: لولا وجد زيد). ينظر: شرح الرضي: ١٠٤/١ ، والنجم الثاقب: ١/ ٢٦٧ ، والفوائد الضيائية: ٢١٠/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ١٠٤/١، والنجم الثاقب: ٢٦٧/١، والفوائد الضيائية: ٢١٠/١.

(٣) في الكافية: ص١٧. (و).

(٤) ينظر: شرح الكافية: للرضي: ١٠٥/١، والنجم الثاقب: ٢٧٠/١.

(٥) ينظر: الفوائد الضيائية: ٢١٢/١

(٦) قال ابن السراج: (تقول: " ضربي زيداً قائماً " تريد: إذا كان قائماً، " فقائماً " حال لزيد، وقد سدت مسد الخبر، ، لأن " ضربي " مبتدأ، فإن قدمت " قائماً " على زيد، لم يجز، لأن " زيداً " في صلة " ضربي " و " قائماً " بمنزلة الخبر، فكما لا يجوز: " ضربي حسن زيداً " تريد: "ضربي زيداً حسن " كذلك لا يجوز هذا، وكذلك جميع الموصولات). ينظر: الأصول في النحو: ٢٣٨/٢.

وقال العكبري: (ومن ذلك قولهم: ضربي زيداً قائماً، فـ(قائماً) حال من ضمير محذوف، تقديره: ضربي زيداً إذا كان قائماً، فحذفت (إذا) لأنها زمان، واسم الفاعل يدل على الزمان، و(كان) هذه التامة ضميرها فاعل، والحال منه. فإن قلت: لمَ لا تكون الناقصة و(قائماً) خبرها؟). ينظر: اللباب: ١٤٥/١، وشرح قطر الندى: ص١٢٦، وتمهيد القواعد: ٨٧٩/٢.

وقد يفهم منه الحصر، إذ المفهوم من اسم الجنس بلا مخصص هو الاستغراق، و(كان) تامة، و(قائماً) حال من ضميره، إذ لو كانت ناقصة و(قائماً) خبره لجاز تعريفه، ويسمع ذلك مع طول الاستقراء فحذف الخبر وهو حاصل، ثم إذا مع شرطه وأقيم الحال مقام الظرف، لأن فيها معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف مقام الخبر فيكون الحال قائماً مقام الخبر، ولا يخفى فيه من التكلفات، والذي أوقعهم فيه التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها ولا ضرورة [ألجأتهم](١) إليه بل الحق أنه يجوز اختلاف العاملين على **[٢٦/ظ]** ما ذهب إليه المالكي فتقديره: ضربي زيداً حاصل قائماً(٢) والعامل في الحال [حاصل](٣) وفي صاحبها ضرب. وقال الأخفش تقديره: ضربي زيداً ضربه قائماً(٤)، وفيه أنَّ حذف المصدر مع بقاء معموله ممتنع عندهم أوله الشيخ بضربي زيداً يلابسني أو يلابسه قائماً(٥).

(و) الثالث: خبر ما عطف عليه بواو بمعنى مع نحو(٦): **(كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهْ) وَضَيْعَتُهْ)** [الضيعة] (٧) العقار وهي ها هنا كناية عن الضيعة. قال البصريون أي: كل رجل وضيعته مقرونان(٨)، وفيه أنه ليس [ها هنا](٩) ما يسد مسد الخبر.

---

(١) من (ب).

(٢) قال ابن مالك: (والخبر الذي سدت مسده مصدر مضاف إلى صاحبها، لا زمان مضاف إلى فعله، وفاقاً للأخفش). ينظر: التسهيل: ص٤٥، وشرح التسهيل: ١/٢٨٠، والتذييل: ٣/٢٩٠، وهمع الهوامع: ١/٣٩٦.

(٣) من (أ)، وهي في (ب).

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٨٠، وتوضيح المقاصد: ١/٤٨٩، والمقاصد الشافية: ١/١٢٦.

(٥) ينظر: شرح الرضي: ١/١٠٦.

(٦) في الكافية: ص١٧. (و).

(٧) سقطت من (أ).

(٨) ينظر: شرح الكافية: للرضي: ١/١٠٨، والنجم الثاقب: ١/٢٧٢، والفوائد الضيائية: ١/٢١٣.

(٩) من (أ)، وهي في حاشية (ب).

وقال الشيخ الظاهر أنَّ حذف الخبر في مثله غالب لا واجب[1]، وفي نهج البلاغة أنتم والساعة في قرن والقرن حبل يقرن به البعيران، وقد يقال: إذا كانت الواو نصاً في المصاحبة فالحذف واجب[2].

وقال الكوفيون وضيعته خبر المبتدأ كأنك قلت: كل رجل مع ضيعته[3]. **(و)** الرابع خبر ما يتعين للقسم في الجملة القسمية [نحو[4]:] [5] **(لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ كَذَاْ)**. أي: لعمرك ما أقسم به، والعمر بالفتح والضم بمعنى [البقاء] [6] ولا يستعمل مع اللام اللام إلا المفتوح. والخامس: عام متعلق بظرف[7] نحو: زيد قدامك خلافاً لابن جني[8] رحمه الله.

[خبر إن وأخواتها]

(خَبَرُ إنِّ وَأَخَوْاْتِهَاْ: هُوَ الْمُسْنَدُ) قال الشيخ يجب تقييده بالواقع في الأصل[9] [خبر المبتدأ] [10] لئلا يرد النقض نحو حسناً في أنَّ رجلاً حسناً وجهه في الدار.

---

(١) ينظر: شرح الرضي: ١/١٠٨.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ١/١٢٧، وأوضح المسالك: ١/٢٢٠.

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ١/٢٢١، وشرح الأشموني: ١/٢٠٩، وشرح التصريح: ١/٢٢٨.

(٤) في الكافية: ص١٧ (و).

(٥) وردت في حاشية (أ)، وهي في (ب).

(٦) سقطت من (ب).

(٧) عام متعلق بظرف في نسخة (أ)، وظرف يتعلق بعام في نسخة (ب).

(٨) ينظر: اللمع: ص٢٨، وقال الرضي: (وتجويز ابن جني إظهار ذلك المتعلق ليس بوجه، لأن الأمرين أي: الدلالة على تعيين الخبر والسد بشيء آخر مسده حاصلان فوجب الحذف). شرح الكافية: ١/١٠٨.

(*) في (ب): وأهمله المصنف ولعل إنما ترك ذكره لكونه الظرف الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه ضمير دون سائر ما تقدم عما سد مسد الغبر هـ غر.

(٩) ينظر: شرح الرضي: ١/١١٠.

(١٠) من (أ)، وهي في (ب).

وأقول: يمكن أن يتكلف ويقال: (كأنه][1] إنما زاد لفظ دخول في قوله: **(بَعْدَ دُخُوْلِ هَذِهِ الْحُرُوْفِ)** تنبيهاً خفياً على هذا القيد، والمراد هو الذي يبقى مسنداً **[٢٧/و]** بعد دخولها كما أنه مسند بكونه خبر المبتدأ في الأصل [وإنما لم يصرح به اعتماداً على ما اشتهر بينهم من أنّه في الأصل خبر المبتدأ، ويؤيد هذا أنّه لم يقل: منها خبر إنَّ كما من][2] وقس عليه أمثاله الأتية **(نَحْوُ[3]: إنَّ زّيْداً قَائِمٌ)**، ورفعه بهذه الحروف عند البصريين[4].

وبما كان عاملاً عند كونه خبر المبتدأ عند الكوفيين[5]. **(وَأَمْرُهُ)** أي: حاله **(كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ)** في أحكامه وأقسامه وشرائطه، **(إلَّا فِي تَقْدِيْمِهِ)**، على اسمها فإنه لا يجوز **(إلَّا إذَا كَانَ ظَرْفَاً)**، فحينئذٍ يجوز تقديمه إذا كان الاسم معرفة نحو: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝﴾[الغاشية/٢٥]، ويجب إذا كان الاسم نكرة نحو: " إنَّ من البيان لسحراً

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) من (أ)، وهي في (ب).

(٣) في الكافية: ص١٧ (مثل).

(٤) قال ابن الأنباري: (وذهب البصريون إلى أنَّ " إنَّ وأخواتها " ترفع الخبر، فاحتجوا بأن قالوا: قالوا: إنما قلنا: هذه الأحرف تعمل في الخبر، وذلك لأن قويت مشابهتها للفعل، لأنه أشبهته لفظاً ومعنى). ينظر: الإنصاف: ١/١٤٤ـ ١٤٥ .

قال ابن الحاجب: (وأما من حيث اللفظ، فقد قال: هو المرفوع والعامل عند البصريين هو (أنَّ) ودليلهم أنه شيء اقتضى شيئين اقتضاءً واحداً فكان عاملاً كعملت). ينظر: إيضاح المفصل: ١/٢٠٨، والتبيين: ص٢٦٤، والنجم الثاقب: ١/٢٧٤.

(٥) قال ابن الأنباري: (ذهب الكوفيون إلى أنّ " إنّ " وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو: " إنّ زيداً قائم " وما أشبه ذلك). ينظر: الإنصاف: ١/١٤٤.

وقال ابن يعيش: (ذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع، وإنما تعمل في الاسم النصب لا غير، وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ). ينظر: شرح المفصل: ١/٢٥٥، وإيضاح المفصل: ١/ ٢٠٨، والنجم الثاقب: ١/٢٧٤.

"[١]. وأيضاً لا يقع خبرها مفرداً لا يتضمن ما له صدر الكلام.

[خبر لا النافية للجنس]

(**خَبَرُ لَاْ الْتِي لِنَفْيِّ**) الحكم عن (**الْجِنِسِ**) وتسمى لا التبرئة أيضاً (**هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْد دُخُوْلِهَاْ**) كما أنه مسند بكونه خبراً للمبتدأ في الأصل فلا نقض بنحو: لئيماً في لا رجل لئيماً أبوه في الدار، ولعلك تقول: يمكن أن يدفع هذا النقض والنقض السابق بأن المراد هو المرفوع المسند، إذ الكلام في المرفوعات.

فأقول: لو كان كذلك لكان أيضاً قيد المنصوب معتبراً في تعريفات المنصوبات، وهذا لا يلائم قوله: فيما بعد المنصوب بلا التي لنفي الجنس (**مِثْلُ: لَاْ غُلَاْمَ رَجُلٍ ظَرِيْفَ**) إنما أورد الاسم مضافا، لئلا يحتمل أن يكون ظريف صفة لها، فإنَّ اسمه المضاف لا يوصف إلا بمنصوب عند المصنف[٢] بخلاف المفرد، فإنَّ صفته ترفع وتنصب، والمناسب ترك (**فِيْهَاْ**) كما لا يخفى ورفعه بلا، وقال سيبويه[٣] إن كان اسمها مبنياً نحو: لا رجل ظريف فرفعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع

---

(١) الحديث في موطأ مالك: كتاب الكلام ٥٦: باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله: (رقم الحديث: ٧) بلفظ " إنَّ من البيان لسحراً " ـ ، أو " إنَّ بعض البيان لسحر "، ينظر: موطأ مالك: ٩٨٦/٢. وفي صحيح البخاري: كتاب الطب ٧٦: باب إنّ من البان لسحراً: (رقم الحديث ٥٧٦٧) بلفظ " إنَّ من البان لسحراً، أو: إنَّ بعض البيان لسحر"، ينظر: صحيح البخاري: ١٣٨/٧. وفي سنن أبي داود: كتاب الأدب ٤٠: باب ما جاء في المتشدق في الكلام: ٣٠٢/٤ (رقم: ٥٠٠٧) بلفظ " إنَّ من البيان لسحراً "، أو: إنَّ بعض البيان لسحر. ينظر: سنن أبي داود: أبو داود ٣٠٢/٤.

(٢) ينظر: شرح الوافية: ص١٨٣، وشرح الرضي: ١١١/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٩٩/٢، والأصول في النحو: ٣٨٥/١، واللمع: ص٤٦، وشرح شذور الذهب: ص١١٢.

المحل بالابتداء. [٢٧/ظ] (وَيُحْذَفُ كَثِيْراً)، نحو: لا إله إلا الله، ولا فتى إلا علي[١].

(وَبَنُوْ تَمِيْمَ لَاْ يُثْبِتُوْنَهُ) أي: لا يظهرونه أصلاً كذا قال الزمخشري[٢]، وقال الجزولي هم لا يلفظون به إلا إذا كان ظرفاً[٣]، وقال الأندلسي يجب إثباته مع عدم القرينة بالاتفاق[٤]. ومع وجودهما يكثر الحذف عند الحجازيين[٥]، ويجب عند بني تميم[٦]، وقيل: هو لا يحتاج إلى خبر، فإنَّ قولك: لا قيام بمعنى انتفى القيام[٧].

[اسم ما ولا المشبهتين ب(ليس)]

(اِسْمُ مَاْ وَلَاْ الْمُشَبَهَتَيْنِ بِلَيْسَ): في الدلالة على النفي، والدخول على المبتدأ والخبر (هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُوْلِهِمَاْ) كما أنه مسند إليه بكونه مبتدأ في الأصل

---

(١) ينظر: مرقاة المفاتيح: كتاب الطب والرقى، رقم الحديث (٤٥٥٧)، ٢٨٨٢/٧، وفيض القدير: لابن تاج العارفين: حرف "لا"، رقم الحديث (٩٨٨٥)، ٤٢٦/٦

(٢) ينظر: المفصل: ص٥٢، وشرح المفصل: ٢٦٥/١، وشرح الرضي: ١١٢/١.

(٣) ينظر: المقدمة الجزولية: ص٢٢٠ ـ ٢٢١، والكافية الشافية: ٥٧٣/١، وشرح الرضي: ١١٢/١.

(٤) القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي الإمام أبو محمد اللورقي النحوي. صنف: شرح المفصل، وشرح الشاطبية، والمباحث الكاملية في شرح الجزولية، توفي (٦٦١هـ)، ينظر: بغية الوعاة: ٢٥٠/٢، وعقد الجمان في تاريخ أهل الزمان: ص٩٥، والأعلام: ١٧٢/٥.

قال الرضي: (قال الأندلسي: لا أدري من أين نقله، ولعله قاسه قال: والحق أن بني تميم يحذفون وجوباً إذا كان جواباً، أو قاومت قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً إذ لا دليل عليه بل بنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به. فعلى =هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز ويجب عند بني تميم). ينظر: شرح الكافية: ١١٢/١.

(٥) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: لابن جماعة: ص١١٧، والنجم الثاقب: ٢٧٩/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية: لابن جماعة: ص١١٧، والفوائد الضيائية: ٢٢١/١.

(٧) ينظر: الفوائد الضيائية: ٢٢١/١.

فلا نقض نحو: (ابنه) في ما زيد الظريف ابنه في الدار **(نَحْوُ**[١]**: مَاْ زَيْدٌ قَاْئِمَاً وَلَاْ رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ، وَهُوَ)** أي: عمل ليس **(فِي لَاْ شَاذٌّ)** أي: قليل. قال: النابغة[٢]:

وحلت سوادَ القلبِ لا أنا باغياً سواها ولا في حُبها مُتراخيا[٣].

ويفهم من كلام الشيخ أن المراد بالشاذ ها هنا مخالف القياس، وقال: الظاهر أنها لا يُعمِل لا عمل ليس لا شاذاً ولا قياساً، ولم يوجد شيء من كلامهم خبر لا منصوباً كخبر ما وليس، وعللوا الشذوذ بأن ما أشبه بليس من لا، لأنها لنفي الحال كليس بخلاف لا. وقال الشيخ[٤]: في المنصوبات عند النحاة إنَّ ما وليس كلاهما لنفي الحال. والحق إنهما لمطلق النفي، وعن المبرد[٥]، وابن جني[٦]،

---

(١) في الكافية: ص١٧: مثل.

(٢) أبو ليلى نابغة بن جعدة وهو قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة بن جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١٢٣/١، وسلم الوصول: ١٥٠/٤.

(٣) البيت من الطويل وينسب للنابغة الجعدي في الكافية الشافية: ٤٤٠/١، وشرح التسهيل: ٣٢٥/١، والجنى الداني: ص٢٩٣.

الشاهد فيه قوله: " لا أنا باغيا " حيث أعمل " لا " النافية عمل " ليس " مع أن اسمها =معرفة، وهو " أنا " وهذا شاذ .

(٤) ينظر: شرح الرضي: ٢٦٧/١.

(٥) قال المبرد: (أن تكون إن المكسورة المخففة من الثقيلة فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر ولم يجز غير ذلك، لأن لفظها كلفظ التي في معنى ما، وإذا دخلت اللام علم أنها الموجبة لا النافية، وذلك قولك: إن زيد منطلق وعلى هذا قوله عز وجل: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾[الطارق/٤]، ﴿وَإِن كَانُوا۟ لَيَقُولُونَ ﴿١٦٧﴾﴾[الصافات/١٦٧]، وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام إلا أن تدخلها توكيداً كما تقول: إن زيداً لمنطلق))، ينظر: المقتضب: ٣٦٣/٢ .

(٦) قال أبو الفتح: (ينبغي ـ والله أعلم ـ أن تكون إن بمنزلة ما، فكأنه قال: ما الذين تدعون من من دون الله عباداً أمثالكم، فأعمل إن إعمال " ما "، وفيه ضعف، لأنّ " إن " هذه لم

وأبي علي[1]، أنَّ (إن) النافية تعمل عمل ليس وعليه قول الشاعر[2]:

إن المرءُ ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغى عليه فَيُخذلا.

ولعلك تقول: لِمَ لمْ يذكر ها هنا اسم كان **[٢٨/و]**[3] وأخواتها مع أنه ذكر في المنصوبات خبرها. فأقول: كأنه مبني على أنهم يطلقون الفاعل على اسمها كما يجيء ولا يطلقون المفعول على خبرها أصلاً.

[المنصوبات: المفعول المطلق]

(اَلْمَنْصُوْبَاْتُ: هُوَ مَاْ اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْمَفْعُوْلِيَّةِ. فَمِنْهُ الْمَفْعُوْلُ الْمُطْلَقُ، وَهُوَ اسْمٌ) دال على ما أي: حدث **(فِعْلُهُ فَاْعِلُ فِعْلٍ مَذْكُوْرٍ)** لفظاً أو تقديراً: **(بِمَعْنَاْهُ)** أي: فعل مشتمل على معنى ذلك الاسم، وهذا مبني على أنهم لا يفرقون بين التأثير

تختص= بنفي الحاضر اختصاص " ما " به، فتجري مجرى ليس في العمل). ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لابن جني: ٢٧٠/١، وشرح التسهيل: ٣٧٦/١، وتمهيد القواعد: ١٢١٤/٣.

(١) قال الإمام عبد القاهر: (والثاني أن تكون نافية بمنزلة ما كقوله عز وجل: ﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ٢٠﴾ [الملك/٢٠]، ينظر: المقتصد: ٤٨٩/١، وشرح ابن عقيل: ٣١٧/١ .

(٢) البيت من الطويل ومن الأبيات التي لا يعلم لها قائل ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٦/١ ، وتوضيح المقاصد: ٥١٣/١، الجنى الداني: ص٢١٠، والتذييل: ٢٧٩/٤، وتخليص الشواهد: ص٣٠٧، وشرح ابن عقيل: ٣١٨/١، والمساعد: ٢٨٢/١، وتمهيد القواعد: ١٢١٤/٣، وتعليق الفرائد: ٢٥٥/٣، والمقاصد النحوية: ٦٦٧/٢، وشرح الأشموني: ٢٦٨/١، وهمع الهوامع: ٤٥٤/١، وخزانة الأدب: ١٦٨/٤، وحاشية الصبان: ٣٧٦/١، والمعجم المفصل: ٩٤/٦، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ٢٢٧/٢.
الشاهد فيه قوله: " إن المرء ميتاً " حيث أعمل " إن " النافية عمل " ليس " فرفع بها ونصب .

(٣) في (ب): لمشابهتهما بليس في الدخول على المعرفة نحو: زيد في الدار، و﴿ إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآۚ ﴾ [يونس/٦٨] وعليه قول: الشاعر كما ذكر.

والأثر، والتحقيق: إنَّ المفعول المطلق هو الأثر، وما اشتمل عليه الفعل هو التأثير.

وظاهر هذا الحد منقوض جمعاً بنحو: زيد ضارب ضرباً، وما ضربت ضرباً، ومات موتاً ومنعاً بنحو: كرهت كراهتي على تقدير: أن يكون كراهتي مفعولاً به، ودفعه بعض المحققين بأن المراد اسم ما فعله فاعل فعل مذكور باعتبار ذلك الفعل(١) أي: يكون أثر له، وليس كراهتي على ذلك التقدير صادراً عن الفاعل باعتبار الفعل المذكور بل باعتبار فعل آخر من جنس ذلك الفعل.

وأقول فعلى هذا يكون قوله: بمعناه لغواً اللهم إلا أن يقال: [هو للاحتراز عن نحو: تأديباً في ضربته تأديباً](٢)، أو هو قيد لفاعل ضميره راجع إليه فإن الفاعل لفظ لا يفعل شيئاً [ولا ينسب الفعل إلا باعتبار معناه وهذا التوجيه ملائم، لاعتبار الاسم في التعريف](٣)، لكنه ليس شديد الالتصاق بقوله: وقد يكون بغير لفظه، ولعلك تقول: فيجب أن يقال: فيما بعد [المفعول به ما وقع على معناه فعل الفاعل و](٤) المفعول فيه ما فعل في معناه فعل مذكور. فأقول يمكن الاعتذار بأنه تسامح هناك اعتماداً على هذا التنبيه.

ويكون **(لِلتَّأْكِيْدِ)**، إذا لم يعتبر معه وصف ولا عدد **(وَالنَّوْعِ)** **[٢٨/ظ]** إذا اعتبر معه وصف، **(وَالْعَدَدِ)** إذا اعتبر معه معيناً أو لا **(مِثْلُ: جَلَسْتُ جُلُوْساً)**، للتأكيد **(وَجِلْسَةً)** بكسر الجيم للنوع، فإنَّ الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كالحسن أو القبح أو الشدة أو الضعف أو غير ذلك، وربما يذكر بعدها ما تعين تلك الصفة نحو: جِلسة حسنة. **(وَجَلْسَةً)** بالفتح للعدد، وقد يكون للنوع والعدد معاً نحو: ضربت ضروباً. إذا قصد اختلاف الأنواع. **(فَالْأَوَّلُ لَاْ يُثَنَّى وَلَاْ يُجْمَعُ)**، إلا لكان

---

(١) ينظر: النجم الثاقب: ٢٨٧/١.

(٢) في حاشية (أ)، وهي من (ب).

(٣) في حاشية (أ)، وهي من (ب).

(٤) من (أ)، وفي حاشية (ب).

للعدد.

وأقول لا منافاة بين التأكيد وغيره كما لا منافاة بين النوع والعدد، بل كل مفعول مطلق يصح أن يقصد به التأكيد، فتخصيص التأكيد بما ذكرنا مجرد اصطلاح **(بِخِلَاْفِ أَخَوَيْهِ)**، **(وَقَدْ يَكُوْنُ)** المفعول مطلق **(بِغَيْرِ لَفْظِهِ)** أي: الفعل المذكور، وكذا في شرح المصنف(١).

وأقول المناسب لما سبق أن يقال: وقد يكون الفعل المذكور بغير لفظ ذلك الاسم **(مِثْلُ: قَعَدْتُ جُلُوْساً)** نوقش فيه بأن الإمام الراغب(٢): ذكر أنّ القعود إنما يقابل القيام، والجلوس إنما يقابل الاتكاء فيقال: للقائم اقعد وللنائم اجلس(٣).

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَاْمِ قَرِيْنَةٍ جَوَاْزاً كَقَوْلِكَ: لِمَنْ قَدِمَ) من السفر بكسر الدال(**خَيْرَ مَقْدَمٍ)** أي: قدمت قدوماً خيراً، وفيه تنبيه على أنّ غير المصدر قد يجعل مفعولاً مطلقاً لعلاقة بينه وبين المصدر **(وَوُجُوْباً، وَسَمَاْعاً مِثْلُ: سَقْياً، وَرَعْياً، وَخَيْبَةً)** في الصحاح(٤) خاب الرجل خيبةً إذا لم ينل ما طلب، **(وَجَدْعاً)** هو: قطع الأنف، أو الأذن، أو الشفة، أو اليد، **(وَحَمْداً، وَشُكْراً، وَعَجَباً)** **[٢٩/و]** قال الشيخ هذه المصادر وأمثالها، إذا لم يذكر بعدها ما تعلقت به من فاعل أو مفعول، أما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه، أو ذكر لكن لبيان النوع نحو: ﴿مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ﴾ [إبراهيم/٤٦]﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الإسراء/١٩] لم يجب حذف أفعالها، وأما إذا ذكر لا لبيان النوع نحو: سنة الله ، ومعاذ الله، وسحقاً لك، أي: بعُد أو عجباً

(١) ينظر: شرح الكافية: ٣٩٤/١

(٢) المفضل بن محمد الأصفهاني الراغب أبو القاسم له مصنفات. كان في أوائل المئة الخامسة. له: مفردات غريب القرآن، وأفانين البلاغة، والمحاضرات، والذريعة إلى مكارم الشريعة. توفي (٥٠٢ هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢٩٧/٢، وطبقات المفسرين، للداوودي: ٣٢٩/٢.

(٣) ينظر: المفردات في غريب القرآن: مادتا " جلس ٢٠٠، قعد ٦٧٨ ".

(٤) ينظر: الصحاح: ١٢٣/١.

منك يجب حذف [أفعالها][(١)] [فعله][(٢)] قياساً.

(وَقِيَاْساً فِي) ستة **(مَوَاْضِعَ: مِنْهَاْ مَاْ وَقَعَ مُثْبَتاً بَعْدَ نَفْيٍ ـ أَوْ مَعْنَى نَفْيٍ ـ)** يفهم من إنما **(دَاْخِلٌ عَلَى اسْمٍ)** هذا القيد الآخر غير لازم لوجوب الحذف في مثل ما كان زيد إلا سيراً، وما وجدتك إلا سيراً. على تقدير: أن يكون سيراً مفعولاً مطلقاً دون الخبر، والمفعول الثاني مجازاً بل اللازم كون ناصبه خبراً عن شيء **(لَاْ)** يصلح المفعول المطلق أن **(يَكُوْنُ خَبَرَاً عَنْهُ)** لا مجازاً لكونه صاحب ذلك المصدر. **(أَوْ وَقَعَ مُكَرَّراً)** [قال الشيخ[(٣)]: فيه نوع إخلال، لأن مراده أو وقع مكرراً بعد اسم لا يكون حتى لا يرد عليه قوله تعالى:﴿دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾﴾ [الفجر/٢١]، ولا يعطى لفظه هذه الفائدة إلا بتكلف.

وأقول: ها هنا بحث إذ لا شبهة في أنّ هذه الضابطة صادقة على دكاً، فالحق أن يقال: أو وقع مكرراً] [(٤)] ويكون ناصبه خبراً عن شيء لا يصح أن يجعل المفعول المطلق خبراً عنه إلا مجازاً وحينئذٍ لا يرد ذلك إذا دكت الأرض دكت دكاً دكاً ليس خبراً فعلى هذا لو قيل: [الأرض دكت دكاً دكاً][(٥)] [لم يجز فإنّ كون الناصب خبراً عن ذلك الشيء هو مدار وجوب الحذف ها هنا [كما][(٦)] في الضابطة الضابطة السابقة][(٧)] فكما صح ما سرت إلا سيراً، ولم يصح ما أنت تسير إلا سيراً، لكون الناصب خبراً في الثاني دون الأول صح دكت الأرض دكاً دكاً، ويسير زيداً

---

(١) من (أ)، وفي حاشية (ب).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) ينظر: شرح الرضي: ١٢١/١.

(٤) في حاشية (أ)، وهي من (ب).

(٥) سقطت من حاشية (أ).

(٦) سقطت من (ب).

(٧) في حاشية (أ)، وهي من (ب).

سيراً سيراً، ولم يصح الأرض [دكت][١] دكاً دكاً، وزيد يسير سيراً سيراً لذلك بعينه [والعجب أنّ الشيخ صرح قبل هذا بأنه يجب حذف الفعل باجتماع شيئين أحدهما أن يكون المصدر مكرراً، أو بعد إلا أو معناها[٢]، وكأن مراد المصنف من قوله: في الشرح إنما المراد تكرار المصدر في موضوع خبر عما لا يصلح أن يكون خبراً عنه ظاهر هو ما ذكرناه بعينه فتأمل][٣].

(مِثْلُ: مَاْ أَنْتَ إِلَّاْ سَيْراً) أي: ما أنت تسير إلا سيراً، **(وَمَاْ أَنْتَ إِلَّاْ سَيْرَ الْبَرِيْدِ)** ففيه تنبيه على تساوي التنكير والتعريف والإفراد والإضافة **[٢٩/ظ]** [ها هنا المراد بالبريد ها هنا هو الرسول][٤]. [والبريد المفازة الواسعة][٥]، **(وَإِنَّمَاْ أَنْتَ سَيْراً، وَزَيْدٌ سَيْراً سَيْراً وَمِنْهَاْ مَاْ وَقَعَ تَفْصِيْلاً)** أي: بيان الأنواع المحتملة **(لِأَثَرٍ)** أي: الغرض المطلوب من **(مَضْمُوْنِ جُمْلَةٍ)** أراد بها ها هنا مصدرها مضافاً إلى الفاعل والمفعول، فإن لم يكن [هناك][٦] مصدر ألحق الياء المصدرية والتاء بالخبر وأضيف وأضيف إلى المبتدأ **(مُتَقَدِمَةٍ)** خبرية أو طلبية **(مثل:﴿فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ﴾)** [محمد/٤] أي: القيد ومضمونه شدوا الوثاق (﴿فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[محمد/٤] أي: تمنون مناً أو تفدون فداء.

(وَمِنْهَاْ مَاْ وَقَعَ لِلتَّشْبِيْهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاْهُ وَ) على **(صَاْحِبِهِ)**، الذي قام به الحدث، ولا بد أن يكون غير لازم لصاحبه حتى يخرج له علم

---

(١) سقطت من (أ).
(٢) ينظر: شرح الكافية: للرضي: ١/١١٦.
(٣) في حاشية (أ)، وهي من (ب).
(٤) من (أ)، وفي حاشية (ب).
(٥) سقطت من (أ)، وهي في (ب).
(٦) من (أ)، وفي حاشية (ب).

الفقهاء[١]، فإنّ الثاني واجب الرفع بأحد الوجوه الثلاثة التي سيأتي ذكرها في قولك: له صوت صوت حمار على تقدير الرفع. وفي بعض النسخ بعد قوله: للتشبيه علاجاً[٢]، وهو فعل صدر عن الأعضاء الظاهرة، والمشهور أنه للإشارة إلى ذلك القيد.

وأقول: إنما يحسن هذا لو كان العارض منحصراً في العلاج وهو ممنوع (**نَحْوُ**[٣]: **مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا**) الأولى أن يقتصر على قوله: (**لَهُ صَوْتٌ**) أي: تصويت قال صاحب الصحاح: الصوت معروف وقد صات الشيء يصوت صوتاً[٤] كذلك صوَّت صوَّت تصويتاً (**صَوْتَ حِمَارٍ**) أي: له صوت يصوت صوت حمار، (**وَصُرَاخٌ**) أي: صوت (**صُرَاخَ الثَّكْلَى**) أي: يصرخ صراخ الثكلى، وهي: المرأة التي فقدت ولدها[٥]. وظاهر كلام سيبويه[٦] أنَّ هذا المصدر منصوب بقوله: له صوت، لأنه بمعنى يصوت **[٣٠/و]** لا بفعل مقدر، وقيل: يصوت وأجاز غير سيبويه رفعه على

(١) ينظر: لوحة (٢٩/ظ).

(٢) (زيادة من الكافية)، ينظر: الكافية: ص١٨، و شرح الكافية: ٣٩٩/١.

(٣) في الكافية: ص١٨. مثل.

(٤) ينظر: الصحاح: ٢٥٧/١، مادة صوت.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٣٩/١، وتاج العروس: ٢٩٨/١٢مادة " صدر ".

(٦) قال سيبويه: (هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: مررت به فإذا له صوت صوت حمار، ومررت به فإذا له صراخ صراخ الثكلى. فإنما انتصب هذا، لأنك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه. ولكنك لما قلت: له صوت، علم أنه قد كان ثم عمل، فصار قولك: له صوت بمنزلة قولك: فإذا هو يصوت، فحملت الثاني على المعنى. وهذا شبيه في النصب لا في المعنى، فكأنه قال: فإذا هو يصوِّت، فحمله على المعنى فنصبه، كأنه توهم بعد قوله له صوت: يصوِّت صوتَ الحمار أو يبديه، أو يخرجه صوتَ حمار، ولكنه حذف هذا لأنه صار " له صوتٌ " بدلاً منه). الكتاب: ٣٥٥/١.

البدل[١] أو عطف البيان أو على الوصف[٢] بأحد تأويلين، أي: له صوت مثل: صوت حمار بحذف المضاف، أو له صوت منكر كما يقال: مررت برجل أشدُّ أي: جريء، وعلى تقدير النصب جاز أن يكون حالاً بأحد التأويلين المذكورين وذو الحال الضمير المستكن في له.

(وَمِنْهَاْ مَاْ وَقَعَ مَضْمُوْنَ جُمْلَةٍ) أي: محصلها **(لَاْ مُحْتَمَلَ لَهَاْ غَيْرَهُ)**، أي: نقيضه **(نَحْو**[٣]: **لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اعْتِرَاْفًا)** أي: اعترف اعترافاً **(وَيُسَمَّى تَوْكِيْداً لِنَفْسِهِ)** وسماه سيبويه التأكيد الخاص[٤].

(وَمِنْهَاْ مَاْ وَقَعَ مَضْمُوْنَ جُمْلَةٍ لَهَاْ مُحْتَمَلٌ غَيرَهُ) أي: نقيضه **(نَحْوُ: زَيْدٌ قَاْئِمٌ حَقاًّ)** أي: قلته: قولاً: حقاً، أو حُقَّ ذلك حقاً **(وَيُسَمَّى تَوْكِيْداً لِغَيْرِهِ)**، وسماه سيبويه

---

(١) قال ابن مالك: (لأنه إنما استجيز في له صوتٌ صوتَ حمار، لأنّ له صوتاً بمنزلة هو يصوِّت، لاشتماله على صاحب الصوت، فجاز أن يجعل بدلاً من اللفظ بيصوِّت مسنداً إلى ضمير). ينظر: شرح التسهيل: ١٩٠/٢، والتذييل: ٧/ ٢١٥، وتمهيد القواعد: ١٨٤٣/٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٦١/١، والعباب في شرح اللباب: ص١٥.

(٣) في الكافية: ص١٨. مثل.

(٤) قال سيبويه: (هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً، وذلك قولك: له عليّ ألف ألف درهم عرفاً. ومثل: ذلك قول الأحوص:

إنّي لأمنحك الصدود وإنني   قسماً إليك مع الصدود لأميل.

وإنما صار توكيداً لنفسه، لأنه حين قال: له عليّ، فقد أقرَّ واعترف، وحين قال: لأميل، علم أنه بعد حلف، ولكنه قال: عرفاً وقسماً توكيداً كما أنه إذا قال: سير عليه فقد علم أنه كان سير، ثم قال: سيراً توكيداً). ينظر: الكتاب: ٣٨٠/١، والمفصل: ص٥٦.

البيت من الكامل وينسب للأحوص الأنصاري ، ينظر: شرح أبيات سيبويه: ١٨٥/١، والمفصل: ص٥٦، خزانة الأدب: ٤٩/٢، وحماسة القرشي: ص٣١٣. الشاهد فيه: نصب " قسماً " على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم، وهو إني لأمنحك، وإني لأميل.

التأكيد العام(١) قبل التأكيد تقوية الثابت بالتكرير، فلا يتصور التأكيد للغير وحقاً أيضاً تأكيد لنفسه إذ لا شبهة في أنَّ زيداً قائم يدل على الحقيقة نصاً بحيث لا يحتمل غيره من حيث مدلول اللفظ، إذ جميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل إلا على الصدق، والمراد من قولهم: الخبر يحتمل الكذب أنه لا يمتنع عقلاً أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً.

وأقول الفرق بين الصورتين أنّ له عليَّ ألف درهم، لا يحتمل نقيض الاعتراف لا بحسب مدلول اللفظ ولا بحسب نفس الأمر بخلاف زيد قائم فإنّه وإن لم يحتمل نقيض الحق بحسب مدلول اللفظ، لكنه يحتمل ذلك بحسب نفس الأمر وقال الشيخ **[٣٠/ظ]** لا أرى بأساً بارتكاب كون الجملتين عاملتين في المصدرين، لإفادتهما معنى الفعل(٢)، **(وَمِنْهَاْ مَاْ وَقَعَ مُثَنَّى،)** ليس وقوعه مثنى من ضوابط وجوب الحذف سواء كانت التثنية للتكرير نحو: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك/٤] أي: رجعاً كثيراً مكرراً، أو لا نحو: ضربته ضربتين بل الضابط ما ذكر في حمداً **(نَحْوُ: لَبَّيْكَ)** يعني ألبَّ لك إلبابين أي: أقيم لخدمتك إقامةً كثيرةً متتاليةً فحذف الفعل وحرف الجر، وردَّ الإلباب إلى المجرد، وأضيف إلى الكاف(٣)، وقال الخليل: لبَّ لغة في (ألبَّ) (٤). وقال الفراء: منه لبيك(٥) فلا حاجة حينئذٍ إلى الرد المذكور، وقولهم: لبَّى يلبِّي تلبيةً مشتق من لبَّيك إذ معنى لبَّى قال: لبَّيك. **(وَسَعْدَيْكَ)** يعني: أسعدك

---

(١) قال سيبويه: (هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله، وذلك قولك: هذا عبد الله= حقاً. وهذا زيد الحق لا الباطل.، وهذا زيد غير ما تقول. وزعم الخليل رحمه الله أنَّ قوله: هذا القول لا قولك، إنما نصبه كنصب غير ما تقول، لأن " لا قولك" في ذلك المعنى). ينظر: الكتاب: ٧٨/١، وشرح الرضي: ١٢٥/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ١٢٥/١.

(٣) ينظر: الصحاح: ٢١٦/١، وتاج العروس: ١٨٤/٤مادة " لبب ".

(٤) ينظر: العين: ٣٤١/٨، والصحاح: ٢١٦/١، ولسان العرب: ٢٣٨/١٥مادة " لبب ".

(٥) ينظر: الصحاح: ٢١٦/١، وتهذيب اللغة: ٢٤٢/١٥مادة " لبب ".

إسعادين أي: أعينك إعانةً بعد إعانةٍ، فحذف الفعل وردَّ الإسعاد إلى المجرد وأضيف إلى الكاف[١].

[المفعول به]

(اَلْمَفْعُوْلُ بِهِ: هُوَ مَاْ وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاْعِلِ) ظاهره منقوض منعاً بنحو: زيد ضربته، وجمعاً بمثل: ما ضربت زيداً، وشكرت الله. ويجاب عن الأول: بأن المراد ما ذكر بياناً لما وقع عليه الفعل وزيد في ذلك المثال إنما ذكر ليحكم عليه. وعن الثاني: بأن المراد بوقوع الفعل على شيء تعلقه به بحيث لا يعقل إلا به، وقد صرح المصنف به ولا يخفى بعده.

وقال الشيخ فحينئذٍ ينتقض الحد [منعاً][٢] بالمجرور في نحو: قربت من زيد إذ مطلق لفظ المفعول به لا يطلق عليه[٣]، وكلامنا في المطلق وبالمعطوف في اشترك زيد وعمرو.

وأقول: يمكن دفع الأول بأنا **[٣١/و]** نسلّم أنه إذا قيل: هذا الاسم مفعول به، ولم يقيد بقيد فالذهن ينصرف إلى أنه مفعول به بلا واسطة، وما كان مفعولاً به بواسطة لا يطلق عليه المفعول به [بالإطلاق لكن لا نسلّم أنه إذا عرِّف مفهوم المفعول به[٤]][٥] ولم يقيد بقيد، فالمراد به ما كان بلا واسطة البتة، ويؤيدنا قول: صاحب اللباب[٦]في تعريفه أما بواسطة أو بغيرها، وقد يدفع الثاني بأن اشترك مسند

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ٤٣/٢، وتاج العروس: ١٩٣/٨مادة " سعد ".

(٢) سقطت من (أ)، وهي في (ب).

(٣) ينظر: شرح الرضي: ١٢٧/١

(٤) الفعل به في نسخة (أ).

(٥) من (أ)، وهي في حاشية (ب).

(٦) هو العلامة الإمام محمد بن محمد بن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الإسفرائيني المتوفى (٦٨٤هـ)، ينظر: كشف الظنون: ١٥٤٣/٢، والأعلام: ٣١/٧.

قال: (المفعول به: هو ما يقع عليه فعل الفاعل، إما بغير واسطة ك " ضربت زيداً " وهو

إلى زيد وعمرو معاً بحسب المعنى والإسناد ولا يسمى تعلقاً، ولو سلّم فالمراد بما في التعريف غير الفاعل، وعمرو فاعل حقيقةً وقصداً، وإن لم يكن فاعلاً لفظاً.

وأقول: كأنه إنما زاد لفظ الفاعل في التعريف، ولم يقل ما وقع عليه الفعل إيماءً إلى هذا القيد، ويمكن تأييد السابق أيضاً بأن علماء المعاني يطلقون متعلقات الفعل مقابلاً للمسند إليه والمسند (**نَحْوُ**[1]: **ضَرَبْتُ زَيْداً**) وأعطيت زيداً درهماً، وأعلمت زيداً عمرواً فاضلاً، وعاملها الفعل أو شبهه عند البصريين [2]. وقال الفراء: هو الفعل والفاعل[3]. وقال هشام[4]: هو الفاعل. وقال خلف: هو كونه

الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي(منه)، ينظر: اللباب: ٨٤.

ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة على ما سيأتي، وإما بواسطة حرف جر ويسمى ظرفاً أيضاً فلغوٌ إذا كان العامل شيئاً من خارج فعلاً أو معناه، ومستقر إن كان معنى الاستقرار أو الحصول مقدراً غير مذكور وانتصابه لا يظهر إلا في تابعه نحو:

يذهبن في نجد وغوراً غائراً). ينظر: اللباب: ص٨٤ ـ ٨٥.

(١) في الكافية: ص١٨: مثل.

(٢) قال سيبويه: (هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّم أو أُخر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم، فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيداً، وهو الحد، لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد ضرب زيد عمراً، حيث زيد أول ما تشغل به الفعل. وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه). ينظر: الكتاب: ٨٠/١.

قال الرضي: (وأما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين أو شبهه بناء على أنه به يتقوم المعنى المقتضي للرفع أي: الفاعلية، والمعنى المقتضي للنصب أي المفعولية). ينظر: شرح الرضي: ١٢٨/١.

قال أبو حيان: (وقوله نصبه مفعولاً به ظاهره أنّ العامل في المفعول به النصب هو الفعل أو ما جرى مجراه. هذه مسألة خلاف: مذهب البصريين). ينظر: التذييل: ٦/٧، وهمع الهوامع: ٥/٢.

(٣) ينظر: التذييل: ٦/٧ ، والنجم الثاقب: ٣٠٣/١، وشرح شذور الذهب: للجوجري: ٤٠٧/٢.

(٤) أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، أخذ عن الكسائي، وكان مشهوراً بصحبته له، وله من التصانيف كتاب " المختصر والقياس، وقطعة حدود لا يرغب فيها. ينظر: طبقات

مفعولاً(١). **(وَقَدْ يَتَقَدَّمُ)** هو بل سائر المفعولات إلا المفعول معه عند الأكثر(٢).

وقال الشيخ: لا أرى منعاً من تقديمه على عامله إذا تأخر عن المصاحب(٣) نحو: زيداً وعمرواً لقيت **(عَلَى الْفِعْلِ)**. نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ۝٥﴾ [الفاتحة/٥] والمناسب **[٣١/ظ]** أن يقول: على العامل إذ يصح هذا زيداً ضارب **(وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ: جَوَازاً، نَحْوُ(٤): زَيْداً لِمَنْ قَاْلَ مَنْ اَضْرِبْ؟)**. أي: اضرب زيداً **(وَوَجُوْباً فِي أَرْبَعَةِ مَوَاْضِعَ(٥): اَلأَوَّلُ: سَمَاْعِيٌّ مِثْلُ: امْرأً وَنَفْسَهُ)**، أي: دع امرأً ونفسه الواو بمعنى مع أو للعطف، **(و﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ۝١٧١﴾)** [النساء/١٧١] أي: انتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم هذا تفسير سيبويه(٦). وقال الكسائي: أي: انتهوا

النحويين: ص١٣٤، الفهرست: ص٩٥ ، ونزهة الألباء: ص١٣٠. توفي هشام بن معاوية الضرير النحوي سنة تسع ومائتين رحمه الله تعالى)). ينظر: إنباه الرواة: ٣/٣٦٥، ونور القبس، لليغموري: ص١١٢، ووفيات الأعيان، ٦/٨٥، وبغية الوعاة: ٢/٣٢٨.

قال أبو حيان: (وقال هشام: العامل النصب فيه هو الفاعل). ينظر: التذييل: ٧/٦، وهمع الهوامع: ٢/٥.

(١) قال أبو حيان: (وقال خلف الأحمر معنى المفعولية). ينظر: التذييل: ٧/٦، والهمع: ٢/٥.

(٢) ينظر: الخصائص: ٢/٣٨٤، وشرح ابن عقيل: ٢/٩٧، وهمع الهوامع ٢/٨.

(٣) ينظر: شرح الرضي: ١/١٢٨.

(٤) في الكافية: ص١٩: كقولك.

(٥) في الكافية: ص١٩: أبواب.

(٦) قال سيبويه: (ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ [النساء/١٧١] ، وإنما نصبت خيراً لك، لأنك تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر. وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته، أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: فصار بدلاً من قوله: ائت خيراً لك، وادخل فيما هو خيراً لك). ينظر: الكتاب: ١/٢٨٢ـ ٢٨٤، وشرح الكتاب: السيرافي: ٢/١٨٠، وشرح ابن جماعة: ص١٢٤، وارتشاف الضرب: ٣/١٤٧٥.

يكن الانتهاء خيراً لكم[١].

وقال الفراء: أي: انتهوا انتهاءً خيراً لكم[٢]. **(وَأَهْلاً)** أي: أتيت أهلاً أي: أقارب لا أجانب **(وَسَهلاً)** أي: وطئت مكاناً سهلاً لا وعراً، ووجوب الحذف في أمثال هذه لكونها أمثالاً، أو بمشابهتها في كثرة الاستعمال وهي لا يغير الموضع.

[المنادى]

(اَلثَّانِيّ: الْمُنَاْدَى، هُوَ الْمَطْلُوْبُ إِقْبَاْلُهُ) ذهب المصنف: إلى أن المندوب خارج عن المنادى[٣] خلافاً للزمخشري[٤] وغيره، وزعم أنّ هذا القيد مخرج له، لأنه المُتَفَجَّعُ عليه لا المطلوب إقباله، وفيه بحث إذ لا منافاة بينهما، لأنك إذا قلت: يا محمداه فكأنك تناديه وتقول: له تعال فإني مشتاق إليك، ويؤيدنا أنهم جعلوا المُتَعَجَّب منه منادى بناء على أنّ معنى يا للماء، ويا للدواهي احضرا حتى نتعجب منكما. **(بِحَرْفٍ نَاْئِبٍ مَنَاْبَ أُدْعُوا)** الإنشائي وهو أولى مما قدره سيبويه أعني أعني[٥] وخرج

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣٩٥/١، وشرح التسهيل: ١٥٩/٢، والتذييل: ٤٨/٧، والمساعد: ٤٤١/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣٩٥/١، وشرح التسهيل: ١٥٩/٢، والتذييل: ٤٨/٧، والمساعد: ٤٤١/١.

(٣) قال ابن الحاجب: (لم يحده لإشكاله، والتحقيق أن يقال في حده: هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعوا لفظاً أو تقديراً، فالمطلوب إقباله جنس له ولغيره، ومما يدل على أنه إشكال عليه حده، أنه جعل المندوب منادى لما فصّل أحكام المنادى في الإعراب والبناء، فقال: في آخر الفعل أو مندوباً كقولك يا زيداه). ينظر: إيضاح المفصل: ٢٤٩/١، وشرح الرضي: ١٣١/١.

(٤) قال الرضي: (والظاهر أن جار الله لم يحده لظهوره لا لإشكاله، فإن المنادى عنده كل ما دخله ياء وأخواتها، والمندوب عنده على وجه التفجع كما صرح به لما فصل أحكام المنادى في الإعراب والبناء). شرح الكافية: ١٣١/١، وينظر: شرح المفصل: ٣٢٥/١ ، وإيضاح المفصل: ٢٤٩/١.

(٥) قال سيبويه: (ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبدَ

وخرج به ليقبل زيد. **(لَفْظَاً أَوْ تَقْدِيْراً)**. حالان أو مصدران أي: حال كون ذلك الحرف ملفوظاً أو مقدراً أو نيابة لفظية أو تقديرية و **[٣٢/و]** لعلك تقول: لمَ ارتكبوا؟ أنَّ المنادى مفعولاً به لأدعو المقدر وحرف النداء قائم مقامه، ولم يذهبوا إلى أنه عامل بنفسه كسائر الحروف العاملة.

فأقول الباعث عليه أنه قد ينصب التابع في مثل: يا زيد العاقل، ويجب النصب في مثل: يا تميم كلكم، ولم يجدوا له وجهاً إلا ذلك.

(وَيُبْنَى) المنادى المعرب قبل النداء **(عَلَى مَاْ يُرْفَعُ بِهِ)** أي: الضم أو الواو أو الألف **(إِنْ كَاْنَ مُفْرَداً)** أراد به ها هنا ما سوى المضاف وشبهه **(مَعْرِفَةً)**، غير مستغاث وما يشبهه سواء كان معرفة قبل النداء أو صار معرفة به فإن حرف النداء مع قصد التعيين آلة التعريف **(نَحْوُ**(١)**: يَاْ زَيْدُ، وَيَاْ رَجُلُ، وَيَاْ زَيْدَاْنِ، وَيَاْ زَيْدُوْنَ)**.

(وَيُخْفَضُ) معرباً **(بِلاَمِ الاِسْتِغَاْثَةِ، نَحْوُ**(٢)**: يَاْ لَزَيدٍ)**، بفتح اللام على أن يكون زيد مستغاثاً إليه فإنّها لو كانت مستغاثاً له كُسِر اللام ويكون المنادى محذوفاً كما: في يا للمظلوم أي: يا قوم، وكذا لام التعجب نحو: يا للماء. ويفتح إذا أريد يا أيها

عبدَ الله، والنداء كله، حذفوا الفعل، لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار يا بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا ، أريد عبدَ الله، فحذف أريد وصارت يا بدلاً منها. ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل وأن " يا " صارت بدلاً من اللفظ بالفعل، قول العرب: يا إياك، إنما قلت: يا إياك أعني، ولكنهم حذفوا الفعل وصار يا وأيا وأي بدلاً من الفعل). ينظر: الكتاب: ٢٩١/١.

قال ابن الأنباري: (إنما قلنا: إنه في موضع نصب، لأنه مفعول، لأن التقدير في قولك: " يا زيد" أدعو زيداً، أو أنادي زيداً، فلما قامت " يا " مقام أدعو عملت عمله). ينظر: الإنصاف: ٢٦٦/١، وشرح المفصل: ٣١٦/١، وشرح الكافية: للرضي: ١٣١/١، والفوائد الضيائية: ٢٤٤/١ـ ٢٤٥.

(١) في الكافية: ص١٩: مثل.

(٢) في الكافية: ص١٩: مثل.

الماء أدعوك ليتعجب منك الناس، ويكسر إذا أريد يا قوم أدعوكم إلى الماء ليتعجبوا عنه، والمعطوف على مفتوح اللام بدون يا مكسورها، وقد تكون اللام مفتوحة للتهديد نحو: يا لزيد لأقتلنك. **(وَيُفْتَحُ)** مبنياً **(لإِلْحَاْقِ أَلِفِهاْ وَلاْ لاْمَ**[1]**)** حينئذٍ **(نَحْوُ**[2]**: يَاْ زَيْدَاه)**.

(وَيُنْصَبُ مَاْ سِوَاْهُمَاْ)، أي: ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث وما يشبهه وذلك هو المضاف(**نَحْوُ**[3]**: يَاْ عَبْدَ اللهِ)** والمشابه **[٣٢/ظ]** له **(و)** هو اسم بعده ما يتممه، أما معمول له نحو: **(يَاْ طَالِعاً)** أي: عالياً **(جَبَلاً)** ويا خيراً من زيد، وأما نعت هو جملة أو ظرف نحو: يا كريماً لا يبخل، ويا رجلاً في الدار، وأما معطوف عليه على أن يكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسماً لشيء واحد نحو: ثلاثة وثلاثين سواء كان علماً أو لا.

وقال عبد القاهر[4]، والأندلسي[5]، وابن يعيش[6]، إنَّ العلمية شرط فيه.(**و)** النكرة نحو: **(يا رَجُلاً لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ)**. فيه تنبيه على جواز وقوع المنادى نكرة بلا صفة خلافاً

---

(١) (فيه) في الكافية ولم أثبتها في شرح الرضي.

(٢) في الكافية: ص١٩: مثل.

(٣) في الكافية: ص١٩: مثل.

(٤) ينظر: المقتصد: ٧٨٣/١، وشرح الكافية: للرضي: ١٣٤/١.

(٥) ينظر: شرح الرضي: ١٣٤/١، والعباب في شرح اللباب، لنقره كار: ص٦٥.

(٦) أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن محمد بن علي بن المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن حيان القاضي بن بشر بن حيان الأسدي، الموصلي الأصل،= =الحلبي المولد والمنشأ، موفق الدين النحوي ويعرف بابن الصائغ، قرأ النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي، وأبي العباس المغربي النيروزي، صنف شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جني توفي (٦٤٣)، ينظر: وفيات الأعيان: ٤٦/٧، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ص٣١٩ ، وبغية الوعاة: ٣٥١/٢. وكلامه في شرح المفصل: ٣١٨/١، وشرح الرضي: ١٣٤/١.

للفراء والكسائي[١].

(وَتَوَابِعُ الْمُنَادَى الْمَبْنِيُّ) غير المستغاث، فإنّ توابعه لا ترفع نحو: يا زيداً وعمرواً، وأما توابع المنادى المعرب فالبدل والمعطوف غير ذي اللام فسيجيء حكمهما، وسواهما يوافق المتبوع في الإعراب، وأجاز الأخفش رفع المعطوف باللام، وعطف البيان المفرد نحو: يا عبد الله والحارثُ، ويا أخانا زيدُ[٢]. **(الْمُفْرَدَةُ)** أراد بها ما سوى المضاف سواء كان مشابهاً له أو لا، ويجب عليه أن يقول: المفردة والمضافة إضافة لفظية **(ـ مِنَ التَّأْكِيْدِ)** أي: المعنوي، فإن اللفظي في الأغلب كالمتبوع في إعرابه وبنائه نحو: يا زيدُ زيدَ، لأنه هو لفظاً ومعنى، وقد يعرب رفعاً ونصباً، ونقل عن سيبويه[٣]: أنَّ (زيد) في هذا المثال عطف بيان. وعن

---

(١) قال أبو حيان: (ومذهب الكسائي والفراء ، وعامة الكوفيين أنه إذا كان خلفاً من موصوف جاز نداؤها، وإلا فلا، وزعموا أنه من شرط النكرة غير المقبل عليها أن تكون موصوفة، أو خلفاً من موصوف، فلا يجوز عندهم " يا رجلاً " وزعموا أنه ليس بمسموع). ينظر: ارتشاف الضرب: ٢١٨٤/٤.

وقال ابن الحاجب: (وقد صرح الفراء والكسائي بتجويز: يا رجلاً راكباً لمعيّن جعلوه من المشبه بالمضاف). ينظر: إيضاح المفصل: ٢٥٨/١، وشرح الرضي: ١٣٥/١.

(٢) قال الرضي: (قال الأخفش: في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب إنه يجوز فيه الرفع أيضاً نحو: يا رجلاً والحارثُ ويا عبد الله والحارثُ وذلك لقوة حكم كونه في حكم المستأنف معنى وكأنه باشره حرف النداء كما تقول في يا أيها الرجل وكذا أجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو: يا أخانا زيدُ وقال: إن هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره). ينظر: شرح الرضي: ١٣٧/١.

(٣) قال سيبويه: (وقال رؤبة:

إني وأسطارٍ سطرن سطراً لَقائلٌ يا نصرُ نصراً نصرا.

وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصراً عطف البيان ونصبه، كأنه على قوله يا زيدُ زيداً). ينظر: الكتاب: ١٨٥/٢ـ١٨٦، والمقاصد الشافية: ٣٠١/٥.

البيت من بحر الرجز نسبه سيبويه في الكتاب إلى رؤبة: ١٨٥/٢، والخصائص: ٣٤١/١، وشرح المفصل: ٣٢٧/١. =

الزمخشري(١).

وأبي علي بدل(٢). **(وَالصِّفَةِ)** اختلفوا ها هنا فذهب الجمهور: إلى جواز وصف المنادى المضموم مطلقاً(٣). ومنعه الأصمعي مطلقاً(٤). وقال **[٣٣/و]** بعضهم لا

والشاهد فيه: على فهم سيبويه نصب " نصراً نصراً " حملاً على محل " نصر " الأولى لأنها في محل نصب وقد فهم سيبويه أن نصراً الثانية والثالثة عطف بيان على الأولى.

(١) قال ابن يعيش: (ولذلك لو أبدلت الثاني من الأول، وهو مفرد، لم يكن فيه إلا البناء والضم، نحو: " يا زيدُ زيدُ " و " يا أخانا خالدُ "، لأن عبرة البدل أن يحل محل الأول، ولو أحللته= محل الأول، لم يكن فيه إلا البناء، لذلك استثناه، فقال: إلا البدل). ينظر: شرح المفصل: ٣٢٩/١، وإيضاح المفصل: ٢٦٥/١.

(٢) قال أبو علي الفارسي: (وأما البدل فإنك تقول: " يا زيد زيداً قبل، فلا تنون زيداً إذا أبدلت، وكذلك تقول: يا زيد أخانا). ينظر: الإيضاح: ص٢٣٢، وإيضاح المفصل: ٢٦٥/١.

(٣) قال المبرد: (فإن نعت مفرداً بمفرد فأنت في النعت بالخيار إن شئت رفعته، وإن شئت نصبته تقول: يا زيد العاقلُ أقبل، ويا عمرو الظريف هلم، وإن شئت قلت العاقلَ والظريفَ. أما الرفع فلأنك أتبعته مرفوعاً، وأما النصب فعلى الموضع لأن موضع زيد منصوب)، ينظر: المقتضب: ٢٠٧/٤ـ ٢٠٨.

قال ابن جني: (فإن نعت الاسم المفرد المضموم بمفرد جاز لك في وصفه وجهان الرفع والنصب جميعاً تقول: يا زيد الظريفُ وإن شئت الظريفَ فمن رفع فعلى اللفظ ومن نصب فعلى الموضع). ينظر: اللمع: ص١٠٩. قال ابن الخشاب: (فإن عطفت المفرد المعرفة أجريت صفته على لفظه إن شئت، رفعته على لفظه رفعاً صحيحاً وكانت معربة دونه كقولك: يا زيد العاقلُ، وإن شئت نصبتها حملاً على موضعه فقلت: يا زيد العاقلَ، وإنما أجريت إعرابها على لفظه). ينظر: المرتجل: ١٩٣ـ١٩٤، وارتشاف الضرب: ٢١٨٥/٤، وتوجيه اللمع: ص٣٢٣.

(٤) عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع بن أعيا بن سعد بن عبد بن غنم بن قتيبة بن معن بن مال بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان أبو سعيد الأصمعي، صاحب اللغة والغريب والنحو والأخبار، له كتاب خلق الإنسان والصفات والخيل والهمز والأجناس والفرق وغيرها، توفي (٢١٥هـ) وقيل (٢١٦هـ). ينظر: طبقات النحويين: ص١٧٤، وتاريخ بغداد: ١٥٧/١٢، وإنباه الرواة: ١٩٧/٢.

قال ابن السراج: (كان الأصمعي: لا يجيز أن يوصف المنادى بصفة البتة مرفوعة=

يجوز إذا كان المنادى نكرة قبل النداء.

(وَعَطْفِ الْبَيَاْنِ، وَالْمَعْطُوْفِ بِحَرْفٍ، الْمُمْتَنِعِ دُخُوْلُ (يا) عَلَيْهِ ـ) أي: المعرف باللام **(يُرْفَعُ)** حملاً **(عَلَى لَفْظِهِ)**، قيل: أو تقديره أو محله ليشمل نحو: يا فتى العاقل، ويا هؤلاء الكرام، فإن هؤلاء مضموم المحل أي: لو وقع بدله زيد مثلاً، لكان مضموماً. وهذا لا ينافي كونه منصوب المحل، باعتبار أنه مفعول به وكأنه غفل عن قول المصنف فيما بعد، والتزموا رفع الرجل، لأنه المقصود.

(وَتَنْصِبُ) حملاً **(على مَحَلِّهِ)** نحو: يا تميم أجمعون وأجمعين **(يا زَيْدُ الْعَاْقِلُ وَالْعَاْقِلَ)**. يا عالم زيد وزيداً، ويا زيد والحارثُ والحارثَ.

(وَالْخَلِيْلُ) بن أحمد وكذا سيبويه **(في الْمَعْطُوْفِ)** المذكور **(يَخْتَارُ الرَّفْعَ)**، مع تجويز النصب(١). **(وأبو عَمْرٍو)** بن العلاء(٢)، والجرمي(١). وكذا يونس يختار

ومنصوبة). ينظر: الأصول في النحو: ٣٧١/١، وشرح الكافية: للرضي: ١٣٦/١، وارتشاف الضرب: ٢١٨٥/٤.

(١) قال سيبويه: (وقال الخليل ـ رحمه الله ـ من قال: يا زيد والنضْرَ فنصب، فإنما نصب، لأن هذا من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله. فأما العرب فأكثر ما رأيناهم= =يقولون: يا زيد والنضْرُ. وقرأ الأعرجُ : **(يا جبال أوبي معه والطيرُ)**[سبأ/١٠] فرفع.

ويقولون: يا عمرو والحارثُ ، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارثُ). ينظر: الكتاب: ١٨٦/٢ـ١٨٧، والجمل في النحو: ص٨٣ ، والكافية الشافية: ١٣١٤/٣.

(٢) أبو عمرو بن العلاء. اسمه كنيته. وفي بعض الروايات اسمه زبّان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين التيمي المازني. وهو بصري، أخذ عن ابن أبي إسحق، وكان أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها من عبد الله بن أبي إسحق. زكان من جِلّة القرّاء والموثوق بهم. كان يقرىء الناس القرآن في مسجد البصرة، وكان الحسن بن أبي الحسن حاضر. توفي (١٥٤هـ). ينظر: طبقات النحويين: ص٣٥، ونزهة الألباء: ص٢٨، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، عبد الله بن سليمان اليافعي: ٢٥٤/١، والبلغة: ص١٣٩، وبغية الوعاة: ٢٣١/٢.

وقال ابن مالك: (ونصب المقرون بال أجود من رفعه عند أبي عمرو ويونس وعيسى وأبي=

(النَّصْبَ) [(٢)]، كذلك، **(وأَبُو الْعبَّاسِ)** المبرد[(٣)] **(إنْ كَانَ)** ذو اللام **(كَالْحَسَنِ)** في عروض اللام، وجواز حذفها **(فَكَالْخَلِيلِ)**، في اختيار الرفع[(٤)]. **(وَإلاَّ)** أي: وإن لم يكن

عمرو الجرمي). ينظر: شرح التسهيل: ٤٠٢/٣، والأصول في النحو: ٣٣٦/١، والتسهيل: ص١٨٢، والكافية الشافية: ١٣١٤/٣، وتمهيد القواعد: ٣٥٦٨/٧، وشرح الأشموني: ٣٣/٣.

(١) هو أبو عمر صالح بن إسحاق البَجَلي، مولى لهم، نزل في جرم فنسب إليهم. أخذ عن أبي الحسن الأخفش وغيره، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش، ولقي يونس بن حبيب، ولم يلق سيبويه، وكان أبو عمرو رفيق أبي عثمان المازني، وكانا هما السبب في إظهار كتاب= سيبويه. وأخذ اللغة عن أبي زيد وأبي عبيدة وطبقتهم توفي (٢٢٥هـ). ينظر: طبقات النحويين: ص٧٤، ونزهة الألباء: ص١١٤، وإنباه الرواة: ٨٠/٢، ووفيات الأعيان: ٤٨٥/٢، وغاية النهاية: ٣٣٢/١.

قال ابن يعيش: (وتقول في النصب: " يا زيد والحارثَ "، وهو اختيار أبي عمرو ويونس وعيسى وأبي عمرو الجرمي، وقراءة العامة: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[سبأ/١٠] بالنصب. ينظر: المقتضب: ٢١٢/٤، وشرح المفصل: ٣٢٨/١.

(٢) هو أبو عبد الرحمن الضبي. مولى لهم. وكان من أهل جبُّل. أخذ عن أبي عمرو. وكان النحو أغلب عليه. قال ابن عائشة: قال يونس بن حبيب: أول من تعلمت منه النحو، حماد بن سلمة. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه، وحكى عنه في كتابه، والكسائي والفراء، وكان له مذاهب وأقيسة تفرد بها، وكانت حلقته بالبصرة وعاش ثمانيةً وثمانين عاماً، توفي (١٨٢ هـ). ينظر: طبقات النحويين: ص٥١، ومعجم الأدباء: ٦/ ٢٨٥٠، والبلغة: ص٣٢٣، وبغية الوعاة: ٣٦٥/٢.

(٣) قال المبرد: (فإن عطفت اسماً فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإنّ فيه اختلافاً، أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع فيقولون: يا زيد والحارثُ أقبلا، وقرأ الأعرج " يا جبال أوبي معه والطير"، وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمرو الجرمي فيختارون النصب وهي قراءة العامة ... وكلا القولين حسن، والنصب عندي حسن على قراءة الناس). ينظر: المقتضب: ٢١٣.٢١٢/٤، والأصول في النحو: ٣٣٦/١، وشرح الوافية: ص١٩٤ـ١٩٣، وشرح الكافية: ١٣١٤/٣.

(٤) قال ابن السراج: (وكان أبو العباس يختار النصب في قولك: يا زيد والرجل، ويختار الرفع في الحارث إذا قلت: يا زيد والحارث، لأن الألف واللام في " الحارث " دخلت عنده

ذو اللام كالحسن في عروض اللام بل يكون في لزومها كالنجم العلم للثريا مع اللام، وكالرجل (**فَكَأَبِي عَمْرٍو**). في اختيار النصب[١]، والفرق بين الرجل والحسن أنّ اللام في الرجل تفيد تعريفاً يفوت بانتزاعها بخلاف الحسن، واعترض الشيخ بأن مذهب المبرد أنّ اللام إن كانت في العلم فالمختار مذهب الخليل، وإن كانت في الجنس فالمختار مذهب أبي عمرو[٢]، فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والنجم **[٣٣/ظ]** معاً في اختيار الرفع.

وأقول: وإنما لم يحمل عبارة المصنف على هذا مع ظهور إمكان حملها عليه بأن يقال: المراد إن كان كالحسن في العلمية، لأن كلامه في الشرح يوافق ما ذكرناه. (**و**) توابع المبني غير المستغاث (**المُضَافَةُ**) إضافةٌ معنويةٌ (**تُنْصَبُ**)، نحو: يا تميمُ كلَّهم، ويا زيد ذا المال ويا زيد أبا عمرو، وأما المعطوف ذو اللام فلا يضاف إضافةٌ معنويةٌ. وابن الأنباري[٣] يجيز في المضافة الرفع أيضاً. (**وَالْبَدَلُ، وَالْمَعْطُوْفُ وَغَيْرُ مَاْ ذُكِرَ**) أي: غير ذي اللام (**حُكْمُهُ حُكْمُ**) المنادى (**الْمُسْتَقِلُّ**) الذي باشره حرف النداء (**مُطْلَقًا**). سواء كانا مفردين أو لا سواء كان متبوعهما مبنياً أو لا. فنقول: يا

للتفخيم، والألف واللام في الرجل دخلتا بدلاً من " يا " لأن قولك: النضر والحارث ونصر وحارث بمنزلة). ينظر: الأصول في النحو: ٣٣٦/١.

وقال ابن مالك: (قال محمد بن يزيد المبرد: إن كانت " ال " غير معروفة كما هي في " اليسع " فالمختار الرفع، لأن الألف واللام إذا لم تعرف لم يشبه ما هي فيه المضاف). ينظر: الكافية الشافية: ١٣١٤/٣، وشرح الوافية: ص١٩٣.

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٣٣٦/١، والكافية الشافية: ١٣١٤/٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية: للرضي، ١٤٠/١.

(٣) قال الأشموني: (وأجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري الرفع في نحو: " يا زيدُ صاحبُنا " ، والصحيح المنع، لأن إضافته محضة، وأجازه الفراء في نحو: " يا تميم كلُّهم " وقد سمع، وهو محمول عند الجمهور على القطع أي: كلهم يدعى). ينظر: ارتشاف الضرب: ٢١٩٨/٤ ، وشرح الأشموني، ٣٢/٣، وشرح التصريح: ٢٢٧/٢، وحاشية الصبان: ٢١٩/٣.

عبدُ اللهِ و رجلٌ ويا زيد وعبدُ اللهِ، وعلى هذا القياس هذا ما نص عليه سيبويه[١]، وأجاز المازني يا زيد وعمرواً ويا عبدُ اللهِ وزيداً[٢].

(وَ) المنادى المعرفة **(الْعَلَمُ الْمَوْصُوْفُ بِابْنٍ مُضَافَاً)** ذلك الابن، وكذا ابنة دون بنت ومثناهما ومجموعهما ومصغرهما **(إِلى عَلَمٍ)** آخر نحو: يا زيد بن عمرو**(يَخْتَارُ)** فتحه[٣]. وقيل: يجب[٤] ولا بد أن لا يقع فاصلة بين الموصوف والصفة بخلاف يا

---

(١) قال سيبويه: (وتقول: يا زيد وعمرو، ليس إلا لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله يا. وكذلك يا زيد وعبدَ الله، ويا زيد لا عمرو، ويا زيد أو عمرو، لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر كما تدخل في الأول، وليس ما بعدها بصفة، ولكنه على يا). ينظر: الكتاب: ١٨٦/٢، والإيضاح العضدي: ٢٣٢ـ ٢٣٣، والمقتصد: ٧٧٦/١.

(٢) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني، أحد بني مازن بن شيبان بن ذهل. قرأ على أبي الحسن الأخفش كتاب سيبويه، وعمله على الجرمي، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي، وأخذ عنه المبرد والفضل بن محمد البريدي وغيرهم، له تصانيف كثيرة منها كتاب التصريف وما تلحن فيه العامة والألف واللام والديباج وغيرها قال القفطي: قال أبو سعيد السكري: توفي المازني سنة ثمان وأربعين ومائتين (٢٤٨هـ) بالبصرة. ينظر: طبقات النحويين: ص٨٧، ونزهة الألباء: ص١٤٠، وإنباه الرواة: ٢٨١/١.

قال ابن السراج: (وقال: وزعم أبو عثمان أنه يجيز: يا زيد وعمرواً أقبلا، على الموضع كما أجاز: يا زيد زيداً أقبل، فعطف زيدا الثاني على الموضع عطف البيان). ينظر: الأصول في النحو: ٣٧٢/١، والكافية الشافية: ١٣١٥/٣، وتوضيح المقاصد: ١٠٧٤/٢.

(٣) قال سيبويه: (هذا باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد ومثل ذلك قولك: يا زيدَ بنَ عمروٍ). ينظر: الكتاب: ٢٠٣/٢.

وقال المبرد: (هذا باب الاسمين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد وذلك قولك: يا زيدَ بنَ عمروٍ، والأجود أن تقول: يا زيدُ بنَ عمروٍ على النعت، والبدل. وإنما يجوز أن تقول: يا زيدَ بن عمروٍ إذا ذكرت اسمه الغالب، وأضفته إلى اسم أبيه، أو كنيته، لا ينفك من ذلك، فهو بمنزلة اسمه الذي هو له). ينظر: المقتضب: ٢٣١/٤، والأصول في النحو: ٣٤٥/١.

(٤) قال أبو الفداء: (إذا نودي العلم الموصوف بابن مضافاً إلى علم نحو: يا زيدُ بنَ عمروٍ، فالمختار فتحه مع جواز الضم ومنهم من يقول: يجب فتحه لكثرته في كلامهم، فجعلت الفتحة عوضاً عن الضمة لخفتها). ينظر: الكناش: ١٦٦/١، وشرح الوافية: ص١٩٦.

زيد الظريف ابنَ عمرو، ويجوز فتحه علماً موصوفاً بأي صفة منصوبة كانت نحو: يا زيد ذا المال عند الكوفيين[1]، وموصوفاً بابن واقع بين متفق اللفظ وإن لم يكن علماً نحو: يا عالم ابنَ العالم عند بعض البصريين[2]. **(وَ)** لا يجوز اجتماع حرف النداء مع لام التعريف فحينئذٍ **(إِذَا)** أريد **[٣٤/و]** أن **(نُودِيَ المُعَرَّفُ بِاللَّامِ)** تُوُسِّل بأي أوبهما وإذ لا يخرج أي: عن المضاف إليه، وما يقوم مقامه كالتنوين في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء/١١٠] جعل هاء الموضوعة للتنبيه المناسبة للنداء عوضاً عن المضاف إليه **(قِيلَ: يا أَيُّهَا الرَّجُلُ)**، ويطلق أي على المفرد وأخويه المذكور وأخته، ويقال: أيضاً يا أيتها المرأة على ما يجيء. وقال الأخفش أي موصول وذو اللام خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة[3]. وقيل: لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها.

والجواب أنه إذا حذف صدر صلتها فهي مبنية على الضم كما يأتي في الموصول فحرف النداء داخل على اسم مبني على الضم فلم يغيره.

[(وَيَا هَذَا الرَّجُلُ، وَيَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ)][4] فائدة الجمع بين أي واسم الإشارة

---

(١) قال أبو حيان: (وأجاز الكوفيون فتحه إذا وصف بغير ابن، وكان الوصف مفرداً نحو: يا زيدُ الكريمَ). ينظر: ارتشاف الضرب: ٢١٨٨/٤ ، المساعد: ٤٩٥/٢، النجم الثاقب: ٣٢٥/١، وهمع الهوامع: ٥٣/٢.

(٢) قال أبو حيان: (وإذا كان " ابن " صفة بين متفقي اللفظ غير علمين كقولك: يا كريمُ ابنَ كريم، ويا شريفُ ابنَ شريف، ويا كلبُ ابنَ كلب، ويا وثنُ ابنَ وثن، ويا كلبُ بنَ الكلب، ويا وثنُ بنَ وثن، ويا ضلُ بنَ ضل، فمذهب البصريين أنه لا يجوز في المنادى إلا الضم). ينظر: ارتشاف الضرب: ٢١٨٨/٤، والمساعد: ٤٩٧/٢، وتمهيد القواعد: ٣٥٥٠/٧ ، وهمع الهوامع: ٥٥/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٤٠٠/٣، وتوضيح المقاصد: ١٠٧٨/٢، وتمهيد القواعد: ٣٥٦٣/٧، وشرح الأشموني: ٣٤/٣، وهمع الهوامع: ٥٢/٢.

(٤) من (أ)، وهي في (ب).

التدرج في النزول من الإبهام إلى التفسير، فإنّ اسم الإشارة أقل إبهاماً من أي ولذا جاز يا هذا بلا وصف دون يا أيها، وقال بعض المحققين أي منادى وهذا صفة له، والرجل صفة لهذا(١).

وأقول: الظاهر أنّ أيها منادى وذا صفة والرجل صفة ذا، فإنّ ها عوض عن المضاف إليه. وقال الشيخ: إنما توصل بأي إلى نداء اسم الإشارة(٢)، لأن اسم الإشارة [في الأصل](٣) ما يشار به للمخاطب إلى شيء فهو في أصل الوضع لغير المخاطب فتُحُوشي في بعض الأماكن من أن يدخله حرف يجعله مخاطباً أي حرف النداء ففصل بينهما في بعض المواضع بأي لتناكرهما في **[٣٤/ظ]** الظاهر ثم قد يوصف باسم الجنس نحو: يا أيهذا الرجل فعلى هذا ليس نحو: يا أيهذا الرجل، لأجل نداء المعرف باللام على ما أومأ إليه المصنف(٤) بل لأجل نداء اسم الإشارة بدليل اقتصارهم كثيراً على نحو: يا أيهذا من دون الوصف باسم الجنس.

وأقول: الحق أنّ أيهذا قد يجعل وسيلة، والمقصود بالنداء هو اسم الجنس الذي بعده كما ذكره المصنف(٥). وقد يجعل أيها وسيلة، والمقصود بالنداء كما ذكره الشيخ(٦).

(وَالتَزَمُوْا رَفْعَ الرَّجُلِ)، وكان القياس جواز نصبه أيضاً، لأنه صفة وقد جوزه

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣٣٩/١، والكناش: ١٦٤/١ ، وتوضيح المقاصد: ١٠٧٨/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية: للرضي: ١٤٢/١.

(٣) في حاشية (أ)، وهي من (ب).

(*) في (ب): وفيه نظر، لأن اسم الإشارة إن كان أقل إبهاماً من أي فلا يجوز أن يكون صفة له إذ كان الموصوف أخص أو مساوٍ هـ عز.

(٤) ينظر: شرح الكافية: ٤٢٤/١، وشرح الوافية: ص١٩٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية: ٤٢٤/١، وشرح الوافية: ص١٩٤.

(٦) ينظر: شرح الرضي: ١٤٣/١.

المازني[1] والزجاج[2]، **(لِأَنَّهُ المَقْصُوْدُ بِالْنِدَاْءِ)**، فنبهوا بإلزام رفعه على أنه مقصود فكأنه باشره حرف النداء **(و)** التزموا رفع **(تَوَاْبِعِهِ)** أي: توابع الرجل نحو: يا أيها الرجل ذو المال أو الظريف، وقيل: لو جعل ذو اللام بدلاً عن أي، وجعل الظريف صفة له تعين نصب الأول، وجاز رفع الثاني ونصبه[3].

وقال صاحب اللباب كلمة أي: في النداء لا يكون إلا وسيلة[4]، فلا تكون صفتها إلا مرفوعة، وأما كلمة هذا فيجوز أن تكون وسيلة وحينئذٍ يجب رفع صفتها وأن تكون مقصودة بالنداء، فيجوز في صفتها الرفع والنصب وهذا مؤيد لما حققته، **(لأنها توابع معرب)**، ولا يعطف على المعرب حملاً على محله، ويُشْكِل هذا بمثل قولهم: ضاربُ زيدٌ وعمرواً وإنّ زيداً منطلق وعمرو، اللهم إلا أن يقال الأول مقدر بضارب زيدٌ وضارب عمرواً **[٣٥/و]** يرتكب للثاني أنّ الجملة الغير المؤكدة: أعني عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة ولا يقال: إنّ الاسم عطف على الاسم.

(وَقَاْلُوا: يَا اَللهُ) بجمع حرف النداء ولام التعريف، وأصله الإله حذفت الهمزة المكسورة وأدغمت اللام. **(خَاصَةً)** دون غيره[5].

---

(١) قال الجرجاني: (قد جوز أبو عثمان النصب نحو: يا أيها الرجل قياساً على يا زيدُ الظريفُ، وقد أنكره أصحابنا لما أشار إليه الشيخ أبو علي وفسرناه). ينظر: المقتصد: ٧٧٨/١.
وقال الأنباري: (وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز فيه النصب نحو: " يا أيها الرجل " كما يجوز" يا زيد الظريف " وهو ـ عندي ـ القياس، لو ساعده الاستعمال). ينظر: أسرار العربية: ١٧٤، شرح الكافية: للرضي: ١٤٢/١، والنجم الثاقب: ٣٣١/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ١٤٢/١ ، والنجم الثاقب: ٣٣١/١.

(٣) ينظر: شرح الرضي: ١٤٥/١، والنجم الثاقب: ٣٣٢/١.

(٤) ينظر: اللباب، للإسفرائيني: ص٩١.

(*) في (ب): فليس هذا من تحقيقك بل إنك ناقل لتحقيق أرباب الألفاظ، منه هـ عز.

(٥) قال سيبويه: (واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام البتة، إلا أنهم قد قالوا: قالوا: يا أللہ اغفر لنا، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في

(وَلَكَ فِي) المنادى المفرد المعرفة إذا كرر، وأضيف الثاني **(مِثْلِ)**:

(يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ) لا أباً لكم لا يَلقِيَنَّكم في سوأةٍ عُمَرُ[١].

(الضَّمُّ) لأنه مفرد معرفة **(وَالنَّصْبُ)** بأن يكون مضافاً إلى عدي المقدر أي: يا تيمُ عدي تيمَ عدي، ونظيره:

.... بين ذراعي وجبهة الأسد[٢]

كلامهم= فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف، وليس بمنزلة الذي قال: ذلك، من قبل أن الذي قال: ذلك وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسماً بمنزلة زيد وعمرو غالباً). ينظر: الكتاب: ١٩٥/٢.

وقال المبرد: (واعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام، لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا وذاك، ولا يدخل تعريف على تعريف، فمن ثم لا تقول: يا الرجل، تعال. وأما قولهم: يا ألله اغفر فإنما دعي وفيه الألف واللام، لأنهما كأحد حروفه، ألا ترى أنهما غير بائنتين منه. وليستا فيه بمنزلتهما في الرجل، لأنك في الرجل تثبتهما وتحذفهما، وهما في اسم الله ثابتتان. وهو اسم علم). ينظر: المقتضب: ٢٣٩/٤.٢٤٠: وينظر: اللمع، ص١١٢، والمرتجل: ص١٩٥، وشرح المفصل: ٣٤٣/١، وشرح الوافية: ص١٩٥، والكناش، ٤٢/١، وأوضح المسالك: ٢٢١٤، وشرح شذور الذهب: ص٢٠٠.

(١) البيت من البسيط وهو لجرير في ديوانه: ٢١٢/١، والكتاب: ٥٣/١، والمقتضب: ٢٢٩/٤.

والشاهد فيه قوله: " يا تيم تيم عدي " حيث أقحم " تيم " الثانية بين المضاف " تيم " الأولى، والمضاف إليه " عدي " فوجب نصب الثانية. وجاز في الأولى النصب والبناء على الضم.

(٢) البيت من المنسرح وصدرهه: **يا من رأى عارضاً أسر به ....**

وينسب إلى الفرزدق في الكتاب: ١٨٠/١، والانتصار لسيبويه، لابن ولّاد: ص٨٣، وشرح الكتاب، للسيرافي: ٣١٦/١.

ويروى بلفظ: " يا من رأى عارضاً أرقت له " في الخصائص: ٤٩٩/٢، واللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، للمعري: ص١٠٥٩، وشرح المفصل: ١٨٩/٢، والدر الفريد: ٤٦٣/١.

وهو بلا نسبة في معاني القرآن: للفراء: ٣٢٢/٢، وخزانة الأدب: ٤٠٤/٤. والشاهد فيه قوله: " بين ذراعي وجبهة الأسد " حيث حذف المضاف إليه الأول مع قرينة دالة على المحذوف وهي المضاف إليه الثاني، وقد جاز مع أنّ المضافين مختلفان، والتقدير: بين ذراعي الأسد وجبهته.

ونصف وربع درهم[١] وهذا عند المبرد[٢]، أو يكون مضافاً إلى عدي المذكور والثاني تأكيد لفظي للأول وهذا عند سيبويه والخليل[٣]. فإن قلت: ذكروا أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف لضرورة الشعر، فكيف يصح التوجيه الثاني قلت: لما تكرر الأول بلفظه وحركته بلا تغيير فكأن الثاني هو الأول فكأنه لا فصل هناك بين المضاف والمضاف إليه، ألا ترى أنك تقول: إنّ إنّ زيداً قائم مع قولهم: لا يفصل بين إنَ واسمها إلا بالظرف والمنادى.

(اَلْمُضَاْفُ إِلَى يَاْءِ المُتَكَلِّمِ يَجُوْزُ فِيْهِ يَا غُلَامِيْ) بإسكان الياء إذا لم يلزم اجتماع ساكنين، **(ويَا غُلَامِيَ)** بفتحها وهو أقل من الإسكان **(ويَا غُلَامِ)** بحذف الياء وإبقاء الكسرة[٤] **(وَيَا غَلَاْمَا)** بقلب الياء ألفاً، والكسرة الفتحة[٥]، وجاء يا غلام بالفتح

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٣٢٢/٢، وشرح الرضي: ١٤٧/١، والنجم الثاقب: ٣٣٦/١.

(٢) قال المبرد: (فالأجود في هذا أن تقول: يا تيمُ تيمَ عدي. فترفع الأول، لأنه مفرد، وتنصب الثاني ، لأنه مضاف، وإن شئت كان بدلاً من الأول، وإن شئت كان عطفاً عليه عطف= =البيان وهذا أحسن الوجهين). ينظر: المقتضب: ٢٢٧/٤، وشرح المفصل: ٣٤٧/١، وشرح الرضي: ١٤٦/١، والنجم الثاقب: ٣٣٦/١.

(٣) قال سيبويه: (وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا.

وقال الخليل رحمه الله: هو مثل لا أبا لك، قد علم أنه لو لم يجيء بحرف الإضافة قال أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام ها هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيمَ تمَ عدي . وكأن الذي يقول: يا تيمَ تيمَ عدي لو قاله مضطراً على هذا الحد في الخبر لقال: هذا تيمُ تيمُ عدي))، ينظر: الكتاب: ٢٠٧.٢٠٦/٢، وشرح الرضي: ١٤٦/١، والنجم الثاقب: ٣٣٥/١.

(٤) قال سيبويه: (اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد، لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين، لأنها بدل من التنوين، ولأنه لا يكون كلاماً حتى= يكون في الاسم، وذلك قولك: يا قومِ لا بأس عليكم). الكتاب: ٢٠٩/٢، وينظر: المقتضب: ٢٤٥/٤، واللمع: ص١١٢، والمقرب: ١٨٠/١.

(٥) قال المبرد: (وكل مضاف إلى يائك في النداء يجوز فيه قلب هذه الياء ألفاً، لأنه لا ليس فيه وهو أخف، وباب النداء باب تغيير). المقتضب: ٢٥٢/٤، وينظر: الكتاب: ١١٠/٢،

والضم[1] شاذاً ولكن الثاني أشذ، وأما فتح **[٣٥/ظ]** يائي فليس شاذ، والأربعة الأولى تجوز في غير النداء أيضاً، لكن الرابع نادر، وكذا الثالث إلا في الفواصل والقوافي للازدواج، والأربعة الأخيرة لا تكون في كل منادى مضاف إلى ياء المتكلم بل فيما غلب عليه الإضافة إلى الياء واشتهر بها، **(وَبِالْهَاءِ)** المسماة هاء السكت، وهي هاء تزاد في آخر كلمة وقف عليها **(وَقْفاً)**. قيل: يجوز إلحاق الهاء بالكل فتقول: يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه[2]. وظاهر كلام المصنف في الشرح أنه بيان حال يا غلاما[3].

وأقول: ها هنا بحث أما أولاً: إن أراد أنه يجب أن يكون يا غلاما بالهاء عند الوقف فممنوع، وإن أراد أنه يجوز ذلك فهذا غير مخصوص بيا غلاما بل يجوز في يا غلاميَ بالفتح أيضاً[4]، لما صرح به الشيخ من أنه إذا وقفت على يا غلاما فبالهاء[5]، وإذا وقفت على غلامي [بسكون الياء][6] فبالسكون أجود[7] [أي:

والمقرب: ١/١٨٠.

(١) ينظر: اللباب: ١/٣٤١، وارتشاف الضرب: ١٨٥٢/٤، وشرح قطر الندى: ص٢٠٥.

(٢) ينظر: الفوائد الضيائية: ١/٢٧٠، ومصباح الراغب: ص١٧٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية: ١/٤٣١

(٤) قال القاسم بن علي: ((وجائز عند ذوي الأفهام في " يا غُلامُ " قَولُ يَا غُلامي وجوَّزوا فَتحة هذه الياء والوقف بعد فَتحها بالهاءِ والهاءُ في الوقف على غُلامِيَهْ كالهاءِ فِي الوقفِ على سُلطانِيَهْ وقال: قومٌ فيه يا غلامَا كما " تلَوا يا حسرتا على ما))، ينظر: ملحة الإعراب: ص٥٥. وقال ركن الدين: ((وإنما قلنا: "غلامَيْه" فيمن حرّك الياء في "غُلامِيَ"، لأنه عند من لا يحرّك الياء وقال غلاميْ بإسكان الياء، لم يقف عليه بإلحاق الهاء، بل بحذف الياء، لأن الوقف بالهاء في "غلامي" بحركة الياء، إنما هو لبيان حركة الياء مع أنه يجوز في "غلامي" بحركة الياء للوقف عليه بسكون الياء))، ينظر: شرح الشافية: ١/٥٤٦.

(٥) ينظر: شرح الرضي: ١/١٤٨.

(٦) في حاشية (أ) وهي من (ب).

(٧) قال المبرد: ((وَالْيَاء المكسور مَا قبلهَا لَا يدخلهَا خفض وَلَا رفع لثقل ذَلِك نَحْو يَاء القَاضِي ويدخلها الْفَتْح فِي قَوْلك رَأَيْت القَاضِي فَلذَلِك بنيت هَذِه الْيَاء على الْفَتْح، وَإِنَّمَا جَازَ إسكانها فِي=

أحسن][1]، ويجوز حذفها وإسكان ما قبلها، وإذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء جاز الإسكان، وإلحاق الهاء مع إبقاء الفتح فإن قلت اللائح من هذا الكلام المنقول عن الشيخ[2] هو الوجوب قلت: نعم لكنه أورد بُعيد هذا ما ينافي ذلك وسنذكره.

وأما ثانياً فلأنهم صرَّحوا بأن هاء السكت تلحق شيئين: أحدهما كلمة يتحرك آخرها بحركة ليست إعراباً ولا شبيهة بالإعراب بخلاف نحو: لا رجل ويا زيد وضرب فإن حركتها تشبه الإعراب، أما الأولان: فللعروض.

وأما الثالث: **[٣٦/و]** فلأنه إنما حرك لمشابهة المعرب أي: المضارع في وقوعه موقع الاسم. وثانيهما: حرف أو اسم غريق البناء آخرهما ألف نحو: لا وذا وقلّما يلحق ساكناً غير تلك الألف في الندبة والاستغاثة والإنكار نحو: واغلامكموه، ويا زيداه، والأميراه واللام زائدة. والتوفيق بين هذا الكلام وما نقلناه أولاً في هذا المقام مشكل فتأمَّل.

(وَقَاْلُوا: يَا أَبِي وَيَا أُمِّي)، بإسكان الياء وفتحها، ويا أب ويا أمِّ، ويا أبا ويا أمَّا، وجاء يا أبَ ويا أمَّ بالفتح والضم شاذ، **(وَيَا أَبَتِ وَيَاْ أُمَّتِ)** بإبدال الياء تاء التأنيث الدالة على التفخيم كما في غلامه. وقال الكوفيون الياء مقدرة بعد التاء **(فَتْحاً وَكَسْراً)** للتاء[3]. والكسر أكثر، وقد تضم التاء **(و)** يا أبتا ويا أمتا **(بِاْلْأَلِفِ)** والتاء **(دُوْنَ)** يا أبتي ويا أمتي بجمع العوض والمعوض عنه أي: التاء و**(الْيَاْءِ. وَيَاْ ابْنَ اُمِّ، وَيَاْ ابْنَ**

قَوْلك هَذَا غلامي وَزيد ضَرَبَنِي لِأَن مَا قبلهَا مَعهَا بِمَنْزِلَة شَيْء وَاحِد فَكَانَ عوضا مِمَّا يحذف مِنْهَا والحركات مستثقلة فِي حُرُوف الْمَدّ واللين فَلذَلِك أسكنت اسْتِخْفَافًا))، ينظر: المقتضب: ٢٤٨/٤، وهمع الهوامع: ٤٢٩/٣.

(١) زيادة في حاشية (أ).

(٢) ينظر: شرح الرضي: ١٤٨/١.

(*) في حاشية (أ): الظاهر أن عبارته مختلفة ومذهبه الجواز لأنه.

(*) في حاشية (أ): اسم تصغير.

(٣) ينظر: إيضاح المفصل: ٢٨١/١، وشرح الرضي: ١٤٨/١، والنجم الثاقب: ٣٤٠/١.

عمٍّ)، ويا بنت أمِّ ويا بنت عمِّ **(خَاْصَةً مِثْلُ: بَاْبُ يَاْ غُلَاْمِي)**، أي: إذا كان المنادى ابناً أو بنتاً مضافين إلى أمِّ أو عمِّ مضاف إلى ياء المتكلم يجوز في الأم والعم ما يجوز في المنادى المضاف إلى الياء فيقال: يا ابن أمي ويا ابن عمي بإسكان الياء وفتحها، ويا ابن أمِّ ويا ابن عمِّ بكسر الميم، ويا ابن أمّا ويا ابن عمّا(١). **(وَقَاْلُوا: يَاْ ابْنَ أُمَّ ويَاْ ابْنَ عمَّ)** بفتح الميم بلا شذوذ(٢).

[الترخيم]

(وَتَرْخِيْمُ الْمُنَاْدَى جَاْئِزٌ، و) يجوز **(فِي غَيْرِهِ ضَرُوْرَةً)** للشعر كما قال(٣) سيد الأولياء في مرثية **[٣٦/ظ]** فاطمة عليهما السلام(٤):.

---

(١) ينظر: الفوائد الضيائية: ٢٧٢/١، ومصباح الراغب: ١٧٨ــ١٧٩.

(٢) ينظر: الفوائد الضيائية: ٢٧٢/١، ومصباح الراغب: ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٣) عليٌّ بن أَبِي طَالِب بن عَبْد المطلب بن هاشم بن عَبْد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي الْقُرَشِيّ الهاشمي ابن عم رَسُول اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واسم أَبِي طَالِب عَبْد مناف، وقيل: اسمه كنيته، واسم هاشم: عَمْرو، وأم عليّ فاطمة بِنْت أسد بن هاشم، وكنيته: أَبُو الْحَسَن أخو رَسُول اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصهره عَلَى ابنته فاطمة سيدة نساء العالمين، وَأَبُو السبطين، وهو أول هاشمي والد بين هاشميين، وأول خليفة من بني هاشم، وكان عليّ أصغر من جَعْفَر، وعقيل، وطالب. وهو أول النَّاس إسلامًا فِي قول كَثِير من العلماء. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر: ١٠٨٩/٣، وأسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير: ٨٧/٤، والطبقات الكبرى: لابن سعد: ١٣/٣.

(٤) فاطمة بنت محمد بن عبد الله رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ومن ولد فاطمة الحسن بن علي بن أبي طالب والحسين بن علي بن أبي طالب عاشت بعد النبي (صلى الله عليه وسلم) ودفنها علي . رضي الله عنه . ليلاً وغسلها وصلى عليها. ينظر: تسمية من روي عنه من أولاد العشرة، لأبي الحسن السعدي: ص٧٨، ومعرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم أخبارهم، لابن صالح العجلي: ٤٥٨/٢، والأعلام: ١٣٢/٥.

وإن افتقادي فاطماً بعد أحمد   دليل على أن لا يدوم خليل[١].

(وهُوَ حَذْفٌ فِي آخِرِهِ) أي: المنادى، المناسب أن يقول: هو حذف آخر الكلمة، ليكون أشمل ولئلا يصدق على حذف حركة الآخر وقفاً ولا نقض بحذف تاء التأنيث، والجزء الأخير من نحو: بعلبك إذ المحذوف ها هنا صار آخر الكلمة لتعاقب الإعراب عليه بخلاف المحذوف في نحو: يا غلامِ بالكسر، لأن الإعراب في التركيب الإضافي يتعاقب على المضاف **(تَخْفِيْفاً)**. أي: لمجرد التخفيف جوازاً فيخرج منه حذف لام قاضٍ ودم، فإنه في الأول لعلة، وفي الثاني واجب.

(وَشَرْطُهُ أَنْ لاْ يَكُوْنَ مُضَاْفاً)، ولا مشابهاً له. وأجاز الفراء والكسائي الترخيم في آخر المضاف إليه[٢]، **(وَلاْ مُسْتَغَاْثاً)** باللام أو الألف،**(وَلاْ جُمْلَةً)**. وبعض العرب يرخمها بحذف عجزها نحو: يا تأبط[٣]، **(و)** أن **(يَكُوْنُ إِمَّا عَلَماً زَاْئِداً عَلَى ثَلَاثَةِ)** أحرف. والفراء والأخفش[٤] جوَّزا ترخيم العلم الثلاثي المتحرك الأوسط، وقد نقل عن

---

(١) البيت من الطويل، وينسب للإمام علي في ديوانه: ص٧٨، وزهر الآداب، لأبي إسحاق القيرواني: ٨٢/١، والتذكرة الفخرية، لأبي الفتح الإربلي: ص٤، ومرآة الجنان، لابن الجوزي: ٥٩/٥، وسمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، لعبد الملك المكي: ٨٠/٣، والدر المنثور في طبقات ربات الخدور، لزينب بنت فواز العاملي: ٣٦٠/١. وهو بلا نسبة في النجم الثاقب: ٣٤٣/١.

ويروى البيت في ديوانه بلفظ: **وإن افتقادي واحداً بعد واحد** ....

والشاهد فيه: ترخيمه اسم فاطمة إذ قال: " فاطماً ".

(٢) ينظر: الإنصاف: ٢٨٤/١، وأسرار العربية: ص١٧٩، والتبيين: ص٤٠٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية: لابن جماعة: ص١٣١، ومصباح الراغب: ص١٨٤.

(٤) قال الإمام المهدي: (وأجاز الفراء والأخفش والفراء ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الوسط نحو: يا عمر كأن حركة الأوسط قائمة مقام حرف رابع). ينظر: شرح الرضي: ١٤٩/١، وشرح الكافية: لابن جماعة: ص١٣١، والنجم الثاقب: ٣٤٧/١.

الكوفيين جواز ترخيم العلم الثلاثي مطلقاً[1]. **(وَإِمَّا بِتَاْءِ التَّأْنِيْثِ)** نحو: شاة.

(فَإِنْ كَاْنَ فِي آخِرِهِ زِيَاْدَتَاْنِ) أي: حرفان زائدتان **(فِي حُكْمِ الْوَاْحِدَةِ)** أي: زيدتا معاً لا إنهما بمعنى واحد أو كل من زائدتي (مسلمان ومسلمون) بمعنى آخر **(كَأَسْمَاْءَ)** إذا جعل فعلاء من الوسامة أي: الحسن على ما هو مذهب سيبويه[2] لا أفعالاً جمع اسم كما ذهب إليه غيره[3]. **[٣٧/و]** **(وَمَرْوَاْنَ)** وزيدان ومسلمون ومسلمات وكوفي وحرباء بهمزة الإلحاق مع الألف، **(أَوْ حَرْفٌ صَحِيْحٌ)** غير تاء التأنيث، إذ لا يحذف من سعلاة[4] إلا التاء، والصحيح ترك صحيح ليشمل نحو: مرمى **(قَبْلَهُ مَدَّةٌ)** زائدة، إذ لم يحذف من نحو: مختار إلا الراء، ونقل عن الأخفش جواز حذف المدة الأصلية[5]، والمشهور خلافه[6]، والمراد بالمدة الألف، أو الواو، أو أو الياء الساكنتان حركة ما قبلهما من جنسهما.

(وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ) نحو: عمار ومنصور ومسكين. والفراء يجيز حذف المد في نحو: سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه[7]، وهذا قيد للأخير فقط،

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢٩٢/١، وشرح الرضي: ١٤٩/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٥٨/٢، وشرح المفصل: ٣٨٠/١، وشرح الوافية: ص٢٠٠.

(٣) ينظر: شرح الرضي، ١٥١/١، و الفوائد الضيائية: ٢٧٨/١.

(٤) السِعلاة: أخبث الغيلان، وكذلك السعلاء، يمد ويقصر، والجمع السعالي. ينظر: تهذيب اللغة: ٦١/٢، والصحاح: ١٧٢٩/٥، ومجمل اللغة: ص٤٦٠.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد، ١١٣٩/٣، وشرح قطر الندى، ٢١٧.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٣٣/٥، وشرح ابن الناظم: ص٤٢٥، وإرشاد السالك: ٧٠١/٢، ٧٠١/٢، وتمهيد القواعد: ٣٦٢٥/٧، وشرح الأشموني: ٧١/٣.

(٧) قال ابن مالك: (وانفرد الفراء بأن يعامل الرباعي معاملة الخماسي وغيره فيقول في "عماد " و " يزيد " و" ثمود ": " يا عم " و" يا يز " و " يا ثم " . ويجيز أيضاً . إبقاء الألف والياء، ولا يجيز إبقاء الواو، لأن بقاءها يستلزم عدم النظير). ينظر: الكافية الشافية: ١٣٥٦/٣ـ ١٣٥٧.

وقال المرادي: (نقل المصنف عن الفراء أنه أجاز في نحو: " عماد " و " سعيد " وجهين:=

لأن نحو: يدان ترخم بحذف الزائدتين، ولا محذور في بقائه على حرفين، لأنه كان قبل الترخيم أيضاً كذلك. وذهب الجرمي إلى منع هذا. **(حُذِفَتَاْ)** أي: الزيادتان، أو الحرف الصحيح والمدة. وأجاز الفراء حذف الهمزة دون الألف في نحو: حمراء.

وقال الشيخ(١): لو قال: يحذف حرفان مما قبل آخره حرف مد وهو أكثر من أربعة أحرف لعمَّ نحو: عمار ومروان.

وأقول: فيه بحث، لأنه يلائم ما ذكرنا من أن قول المصنف: وهو أكثر من أربعة أحرف قيد للأخير فقط وقد صرح به الشيخ(٢).

(وَإِنْ كَاْنَ مُرَكَباً حُذِفَ) الاسْمُ **(الأَخِيْرُ، وَإِنْ كَاْنَ غَيْرَ ذَلِكَ فَحَرْفٌ)** أي: فيحذف حرف **(وَاْحِدٌ وَهُوَ)** أي: المحذوف للترخيم **(فِي حُكْمِ الثَّابِتِ)** **[٣٧/ظ]** فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه من الحركة والسكون إلى أن يفضي الحذف إلى التقاء الساكنين على غير حده، فإن كان ما قبل المحذوف متحركاً في الأصل يعود إلى حركتها نحو: يا رادَّ في رادّ اسم فاعل من ردَّ وألّا يفتح عند سيبويه(٣)، ويكسر عند غيره نحو: يا اسحارّ في اسحارّ بالتشديد وفتح

حذف الآخر وحده كالبصريين، وحذفه مع الألف والياء فتقول: يا عم ويا سع، وأما في ثمود فيحذف الحرفين ولا يجيز يا ثمو، لأن بقاء الواو يستلزم عدم النظير، ونقل غيره عن الفراء أنه يحذف الحرفين في ثمود، ويحذف الحرف الآخر فقط في عماد وسعيد). ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٣٣/٥، وتوضيح المقاصد: ١١٣٩/٣.

(١) ينظر: شرح الرضي: ١٥٢/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ١٥٢/١.

(٣) قال سيبويه: (وإنما كانت الكسرة أولى الحركات به، لأنه لو لم يدغم كان مكسوراً، فلما احتجتَ إلى تحريكه كان أولى الأشياء به ما كان لازماً له لو لم يدغم). ينظر: الكتاب: ٢٦٣/٢، وشرح الكتاب، للرماني: ص٣١٤، وتمهيد القواعد: ٣٦٣٤/٧.

الهمزة أو كسرها وهو نبت. (**عَلَى**) لغة[١] (**الأَكْثَرِ، فَيُقَالُ:**) في ترخيم حارث وثمود وكروان، (**يَاْ حَاْرِ**) بكسر الراء، (**وَيَاْ ثَمُو**)، فإنه وإن كان اسماً متمكناً لعروض بناء المنادى وكان ما قبل الواو فيه مضموماً لكنها ليست آخراً في التقدير حتى تقلب ياءً. (**ويَاْ كَرَوَ**) بفتح الراء، لأنك إذا نويت المحذوف لم يوازن الفعل تقديراً حتى تقلب واوها المتحركة المفتوحة ما قبلها ألفاً. (**وَقَدْ يُجْعَلُ**) الباقي (**اسْماً بِرَأْسِهِ**) لكنه لغة قليلة (**فَيُقَاْلُ: يَاْ حَاْرُ**) بضم الراء (**ويَاْ ثَمِي**) بقلب الواو ياءً، والضمة كسرة[٢]، (**وَيَاْ كَرَا**) بقلب الواو ألفاً. وقال الجوهري الكرا ذكر الكروان فلا يكون مرخماً[٣]. ويؤيد ما ذكره فقدان شرط الترخيم فيه.

[الندبة]

(**وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا صِيْغَةَ النِّدَاْءِ**) بل (يا) خاصة (**في المَنْدُوْبِ ـ وَهُوَ المُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ ـ**) أو منه ليشتمل نحو: وا حزنا، والتفجع والتوجع (**بِيَاْ أَوْ وَاْ وَاخْتُصَّ بِوَاْ**) الأكثر في استعمال لفظ الاختصاص والخصوص والتخصيص دخول الباء على المقصور كقوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ﴾ [البقرة/١٠٥]، وقد تدخل على المقصور عليه [**٣٨/و**] نحو: اختص الجود بزيد. وقال الفاضل التفتازاني[٤]: ـ رحمه الله ـ في حواشي الكشّاف الشائع العربي هو الأول. وقال

---

(١) قال ابن مالك: (فإذا سمي به ورخم على لغة من ينوي قيل: يا إسحارَّ – بالفتح – فتحركه بحركة أقرب المتحركات إليه، وهو الحاء، وبالحركة المجانسة للألف). ينظر: الكافية الشافية: ١٣٦٨/٣، وتوضيح المقاصد: ١١٤٢/٣، وشرح الأشموني: ٧٥/٣.

(٢) ينظر: المفصل: ص٧١، وشرح المفصل: ٣٧٩/١، وشرح ابن عقيل: ٢٩٣/٣.

(٣) ينظر: الصحاح: ٢٤٧٤/٦.

(٤) مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين الإمام العلامة. عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق وغيرها، وأخذ عن القطب والعضد، وله: شرح العضد، شرح التلخيص ـ مطول، وآخر مختصر ـ شرح القسم الثالث من المفتاح، شرح العقائد، المقاصد في الكلام، الإرشاد في النحو، حاشية الكشاف لم تتم وغير ذلك توفي

المحقق الشريف(١): قدس سره فيها هذه الألفاظ تقتضي بحسب مفهوماتها الأصلية دخول الباء على المقصور عليه وهذا عربي كثير إلا أن الأكثر إدخال الباء على المقصور بناءً على أن تخصيص شيء بآخر في قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه مجازاً مشهوراً، وما نحن فيه من هذا القبيل يعني تميز المندوب عن المنادى بكلمة (وا) وقيل يعني اختص لفظ المندوب بالندبة(٢)، بسبب لفظة (وا) فوا زيد مختص بالندبة، ويا زيد مشترك بين النداء والندبة.

(وَحُكْمُهُ فِي الإِعْرَابِ وَالبِنَاْء حُكْمُ المُنَاْدَى) وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور. **(و)** يجوز **(لَكِ زِيَاْدَةُ الأَلِفِ فِي آخِرِهِ)**، وقال الأندلسي(٣) يجب إلحاقها مع يا، **(فَإِنْ خِفْتَ)** بزيادة الألف **(اللَّبسِ)** أي: الالتباس **(قُلْتَ: وَاْغُلَاْمَكِيْه)** لندبة غلام مخاطبه، إذ لو قيل: واغلامكاه ملتبس بندبة غلام مخاطب فزيدت الياء مناسبة لكسرة الكاف، **(وَوَاْغُلَاْمَكَمُوْه)** لندبة غلام جماعة، إذ لو قيل: واغلامكماه تلتبس بندبة اثنين فزيدت الواو مناسبةً للجمع أو للميم إذ أصلها الضم.

(وَ) يجوز **(لَكَ)** إلحاق **(الهَاْءُ فِي الوَقْفِ)** بعد زيادة الندبة واواً كانت أو ألفاً أو ياءً. وقال الشيخ(٤) بعضهم يوجبها مع الألف(٥) ، لئلا يلتبس **[٣٨/ظ]** المندوب

(٧٩١هـ)،= ينظر: بغية الوعاة: ٢٨٥/٢، و البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني: ٣٠٣/٢، والأعلام: ٢١٩/٧.

(١) علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني فيلسوف كبير من علماء العربية، وله: التعريفات ومقاليد العلوم والحواشي على المطول للتفتازاني وشرح التذكرة للطوسي وشرح الملخص وحاشية على الكشاف وشرح المفتاح وغيرها توفي (٨١٤هـ)، ينظر: بغية الوعاة: ١٩٦/٢، والبدر الطالع: ٤٨٨/١، والأعلام: ٧/٥.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ١٥٦/١، والنجم الثاقب: ٣٥٧/١.

(٣) ينظر: شرح الرضي، ١٥٦/١، والنجم الثاقب: ٣٥٨/١.

(٤) ينظر: شرح الرضي، ١٥٨/١.

(٥) ينظر: أسرار العربية: ص١٨٣.

بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفاً نحو: يا غلاماه وليس بوجه، لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف، فاللبس إذن حاصل مع الهاء أيضاً. وأقول: أنت تعلم أن هذا منافٍ لما يلوح من كلامه الذي نقلناه سابقاً.

(وَلَاْ يُنْدَبُ) عند البصريين **(إِلَّاْ المَعْرُوْفُ)** أي: المشهور[1] علماً كان أو لا فلو كان علماً غير مشهور لم يندب، ولو لم يكن علماً، وكان المتفجع عليه مشهوراً جاز ندبته نحو: (وا من حفر بئر زمزماه)[2] **(فَلَاْ يُقَاْلُ: وَاَ رَجُلَاْه)** هذا في المتفجع عليه بخلاف المتوجع منه إذ تقول: وا مصيبتاه وليست بمعروفة، **(وَامْتَنَعَ)** عند سيبويه والخليل أن تلحق مدة الندبة بصفة المندوب[3].

---

(١) قال سيبويه: (ألا ترى أنك لو قلت: واهذاه، كان قبيحاً، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وأن تخص ولا تبهم، لأن الندبة على البيان، وزعم أنه لا يستقبح وا من حفر زمزماه، لأن هذا معروف بعينه، وكأن التبيين في الندبة عذر للتفجع. فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب. ولو قلت: هذا لقلت: وا من لا يعنيني أمرهوه. فإذا كان ذا= =ترك لأنه لا يعذر على أن يتفجع عليه، فهو لا يعذر بأن يتفجع ويبهِم، كما لا يعذر على أن يتفجع على من لا يعنيه أمره). ينظر: الكتاب: ١/٢٢٧ـ ٢٢٨.

وقال المبرد: ((لو قلت: من حفر بئر زمزماه، وا أمير المؤمنيناه ـ كان جيداً، لأنك قد ندبت معروفين، ولو قلت: وا أميراه لم يجز، لأنك لم تدل على المندوب. وكذلك لو قلت: وا هذاه ـ لم يجز، لأنك إنما ندبت اسماً معروفاً بالإشارة إليه، ولن تدل عليه بإضافة، وإنما تتفجع له باسم أو إضافة تجمع عليه، أو بشيء من أسمائه يعرف به يكون عذراً للتفجع، كقولك: وأسيد العرباه. إذا كان المندوب معروفاً بذلك). ينظر: المقتضب: ٤/٢٧٥.

وقال ابن جني: (واعلم أنك لا تندب إلا بأشهر أسماء المندوب، ليكون ذلك عذراً لك في تفجعك عليه، ولا تندب نكرة، ولا مبهماً لا تقول: وا رِجلاه، و، ولا تقول: ولا هذاه، ولا تِلكاه، وكذلك لا تقول: وا من لا يعنيني أمرهوه لما قدمنا، ولكن تقول: وا من حفر بئر زمزماه، لأنه معروف). ينظر: اللمع: ١٢٠ــ ١٢١.

(٢) حفرها عبد المطلب بعد اسماعيل، ينظر: الكتاب: ٢/٢٢٨، واللمع: ١٢١، وشرح المفصل، ١/٣٦٠، وإيضاح المفصل: ١/٢٨٦.

(٣) قال سيبويه: (هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب، وذلك قولك: وا زيد

(نَحْوُ:[1] **وَا زَيْدُ الطَّوِيْلَاْه)** بل يقال: وا زيداه الطويل **(خِلَاْفاً لِيُونُسَ)**[2]. والكوفيين[3]، لكن إذا كان المندوب مضافاً أو مشابهاً له أو موصولاً ألحقت المدة بآخر المضاف إليه، أو ما يقوم مقامه أو الصلة نحو: وا أمير المؤمنيناه، وا طالعاً جبلاه، وا من قلع باب خيبراه.

[حذف حرف النداء]

(وَيَجُوْزُ حَذْفُ حَرْفَ النِّدَاْءِ وَإِلَّاْ مَعَ الجِنْسِ) المراد به ها هنا ما كان نكرة قبل

الظريفُ= والظريفَ. وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنه منعه من أن يقول الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى، ولو جاز ذا لقلت: وا زيدُ أنت الفارسُ البطلاه، لأن هذا غير منادى كما أن ذلك غير نداء ... ويدلك على ذلك أن ألف الندبة إنما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد، ولا تقع على المضاف، والموصوف إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف). ينظر: الكتاب: ٢/٢٢٥ــ ٢٢٦.

قال ابن الحاجب: (قال الخليل: لو جاز وا زيد الظريفاه، لجاز جاءني زيد الظريفاه، وتقريره: أنه لو جاز ذلك، لثبت إلحاق علامة الندبة لما ليس مندوباً، لأن الظريف ليس هو المندوب، ولو جاز إلحاق علامة الندبة لما ليس بمندوب، لجاز: جاءني زيد الظريفاه، هذا تمام تقريره). ينظر: شرح الوافية: ص٢٠٢، وإيضاح المفصل: ١/٢٨٥، وشرح الكافية: ١/ ٤٥٣.

(١) زيادة من الناسخ.

(٢) قال سيبويه: (وأما يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول: وا زيد الظريفاه، وا جمجمتي الشامتيناه). الكتاب: ٢/٢٢٦.

وقال ابن الحاجب: (ومذهب يونس جواز ذلك، وقال: إنهما كشيء واحد كالمضاف مع المضاف إليه، وقد ظهر الفرق بينهما. وقد نقل عن يونس أنه يجيز وا زيدُ أنت الفارس البطلاه، وهذا أبعد وقد احتج يونس بقولهم: وا جمجمتي الشامتيناه، والجماجم والرؤوس والشامتين صفة للجمجمتين، وهذا لو صح فشاذ لا يحمل عليه). ينظر: إيضاح المفصل: ١/٢٨٥ـ٢٨٦، وينظر: المقتضب: ٤/٢٧٥، وشرح المفصل: ١/٣٥٩، .

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١/٣٥٩، والنجم الثاقب: ١/٣٦٠، وتمهيد القواعد: ٧/٣٦٠٨.

النداء سواء تعرّف به أو لا **(واسْمِ الْإِشَارَةِ)**، والكوفيون[١] جوزوا حذفه عنه استشهاداً بقوله تعالى: ﴿ثم أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ ﴿٨٥﴾﴾[البقرة/٨٥]. والظاهر أن هؤلاء خبر.

(وَالمُسْتَغَاثُ)، والمتعجب منه، **(وَالمَنْدُوْبُ)**. أقول: هذه العبارة إنما تلائم مذهب الزمخشري[٢] من أن المندوب[٣] **[٣٩/و]** قسم من المنادى كما لا يخفى **(نَحْوُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴿٢٩﴾﴾)** [يوسف/٢٩]، **(وَأَيُّهَا الرَّجُلُ)**. القياس أن لا يحذف حرف النداء من أي إذ هو جنس متعرف بالنداء إلا أن المقصود بالنداء لما كان وصفه وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه ألا ترى أنه لا يجوز الحذف من يا أيهذا من غير أن يصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا، ولا يجوز الحذف من الله إلا مع إبدال الميم منه نحو اللهم.

(وَشَذَّ أَصْبِحْ لَيْلُ) [٤] أي: صر صبحاً يا ليل[٥]، **(وَافْتَدِ مَخْنُوْقُ)**[٦] مثل

---

(١) ينظر: شرح المكودي: ص٢٣٧، والنجم الثاقب: ٣٦٣/١، ومصباح الراغب، ١٩٣.

(٢) ينظر: المفصل: ص٧١، وشرح المفصل: ٣٥٨/١.

(٣) في (أ): أي: يناسب.

(٤) (وإنما يقال ذلك في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر). ينظر: جمهرة الأمثال: ١٩٢/١، ومجمع الأمثال: ٤٠٣/١، والمستقصى في أمثال العرب، ٢٠/١.

(٥) قال المبرد: (وقالوا في مثل من الأمثال ـ والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها ـ : افتد مخنوق، وأصبح ليل، واطرق كرا. يريدون ترخيم الكروان فيمن قال: يا حارُ). ينظر: المقتضب: ٢٦١/٤.

وقال ابن يعيش: (وقد جاء عنهم حذف حرف النداء من النكرة المقصودة، قالوا: " اصبح ليل " و " افتد مخنوق " و" اطرق كرا " يريد ترخيم " كروان " على قول من قال يا حارُ بالضم. وذلك أن هذه أمثال معروفة، فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها). ينظر: شرح المفصل: ٣٦٦/١، وشرح الوافية: ص٢٠٤، والفوائد الضيائية: ٢٨٩/١.

(٦) أي: يا مخنوق. يضرب لكل مشفوق عليه مضطر. ويروى افتدى مخنوق، ويضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة. ينظر: مجمع الأمثال: ٧٨/٢، والمستقصى: ٢٦٥/١.

للحضّ على تخليص النفس، **(وَأَطْرِقْ كَرَا)**[1] ((أطرق كرا إنَّ النعامةَ في القُرى)) مثل للمعجب بنفسه يقال: اطرق إذا أرخى عينيه ينظر إلى الأرض. وقيل اطرق كرا فإنك لن ترى فيلتصق الكرا بالأرض ويأخذه الصياد.

(وَقَدْ يُحْذَفُ المُنَادَى لِقِيَامِ قَرِينَةٍ[2] **[جوازاً]**[3] **مثل: ألا)** بالتخفيف على أنّه حرف تنبيه **(يا اسجدوا)** أي: يا قوم اسجدوا، ومن قرأ (﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۩﴾) [النمل/٢٥] بتشديد اللام ف(أن) ناصبة للمضارع أي: لا يسجدوا[4].

(*) في (أ): أي: يناسب.

(١) وَهُوَ الكروان وَذَلِكَ أَنه إِذا رأى إنسَانا سقط على الأَرْض وأطرق فيطيفون بِهِ وَيَقُولُونَ (أطرق كرا إِن النعام فِي الْقرى وَأَنت لن ترى) ويلقون عَلَيْهِ ثوبا ويأخذونه بِغَيْر تكلفة. يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه. ينظر: وجمهرة الأمثال: ٣٩٥/١، ومجمع الأمثال: ٤٣٢/١، والمستقصى في أمثال العرب: ٢٢١/١.

(٢) في شرح الرضي القرينة بالتعريف، ينظر: شرح الرضي: ١٦٠/١.

(٣) زيادة في الكافية، ص٢١.

(٤) قرأ الكسائي (فهم لا يهتدون ألا يا اسجدوا): بتخفيف اللام وألا تنبيه وبعدها " يا " التي ينادى بها والابتداء " اسجدوا " على الأمر بالسجود فالمعنى ألا يا قوم اسجدوا. قال قطرب: (المعنى: (ألا يا قوم اسجدوا) فحذفت الأسماء وقامت (يا) مقامها، وكان هذا الحذف في النداء خاصة لأنه موضع حذف التنوين إذا قلت: (يا زيد). وقرأ الباقون: " فهم لا يهتدون الّا يسجدوا " بالتشديد. ينظر: التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني: ص١٦٧ـ ١٦٨، والعنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر المقرئ: ص١٤٤، وحجة القراءات، لابن زنجلة: ص٥٢٦.

وقال شهاب الدين البناء: (اختلف في " ألّا يسجدوا " [النمل/٢٥] فالكسائي وكذا رويس وأبو جعفر بهمزة مفتوحة وتخفيف اللام على أن ألا للاستفتاح ، ثم قيل يا حرف تنبيه وجمع بينه وبين ألا تأكيداً، وقيل النداء والمنادى محذوف، والباقون بالهمزة وتشديد اللام وأصلها أن لا ف(إن) ناصبة للفعل))، ينظر: اتحاف فضلاء البشر: ص٤٢٧، وينظر: المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر النيسابوري: ص٣٣٢، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، لعبد الفتاح بن محمد القاضي: ٢٣٤/١ـ٢٣٥.

[الاشتغال]

الإِشْتِغَالَ: والموضع **(الثَّالِثُ مَاْ أُضْمِرَ)** أي: حذف **(عَاْمِلُهُ عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيْرِ)** أي بشرط أن يكون لذلك العامل مفسِّر، **(وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ بَعْدَهُ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ)** أي: يكون أحدهما جزء الكلام الذي بعده سواء اتصل به أو لا نحو: زيداً عمرو ضربه، وزيداً أنا ضاربه. **(مُشْتَغَلٌ عَنْهُ)** أي: عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بضميره أي: بالعمل في الضمير الراجع إليه أو متعلقه أي: مشتغل عنه بما يتعلق بذلك الضمير **(لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ)** **[٣٩/ظ]** **([هُوَ]**[١] **أَوْ مُنَاْسِبَهُ)** ولم يكن مانع من التسليط لا لفظاً كما في زيد إني ضربته، فإنّ ما بعد إنّ لا يعمل فيما قبله ولا معنى كما في ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝﴾ [القمر/٥٢]على ما يجيء.

(لَنَصَبَهُ) هذا القيد غير مذكور في اللباب[٢]. وقال الشيخ: وهو غير محتاج إليه[٣]، لأن معنى قوله مشتغل عنه بضميره أنه لولا الضمير لعمل فيه. والفعل لا يرفع ما قبله فلم يبق إلا النصب، فمعناه مشتغل عن نصبه بضميره أي: لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه **(نَحْو**[٤]**: زَيْداً ضَرَبْتَهُ، وَمَرَرْتُ بِهِ، وَضَرَبْتُ غُلَاْمَهُ وَحَبِسْتُ عَلَيْهِ**[٥]**، يُنْصَبُ)** زيداً **(بِفِعْلٍ)** محذوف **(يُفَسِّرُهُ مَاْ بَعْدَهُ)**، وذلك الفعل المفسِّر أما عين لفظ المفسَّر كالمقدر في المثال الأول **(أَيْ: ضَرَبْتَ)** أو غيره وحينئذٍ أما أن يمكن تقدير ما هو بمعنى الفعل الظاهر أما مع أي معمول كان، وأما مع بعض خاص من المعمولات.

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) ينظر: اللباب، للإسفرائيني: ص٩٨.

(٣) ينظر: شرح الرضي: ١/١٦٤.

(٤) في الكافية: ص٢١: مثل.

(٥) في الكافية ٢١-٢٢: زيداً ضربته، وزيداً مررت به، وزيداً ضربت غلامه، وزيداً حبست عليه.

(وَ) الأول: نحو: (جَاْوَزْتَ) في المثال الثاني وهو بمعنى مررت مطلقاً سواء كان مررت عاملاً في به أو بك أو غيرهما. والفرق بينهما أنّ مررت لا يستعمل بدون الباء بخلاف جاوزت.

(و) الثاني: نحو: (أَهَنَتَ) في المثال الثالث فإنه ليس بمعنى ضربت مع أي معمول كان بل هو بمعناه مع غلامه أو أخاه أو صديقه ألا ترى أنك [لو][1] قلت: زيداً ضربت عدوه لم يكن بمعنى أهنت زيداً بل بمعنى أكرمته أو لا يمكن ذلك التقدير (وَ) حينئذٍ يقدر (لَاْ بَسَتَ) كما في المثال الرابع.

وذهب الفراء والكسائي إلى أن ضربت [٤٠/و] في زيداً ضربته عامل في زيد كما إنه عامل في الضمير[2]، ومررت به وضربت غلامه، وحبست عليه في الأمثلة الثلاثة الأخيرة عاملة فيه بسدها مسد جاوزت وأهنت ولابست.

(وَيُخْتَاْرُ الرَّفْعُ) أي: رفع الاسم المذكور وحينئذٍ لا يكون من هذا الباب[3]

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) قال الفراء: (وقد قال بعض النحويين: " زيداً ضربته "، فنصبه بالفعل كما تنصبه إذا كان قبله كلام. ولا يجوز ذلك إلا أن تنوي التكرير، كأنه نوى أن يوقع ب: يقع الضرب على زيد قبل أن يقع على الهاء، فلما تأخر الفعل أدخل الهاء على التكرير. ومثله مما يوضحه). معاني القرآن: ٢/٢٥٥.

قال ابن هشام: (وزعم الكسائي أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر على إلغاء العائد، وقال الفراء: الفعل عامل في الظاهر المتقدم والضمير المتأخر). ينظر: شرح شذور الذهب: ص٢٨٠.

وقال الجوجري: (وقال الفراء: الفعل المذكور عامل في الظاهر وضميره، وقال الكسائي: هو العامل في الظاهر والمضمر ملغى). ينظر: شرح شذور الذهب: ٢/٤١٠، والإنصاف: ٦٩/١، والتبيين: ص٢٦٦، وشرح ابن عقيل: ٢/١٣١.

(٣) قال الرضي: (ثم اعلم أن المصنف ابتدأ بما يختار رفعه لأن الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى حذف عامل فقال: يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن أن رافعه فعل كما أن ناصبه إذا نصب فعل). ينظر: شرح الكافية: ١/١٧٠ـ١٧١، وشرح الوافية: ص٢٠٨.

(بِالِابْتِدَاْءِ) أي: بكونه مبتدأ **(عِنْدَ عَدَمِ قَرِيْنَةٍ خِلَافِهِ)** أي: النصب ولا يريد مطلقها إذ المفسر قرينة النصب بل يريد قرائن يكون النصب معها مختاراً أو واجباً أو مساوياً للرفع كما سيجيء تفصيلها نحو: زيد ضربته، **(أَوْ عِنْدَ وُجُوْدِ)** قرينة للرفع **(أَقْوَى مِنْهَا)** أي: قرينة خلافه **(كَأَمَّاْ مَعَ غَيْرِ الطَّلَبِ)** نحو: جاءني زيد، وأما عمرو فضربته ففيه قرينة اختيار النصب أي: يناسب الجملتين المعطوف والمعطوف عليه لكن الغالب بعد أما المذكورة هو المبتدأ وأيضاً أما موضوعه للاستئناف الذي لا يلائم مناسبة ما بعدها لما قبلها فرجح الرفع إذ النصب محتاج إلى حذف الفعل، والأصل عدمه بخلاف الرفع فإنه بعامل معنوي لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف وإنما قيّد أمّا، لأنها لو كانت مع الأمر أو النهي أو الدعاء نحو: ضربت زيداً، وأما عمرواً فأكرمه، فالمختار هو النصب إذ يلزم من رفع عمر كون هذه الأمور خبر لمبتدأ وهو نادر جداً محتاج إلى تأويل يجعلها من أحوال المبتدأ وأحكامها ولو كانت مع باقي أنواع الطلب نحو: أما زيد هل ضربته، وأما زيد **[٤٠/ظ]** ليتك تضربه فيجب رفع الاسم إذ لا يجوز عمل ما بعدها فيما قبلها.

(وَإِذَاْ لِلْمُفَاْجَأَةِ) لا للشرط كما سيجيء نحو: جاء زيد وإذا عمرو أكرمته إذ الغالب بعدها [هو المبتدأ. وقال ابن مالك: لا يجوز بعد إذا المفاجأة إلا الرفع إذ لا يقع بعدها](١) إلا الجملة الاسمية(٢)، [ووافقه المصنف في الظروف](٣)، وزعم الشيخ أنهم اتفقوا على هذا(٤)، ولعلك تقول حكى(٥).

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) ينظر: الكافية الشافية: ٦١٥/١، وشرح التسهيل: ٢١٤/٢.

(٣) من (أ)، وهي في (ب).

(٤) ينظر: شرح الرضي: ١٧٢/١.

(٥) ينظر: اللباب، للإسفرائيني: ص٤٢.

[صاحب اللباب][(١)] أن الفراء سأل سيبويه في مجلس الرشيد[(٢)] عن قولهم: كنت أظن أن العقرب أشد لسعةً من الزنبور فإذا هو هي فقال سيبويه[(٣)]: فإذا هو إياها، وخطّأه الكسائي، وأدخل القشيريون من بني شيبان فكل يقول: فإذا هو هي، ويعلم منه الخلاف إذ قيل بتوجيهه فإذا هو إياها أنه لما ذكر الظن أولاً أضمر ثانياً، والمعنى ظننت أن العقرب أشد لسعةً من الزنبور فإذا ظننته هو إياها فحذف ظننت مع المتصل به من الضمير وترك ضمير الفصل.

فأقول: وجهه الشيخ في الظروف بوجه يقع بعد إذا الجملة الاسمية حيث قال الكوفيون: [يجوزون][(٤)] نحو: خرجت فإذا عمرو القائم بنصب القائم على أن عمراً مرفوع بالظرف كما في نحو: في الدار زيد لأن إذا المفاجأة عندهم ظرف مكان، وأما نصب القائم فقالوا: [لأن إذا المفاجأة تدل على معنى وجدت فتعمل عمله، لأن معنى مفاجأتك الشيء وجدانك له فجأة والتقدير: خرجت فوجدت عمراً القائمَ والقائمُ ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي: في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم: كنت أظن أن العقرب أشد لسعةً من الزنبور فإذا هو إياها لا يجوز إلا

---

(١) من (أ)، وهي في(ب).

(٢) هارون الرشيد بن محمد المهدي بن عبد الله أبي جعفر المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس الخليفة العباسي كان يكني أبا موسى فلم يردها، وأكتنى بأبي جعفر: خامس خلفاء الدولة العباسية في العراق وأشهرهم ولد بالري لما كان أبوه أميراً عليها وعلى خراسان، ونشأ في دار الخلافة ببغداد، وبويع بالخلافة بعد وفاة أخيه موسى الهادي (سنة ١٧٠ هـ) فقام بأعبائها، وازدهرت الدولة في أيامه، وكان الرشيد عالماً بالأدب وأخبار العرب والحديث والفقه فصيحاً توفي (١٩٣هـ). ينظر: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، للربعي، ٤٣٣/١، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، لأبي محمد الحضرمي: ٣١٨/٢، والأعلام: ٦٢/٨.

(٣) قال سيبويه: فإذا هو هي. ينظر: عمدة الكتاب: ص٥٥، والإنصاف: ٥٧٦/٢.

(٤) من (أ)، وهي في(ب).

إياها[(١)]، وقال سيبويه: ولا يجوز إلا فإذا هو هي[(٢)]، وهذا عكس ما نقله صاحب اللباب][(٣)].

(وَيُخْتَارُ النَّصْبُ بِالْعَطْفِ عَلى جُمْلَةٍ فِعْلِيَةٍ)[(٤)] وبالجواب عن الاستفهام بجملة فعلية نحو: قام زيد وعمرواً أكرمته وزيداً رأيته في جواب أرأيت أحداً **(لِلْتَنَاسُبِ)** أي: تناسب المعطوف والمعطوف عليه، أو الجواب والسؤال في كونهما جملتين فعليتين فإنه أمر مهم عندهم لا يكرهون معه حذف الفعل و **[٤١/و]** كذا في نحو: مررت برجل ضارب عمرواً وهنداً يقتلها للعطف على مشابه الفعل[(٥)].

(وَبَعْدَ حَرْفِ النَّفِي) أي: ما ولا وإن نحو: ما زيداً ضربته، وأما لم ولما ولن فهي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها فلا يقال: لم زيداً يضربه.

وبعد **(حَرْفِ الإِسْتِفْهَامِ)** نحو: أزيداً ضربته، **(وَ)** بعد **(إِذَاْ الشَّرْطِيَةُ)** على مذهب سيبويه[(٦)]، والأخفش نحو: إذا زيداً ضربته ضربك[(١)]، وأما المبرد فأوجب

---

(١) ينظر: عمدة الكتاب: ص٥٥، والإنصاف: ٥٧٦/٢، ومغني اللبيب: ص١٢٥.

(٢) ينظر: عمدة الكتاب: ص٥٥، والإنصاف: ٥٧٦/٢: ومغني اللبيب: ص١٢٥.

(٣) من (أ)، وهي في (ب).

(٤) قال سيبويه: (هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل، وذلك قولك: رأيت زيداً وعمرواً كلمته، ورأيت عبدَ الله وزيداً مررت به، ولقيت قيساً وبكراً أخذت أباه، ولقيت خالداً وزيداً اشتريت له ثوباً، وإنما اختير النصب ها هنا لأن الاسم= الأول مبني على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم إذ كان يبنى على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل، ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل))، ينظر: الكتاب: ٨٨/١ ـ٨٩، وشرح الكتاب، للسيرافي: ٣٨٤/١، وشرح الوافية: ص٢٠٧، والكافية الشافية: ٦٢٠/٢.

(٥) قال ابن الحاجب: (والتناسب في كلامهم مقصود مهم عندهم. ورجح ذلك على ما يلزم من الحذف لأن الحذف وإن كان خلاف الأصل فهو كثير غير مكروه، بخلاف المخالفة بين الجمل المعطوف بعضها على بعض). ينظر: شرح الكافية: ٤٦٥/١، والنجم الثاقب: ٣٧٣/١، ومصباح الراغب: ص٢٠١.

(٦) قال سيبويه: (ومما يقبح بعده ابتداء الاسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على

الفعل بعدها[٢]، **(وَ)** بعد **(حَيْثُ)**.

قال الشيخ: هي الدالة على المجازاة في المكان كإذا في الزمان نحو: اجلس حيث زيداً ضربته[٣]. والوجه في الكل إن وقوع الجملة الفعلية بعد هذه الألفاظ أكثر[٤].

شيء= من سببه نصباً في القياس: إذا، وحيث. تقول: إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيداً تجده فكرمه، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة. ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل. لو قلت: اجلس حيث زيد جلس وإذا زيد يجلس كان أقبح من قولك: إذا جلس زيد وإذا يجلس، وحيث يجلس، وحيث جلس. والرفع بعدهما جائز، لأنك قد تبتدئ بعدهما فتقول: اجلس حيث عبد الله جالس، واجلس إذا عبدُ الله جلس. ولإ ذا موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه. تقول: نظرت فإذا زيد يضربه عمرو، لأنك لو قلت: نظرت فإذا زيد يذهب، لحسن). ينظر: الكتاب: ١٠٦/١ـ١٠٧، وشرح السيرافي: ٤٢٨/١، وشرح المفصل: ٤١٠/١، وأمالي ابن الحاجب: ٥٠٤/٢.

(١) ينظر: شرح الرضي: ١٧٤/١، والنجم الثاقب: ٣٧٦/١.

(٢) قال المبرد: ((وكذلك (إذا) لأنها لا تقع إلا على فعل، تقول: إذا زيداً لقيته فأكرمه قال:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي.

وقال الآخر:

إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بلغته فقام بفأس بين وصليك جازرُ.

ولو رفع هذا رافع غير الفعل لكان خطأ لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال.

وقال في موضع آخر: (وإذا لا يقع بعدها إلا الفعل نحو: آتيك إذا جاء زيد، فأما امتناع الابتداء والخبر من (إذا)، فلأن (إذا) في معنى الجزاء، والجزاء لا يكون إلا بالفعل). ينظر: المقتضب: ٢/.٧٦ـ٧٧، و ١٧٧/٣، وشرح الرضي: ١٧٤/١.

(٣) ينظر: شرح الرضي: ١٧٤/١.

(٤) قال سيبويه (هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل، وهو باب الاستفهام، وذلك أن من الحروف حروفاً لا يذكر بعدها إلا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره، مظهراً أو مضمراَ فمما لا يليه الفعل إلا مظهراً: قد، وسوف، ولما، ونحوهن. فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب، وذلك نحو: لم زيداً اضربه، إذا اضطر شاعر فقدم لم يكن إلا النصب في زيد ليس غير، لو كان في شعر، لأنه يضمر الفعل إذا كان ليس مما يليه الفعل). ينظر: الكتاب: ٩٨/١. وقال ابن الحاجب: (لأن الاستفهام بالفعل أولى، فإذا أمكن تقدير الفعل معه كان أولى توفيراً له على ما يقتضيه من الأولوية، وإذا كان تقدير الفعل أولى كان النصب أولى لأنه=

(وَفِي) ما كان بعده (الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ) والدعاء نحو: زيداً اضربه ولا تضربه، وغفر الله له لما علمت، (وعند خوف لبس المفُسَّر) بالصفة على تقدير الرفع دون النصب نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر/٤٩]، فإنه لو نصب (كلَّ شيء) لكان المعنى خلقنا كل شيء بقدر وهو المقصود(١). ولو رفع بالابتداء احتمل أن يكون خلقناه بقدر خبره ويفيد المقصود وأن يكون خلقناه صفة ويقدر خبره، فيكون المعنى كل ما هو مخلوقاً بقدر ولا يفهم منه المقصود(٢).

=لازمه. وإنما قال: (بعد حرف الاستفهام) تنبيهاً على أن ذلك لا يكون مع أسماء الاستفهام و (هل)، وإنما كان النصب مع النفي أولى لاقتضائه الفعل معنىً كالاستفهام، فعِلَّته كعلته، و(إذا) الشرطية لاقتضائها الفعل لما فيها من معنى الشرط.

وكان يلزم من مذهبه أن (إذا) الشرطية لا تدخل إلا على الفعل لفظاً أو تقديراً ـ ك (إن) الشرطية ـ أن يكون في هذا الباب واجباً معها النصب لوجوب تقدير الفعل، وإذا وجب تقدير الفعل وجب النصب كما في (إن) الشرطية، فتجويزهم الرفع مع (إذا) الشرطية دليل عليهم في أنه لا يلزم دخولها على الفعل). ينظر: المقتضب: ٧٦/٢، وشرح الكافية: ١/ ٤٦٦ـ٤٦٧ـ٤٦٨، وشرح الوافية: ص٢٠٧.

(١) ينظر: الدر المصون: ١٤٨/١٠، واللباب في علوم الكتاب: ٢٨٣/١٨.

(٢) قال ابن الحاجب: (وهي أيضاً قرينة من قرائن النصب المختار، ووجه أنه لو رفع لكان المعنى المقصود غير متعين بنفس الإخبار، ألا ترى أنه يجوز ـ إذا رفعت ـ أن يكون " خلقناه " خبراً فيفيد المعنى المقصود، وصفة فيفيد غير المقصود، لأن التقدير معه: كل مخلوق لنا بقدر، وهو معنى غير المقصود، فكان النصب أولى لما فيه من البيان للنصوصية على المعنى المقصود، لأنك إذا نصبت نصبت بفعل يفسره " خلقناه " فيكون التقدير: خلقنا كل شيء خلقناه بقدر))، ينظر: شرح الكافية: ١/ ٤٦٩.

وقال أيضاً: (ومعنى قوله: عند خوف لبس المفسِّر بالصفة "، أنك إذا رفعت لم يدرِ هل قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر/٤٩] ويكون قوله: ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾ [القمر/٤٩]، هو الخبر، أو يكون " خلقناه " هو الخبر الذي يصح النصب باعتبار كونه مفسِّراً، فحينئذٍ هل الإخبار عن أن كل شيء مخلوقٍ لي بقدر، أم أن كل شيء مخلوقٌ لي بقدر، وهما مختلفان لأن الأول على معنى الأخبار عن أن ما خلقه فهو بقدر لا الإخبار أنه خلق كل شيء. والمعنى في الثاني: أنه خلق كل شيء. فإذا قصد المتكلم إلى هذا المعنى الثاني اختير النصب رفعاً للبس المقدّر عند الرفع، والمعنى ها هنا على أنه خلق كل شيء، فاختير النصب لما يؤدي إليه الرفع من احتمال=

وقال الشيخ هذه الآية لا تصلح للتمثيل(١) إذ مراده تعالى من كل شيء كل مخلوق، وما أراد خلقنا كل ما يقع عليه اسم الشيء، لأنه تعالى لا يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية(٢)، ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الآية(٣) **[٤١/ظ]** ليس كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝٢٨٤﴾[البقرة/٢٨٤]، لأن معناه إنه قادر على كل ممكن غير متناه ، فمعنى الآية برفع كل على أن خلقناه خبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى أنه صفة كل مخلوق كائن بقدر، والمعنيان واحد وفيه بحث، لأن كون الشيء ها هنا مخصوصاً بمخلوق لا يوجب اتحاد المعنيين إذ المفهوم من كل مخلوق مخلوقاً بقدر، وأمران أحدهما: أن لا خالق إلا الله، والثاني: إنّ خلقه بقدر البتة، والمفهوم من كل شيء خلقناه كائن بقدر هو الثاني دون الأول. **(وَيْستَوِي الأَمْرَانِ)** الرفع والنصب **(فِي مِثْلِ: زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرواً أَكْرَمْتُهُ)** عنده فإن نصبت عمرواً لكانت عمرواً أكرمته عنده جملة فعلية معطوفة على قام، وإن رفعته لكانت جملة اسمية معطوفة على زيد قام(٤)، وعدم الحذف [في الرفع] (١) معارض

=غير هذا المعنى على ما تقدم). ينظر: الأمالي: ٢/ ٥٠٥، وينظر: الدر المصون: ١٠/١٤٨، واللباب في علوم الكتاب: ١٨/٢٨٣.

(١) ينظر: شرح الرضي: ١/١٧٥.

(٢) لوحة [٤١/و].

(٣) في (ب): نحو: حيث زيداً تجده فأكرمه وقال الجوهري: هي كلمة دالة على المكان، لأنه= =ظرف بمنزلة حين في الأزمنة ولا يجازي بها إلا مع ما.

(٤) قال ابن الحاجب: (يقول: ويستوي الرفع والنصب إذا تقدمت جملة ذات وجهين، كقولك: زيد قام وعمراً أكرمته، لأن الجملة الكبرى اسمية، والصغرى فعلية، فسوغوا في مثل قولك: وعمرواً أكرمته بعدها الوجهين من غير ترجيح). ينظر: شرح الوافية: ص٢٠٩.

وقال الجامي: (أي: يستوي الأمران فيما إذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين أي: جملة اسمية خبرها جملة فعلية، فيصبح رفعه بالابتداء، ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما. ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية، وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الجملة الصغرى=

بشدة القرب بين المعطوف والمعطوف عليه في النصب، وكذا يستوي الأمران في مثل زيد ضارب عمرواً وبكراً أكرمته في داره دون زيد قائم غلاماه وبكراً أكرمته لأجله، فإن الرفع فيه أولى، لأن اسمي الفاعل والمفعول إذا لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل.

(وَيَجِبُ النَّصْبُ بَعْدَ حَرْفِ الشَرْطِ)، سوى أمّا **(وَحَرْفِ التَّحْضِيْضِ)**، إذ لا يقع بعدهما إلا الجملة الفعلية(٢).

(نَحْوُ(٣)**: إِنْ زَيْداً ضَرَبْتَهُ ضَرَبَكَ وأَلَّا زّيْداً ضَرَبْتَهُ وَلَيْسَ مِثْلَ: أزيدٌ ذُهِبَ بِهِ؟ مِنْهُ)** أي: من هذا الباب، لأن ذهب يقتضي النصب وإنما لا يجوز نصب زيد لمناسب **[٤٢/و]** ذهب كما يجوز في أزيداً حبست عليه؟ فيكون التقدير: ألابس الذهاب زيداً؟ كما كان هناك التقدير: لابست زيداً، لأن الضمير المشتغل به معني أن يكون

=وهي فعلية). ينظر: الفوائد الضيائية: ٣٠٣/١، وينظر: شرح ابن جماعة: ١٤١ص، والنجم الثاقب: ٣٨٠/١، ومصباح الراغب: ٢٠٤ــ ٢٠٥.

(١) في (أ)، ومن (ب).

(٢) قال سيبويه: (واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد إن ولا يرتفع بفعل، لأن " إن " من الحروف التي يبنى عليها الفعل، وهي " إن المجازاة "، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء.

وقال في موضع آخر: واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال)١. ينظر: الكتاب: ٢٦٣/١، و١١٢/٣.

وقال الجامي: (ويجب النصب أي: نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط: والمراد به هنا " إن ولو " فإن " أمّا " وإن كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلبي، واختيار النصب مع الطلب، وكذا يجب النصب بعد حرف التحضيض: وهو " هلا وألّا ولولا ولوما. وإنما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظاً أو تقديراً نحو: إن زيداً ضربته ضربك مثال لحرف الشرط، وألّا زيداً ضربته مثال لحرف التحضيض))، ينظر: الفوائد الضيائية: ٣٠٤/١، وينظر: شرح الرضي: ١٧٦/١ــ ١٧٧، والنجم الثاقب: ٣٨١/١، .

(٣) في الكافية مثل: ص٢٢.

منصوباً لفظاً أو محلاً إذ الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره، والضمير في أزيد ذهب به؟ ليس كذلك، **(فَالرَّفْعُ)** واجب[1].

(وَكَذَلِكَ) ليس منه[2] ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ۝﴾ [القمر/٥٢] أي: صحائف الأعمال[3] إذ لو سلط فعلوا على كل شيء لكان في الزبر أما متعلقاً بفعلوا، أو نعتاً لكل شيء، فالمعنى فعلوا كل شيء في الزبر، أو فعلوا كل شيء مسطور في الزبر،

---

(١) قال سيبويه: (فإن قلت: أزيد ذهب به؟ أو زيد انطلق به، لم يكن إلا رفعاً لأنك لو لم تقل " به " فكان كلاماً لم يكن إلا رفعاً، كما قلت: أزيد ذهب أخوه؟، لأنك لو قلت: أزيد ذهب لم يكن إلا رفعاً). ينظر: الكتاب: ١٠٤/١.

وقال ابن الحاجب: (وليس قولك: أزيد ذهب به؟ منه، فليس فيه إلا الرفع. وإنما لم يكن منه لأن شرطه أن يكون الفعل مسلطاً عليه أو على ضميره تسلُّط الناصب، وها هنا لم يتسلط تسلط الناصب لأنه رافع لا ناصب، إذ قولك: به، في موضع رفع لما لم يسم فاعله، فخرج عن الباب لذلك، فوجب الرفع لمّا بطل تقدير الناصب). ينظر: الأمالي: ٥٠٦/٢، وينظر: المفصل: ص٧٦، وشرح المفصل: ٤٠٩/١، وشرح قطر الندى: ص١٩٧.

(٣) قال الجامي: (أي: في صحائف أعمالهم فهو ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير، لأنه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ۝﴾ [القمر/٥٢] إن كان متعلقاً " فعلوا " فسد المعنى، لأن صحائف أعمالهم ليست محلاً لفعلهم، لأنهم لم يوقعوا فيها فعلاً، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم وإن كان صفة لشيء ـ مع أنه خلاف ظاهر الآية ـ فات المعنى المقصود، إذ المقصود أن كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقاً لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ۝﴾ [القمر/٥٣] لا أن كل شيء كائن في صفحات أعمالهم هو مفعول لهم، فالرفع لازم على أن يكون " كل شيء " مبتدأً والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ تقديره: كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة). ينظر: الفوائد الضيائية: ٣٠٧/١. وينظر: شرح شذور الذهب: ص٥٤٧، وشرح قطر الندى: ص١٩٧، ومتن قطر الندى: ص١٥، وشرح الأشموني: ٤٣٤/١، وشرح التصريح: ٤٥١/١ .

ولا يخفى أن المعنى الأول غير مستقيم(١).

أما الثاني وإن استقام إلا أنه غير مقصود إذ المراد منه ما أراد بقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ۝٥٣﴾ [القمر/٥٣]، **(ونحو:** ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ۝٢﴾[النور/٢] **(الفَاْءُ)** فيه **(بِمَعْنَى الشَّرْطُ)** واللام موصولة أي: التي زنت، والذي زنا، وفاجلدوا خبر بتأويل.

(عِنْدَ المُبَرِدِ)(٢)، والفراء(٣)، وحينئذٍ لم يكن من هذا الباب، لأن ما بعد الفاء الشرطية لا تعمل فيما قبلها.

---

(١) ينظر: الدر المصون: ١٠/١٤٩، واللباب في علوم الكتاب، لسراج الدين الدمشقي: ١٨/٢٨٣، وإعراب القرآن وبيانه، لابن مصطفى درويش: ٩/٣٩٣ـ٣٩٤.

(١) قال المبرد: (فأما قول الله عز وجل: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ۝٣٨﴾ [المائدة/٣٨]، وكذلك: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ۝٢﴾ [النور/٢] فليس على هذا، والرفع الوجه، لأن معناه الجزاء ، كقوله: الزانية أي: التي تزني، فإما وجب القطع للسرق ولجلد للزنا، فهذا مجازاة، ومن ثم جاز: الذي يأتيني فله درهم، فدخلت الفاء لأنه استحق الدرهم بالإتيان، فإن لم ترد هذا المعنى قلت: الذي يأتيني له درهم، ولا يجوز: زيد فله درهم، أو هذا زيد، فحسن جميل، جاز على أنّ زيداً خبر، وليس بابتداء للإشارة دخلت الفاء، وفي القرآن: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٢٧٤﴾ [البقرة/٢٧٤]، ودخلت الفاء لأن الثواب للإنفاق. وقد قرأ القراء: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ۝٢﴾ **[النور/٢]** ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ۝٣٨﴾ [المائدة/٣٨] بالنصب على وجه الأمر، والوجه الرفع، والنصب حسن في هاتين الآيتين، وما لم يكن فيه معنى جزاء فالنصب الوجه))، ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ٢/١٩٧، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/٨٨ ، والبحر المحيط: ٨/٦.

(١) قال الفراء: ((قوله ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ۝٢﴾ [النور/٢] رفعتهما بما عاد من ذكرهما في قوله: (كل واحد منهما) ولا ينصب مثل هذا، لأن تأويله الجزاء ومعناه ـ والله أعلم ـ من زنى فافعلوا به ذلك))، ينظر: معاني القرآن: ٢/٢٤٤، وينظر: تفسير القرطبي: للقرطبي: ١٢/١٦٠.

وأقول: ها هنا بحث إذ الفاء في مثل: ﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ١٠﴾ [الضحى/١٠] شرطية لما يجيء من أن معناه إن يكن من شيء فلا تنهر السائل مع إن ما بعدها يعمل فيما قبلها فلا يثبت المطلوب بمجرد بيان أن الفاء ها هنا شرطية فالأولى أن يقال: لأن ما بعد الفاء الشرطية الكائنة مع غير أما لا يعمل فيما قبلها وها هنا كذلك، وهذ مما استدل به الشيخ(١) وهو **[٤٢/ظ]** إن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إلا إذا وقعت غير موقعها لغرض نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ٩﴾ [الضحى/٩]، أو كانت زائدة نحو: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ ١﴾[النصر/١] إلى قوله: ﴿فَسَبِّحۡ ٣﴾ [النصر/٣] فإنه عامل في إذا.

(وَجُمْلَتَانِ عَنْدَ سِيْبَوَيْهِ)(٢) أي: حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فاجلدوا فلا يكون حينئذٍ أيضاً من هذا الباب، لامتناع التسليط معنىً وهو ظاهر ولفظاً، لأن الفاء عنده أيضاً شرطية أي: إن ثبت زناهما فاجلدوا بل لما ذكرنا، **(وَإِلَّا)** أي: وإن لم يُؤول

---

(١) ينظر: شرح الكافية: للرضي: ١/١٧٨.

(١) قال سيبويه: (وأما قوله عز وجل ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾[النور/٢]. وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾[المائدة/٣٨]، فإن هذا لم يبنَ على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ [محمد/١٥]. ثم قال بعد: ﴿فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ﴾[محمد/ ١٥]، فيها كذا وكذا. فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده، فذكر أخباراً وأحاديث، فكأنه قال: ومن القصص مثل الجنة، أو مما يقص عليكم مثل الجنة، فهو محصول على هذا الإضمار ونحوه. والله تعالى أعلم.

وكذلك: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾[النور/٢]، كأنه لما قال جل ثناؤه: ﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا وَفَرَضۡنَٰهَا﴾ [النور/١]. قال: في الفرائض الزانية والزاني، أو الزانية والزاني في الفرائض. ثم قال: فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع، كما قال:

***وقائلةٍ: خولان، فانكح فتاتهم ***

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر. وكذلك: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ [المائدة/٣٨] كأنه قال: وفيما فرض الله عليكم السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض الله عليكم. فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث). الكتاب: ١/١٤٢ـ ١٤٣. وينظر: شرح الوافية: ص٢١١، والنجم الثاقب: ١/٣٨٦ ـ ٣٨٧ .

بما ذكر (**فَالمُخْتَارُ النَّصْبُ**)[١] وقرينته الأمر، لكن القراء السبعة قرؤوا بالرفع وما قرأ بالنصب إلا عيسى بن عمر[٢].

[التحذير]

الموضع (**الرَّابِعُ: التَّحْذِيْرُ، وَهُوَ مَعْمُوْلٌ بِتَقْدِيْرِ اتَّقِ تَحْذِيْراً**) مفعول له لتقدير (**مِمَّا بَعْدَهُ**) احترازاً عن نحو زيداً في جواب من أتقي؟ لكن يخرج به الأسد في إياك والأسد مع أنه تحذير قطعاً.

وقال الشيخ[٣]: في تقدير اتق بعض السماجة إذ يصير المعنى اتق نفسك من الأسد ولا يقال: اتقيت زيداً من الأسد بمعنى نحيته ولو قال: بتقدير نحيته أو بعد كان أولى، (**أَوْ ذُكِرَ**) إن قرأ مصدراً مرفوعاً فهو معطوف على معمول بتقدير مضاف هناك أي: ذكر معمول وهو لا يناسب قوله الثاني: المنادى. والثالث: ما أضمر عامله وإن قرىء فعلاً مبنياً للمفعول معطوفاً على ذكر أو حذِّر المقدرين العاملين في تحذيراً على أنه مفعول له أو مطلق كما توهمه بعضهم[٤] لكان صفة لمفعول ولا

---

(١) قال الرضي: (أي: لولا التقدير المذكور للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقرينة الطلب التي هي أقوى قرائنه وتقدير المبرد أقوى لعدم الإضمار فيه كما في تقدير سيبويه). شرح الكافية: ١٧٨/١.

وقال الجامي: (وإن لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين أيضاً فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار حينئذٍ فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط أو جعل الآية جملتين لتعين الرفع). الفوائد الضيائية: ٣١٠/١، وينظر: شرح الوافية: ص٢١٢،ومصباح الراغب: ص٢٠٨

(٢) قال ابن جني: (ومن ذلك قراءة عيسى الثقفي: (**الزانيةَ والزانيَ**) [النور/٢] بالنصب). ينظر: المحتسب: ١٠٠/٢، ومختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالويه: ص١٠٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي: ١٨١/١.

(٤) قال الجامي: (وفي اصطلاح النحاة معمول أي: اسم عُمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير: اتقِ، تحذيراً أي: حُذِّر ذلك المفعول تحذيراً، فيكون مفعولاً مطلقاً، أو ذُكر تحذيراً، فيكون مفعولاً له). الفوائد الضيائية: ٣١١/١، وينظر: النجم الثاقب: ٣٨٨/١.

ضميراً ها هنا راجع إليه. وقال بعض شارحي اللباب[١] **[٤٣/و]** لو قلنا: هو مصدر منصوب على أنه عطف على قوله: تحذيراً لكان له وجه فتأمّل **(المُحَذَّرُ مِنْهُ مُكَرَراً)** والأول: مثل: (**إِيَّاْكَ وَالأَسَدَ)** قالوا: أصل إياك اتقك عن الأسد[٢] لكنهم لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد إذا اتصلا فعدل إلى اتق نفسك ثم حذف الفعل وعن الأسد لضيق المقام، أو لكثرة الاستعمال ثم حذف النفس لزوال الاحتياج إليه بحذف الفعل مع الفاعل فجعل الضمير المتصل منفصلاً لزوال ما يتصل به والأسد عُطِف على إياك أي: اتق الأسد عنك، ولا يخفى ما فيه من التكلف، فالمناسب أن يقال: الأصل إياك بعِّد عن الأسد وبعِّد الأسد عنك، **(وإِيَّاْكَ أَنْ تَحْذِفَ)** أي: والحذف[٣]، والثاني: مثل: **(الطَّرِيْقَ الطَّرِيْقَ)** صرّح به الشيخ بأن المقدَّر في القسم الثاني أيضاً بعد ولا بعده في هذا المثال، وقد يقال: أي: خلِّ الطريق، **(وَتَقُوْلُ: إِيَّاْكَ مِنِ الأَسَدَ)** أي: باعد نفسك منه وحينئذٍ يكون المجموع جملة واحدة وإياك **(مِنْ أَنْ تَحْذِفَ)**، وإياك **(أَنْ تَحْذِفَ)** بتقدير من فإنّ حذف سائر حروف الجر عن أنْ وأنّ قياسي[٤]، **(وَلَاْ تَقُوْلُ: إِيَّاكَ الأَسَدَ)**[٥]، وقول الشاعر:

---

(١) ينظر: العباب في شرح اللباب، لنقره كار: ص ٢٨٨.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ١/١٨٢، ومصباح الراغب: ص٢٠٩.

(٣) قال ابن الحاجب: (ويقولون: " إياك وأن يحذف "، وهو مثل: " إياك والأسد "، سواء، لأن " أن تحذف " بتأويل الاسم، كأنه قال: " إياك والحذف "). شرح الكافية: ١/ ٤٨٠.

وقال أيضاً: (وكذلك إياك أن تحذف، ولا يجوز أن تقول: " إياك الأسد "، لأن واو العطف لا تحذف، وحرف الجر لا يحذف في مثل: " من الأسد " بخلاف قولك: " إياك من أن تحذف "، إذا قدرته ب(من) جاز أن تحذفها، لأن حروف الجر تحذف مع (أنْ) و(أنّ) كثيراً مستمراً، فمن ثم جاز إياك أن تحذف، ولم يجز إياك الأسد). شرح الوافية: ص٢١٣، وينظر: إيضاح المفصل: ٣٠٥/١، و الجامع الصغير: ص١٠٥، واللباب، للإسفراييني: ٩٨ص.

(٤) ينظر: النجم الثاقب: ٣٩٢/١، والفوائد الضيائية: ٣١٥/١، ومصباح الراغب: ص٢١٠.

(٥) قال أبو علي الفارسي: (لم يجز " إياك الأسد "، كما جاز إياك أن تفعل، لأن معنى " أن=

إياكَ إياكَ المراءَ فإنه إلى الشر دعّاءٌ وللشر جالبُ[1].

وقال سيبويه والخليل: إياك إياك من باب الأسد الأسد والمراء منصوب باحذر[2] (**لامْتِنَاْعِ**) حذف حرف العطف إلا نادراً **[٤٣/ظ]** قال أبو علي: في قوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ ﴾ (التوبة/٩٢) أي: وقلت[3]: وامتناع (**تَقْدِيْرِ مِنْ**). مع غير أنْ وأنّ إلا فيما يسمع من العرب نحو: استغفر الله ذنباً أي من ذنب[4]﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف/١٥٥] أي: من قومه.

تفعل " معنى المصدر، كأنك قلت: إياك أعظ أن تفعل، فكما جاز أن تقول: أعطيتك رجاء الخير، جاز إياك أن تفعل، وكما لم يجز: جئتك زيداً، يريد لزيد، لم يجز، إياك الأسد، فأما " إياك المراء " فعلى إضمار فعل آخر). التعليقة على الكتاب: ١٨١/١، وينظر: الكتاب: ٢٧٩/١، وأوضح المسالك، ٧١/٤.

(١) البيت من الطويل وينسب إلى الفضل بن عبد الرحمن بن عباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب القريشي في الأصول في النحو: ٢٥١/٢، وطبقات النحويين: ص٥٣، وأمالي ابن الحاجب: ٦٨٦/٢، وإيضاح المفصل: ٣٠٦/١.

والشاهد فيه: نصب المراء بعد إياك مع إسقاط حرف العطف ضرورة، والمعروف في = =الكلام إياك والمراء، وقال ابن الحاجب في الإيضاح: وحمله ابن أبي إسحاق على أن أصله إياك من المراء بمعنى أن تماري فحمله عليه من حيث المعنى على شذوذه.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٧٩/١، وشرح الكافية: ١/ ٤٨٣، وشرح الرضي: ١٨٣/١.

(٣) ينظر: شرح الرضي: ١٨٣/١.

(٣) قال المبرد: (واعلم أنك إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصبته، لأن الفعل يصل فيعمل فتقول: اللهَ لأفعلن، لأنك أردت أحلف اللهَ لأفعلن، وكذلك: كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل فعمل فيما بعده كما قال الله عز وجل: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف/١٥٥] أي: من قومه، وقال:

استغفر الله ذنباً لستُ محصيَه ربَّ العباد إليه الوجه والعمل.

أي من ذنب). المقتضب: ٣٢١/٢، وينظر: شرح السيرافي: ٢٧٦/١، والأصول في النحو: ١٧٨/١.

وأقول: المناسب أن يحال امتناع إياك الأسد على فقدان السماع وإلا فيمكن توجيهه بأن يقال: تقديره جنِّب إياك الأسد على أن يكون الأسد مفعولاً ثانياً. قال الجوهري جنبته الشيء وجنبته بمعنى نحيته عنه وقد ترك المصنف عدة أبواب مما يجب حذف فعله قياساً.

حذف فعله قياساً.

[الإغراء]

منها باب الأغراء نحو: شأنك والحج.

وأخاك أخاك إنّ من لا أخا له　　　كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح[1].

والعامل الزم أو نحوه.

[الاختصاص]

ومنها باب الاختصاص نحن العربَ نكرم الضيف أي: أَخُصُّ العربَ.

[المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم]

ومنها المنصوب على المدح، أو الذم، أو الترحم إنشاءً نحو: الحمدُ لله الحميد، و﴿حَمَّالَةَ﴾ [المسد/٤] فمن قرأ بالنصب[2]، ومررت به المسكينَ أي: أمدح المسكينَ، أو أذُمُ، أو أترحمُ.

---

(١) البيت من الطويل وهو ينسب إلى المسكين الدارمي في ديوانه: ص٢٩، والكتاب: ٢٥٦/١. وهو بلا نسبة في الجمل المنسوب إلى الخليل: ص٨٤، والعقد الفريد: ١٦١/٢، وارتشاف الضرب: ١٩٥٧/٤. وينسب إلى قيس بن عاصم في حماسة البحتري: ص٤٧٧.
والشاهد فيه: وجوب الإضمار إذا كرر المغرى به، ف" أخاك " يلزم نصبه بتقدير: الزم أخاك، وأخاك " الثاني توكيد.

(١) قال ابن مجاهد: قرأ عاصم وحده ُحمالةَّ نصباً. السبعة في القراءات: ص٧٠٠، وينظر: معاني القراءات للأزهري: ١٧١/٣، وحجة القراءات: ص٧٧٦ .

الفهارس الفنية

١. فهرست الآيات القرآنية.

٢. فهرست الأحاديث النبوية.

٣. فهرست الأبيات الشعرية.

٤. فهرست الأمثال والأقوال.

٥. فهرست القبائل والجماعات.

٦. فهرست الكتب الواردة في الشرح.

٧. فهرست الأعلام.

٨. فهرست المصادر والمراجع.

٩. فهرست الموضوعات.

فهرست الآيات

﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٞۚ ١٢﴾	١٢	هود	٨٣
﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ٢٩﴾	٢٩	يوسف	١٣٢
﴿مَكَرُواْ مَكۡرَهُمۡ ٤٦﴾	٤٦	إبراهيم	٩٩
﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعۡيَهَا ١٩﴾	١٩	الإسراء	٩٩
﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ١١٠﴾	١١٠	الإسراء	١١٧
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ٣٠﴾	03	الكهف	٧٨
﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا﴾	٢	النور	٨٥و ١٤٤
﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْۤ ٢٥﴾	٢٥	النمل	١٣٣
﴿قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ ٧٨ قُلۡ يُحۡيِيهَا ٧٩﴾	٧٨-٧٩	يس	٥٨
﴿بَلۡ أَنتُمۡ لَا مَرۡحَبَۢا بِكُمۡۖ ٦٠﴾	٦٠	ص	٧٧
﴿وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ٣٣﴾	٣٣	الزمر	٨٥
﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيّٗا لَّقَالُواْ لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓۖ ءَا۬عۡجَمِيّٞ وَعَرَبِيّٞۗ ٤٤﴾	٤٤	فصلت	٤٢
﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ٤٣﴾	٤٣	الشورى	٧٨
﴿مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ ٩﴾	٩	الزخرف	٥٨
﴿فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ ٤﴾	٤	محمد	١٠١
﴿فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً ٤﴾	٤	محمد	١٠١
﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ٤٩﴾	٤٩	القمر	١٤٠

فهرست الأحاديث النبوية الشريفة

فهرست الأشعار

فهرست الأمثال والأقوال

فهرس القبائل والجماعات

فهرست الكتب الواردة في الشرح

فهرست الأعلام

فهرست المصادر والمراجع

أولاً: المصادر المطبوعة:

ـ آثار البلاد وأخبار العباد: زكريا بن محمد بن محمود القزويني (المتوفى: ٦٨٢هـ)، دار صادر – بيروت.

ـ اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، (المتوفى: ١١١٧هـ)، المحقق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.

ـ أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (المتوفى: ٣٦٨هـ)، المحقق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي – المدرسين بالأزهر الشريف، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: ١٣٧٣ هـ – ١٩٦٦م.

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

ـ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراة للمحقق، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.

ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة: لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الجزري عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، المحقق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥هـ – ١٩٩٤ م.

ـ أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري: كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

ـ إسفار الفصيح: أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي (المتوفى: ٤٣٣هـ)، المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

ـ أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى الشهير بـ" رِياض زَادَه" الحنفي (المتوفى: ١٠٧٨هـ)، المحقق: د. محمد التونجي، دار الفكر – دمشق/ سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

ـ الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

ـ أصول النحو: سعيد الأفغاني، طبع بإذن من المؤلف بيروت ـ المكتب الإسلامي (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).

ـ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ مـ.

ـ إعراب القرآن وبيانه: لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى : ١٤٠٣هـ): دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية ، (دار اليمامة –

دمشق – بيروت) ، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت) الطبعة : الرابعة ، ١٤١٥ هـ.

ـ إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

ـ الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة: الثانية، ١٤١٨ هـ.

ـ الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة:١٥، أيار/ مايو ٢٠٠٢م.

ـ الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، دار الفكر – بيروت، الطبعة الثانية، تحقيق : سمير جابر.

ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (المتوفى: ٥٢١هـ)، المحقق: الأستاذ مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٩ م.

ـ الألغاز النحوية وهو الكتاب المسمى (الطراز في الألغاز)، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٣ م.

ـ الإلمام بأحاديث الأحكام: أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، المحقق: حقق نصوصه وخرج أحاديثه حسين إسماعيل الجمل، دار المعراج الدولية – دار ابن حزم – السعودية – الرياض / لبنان – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ –٢٠٠٢م.

ـ أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين بن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.
ـ أمالي ابن الشجري: أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م.
ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة: أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م.
ـ الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
ـ الانتصار لسيبويه على المبرد: أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (المتوفى: ٣٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المحقق: محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل: أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ .

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف جمال الدين بن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ـ الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسيّ (المتوفى: ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م، .

ـ الايضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي.

ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

ـ البحر المحيط في أصول الفقه: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، دار الكتبي: الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

ـ البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

ـ بحور الشعر العربي: غازي يموت: دار الفكر اللبناني، الطبعة الثانية (١٩٩٢م).

ـ البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م، سنة النشر: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة – بيروت

ـ البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة – القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

ـ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧ هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

ـ تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين ،دار الهداية .

ـ تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار، الطبعة الخامسة، دار المعارف ـ ١١١٩ـ القاهرة .

ـ تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م.

ـ التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)، المحقق : علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

ـ تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي (المتوفى: ٧٤٩ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام جمال الدين الأنصاري (المتوفى: ٧٦١ هـ)، المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

ـ التذكرة الفخرية: الصاحب بهاء الدين علي بن عيسى بن أبي الفتح الإربلي (المتوفى: ٦٩٢هـ).

ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

ـ تسمية من روي عنه من أولاد العشرة: أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي (المتوفى: ٢٣٤هـ)، المحقق: د. علي محمد جماز، دار القلم -الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ - ١٩٨٢.

ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

ـ تعجيل الندى بشرح قطر الندى: عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان الأستاذ في جامعة محمد بن سعود الإسلامية ـ فرع القصيم، دار ابن الجوزي، المملكة العربية

السعودية ـ الدمام، الطبعة: الثانية. ـ
التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

ـ التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (المتوفى: ٣٧٧هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (المتوفى: ٨٢٧ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة، بدون، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.

ـ التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية: الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (المتوفى: ٦٥٠ هـ)، عدد الأجزاء: ٦، المحققون:، ج ١ / حققه عبد العليم الطحاوي، راجعه عبد الحميد حسن، السنة ١٩٧٠م، ج٢ / حققه إبراهيم إسماعيل الأبياري، راجعه محمد خلف الله أحمد، السنة ١٩٧١م، ج٣ / حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، راجعه د. محمد مهدي علام، السنة ١٩٧٣م، ج ٤/ حققه عبد العليم الطحاوي، راجعه عبد الحميد حسن، السنة ١٩٧٤م، ج٥ / حققه إبراهيم إسماعيل الأبياري، راجعه محمد خلف الله أحمد، السنة ١٩٧٧م، ج٦ / حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، راجعه د. محمد مهدي علام، السنة ١٩٧٩ م، مطبعة دار الكتب، القاهرة.

ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

ـ تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية ـ الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

ـ تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

ـ التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

ـ جامع الدروس العربية: لمصطفى بن محمد سليم الغلايينى (المتوفى: ١٣٦٤هـ) المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.

ـ الجامع الصغير في النحو: أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق الدكتور: أحمد محمود الهرميل (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠هـ)، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

ـ الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

ـ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

.

ـ الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

ـ جمهرة الأمثال: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، دار الفكر – بيروت.

ـ جمهرة أنساب العرب، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (المتوفى: ٤٥٦هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣/١٩٨٣.

ـ جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

ـ الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة – والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية: أبو محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥هـ)، مير محمد كتب خانه – كراتشي.

ـ حاشية الجوري: للعلامة حسن بن السيد عبد القادر الجوري (المتوفى:١٣٢٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

ـ الحجة في القراءات السبع: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب– جامعة الكويت، دار الشروق . بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١هـ.

ـ حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني.

ـ الحجة للقراء السبعة: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (المتوفى: ٣٧٧هـ)، المحقق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

ـ حماسة القرشي: عباس بن محمد بن مسعود القرشي النجفي (المتوفى : ١٢٩٩هـ)، المحقق : خير الدين محمود قبلاوي، وزارة الثقافة ، الجمهورية العربية السورية، دمشق، ١٩٩٥م.

ـ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد/ الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

ـ الدر الفريد وبيت القصيد: محمد بن أيدمر المستعصمي (المتوفى: ٧١٠ هـ)، المحقق: الدكتور كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م.

ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

ـ الدر المنثور في طبقات ربات الخدور: زينب بنت علي بن حسين بن عبيد الله بن حسن بن إبراهيم بن محمد بن يوسف فواز العاملي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣١٢ هـ.

ـ دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

ـ دلائل الإعجاز في علم المعاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (المتوفى: ٤٧١هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

ـ ديوان أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه، طبعة مصححة ومنقحة على الرواية الصحيحة، جمع وترتيب: عبد العزيز الكرم، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م).

ـ ديوان امرِئ القيس: امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (المتوفى: ٥٤٥ م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

ـ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، المحقق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر.

ـ ديوان مسكين الدارمي (٨٩هـ): جمعه وحققه: عبد الله الجبوري ـ خليل إبراهيم العطية (١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م)، ساعدت نقابة المعلمين على نشره، مطبعة دار المصري ـ بغداد، الطبعة الأولى.

ـ ديوان المعاني: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، دار الجيل – بيروت.

ـ ديوان النمر بن تولب العُكلي: جمع وشرح وتحقيق: الدكتور محمد نبيل طريفي، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي (المتوفى: ٧٠٢ هـ)، تحقيق: أ.د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم ـ دمشق، الطبعة الثانية (١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م).

ـ روح البيان: أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي (المتوفى: ١١٢٧هـ)، دار الفكر – بيروت.

ـ روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: الميرزا محمد باقر الموسوي، تحقيق: أسد الله إسماعيليان، عنيت بنشره مكتبة إسماعيليان قم ـ خيابان أرم، طبع هذا الجزء في مطبعة المهراستوار ـ قم ـ سنة ١٣٩١هـ.

ـ زهر الآداب وثمر الألباب: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، (المتوفى: ٤٥٣هـ)،دار الجيل، بيروت.

ـ السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

ـ سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

ـ سفر السعادة وسفير الإفادة: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، المحقق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

ـ سلم الوصول إلى طبقات الفحول: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ " كاتب جلبي" وبـ " حاجي خليفة " (المتوفى: ١٠٦٧ هـ)، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠ م.

ـ سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي: عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي (المتوفى: ١١١١هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.

ـ سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

ـ سير أعلام النبلاء: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، مجموعة من المحققين بإشراف: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

ـ شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ – ١٠٩٣ هـ)، المحقق:، عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ – ٤) الثانية، (جـ ٥ – ٨ الأولى)، عدة سنوات (١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ).

ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون (١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م).

ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، (١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م).

ـ شرح تسهيل الفوائد: أبو عبد الله محمد بن عبد الله، بن مالك الطائي الجياني جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

ـ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى (١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م).

ـ شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، إشراف: أميل بديع يعقوب، منشورات: محمد بن علي بيضون، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

ـ شرح الدروس في النحو: أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي (المتوفى: ٥٦٩هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور إبراهيم محمد أحمد، الطبعة الأولى (١٤١١هـ ـ ١٩٩١م)، مطبعة الأمانة ـ القاهرة.

ـ شرح ديوان الحماسة: أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (المتوفى: ٤٢١ هـ)، المحقق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

.

ـ شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب ١١٢. خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، محمد الزفزاف – المدرس في كلية اللغة العربية،، محمد محيى الدين عبد الحميد – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥.

ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف جمال الدين بن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري (المتوفى: ٨٨٩هـ)، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، الطبعة: الأولى (١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م).

ـ شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، (١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م).

ـ شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣.

ـ شرح كافية ابن الحاجب: بدر الدين بن جماعة (المتوفى: ٧٣٣هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد محمد داود، دار المنار ٩ ش حسن العدوى ـ الحسين ـ القاهرة، حقوق الطبع محفوظة رقم الإيداع: ٢٠٠٠/١٨٧٣٠.

ـ شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.

ـ شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

ـ شرح كتاب سيبويه جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِّق كرسالة دكتوراه: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ – ٣٨٤ هـ)، أطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية، عام: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

ـ شرح معاني الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق ، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي – الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، عالم الكتب، الطبعة: الأولى (١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م).

ـ شرح المفصل للزمخشري: أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، المعروف بابن يعيش (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، (١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م)، عدد الأجزاء: ٦.

ـ شرح المقدمة الجزولية: للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (٥٦٢هـ ـ ٦٥٤هـ)، درسه وحققه: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد ـ المملكة العربية السعودية ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م)، طبع هذا الكتاب بمكتبة الخانجي بالقاهرة، .

ـ شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: أبو عمرو جمال الدين عثمان بن الحاجب (المتوفى:٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، أصل الكتاب رسالة دكتوراه، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

ـ شرح المقرب: لابن عصفور الإشبيلي الأندلسي (المتوفى: ٦٦٩هـ)، تأليف: علي محمد فاخر، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ ١٩٩٤م) .

ـ شرح هداية الحكمة للميبدي، تحقيق: د. كريم فاروق الخولي: MEYBUDI "nin HIDAYET" ul HIKMET SERHI، تحقيق ودراسة: DR. Kerim FARUK, BOZOK UNIVERSITESI, ILAHIYAT FAKULTESI, Mart 2018 Ankara.

ـ شرح الوافية نظم الكافية: أبو عمرو عثمان بن الحاجب (المتوفى: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠).

ـ الشعر والشعراء: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(المتوفى: ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، (١٤٢٣هـ).

ـ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: أبو عبد الله محمد بن عبد الله، بن مالك الطائي الجياني، (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: الدكتور طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

ـ طبقات أعلام الشيعة، إحياء الداثر من القرن العاشر: لآغا بُزُرك الطهراني، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

ـ طبقات الأولياء، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري المعروف بابن الملقن (المتوفى: ٨٠٤هـ) ، بتحقيق: نور الدين شريبه من علماء الأزهر، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

ـ طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر تقي الدين ابن قاضي شهبة الدمشقي (المتوفى: ٨٥١هـ)، المحقق: د. عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، (١٤٠٧ هـ).

ـ طبقات فحول الشعراء: أبو عبد الله محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، (المتوفى: ٢٣٢هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة.

ـ الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

ـ طبقات المفسرين للداوودي: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء.

ـ طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي (المتوفى: ٣٧٩هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، دار المعارف.

ـ الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، العلويّ الملقب بالمؤيد باللَّه (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المكتبة العنصرية - بيروت، الطبعة: الأولى، (١٤٢٣ هـ).

ـ العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء (المتوفى : ٤٥٨هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه : د أحمد بن علي بن سير

المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض – جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة : الثانية ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.

ـ العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين: تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي (المتوفى: ٨٣٢ هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨ م.

ـ عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ).

ـ عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حَقّقه وَقَدم لَه: د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت – لبنان، (١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م).

ـ علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م).

ـ عمدة الكتاب: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى (١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م).

ـ العنوان في القراءات السبع: أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ (المتوفى: ٤٥٥هـ)، المحقق: (الدكتور زهير زاهد – الدكتور خليل العطية)(كلية الآداب – جامعة البصرة)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.

ـ العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

ـ غاية النهاية في طبقات القراء: أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري (المتوفى: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

ـ غريب الحديث: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، (١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م).

غريب الحديث: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الدكن، الطبعة: الأولى، (١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م).

ـ الفائق في غريب الحديث والأثر: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان، الطبعة: الثانية.

ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السَلامي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق:١– محمود بن شعبان بن عبد المقصود. ٢– مجدي بن عبد الخالق الشافعي.٣– إبراهيم بن إسماعيل القاضي.٤ – السيد عزت المرسي.٥ – محمد بن عوض المنقوش. ٦– صلاح سالم المصراتي.٧ – علاء مصطفى بن همام.٨ – صبري عبد الخالق الشافعي.، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية. الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

ـ فتح القدير: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ.

ـ فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف): شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م.

ـ فصوص الحِكم: للشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي (٦٣٨هـ)، والتعليقات عليه بقلم: أبو العلا عفيفي، دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.

ـ فصول البدائع في أصول الشرائع: محمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الفناري (أو الفَنَري) الرومي (المتوفى: ٨٣٤هـ)، المحقق: محمد حسين محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦ م – ١٤٢٧ هـ.

ـ الفصول الخمسون: لابن معطي زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي أصل الكتاب رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م).

ـ الفصول في الأصول: أبو بكر الرازي أحمد بن علي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، عدد الأجزاء.

ـ الفلاكة والمفلوكون: أحمد بن علي بن عبد الله، شهاب الدين الدَّلْجي المصري (المتوفى: ٨٣٨هـ)، مطبعة الشعب، مصر، ١٣٢٢ هـ.

ـ الفهرست: أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي المعروف بابن النديم (المتوفى: ٤٣٨هـ)، المحقق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية ١٤١٧هـ – ١٩٩٧مـ.

ـ الفوائد البهية في تراجم الحنفية: أبو الحسنات محمد عبد الحي الهندي، عني بتصحيحه: محمد أبو فراس النعساني: طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة

مصر – لصاحبها محمد إسماعيل: الطبعة: الأولى، ١٣٢٤ هـ، على نفقة أحمد ناجي الجمالي، ومحمد أمين الخانجي وأخيه.

ـ الفوائد الضيائية: للمولى عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي (المتوفى: ٨٩٨هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية و الأستاذ علي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى (٢٠٠٩م ـ١٤٣٠هـ).

ـ فيض الانشراح من روض طي الاقتراح: أبو عبدالله محمد بن الطيب الفاسي (المتوفى: ١١٧٠هـ)، تحقيق وشرح: الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجّال، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م)، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة ـ دبي.

ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير: عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي (المتوفى: ١٠٣١هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر الطبعة: الأولى، ١٣٥٦م.

ـ القاموس المحيط: أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

ـ قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر: أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة الحضرمي (المتوفى: ٩٤٧ هـ)، عُني به: بو جمعة مكري / خالد زواري، دار المنهاج – جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨ م.

ـ الكافية في علم النحو: أبو عمرو جمال الدين بن عثمان بن عمر بن الحاجب المصري الإسنوي (توفي: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

ـ الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

ـ كتاب الأفعال: أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري القرطبي المعروف بابن الحداد (المتوفى: بعد ٤٠٠ هـ)، المحقق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة – مصر ، الطبعة: بدون، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

ـ الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ،.

ـ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٩٩٦م.

ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: ١٩٤١م.

ـ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.

ـ الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢هـ)، تحقيق: الدكتور رياض حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام ٢٠٠٠ م.

ـ الكنى والألقاب، الشيخ عباس القمي، مكتبة الصدر ـ طهران.

ـ اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (المتوفى: ٤٤٩ هـ)، المحقق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

ـ اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

ـ اللباب في علم الإعراب: للإسفرائيني، حققه شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى (١٩٩٦م).

ـ اللباب في علوم الكتاب: لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

ـ لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

ـ لسان الميزان: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.
ـ اللمحة في شرح الملحة: أبو عبد الله محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
ـ لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، قدم له وعني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية (١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م).
ـ اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
ـ ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحق الزجاج (٢٣٠هـ ـ ٣١١هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، يشرف على إصدارها، محمد توفيق عويضة، القاهرة (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م)، الكتاب الخامس والعشرون.
ـ المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم: أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م.
ـ المبسوط في القراءات العشر: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوري (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق، ١٩٨١م.

ـ متن قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، دار العصيمي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى.

ـ المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

ـ مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ)، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان.

ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

ـ مجمل اللغة لابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

ـ مجيب الندا في شرح قطر الندى: عبدالله بن أحمد الفاكهي جمال الدين (المتوفى: ٩٧٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. مؤمن عمر محمد البدارين، أستاذ النحو والصرف في جامعة بيت لحم، الدر العثمانية، الطبعة: الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

ـ المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [المتوفى: ٤٥٨هـ]، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

ـ مختار الصحاح: أبو عبد الله زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

ـ مختصر التحرير شرح الكوكب المنير: أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى: ٩٧٢هـ): المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد: مكتبة العبيكان: الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٨هـ – ١٩٩٧ م.

ـ المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

ـ مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: صفيّ الدين عبد المؤمن بن عبد الحق بن شمائل الحنبلي (المتوفى: ٧٣٩هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.

ـ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالويه، مكتبة المتنبي القاهرة.

ـ المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (المتوفى: ٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م.

ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: أبو الحسن نور الدين علي بن سلطان محمد الهروي (المتوفى: ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

ـ المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسيّ (المتوفى: ٣٧٧هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

ـ المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ).

ـ مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

ـ المستطرف في كل فن مستظرف: أبو الفتح شهاب الدين محمد بن أحمد بن منصور الأبشيهي (المتوفى: ٨٥٢هـ)، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.

ـ المُستقصى في أمثال العرب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.

ـ المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

ـ مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥.

ـ مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيد: السيد العلامة محمد بن عز الدين المفتي/ الكبير (المتوفى: ٩٧٣هـ)، تحقيق: عبد الله حمود الشِمام، مكتبة التراث الإسلامي، الجمهورية اليمنية، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م).

ـ المصباح في علم النحو: أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي الشهير بالمطرزي (المتوفى: ٦١٠هـ)، تحقيق وشرح وتعليق: الدكتور عبد الحميد السيد طلب، الطبعة الأولى، مكتبة الشباب.

ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت.

ـ معاني القراءات للأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م.

ـ معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

ـ معانى القرآن للأخفش: أبو الحسن المجاشعي بالولاء البصري المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.

ـ معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.
ـ معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
ـ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، أبو الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العباسي (المتوفى: ٩٦٣هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب – بيروت.
ـ معجم البلدان: أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م، عدد الأجزاء: ٧.
ـ معجم التاريخ " التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)" ، علي الرضا قره بلوط – أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري – تركيا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
ـ معجم ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
ـ معجم الشعراء: أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (المتوفى : ٣٨٤ هـ)، بتصحيح وتعليق : الأستاذ الدكتور ف . كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة : الثانية، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
ـ معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
ـ معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف بن إليان بن موسى سركيس (المتوفى: ١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦هـ – ١٩٢٨م.

ـ المعجم المفصل في شواهد العربية، : د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

ـ معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة / مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤ م.

ـ معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

ـ المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.

ـ معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠، – ١٩٨٥.

ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ– ١٩٩٧م.

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام جمال الدين الأنصاري (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.

ـ مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

ـ المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٢ هـ .
ـ المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.
ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)،المحقق: مجموعة محققين وهم:• الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين• الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البنا.• الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي. • الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش.• الجزء الخامس/ د. عبد المجيد قطامش.• الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش.• الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي.• الجزء الثامن/ د. محمد إبراهيم البنا • الجزء التاسع/د. محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى": بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
ـ المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (المتوفى: ٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد ـ الجمهورية العراقية (١٩٨٢م).

ـ المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب.– بيروت.

ـ المقدمة الجزولية في النحو: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي (المتوفى: ٦٠٧هـ)، المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي.

ـ المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني ـ بغداد، الطبعة الأولى (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م).

ـ ملحة الإعراب: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ)، المحقق: لا يوجد، دار السلام – القاهرة/ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م.

ـ الممتع الكبير في التصريف: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)،مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦م.

ـ المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

ـ موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد علي التهانوي، تقديم: دز رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبدالله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناتي، أ ـ ش، مكتبة لبنان ناشرون.

ـ الموطأ: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي – الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
ـ نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
ـ النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب: للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم (المتوفى: ٨٤٩ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد جمعة حسن نبعة، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ـ صنعاء ـ الجمهورية اليمنية، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).
ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري (المتوفى: ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
ـ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: للشيخ الكبير أبي حيان النحوي الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م)، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

ـ نكت الهميان في نكت العميان: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ) ، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

ـ نهاية الأرب في فنون الأدب: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم النويري (المتوفى: ٧٣٣هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

ـ نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (المتوفى: ٨٢١هـ) ، المحقق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

ـ النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير الجزري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي.

ـ النور السافر عن أخبار القرن العاشر: عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العَيْدَرُوس (المتوفى: ١٠٣٨هـ): دار الكتب العلمية – بيروت: الطبعة: الأولى، ١٤٠٥: .

ـ نور القبس: أبو المحاسن يوسف بن أحمد بن محمود اليغموري (المتوفى: ٦٧٣هـ).

ـ هداية الحكمة: للعلامة أثير الدين المفضل بن عمر الأبهري (المتوفى: ٦٦٣ هـ)، مكتبة المدينة ـ كراتشي ـ باكستان، الطبعة الأولى (١٤٤٠هـ).

ـ هدية العارفين اسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي (المتوفى: ١٣٣٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول (١٩٥١م)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

ـ الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

ـ الوسيط في تفسير القرآن المجيد: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة: ١، ١٩٩٤.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

ـ الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية: إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم بن عطية النجراني (المتوفى: ٧٩٤هـ)، رسالة ماجستير، دراسة وتحقيق: عبد المجيد بن إبراهيم بن يوسف آل الشيخ.

ـ شرح شافية ابن الحاجب: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (أطروحة دكتوراه)، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

ـ العباب في شرح لباب الإعراب: عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري المعروف بنقره كار (المتوفى: ٧٧٦هـ)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الطالب الباحث: محمد نصير الدين (٢٠٠٠م ـ ١٤٢١هـ).

Qur'an, hadith, poetry, sayings and proverbs were evidence of him in all the explanations. The most important aspect in his explanation is that he was the only one in giving sayings that influenced the explanation scientifically. His scientific personality was prominent in many chapters and issues, as he objected grammarians in many issues and agreed with them on others, including the classifier.

My methodology in verifying the first section of the explanation is that I adopted two copies of the manuscript, which I read and interviewed. I documented the information contained in the explanation, in addition to studying it and preparing the results of this study. It suffices me to be proud to discuss this Kafiya , and that is sufficient in my hands. May Allah grant me successs.

ABSTRACT

<u>Title of the Thesis</u>: Mardhy Al-Radhy Explaining the Kafiya by Ibn Al-Hajib, Study and Verification: From the Beginning of the Manuscript to Page 44

<u>Researcher</u>: Umran Hadi Abbas Hussein

<u>Supervisor</u>: Prof. Dr. Salah Sayer Farhan Al-Ubaidy

This thesis is an echo of the Kafiya of Ibn al-Hajib. This echo has been reverberating among its commentators since the seventh century A.H. which is the era of its composition, until the situation reached Al-Maibdhi as he received the honor of participating in repeating this echo. He always followed the classifying approach in arranging the sections on grammar. It was satisfying to Sheikh Al-Radhy that he quoted important places from his explanation, to increase the suit of explanation and gain him fame. Al- Maibdhi was a skilled grammarian and was interested in all the purposes of Arabic in terms of grammar, morphology, presentation, rhetoric and semantics. The idea of citation and its traits overwhelmed him, as the

Ministry of Higher Education

and Scientific Research

University of Tikrit

College of Arts

Arabic Dept.

Higher Studies/Language Branch

Mardhy Al-Radhy Explaining the Kafiya by Ibn Al-Hajib

Study and Verification

From the Beginning of the Manuscript to Page 44

A THESIS SUBMITTED

TO

THE COUNCIL OF THE COLLEGE OF ARTS/UNIVERSITY OF TIKRIT IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE DEGREE OF MASTERS IN ARABIC LANGUAGE AND ITS ARTS

By

Umran Hadi Abbas Hussein Al-Hamdany

Supervised By

Prof. Dr. Salah Sayer Farhan Al–Ubaidy

2021 A.D. 1442 A.H.

تم بحمد الله